جغرافية الانتخابات

بين النظرية والتطبيق

تأليف

د / محمد عبد السلام

جغرافية الانتخابات

بين النظرية والتطبيق

تأليف

دكتــور

محمد حسن عبد السلام

٢٠١٩م

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٢٠١٩ /٤٤٩٢

إهداء

إلى طاقة نور

وعبقرية خالدة

إلى غاندي مصر .. ومانديلا أفريقيا ... وجيفارا أمريكا

إلى روح جمال حمدان

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم

شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾

الآية (٣٨) سورة الشورى

مقدمة

إذا كانت العلوم بشكل عام يمكن أن تصنف وفق ثلاث مجموعات أساسية بحيث تشمل المجموعة الأولى العلوم الطبيعية، سواء تلك التي تبحث في المادة غير الحية كما هو الحال في الكيمياء والفيزياء، أو تبحث في الكائنات الحية كما هو الحال في علم الأحياء أو النبات. في حين تشمل المجموعة الثانية العلوم الرياضية، والتي تبحث في الكم والخواص المجردة من أعداد وأشكال. أما المجموعة الثالثة فتضم العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتي تتمحور حول الإنسان وأحواله كعلم النفس والاجتماع والاقتصاد.

فإننا لا يمكن أن نضع الجغرافيا تحت أي مجموعة من المجموعات السابقة، فهي ليست بالعلم الطبيعي الصرف، كما أنها ليست بالعلم الاجتماعي الصرف. وإنما هي جسر يجمع بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية في نسق واحد تتفاعل فيه البيئة الطبيعية مؤثرة في الإنسان ومتأثرة به. بحيث يخرج في النهاية مركب جغرافي متكامل ناتج عن هذا التفاعل بين المكونات الطبيعية والبشرية للبيئة الجغرافية. ومن هنا نجد أن التفسير المتكامل للعديد من الظاهرات البشرية وفق المفهوم المتكامل لعلم الجغرافيا هو أحد الأمور التي يجب العناية بها.

وعليه فإن تعريف الجغرافيا بأنها " علم التخصص في عدم التخصص"، هو أحد التعريفات الهامة للجغرافيا والتي تؤكد على الطبيعة التركيبية لعلم الجغرافيا والتي تتداخل فيها أفرع الجغرافيا المختلفة سواء منها الطبيعية أو البشرية. وعليه فإن الجغرافيا تدرس البيئة بكل مكوناتها والتي لا يستطيع

أن يفهمها أو أن يدرسها بهذا الشكل باحث آخر في أفرع العلوم الأصولية المختلفة بسبب محدودية رؤيته النابعة من طبيعة تخصصه.

ولم تعد الدراسات الجغرافية في الوقت الحاضر دراسات تقليدية نمطية أو كشفية وصفية بل أفرزت الاتجاهات المعاصرة في الجغرافية فروعاً جديدة ترتبط بالواقع البشرى المعاصر كجغرافية الانتخابات "Electoral Geography" وجغرافية الأديان والصراع الدولي والسلام ويمكن القول أن جغرافية الانتخابات كانت من اسهامات المدرسة الجغرافية الفرنسية والتي تطورت لتشمل اهتمام عدد من المختصين في حقل الجغرافية السياسية بهذا الموضوع في الوقت الحاضر وفى مختلف جهات العالم.

ولم تعد دراسات الجغرافيا السياسية في الوقت الحاضر أسيرةً لدراسة الدولة كونها وحدة سياسيةً، إلا أنها اتجهت نحو دراسات عديدة ومتعمقة ترتبط بالتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية التي طرأت على الساحة السياسية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. بالإضافة إلى انتشار مفاهيم جديدة مثل: العولمة والمقرطة (إشاعة الديمقراطية)، وأيضاً ظهور بعض الدراسات الخاصة بسلوك الأفراد والجماعات تجاه بعض الظواهر مثل: دراسة السلوك الانتخابي للأفراد وتأثره بالظروف الجغرافية (جغرافية الانتخابات) Electoral geography.

وتعد جغرافية الانتخابات فرع جديد تناولتها الجغرافية السياسية وتعد من المواضيع الحديثة والتي لها تأثير مباشر في الوضع السياسي الداخلي والخارجي للدولة، ومما لا شك فيه أن جغرافية الانتخابات بما تحتويها من دراسات في الأنماط الانتخابية والسلوك الانتخابي، قد أضافت بعدا جديدا

للجغرافيا السياسية بشكل خاص وللجغرافيا بشكل عام، فجغرافية الانتخابات هي جزء من الجغرافيا السياسية، وذلك لأنها تهتم بدراسة تباين الأنماط الانتخابية من مكان إلى أخر، وتحديد أسباب هذه الاختلافات، وهذا يعد من صميم اهتمام الجغرافيا كما تستطيع الاستفادة من البيانات والاحصائيات الانتخابية المتاحة في إثراء الجغرافيا بأبحاث ودراسات متميزة على اعتبار أن ظاهرة الانتخابات هي ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة إلى أخرى، وأن تتبع هذه الظاهرة ومتغيراتها يحقق هذا الإثراء.

من هذا المنطلق فإن جغرافية الانتخابات هي جوهر الجغرافيا السياسية خاصة وأن الهدف النهائي للجغرافية السياسية هو توضيح المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وفي هذا المجال بالذات – دراسة العمليات المكانية واختلافاتها – تستطيع جغرافية الانتخابات أن تضيف بعدا جديدا للدراسات الجغرافية.

ويأتي هذا الكتاب كأول كتاب مصري في مجال جغرافية الانتخابات، وإن سبقته محاولات عديدة لدراسة هذا الفرع ولكنها عبارة عن أبحاث ورسائل علمية تناولت جزء أو منطقة معينه، ولعل هذا الكتاب يكون اضافة للمكتبة الجغرافية يؤصل لفرع جديد ويضع ملامحه العامة وطرق البحث فيه.

ويتألف الكتاب من أربعة فصول، يتناول الفصل الأول جغرافية الانتخابات من حيث ماهيتها ونشأتها وتطورها وأنماطها وأوجه المقارنات الكمية فيها. ويعرض الفصل الثاني مجالات البحث في جغرافية الانتخابات، مثل التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية، الهيئة الناخبة وخصائصها، جغرافية المرشحين،

التصويت و السلوك المكاني للناخبين، النظم الانتخابية ومغزاها الجغرافي، و جغرافية الحملات الانتخابية.

ويدرس الفصل الثالث مناهج البحث في جغرافية الانتخابات، والتي من أهمها، المنهج المساحي أو التقليدي، المنهج المكاني أو السلوكي، ومنهج النظم، بالإضافة لعدد من المناهج الأخرى.

أما الفصل الرابع فيعرض مجموعة من الدراسات التطبيقية لبعض مجالات الدراسة في جغرافية الانتخابات مثل التطور الجيوتاريخي للدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية، وكذلك التنظيم الديموغرافي للدوائر الانتخابية، وكذلك دراسة تطبيقية لانتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٥، ويختتم الفصل بكيفية تخطيط الدوائر الانتخابية.

ونحن إذ نقدم للمهتمين بالجغرافية السياسية بصفة عامة وجغرافية الانتخابات بصفة خاصة هذا الكتاب نستهدف منه التثقيف المنهجي وترويج الثقافة الجغرافية خاصة المرتبطة بالجغرافيا السياسية نظرية وتطبيقا، ونتمنى أن يستفيد منه الجميع كأول لبنه في تأسيس مدرسة لجغرافية الانتخابات في مصر، ونرجو من الله الثواب.

وعلى الله قصد السبيل

محمد عبد السلام

الفهارس

أولا: فهرس الموضوعات:

الموضوع الصفحة

الفصل الأول: ماهية جغرافية الانتخابات ١٨- ٣٨

اولا: جغرافية الانتخابات (ماهيتها وعلاقتها بالجغرافيا السياسية) ١٩- ٢٣

ثانيا: أهمية جغرافية الانتخابات ٢٣-٢٦

ثالثا: تطور جغرافية الانتخابات ٢٦-٣٠

رابعا: أوجه المقارنات الكمية في جغرافيا الانتخابات ٣١-٣٣

خامسا: أنماط جغرافيا الانتخابات ٣٣-٣٥

الفصل الثاني: مجالات الدراسة في جغرافية الانتخابات.....٣٩-١٠١

اولا: التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية ٤١-٤٧

ثانيا: الهيئة الناخبة وخصائصها ٤٨-٥١

ثالثا: جغرافية المرشحين ٥٢-٥٤

رابعا: التصويت و السلوك المكاني للناخبين ٥٥-٥٩

خامسا: النظم الانتخابية ومغزاها الجغرافي ٦٠-٩٧

سادسا: جغرافية الحملات الانتخابية ٩٨

الفصل الثالث: **مناهج البحث في جغرافية الانتخابات** ... ١٠٢- ١١٤

أولا: المنهج المساحي أو التقليدي ١٠٤-١٠٧

ثانيا: المنهج المكاني أو السلوكي ١٠٨-١١٠

ثالثا: منهج النظم ١١٠-١١٣

رابعا: مناهج أخرى ١١٣

الفصل الرابع: **دراسات تطبيقية في جغرافية الانتخابات** ...١١٥-٢٩٨

أولا: التطور الجيوتاريخي للدوائر الانتخابية ١١٦-١٦٠

ثانيا: التنظيم الديموغرافي للدوائر الانتخابية ١٦١-١٩٥

ثالثا: انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ بمحافظة الدقهلية ١٩٦-٢٦٩

رابعا: تخطيط الدوائر الانتخابية بمحافظات الوجه القبلي ٢٧٠-٢٩٨

المراجع: ٢٩٩-٣١٣

المراجع باللغة العربية ٢٩٩-٣١١

المراجع باللغة غير العربية ٣١٢-٣١٣

ثانيا: **فهرس الجداول**:

رقم	الموضوع	الصفحة
١	توزيع الدوائر الانتخابية تبعا لنظام الانتخابات بالقائمة عامي ١٩٨٤، ١٩٨٧	٤٣
٢	الدوائر الانتخابية في محافظات الجمهورية تبعا للنظام الفردي من ١٩٩٠- ٢٠١٠	٤٦
٣	الضوابط التشريعية الحاكمة لترسيم الدوائر الانتخابية لمصر من عام ٢٠١١ – ٢٠١٥	٤٧
٤	تطور أعداد الناخبين بين عامي ١٩٧٦- ٢٠١١	٤٩
٥	تطور أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين من ٢٠١١- ٢٠١٤	٥١
٦	تطور أعداد المرشحين في مصر من عام ١٩٧٩ – ٢٠١٥	٥٤
٧	بعض الانظمة الانتخابية في بعض الدول الاجنبية	٦٤
٨	بعض الانظمة الانتخابية في بعض الدول العربية	٦٥
٩	المجالس النيابية في مصر خلال الفترة من ١٩٥٢ – ٢٠١١	٩٧

١٠ التوزيع العددي والنسبي للمساحة والمكون الإداري لدوائر الفردي بالدقهلية عام ٢٠١١ ..... ١٤٣
١١ التوزيع العددي والنسبي للمساحة والمكون الإداري لدوائر القائمة بالدقهلية عام ٢٠١١ .....١٤٧
١٢ التوزيع الكمي والنسبي للجان الفرعية ومقارها الانتخابية بدوائر الفردي بالدقهلية ٢٠١١..... ١٥٢
١٣ التوزيع الكمي والنسبي للجان الفرعية ومقارها الانتخابية بدوائر القائمة بالدقهلية ٢٠١١ ..... ١٥٩
١٤ تطور أعدد الناخبين بمحافظة الدقهلية مقارنة بإجمالي ناخبي الجمهورية في المدة من ٢٠٠٠- ٢٠١١م ١٦٣
١٥ التوزيع الكمي والنسبي للسكان والناخبين ونسب القيد بدوائر الفردي لمحافظة الدقهلية عام ٢٠١١م ١٦٧
١٦ التوزيع الكمي والنسبي للسكان والناخبين ونسب القيد بدوائر القائمة لمحافظة الدقهلية عام ٢٠١١م ١٧١
١٧ التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والناخبين والكثافة الانتخابية بدوائر الفردي لمحافظة الدقهلية الانتخابية لعام ٢٠١١م ١٧٤

١٨ التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والناخبين والكثافة الانتخابية بدوائر القائمة لمحافظة الدقهلية الانتخابية لعام ٢٠١١م..... ١٧٦
١٩ التوزيع الجغرافي للناخبين على اللجان والمقار الانتخابية بدوائر الفردي بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١ م..... ١٨٢
٢٠ التوزيع الجغرافي للناخبين على اللجان والمقار الانتخابية بدوائر القائمة بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١م ١٨٤
٢١ التوزيع الكمي والنسبي لعدد الناخبين بالخارج على دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١ م..... ١٨٧
٢٢ التوزيع الكمي والنسبي لعدد الناخبين بالخارج على دوائر القائمة بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١ م..... ١٩٢
٢٣ الضوابط التشريعية الحاكمة لترسيم الدوائر الانتخابية لمصر من عام ٢٠١١: ٢٠١٥م..... ٢٠٣
٢٤ التنظيم المكاني لدوائر القوائم في مصر عام ٢٠١٣..... ٢٠٦
٢٥ دوائر القوائم بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٣..... ٢٠٧
٢٦ التنظيم المكاني لدوائر الفردي في مصر عام ٢٠١٣..... ٢١٠
٢٧ دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٣..... ٢١١

٢٨ التنظيم المكاني لتوزيع مقاعد القوائم عام ٢٠١٤..... ٢١٦
٢٩ المحاصصة في توزيع مقاعد القوائم في تقسيم عام ٢٠١٤ ..... ٢١٩
٣٠ التنظيم المكاني لدوائر الفردي في ترسيم عام ٢٠١٤ ..... ٢٢١
٣١ دوائر الفردي ٢٠١٤م بمحافظة الدقهلية ٢٢٣
٣٢ دوائر الفردي عام ٢٠١٥ م بمحافظة الدقهلية..... ٢٢٩
٣٣ تطور أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين من ٢٠١١ ٢٠١٤:..... ٢٣٤
٣٤ تطور عدد الناخبين المقيدين بقاعدة بيانات الناخبين بمحافظة الدقهلية من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤..... ٢٣٦
٣٥ التركيب العمري لناخبي محافظة الدقهلية عام ٢٠١٥ ..... ٢٣٩
٣٦ نسبة النوع الانتخابية بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية عام ٢٠١٥..... ٢٤١
٣٧ التوزيع الجغرافي للمرشحين على مستوى دوائر محافظة الدقهلية في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥..... ٢٤٤
٣٨ كثافة المرشحين بالنسبة للمقاعد وللناخبين بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية عام٢٠١٥..... ٢٤٦

٣٩ الانتمـــاء الحزبـي للمرشـحين بمحافظـة الدقهليـة فـي انتخابـات ٢٠١٥م..... ٢٤٨
٤٠ توزيـع المرشـحين حسـب الاحـزاب المشـاركة في الانتخابـات البرلمانيـة بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م..... ٢٥١
٤١ المشاركة في الاقتراع بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥م..... ٢٥٥
٤٢ الـوعي التصـويتي بـدوائر محافظـة الدقهليـة الانتخابيـة في انتخابـات مجلس النواب ٢٠١٥م..... ٢٥٨
٤٣ نتائج الانتخابات وتصنيفها السياسي محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابـــــــــات مجلـــــــــس النـــــــــواب ٢٠١٥م..... ٢٦٠
٤٤ الدوائر الانتخابية المقترحة بمحافظة المنيا ٢٠٢٠م ٢٧٨
٤٥ الدوائر الانتخابية المقترحة بمحافظة سوهاج ٢٠٢٠م ٢٨٦
٤٦ التقسيم المقترح لدوائر محافظة البحر الاحمر ٢٠٢٠..... ٢٩٥

ثالثا: فهرس الاشكال:

رقم	الموضوع	الصفحة
١	النموذج المعدل لجغرافيا الانتخابات	٣٥
٢	نموذج منظومي مطبق في جغرافية الانتخابات	١١٣
٣	الدوائر الانتخابية بالدقهلية خلال الفترة من ١٩٦٤- ١٩٨٤	١٢١
٤	الدوائر الانتخابية بالدقهلية خلال الفترة من ١٩٨٤- ١٩٩٠	١٢٦
٥	الدوائر الانتخابية بالدقهلية خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠١١	١٢٩
٦	الدوائر الانتخابية بالدقهلية بنظام القائمة عام ٢٠١١	١٣٥
٧	الدوائر الانتخابية بالدقهلية بنظام الفردي ٢٠١١	١٣٨
٨	التوزيع العددي للمساحة بدوائر الفردي بالدقهلية عام ٢٠١١	١٤٤
٩	التوزيع الكمي للنواحي بدوائر الفردي بالدقهلية عام ٢٠١١	١٤٨
١٠	التوزيع الكمي والنسبي للمقرات الانتخابية بدوائر الفردي بالدقهلية عام ٢٠١١	١٥٣
١١	التوزيع الكمي والنسبي للجان الفرعية بدوائر الفردي بالدقهلية عام ٢٠١١	١٥٦

١٢ تطـور أعـداد النـاخبين بمحافظـة الدقهليـة مقارنـة بنـاخبي الجمهوريـة خـلال انتخابـــــــــات مجلـــــــــس الشـــــــــعب ٢٠٠٠ حتـــــــــى ٢٠١١م..... ١٦٤

١٣ الكثافة الانتخابية لدوائر الفردي بمحافظة الدقهلية ٢٠١١م ١٧٥

١٤ توزيع ناخبين الدقهلية بالخارج على دوائر الفردي عام ٢٠١١م ١٨٨

١٥ توزيع ناخبين الدقهلية بالخارج على دوائر القوائم عام ٢٠١١م ١٩٣

١٦ الخريطة الادارية لمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م ١٩٩

١٧ الدوائر الانتخابية (قوائم) بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٣م ٢٠٩

١٨ عـدد النـاخبين (قـوائم) ونصـيب المقعـد مـن النـاخبين بمحافظة الدقهلية عـام ٢٠١٣م ٢٠٩

١٩ الدوائر الانتخابية (فردي) بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٣م ٢١٢

٢٠ الدوائر الانتخابية (فردي) بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٤م ٢٢٤

٢١ أعـداد الناخبين والمقاعـد ونصـيب المقعـد من الناخبين بمحافظة الدقهلية عـام ٢٠١٤م ٢٢٤

٢٢ الدوائر الانتخابية (فردي) بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م ٢٣٠

٢٣ أعداد المقاعد ووزن المقعد الفردي بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م ٢٣٠

٢٤ عدد الناخبين ونسبة النوع الانتخابية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م ٢٤٢
٢٥ مكافئ مرشح / مقعد على مستوى دوائر محافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م ٢٤٥
٢٦ مكافئ مرشح / مقعد على مستوى دوائر محافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م ٢٤٦
٢٧ مكافئ ناخب / مرشح على مستوى دوائر محافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م ٢٤٧
٢٨ الانتماء الحزبي للمرشحين بالدوائر الانتخابية لمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م..... ٢٤٩
٢٩ توزيع المرشحين حسب الاحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م..... ٢٥٢
٣٠ المشاركة في الاقتراع بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥م..... ٢٥٦
٣١ توزيع الاصوات الصحيحة بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥م..... ٢٥٨
٣٢ توزيع القوى النسبية بين الاحزاب والتيارات السياسية من ناحية والمستقلين من ناحية أخرى بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م ٢٦٢
٣٣ الدوائر الانتخابية المقترحة بمحافظة المنيا ٢٠٢٠م ٢٧٩
٣٤ الدوائر الانتخابية المقترحة بمحافظة سوهاج ٢٠٢٠م ٢٨٧
٣٥ الدوائر الانتخابية المقترحة بمحافظة البحر الأحمر ٢٠٢٠م ٢٩٦

الفصل الاول

ماهية جغرافية الانتخابات

مقدمة

اولا: جغرافية الانتخابات (ماهيتها وعلاقتها بالجغرافيا السياسية)

ثانيا: أهمية جغرافية الانتخابات

ثالثا: تطور جغرافية الانتخابات

رابعا: أوجه المقارنات الكمية في جغرافيا الانتخابات

خامسا: أنماط جغرافيا الانتخابات

مقدمة:

لم تعد دراسات الجغرافيا السياسية في الوقت الحاضر أسيرةً لدراسة الدولة كونها وحدة سياسيةً، إلا أنها اتجهت نحو دراسات عديدة ومتعمقة ترتبط بالتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية التي طرأت على الساحة السياسية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. بالإضافة إلى انتشار مفاهيم جديدة مثل: العولمة والمقرطة (إشاعة الديمقراطية)، وأيضاً ظهور بعض الدراسات الخاصة بسلوك الأفراد والجماعات تجاه بعض الظواهر مثل: دراسة السلوك الانتخابي للأفراد وتأثره بالظروف الجغرافية (جغرافية الانتخابات) Electoral geography . ومن ثم فإن هذا الجزء يعرض ماهية جغرافية الانتخابات ونشأتها وتطورها وأهميتها وأنماطها وعلاقتها بالعلوم الأخرى.

اولا: جغرافية الانتخابات (ماهيتها وعلاقتها بالجغرافيا السياسية)

تُعرَّف الجغرافيا السياسية بأنها العلم الذي يدرس الاختلافات والتشابهات المكانية من الناحية السياسية، وتعد جغرافية الانتخابات أحد فروع الجغرافيا السياسية من منطلق أن دراسة الانتخابات وتحليلها تمثل إحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها توضيح الاختلافات المكانية، وتفسير المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية (جاسم كرم وجاسم العلي ،١٩٩٩م ، ص٣)، كما تعرَّف جغرافية الانتخابات بأنها ذلك الفرع المعاصر للجغرافيا السياسية، الذي عن طريقه يمكن تفسير التباين في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين، ودراسة تغيرات السلوك التصويتي للناخب وتحليله من مكان لآخر، أو

من دائرة انتخابية لأخرى، ومعرفة أسباب هذا التغيير(مناف السوداني ، عادل الشري، ٢٠١١م،ص٦).

وتعد الانتخابات عمليةً اجتماعيةً وسياسيةً يتم من خلالها قيام أي أغلبية بتحديد الأقلية التي تقر لها هذه الأغلبية بممارسة صلاحيات وأدوار معينة في إدارة الشئون العامة، وبمعنى آخر هي الآلية التي بها يتم اختيار عدد أقل لتمثيل عدد أكبر من الأفراد في مواقع اتخاذ القرار(السيد الزغبي ،٢٠٠٢م ، ص١١).

لقد عرف الباحثون جغرافية الانتخابات بتعاريف عدة، فعرفها عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي بأنها العلم الذي يدرس نمط السلوك السياسي الانتخابي للسكان داخل الحدود السياسية للدولة وتحليل وتفسير نتائج ذلك السلوك على ضوء مؤثرات العوامل الجغرافية (عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، مصدر سابق ،ص١٦)، **كما عرفها جاسم محمد كرم على أنها محاولة تفسير الاختلاف في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ، ودراسة وتحليل السلوك الانتخابي من مكان لآخر للوصول إلى أسباب هذا التغيير** (جاسم محمد كرم ، مصدر سابق ، ص٧٥)، **وعرفها محمد محمود الديب بأنها : العلم الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية للوصول إلى الحكم** (محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ، ص ٧٦٦).

أما فؤاد حمه خورشيد فيرى أن جغرافيا الانتخابات تتضمن دراسة التباين المكاني للسلوك الانتخابي والعوامل الجغرافية المؤثرة في ذلك السلوك وتوزيع نتائج الانتخابات على خرائط تفسر ذلك التباين، لمعرفة

ميزان القوى السياسية الداخلية للدولة وتوزيعها مكانيا، وتحديد مؤشرات الاستقرار السياسي (فؤاد حمه خورشيد، مصدر سابق، ص١٣).

فجغرافيا الانتخابات إذن هي احد فروع جغرافية السياسة التي تهتم بدراسة العمليات السياسية الانتخابية وتفسير أسبابها ونتائجها على ضوء العوامل الجغرافية المؤثرة فيها ضمن النطاق المكاني للدوائر الانتخابية من اجل تكوين شخصية سياسية لها.

كما أنه إذا كانت العلوم السياسية تعرف على أنها دراسة لعمليات اتخاذ القرار السياسي فتكون بذلك الجغرافية السياسية هي دراسة المؤثرات البيئية والمكانية على هؤلاء الذين يتخذون هذه القرارات السياسية، وبهذا التعريف للجغرافيا السياسية ترتبط جغرافية الانتخابات، إضافة إلى ذلك أنه في جميع البلاد الديموقراطية التي بها أنظمة سياسية متعددة الأحزاب تكون المعركة الانتخابية هي أول خطوة في عملية الوصول إلى الحكم، وبالنظر إلى جغرافية الانتخابات فيمكن اعتبارها المرحلة الأولى في دراسة الجغرافيا السياسية في البلدان الديمقراطية (ثناء على أحمد عمر، ٢٠٠٠، ص ١٨).

ولا شك في أن عملية الانتخابات لها جوانب جغرافية كثيرة يمكن إيجازها على النحو الآتي (محمد الديب ،٢٠٠٨، ص٤٨):

١- تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية وعددها، وحدودها، ومواقعها، ومساحتها، وشكلها، ومدى اندماجها، وعدد سكانها، وشبكة نقلها، وسهولة الوصول بين أرجائها، وتضاريسها، والتغيرات التي طرأت على

الدوائر الانتخابية عبر الزمن، إلى جانب اللجان الانتخابية، وتوزيعها، ومقراتها، وأحجامها السكانية.

٢- التباين المكاني في التصويت؛ أنماطه، وأسبابه، وتفسيره، وتعليله.

٣- البرامج السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لكل من الأحزاب المشتركة في المنافسة، وأثرها على النواحي (القومية، والإقليمية، والمحلية في الدولة).

٤- النظام الانتخابي المتبع والأسباب الجغرافية وراء اتباعه، وكيفية تطبيقه، وحل مشاكله.

وتعنى جغرافية الانتخابات أيضاً بالعوامل الجغرافية المؤثرة في سلوك الناخبين، ووصف تصويت الناخبين وتحليله، ونتائج الانتخابات، ورسم خرائط للتباين المكاني أو الإقليمي لمراكز القوى على ضوء تلك الانتخابات، كما تعنى أيضا بالعوامل المؤثرة في تقسيم الدوائر الانتخابية.

ويرى البعض أن جغرافيا الانتخابات ترتبط بجغرافية السياسة من خلال اندراجها تحت مفهوم العمليات السياسية التي هي احد فروع مناهج تحليل القوى، ولهذا فان جغرافيا الانتخابات تمثل جوهر الجغرافية السياسية؛ إنها توضح الاختلافات المكانية وتفسر المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية (جاسم محمد كرم ، ١٩٨٨، ص٧٦-٧٧).

و بما أن الجغرافية تبحث في العلاقات المكانية بين الظواهر المختلفة، والظواهر الجغرافية في حالة تغير مستمر وتطور متواصل، وتماشيا مع هذا التطور في الظواهر جغرافية السياسة لجأت الجغرافية إلى دراسة ظواهر لم

تكن مدروسة مثل ظاهرة الانتخابات التي هي دراسة لإحدى صور التنظيم المكاني للمجتمع لذلك تدخل تحت مفهوم الدراسات الجغرافية البشرية (بيتر تيلور وكولن فلنت ، ٢٠٠٢ ، ص٧٧-٨٠)، **ولان الانتخابات تمثل ظاهرة سياسية ذات طابع مكاني تحتاج إلى دراسة العلاقات المكانية لعناصر الظاهرة فيما بينها، وفيما بينها وبين البيئة التي توجد فيها. ويرى بيتر تيلور وكولين فلنت أن دراسة جغرافيا الانتخابات أمرا ضروريا لان الانتخابات تلعب دورا أساسيا على المستوى الايديولوجي، وهي التي تنقل الصراعات بأمان إلى الساحات الدستورية** (بيتر تيلور وكولن فلنت، ٢٠٠٢، ص٨٠).

ثانيا: **أهمية جغرافية الانتخابات**:

تُعَدُّ جغرافية الانتخابات من أهم فروع الجغرافيا السياسية لأنها تفسر السلوك الانتخابي من جانب، ومن جانب آخر إن أغلب دول العالم الثالث تمتلك معظم مقومات قوة الدولة السياسية أو بإمكانها الحصول عليها. وقسم منها يملك جميع عناصر القوة الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية ولكن مشكلتها هي في نظام الحكم والكيفية التي يتم بها الوصول إلى السلطة، وعدم تمثيل هذه السلطة لإرادة الشعب مما يجعل وجود هوة كبيرة بين السياسة التي تنتهجها السلطات وبين ما تطمح إليه الشعوب (سعدي محمد صالح، ٢٠٠٢، ص٧٢) **وهذا ما ينعكس سلبا على سياستها تجاه القضايا الداخلية والخارجية والتي أصبحت سببا مهما في تخلفها وعدم سيرها في ركب الحضارة والتطور العالمي وبالتالي افقدها ثقلها في ميزان**

القوى العالمي . وان إقامة حكومات ديمقراطية في هذه الدول من شانه أن يعيد هذه الدول إلى سكة سير التطور والتقدم.

والمعروف إن أهم ركائز الحكومات الديمقراطية هي الانتخابات، وهذه تحتاج إلى مجتمع يمتلك الأرضية المناسبة والوعي السياسي والثقافة الانتخابية، وهذه من الأهداف التي تعمل على إرساءها جغرافية الانتخابات. وحتى لا يسمح للسلطات الحاكمة بالعودة إلى الدكتاتورية المنظمة عن طريق الانتخابات الغير نزيهة من خلال استغلال توزيع الدوائر الانتخابية بالصورة التي تتلاءم ومصلحة الحزب الحاكم والتي تعرف بظاهرة (الجريماندرينج) والتي ممكن أن تتحول مع مرور الزمن إلى دكتاتورية الحزب الواحد. فلهذا على جغرافيا الانتخابات أن تأخذ دورها في رسم الدوائر الانتخابية وتوزيعها، ولان الديمقراطية هي احد المحاور المهمة والمؤثرة في قوة الدولة لذلك تهتم بها جغرافيا الانتخابات.

وتعد الانتخابات الأداة التي توفر الفرصة التطبيقية في الاختيار الإنساني لمن يقوم بإدارة ومسؤولية وصناعة القرارات المتعلقة في تقرير المستقبل السياسي للبلد، من خلال تشريع القوانين الملائمة في تنظيم حياة الإنسان وضمان حقوقه، حيث أنها تعبر عن شرعة فتح فرص مشاركة الرأي العام في إسناد المسؤوليات القيادية، وبهذا تعمل جغرافيا الانتخابات على إرساء الأسس اللازمة لكفالة عنصر الشرعية للقوة السياسية.

وتوجد ثلاث عناصر رئيسة تعتمدها الجغرافيا السياسية والتي يمكن من خلالها تقييم وزن الدولة السياسي وهي (الأرض ، السكان ، النظام السياسي)، وان اتحاد العناصر الثلاثة وقوة العلاقة فيما بينها يعطي للدولة وزن اكبر(سعدون شلال ظاهر، ١٩٩٦، ص٦-٧)، **ويبقى شكل وطبيعة النظام السياسي هو باكورة العلاقة بين هذه العناصر الثلاث. وان السلطات المنتخبة الموضوعة تحت الرقابة المنظمة لجميع أفراد المجتمع تؤدي إلى منح جميع قوى البلاد الحية حقها في الإعراب عن رأيها وفي امتداد نفوذها، لان حق الاختيار حق إنساني مشروع يرتبط بنوعية حياة الإنسان، وجغرافيا الانتخابات هي الفرصة الملائمة في تحقيق حق الاختيار والمساهمة في بناء قوة الدولة من الداخل.**

ومما لا شك فيه أن جغرافية الانتخابات بما تحتويها من دراسات في الأنماط الانتخابية والسلوك الانتخابي، قد أضافت بعدا جديدا للجغرافيا السياسية بشكل خاص وللجغرافيا بشكل عام، فجغرافية الانتخابات هي جزء من الجغرافيا السياسية، وذلك لأنها تهتم بدراسة تباين الأنماط الانتخابية من مكان إلى أخر، وتحديد أسباب هذه الاختلافات، وهذه يعد من صميم اهتمام الجغرافيا كما تستطيع الاستفادة من البيانات والاحصائيات الانتخابية المتاحة في إثراء الجغرافيا بأبحاث ودراسات متميزة على اعتبار أن ظاهرة الانتخابات هي ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة إلى أخرى، وأن تتبع هذه الظاهرة ومتغيراتها يحقق هذا الإثراء.

من هذا المنطلق فإن جغرافية الانتخابات هي جوهر الجغرافيا السياسية خاصة وأن الهدف النهائي للجغرافية السياسية هو توضيح المسببات

والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وفي هذا المجال بالذات – دراسة العمليات المكانية واختلافاتها – تستطيع جغرافية الانتخابات أن تضيف بعدا جديدا للدراسات الجغرافية (جاسم كرم، ١٩٨٨، ص٧٧).

ثالثا: **نشأة وتطور جغرافية الانتخابات**:

ظهرت دراسة الانتخابات كموضوع في إطار الجغرافيا السياسية مع بداية القرن العشرين وتزامن ذلك مع ظهور الجغرافيا السياسية كعلم مستقل ذي منهج محدد ومنظم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حين نشر عالم الجغرافيا البشرية الألماني فردريك راتزل F.Ratzel كتابه الشهير تحت عنوان الجغرافيا السياسية عام ١٨٩٧.

وكانت أول دراسة في مجال جغرافية الانتخابات تلك التي نشرها عالم الجغرافيا الفرنسي آندريه سيجفريد Andri Siegfried عام ١٩١٣ عن الانتخابات التي جرت في إقليم أردشى Ardeche غربي فرنسا وعلاقتها بالظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية (بيتر تيلور وكولن فلنت ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٠).

وعلى ذلك فإن كان راتزل يعد المؤسس الحقيقي للجغرافيا السياسية، فإن سيجفريد يعد أباً لجغرافية الانتخابات؛ حيث أبرزت دراساته دور العوامل الجغرافية في التأثير على نتائج الانتخابات وذلك من خلال مقارنة خريطة لنتائج الانتخابات بالخرائط الجغرافية الأخرى؛ وقد حاول ربط نتائج الانتخابات بالظروف الجغرافية كما حاول تفسير أنماط التصويت على أنها نتائج مجموعة من الظروف الجغرافية. وفى عام ١٩٤٩ درس التطور التاريخي

للانتخابات في الفترة من ١٨٧١ – ١٩٤٠ في منطقة تقع على الضفة الغربية لنهر الرون، ورسم مجموعة من الخرائط توضح نتائج الانتخابات وقارن بينها وبين المظاهر الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، لذا فهو المؤسس الحقيقي لجغرافية الانتخابات؛ وفى عام ١٩١٨ قام كارل ساور " Carl Sauer" بدراسة الجريماندريه "Gerrymander" والجغرافيا، وهى كلمة أمريكية تصف نوع من أنواع التعسف السياسي كوسيلة للقمع الجزئي للرأي العام، إذ كانت الأقاليم الانتخابية تعدل من وقت لآخر بحيث تقوى إلى أقصى مدى قوة الحزب الحاكم، وتجعل المجموعات المعارضة في حالة ضعف وتفتت أصواتها (Prescott , J.R.V. 1959, p ..269)

وفى عام١٩٣٢ تم نشر سلسلة من الخرائط تبين انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية والطريقة التي صوت بها أعضاء المقاطعات، وأظهرت هذه الخرائط الفروق الإقليمية وذلك من خلال أطلس الجغرافيا التاريخية للولايات المتحدة (ثناء على أحمد عمر، ٢٠٠٠، ص٣٧٧)**.**

وتوالت الدراسات الخاصة بجغرافية الانتخابات فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أغلبها على أيدى جغرافيين فرنسيين وأمريكيين، ففي عام ١٩٥٩ قدم بريسكوت Presscott دراسة عن وظيفة وطريقة جغرافية الانتخابات، وفيها اقترح أن تكون الدراسات الانتخابية نقطة البداية للبحث العلمي في الجغرافيا السياسية عن طريق إيجاد معيار للتقسيم الإقليمي للدولة، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون النظام الانتخابي خالياً من الانحياز

لطرف دون الآخر، وإن وجد هذا الانحياز فلن تكون هناك فائدة ترجى من الإحصائيات الانتخابية(Prescott , J.R.V. 1959, p .298).

ثم تناول لاوكس laux الانتخابات البرلمانية في المانيا الغربية كدراسة في جغرافية الاختيار السياسي، وفيها أوضح أن الاختلافات الإقليمية الواضحة في سلوكيات التصويت ترجع إلى الاختلاف الديني والتناقضات الريفية والحضرية للمجموعات الاجتماعية والاقتصادية، كما أوضح أن للكنيسة دور واضح على سلوك المشاركين في التصويت في المناطق الريفية بينما يقل هذا التأثير في المناطق الحضرية لزيادة درجة التحضر الاجتماعي (Laux , H. D, 1973 , pp. 166-171)

وبعد ذلك قام جونستون Johnston بدراسة التأثيرات المحلية على التصويت في الانتخابات المحلية، وفيها أشار إلى تأثير الأصدقاء والجيران في المعلومات التي يتلقاها الناخب، حيث أن المعرفة تتناقص مع زيادة المسافة، فالناخب يختار المرشح الأقرب اقامة لمنزلة فالأكثر معرفة له، ثم المرشح الذى تربطه به صلة أو بأناس يعرفونه أو الذى قابله وهكذا Johnston , R . S. ,1972, pp.49-61)

أما هنت روجر ألكسندر فقد كانت رسالته للدكتوراه بعنوان الجغرافيا و المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بين عامي ١٩٤٠- ١٩٩٢ حيث ركز فيها على أهمية الخريطة و اعتمدها كإحدى طرق التحليل و التفسير لنتائج الانتخابات، و قام برسم ١٤خريطة لكى يصف التغيرات الجغرافية لسلوك الناخبين في الانتخابات التي جرت في الولايات المتحدة، كما أظهرت

الدراسة أن للعوامل الاجتماعية و الاقتصادية دورا في تغيير نسب المشاركات السياسية للناخبين الأمريكان.

و تناول زولتان و آلن Zoltan & Alan عام ١٩٩٨ في بحث بعنوان جغرافية الانتخابات البرلمانية في المجر ١٩٩٤ تحليل الانتخابات ضمن هيكل النظام السياسي في المجر وعالجا العوامل الثقافية والاجتماعية لذلك المجتمع فضلا عن معالجتهما لوجهات نظر الناخبين تجاه التجديد و التحديث، و خلص الباحث إلى جملة من الاستنتاجات الهامة.

ولو أن قياس النجاح يتم على أساس حجم الإنتاج فإن جغرافية الانتخابات تصبح خير مثال لقصة النجاح في الجغرافيا السياسية الحديثة، فمنذ السبعينيات ظهرت مئات من الدراسات حول الجغرافية الانتخابية.

وفى الوقت الحاضر تتميز جغرافية الانتخابات بطابع العالمية تبعاً لانتشار واشاعة الديمقراطية، واتسع البعد الجغرافي للدراسات الانتخابية حتى أصبحت من أنشط موضوعات الجغرافيا السياسية وساعدها في ذلك ظهور منهج التحليل المكاني، والمنهج السلوكي الذى يتخذ من سلوك الفرد وحدة للتحليل والدراسة؛ بالإضافة إلى تراكم المعلومات والمعارف باطراد عنها في الوقت الحاضر بسبب نشر نتائج الانتخابات أولاً بأول واستخدام الوسائل الحديثة في تحليل واستخلاص النتائج منها مما يتيح للباحثين مادة غزيرة للبحث.

واجمالا يمكن القول أن جغرافية الانتخابات خلال مراحل تطورها مرت بمرحلتين رئيستين هما :

أولا : مرحلة ما قبل الستينات من القرن الماضي عندما كانت الدراسات لجغرافيا الانتخابات ضمن المنهج الذي وضعه سيجفرد عام ١٩١٣ وهو التحليل على أساس الخرائط الانتخابية ومقارنتها، عندما درس التصويت في اردیش بفرنسا (جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها ، مصدر سابق ، ص٨٠). **وقد اتهم في ذلك الوقت بالحتمية لأنه كان يفسر الظواهر الاجتماعية بوَصفها إحدى النتائج العامة للبيئة الطبيعية، وتتلخص دراسته بما يلي : إن خريطة الانتخابات هي انعكاس للمواقف السياسية التي تشكلت نتيجة لاختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية و تباين الأنشطة الإنتاجية سواء كانت أنشطة زراعية أو أنشطة صناعية أولية وهذه ناتجة من جيولوجية المنطقة واختلاف ارتفاع سطح الأرض** (بيتر تيلور وكولن فلنت ، ٢٠٠٢ ، ص ٨).

ثانيا : مرحلة ما بعد الستينات أي بظهور ما يعرف (بالثورة الكمية) في مجال الجغرافية فأخذت الدراسات الجغرافية عموما تنحى منحى آخر وزاد الاهتمام بجغرافيا الانتخابات. مستفيدة في دراستها للسلوك الانتخابي من التقدم الحاصل للاستخدامات الكمية والمصاحبة لتقنيات التحليل الكمي لعمليات الانتشار والتوزيع المكاني للظواهر الجغرافية المختلفة، وان أساس الدراسات الكمية لجغرافيا الانتخابات يعتمد على طبيعة العملية الانتخابية والمعلومات المتاحة مثل عدد السكان الذين يحق لهم التصويت وعدد الدوائر الانتخابية ونسبة الأصوات التي حصل عليها المرشح في هذه المراكز.

رابعا: أوجه المقارنات الكمية في جغرافيا الانتخابات

والمقارنات الكمية الجديدة في جغرافيا الانتخابات طبقت في ثلاثة أوجه تتمثل في: جغرافية التصويت، التأثيرات الجغرافية في التصويت، والتمثيل النيابي.

١ـ جغرافية التصويت

تركز هذه الطريقة على اسلوب تفسير النتائج على الخريطة الذي اعتمده سيجفرد في تحليل نتائج الانتخابات لدورة انتخابية واحدة أو عدة دورات انتخابية، والذي تم تطويره عن طريق اعتماد المعادلات الإحصائية في التحليل مستفيدة من أساليب التحليل الكمي المصاحبة لما يعرف بالثورة الكمية (عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤- ١٥).

٢ـ المؤثرات الجغرافية في التصويت

إن نتائج الاقتراع لا تمثل دلالات كافية للخروج برؤية واضحة لجغرافيا الانتخابات، وان هناك أربع عمليات أساسية من شانها أن تؤثر في اتخاذ القرار وقت الاقتراع وهي:(بيتر تبلور وكولين فلنت ، ٢٠٠٢، ص٨١)

١ـ التصويت لمرشح ما بحكم الصداقة أو الجيرة أو الحي الذي يقيمون فيه.
٢ـ أحيانا تطفح على الساحة قضية معينة تؤثر في أصوات الناخبين في موقع انتخابي معين.
٣ـ تأثير الدعاية الانتخابية على سلوك الناخبين.
٤ـ عامل الجوار الجغرافي.

٣- تحليل الدوائر الانتخابية جغرافيا

ويتمثل ذلك من خلال الاهتمام في تحليل الأحياء الانتخابية وعدد الأصوات الحقيقية المشاركة في الاقتراع واسلوب تقسيم الدوائر الانتخابية ، والوقوف على مواطن التحيز في التقسيم والتلاعب في الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب معين، ودراسة الأحزاب السياسية وتوزيع مراكز أنصارها، وبيان اثر الايديولوجيات على سلوك الناخبين. ونستطيع القول أن شكل التصويت يكون إما للأشخاص فقط أو للمبادئ فقط أو لكليهما وبهذا يكون الناخب على ثلاث فئات (فوزي قبلاوي، ٢٠٠٠، ص ١١٢-١١٣)**:**

١- ناخب العقل: الذي يصوت بعد التفكير وتحليل القضايا العامة والمشاكل الهامة.

٢- ناخب القلب: الذي يكون تصويته على أساس عاطفي أي تحكمه الميول والعواطف والأهواء في التصويت لصالح الحزب الذي يناغم عواطفه.

٣ ناخب الجيب: وهو الناخب الذي يفكر على ضوء ما في جيبه فإذا كانت ممتلئة صوت لبقاء الحزب الحاكم ، وإذا كانت خاوية صوت ضد الحزب الحاكم. وان مدى تبعية أو تمرد الناخب على هذه المؤثرات يخضع إلى عدة أمور منها:

أ - إمكانيات الشخص الذاتية وما يحمله من ثقافة ومستوى تعليمي فكلما كان الشخص ذو مستوى ثقافي وتعليمي عالي كلما كانت فرصته اكبر للتحرر من هذه المؤثرات.

ب - طبيعة البيئة التي يعيش فيها الناخب، فإذا كانت تحمل أفكار مغلقة غير متحررة تختلف عن المناطق ذات الأفكار المنفتحة وهذه تخضع لعوامل عديدة كما سيرد ذكرها لاحقا.

وتتطلب العملية الانتخابية التنظيم والتعبئة حيث تقوم الأحزاب السياسية بمهمتين أساسيتين هما: إعداد البرامج السياسية والاجتماعية – الاقتصادية أو على الأقل التأثير في هذا الإعداد، ثم السعي إلى كسب تأييد الجماهير لهذه البرامج، وهاتان المهمتان مرتبطتان معا ارتباطا وثيقا، وتؤثر إحداهما على الأخرى، وان العلاقة بين العملية الانتخابية والعملية السياسية تتضح أكثر من خلال ما يعرف بـ (المنفعة المتبادلة bork barrel) بين سكان المناطق والمرشحين، وان يتعهد الساسة بتقديم رعاية أكثر وخدمات أوفر من جانب الحكومة لسكان المناطق التي صوتت لصالحهم، وبشكل عام فان الأحزاب الكوادر تنتهج سياسة تحقيق مصالح الطبقة المهيمنة، وان على العضو المنتخب أن يدعم مصالح الذين انتخبوه.

خامسا: أنماط جغرافيا الانتخابات

تتميز الدول المتقدمة بوجود سياسة جادة لإعادة توزيع الدخول مما أعطى فرصة للأحزاب بان تحشد من وراءها الدعم الكافي من الناخبين، الذي بدوره افرز نمطا مستقرا من الاقتراع الانتخابي، ففي بريطانيا على سبيل المثال بالإمكان أن نميز بين الشمال والجنوب على أساس المصالح الاقتصادية، حيث يمثل الشمال جماعة (المنتجين) ويمثل الجنوب جماعة (المستهلكين)، وقد أثرت الأحوال الاقتصادية على نتائج الانتخابات عندما أحرز حزب العمال نتائج انتخابية أفضل في الشمال بينما حصل المحافظون على أصوات أكثر في الجنوب (بيتر تيلور وكولن فلنت ، ٢٠٠٢ ، ص٨٨-٩٠).

وهناك نمطين من جغرافيا الانتخابات: النمط الأول جغرافية القوة والنمط الثاني جغرافية الدعم، فالأول ينتج من مصالح جماعات معينة أو دول تقوم بتمويل الأحزاب أو شخصيات معينة في الحملات الانتخابية، ولم تحظَ جغرافية القوة بنصيب من الاهتمام مماثل لما حظيت به جغرافية الدعم، وذلك لمحدودية مادتها حيث تركن السياسة إلى السرية والكتمان، فربما لا يمكن معرفة شيئا مما يدور في الدهاليز أبدا، على سبيل المثال سلوك وكالة المخابرات الأمريكية في تمويلها لأحزاب (أجنبية صديقة) أو في زعزعتها استقرار حكومات أجنبية غير صديقة لأمريكا، وبطبيعة الحال لا تتوفر صورة كاملة لفاتورة حجم هذا التمويل للأحزاب السياسية على مستوى خريطة العالم كي نعود إليها في اصدار أحكام دقيقة ، ولذلك لا يمكن جدولة جغرافية القوة بالطريقة نفسها التي أمكن بها رصد جغرافية الدعم التي تتميز بتوفر مادة علمية غزيرة، فالانتخابات هي ممارسة علنية تتم من خلال القنوات السياسية والإعلامية كما أن نتائجها تعلن أول بأول مما يتيح للمراقبين مادة دسمة للبحث، وكان هذا سببا في انتعاش البحث في جغرافية الدعم الشعبي في الانتخابات في السنوات الأخيرة (بيتر تيلور وكولن فلنت ، ٢٠٠٢ ، ص١١٤-١١٥).

وفي جميع الأحوال تبقى الجغرافيتان – من دعم وقوة – ضروريتين لضمان فاعلية الديمقراطية. وعلينا ألا نسقط من حساباتنا جناحا من جناحي العملية الانتخابية، لمجرد أن البحث فيه صعب وشحيح المادة. وكما يتضح من الشكل (١) نموذج معدل لجغرافية الانتخابات قدمه كل من بيتر تيلور وكولن فلنت، وهدفه هو تعديل دفة المسار في الجغرافيا الانتخابية تجاه نصفها المهمل ألا وهو جغرافية القوة.

شكل (١) النموذج المعدل لجغرافيا الانتخابات

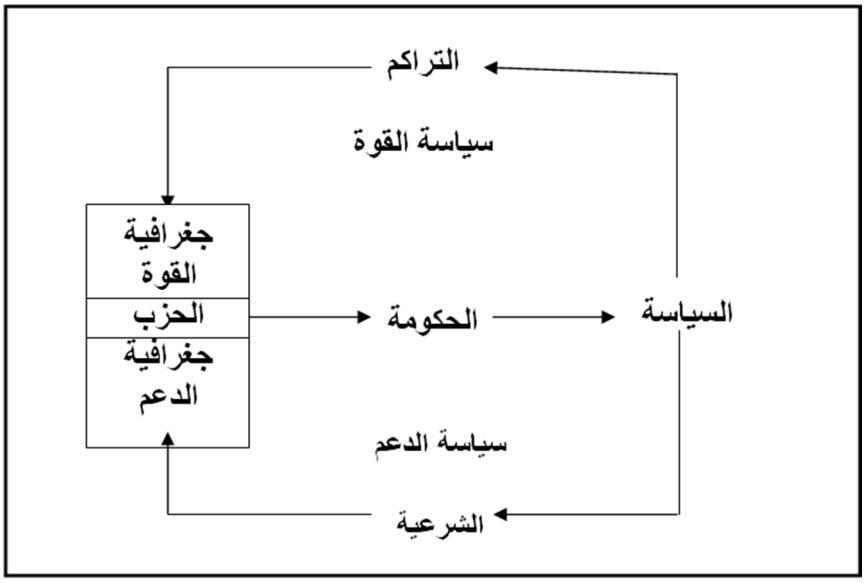

المصدر: بيتر تيلور وكولن فلنت ، مصدر سابق، ص١١٥

الهوامش

١- جاسم كرم وجاسم العلي ، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، دراسة في جغرافية الانتخابات، الكويت، رسائل جغرافية،١٩٩٩م ، ص٣.

٢- مناف السوداني وعادل الشري: تغير الخريطة الجغرافية في العراق بين انتخابات عامي ٢٠٠٥: ٢٠١٠ البرلمانية ، العراق للأبحاث ، بغداد، ٢٠١١م،ص٦.

٣- السيد الزغبي ، خريطة الدوائر الانتخابية في مصر، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٢م ، ص١١.

٤- عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، جغرافية الانتخابات في اليمن دراسة في الجغرافية السياسية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢،ص١٦.

٥- جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها : دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث: خريف ١٩٨٨، الكويت ، ص٧٥.

٦- محمد محمود الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٧٦٦.

٧- فؤاد حمه خورشيد ، جغرافية الانتخابات في الهند ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (٤٦) ٢٠٠٠ ، ص١٣.

٨- ثناء على أحمد عمر ، الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا ، دراسة في الجغرافية السياسية ، ندوة الأستاذ الدكتور سليمان حزين، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ٣٧٧.

٩- محمد الديب، مرجع سبق ذكره، ص٤٨.

١٠- جاسم محمد كرم ، مرجع سبق ذكره، ص٧٦-٧٧.

١١- بيتر تيلور وكولن فلنت ، ترجمة عبد السلام رضوان واسحق عبيد ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، الجزء الثاني ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٢ ، ص٧٧-٨٠.

١٢- بيتر تيلور وكولن فلنت، مرجع سبق ذكره، ص٨٠.

١٣- سعدي محمد صالح، استراتيجية الميزان العربي للمتطلبات الحضارية وللتوجهات العدوانية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة الانبار، العدد الثاني، آب ٢٠٠٢، ص٧٢.

١٤- سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص٦-٧.

١٥- جاسم كرم، مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

١٦- بيتر تيلور وكولن فلنت ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

17- Prescott , J.R.V. (1959). " The Function and Methods of Electoral Geographers , Annals , Association of American Geographers , Vol . 49, New York , P. 269.

١٨- ثناء على أحمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص٣٧٧.

19- Prescott , J.R.V. 1959, p .298.

20- Laux , H. D (1973) " Parliamentary Elections in West Germany , The Geography of Political choice" Institue of British Geographers , London , 5,pp .166 -171.

21- Johnston , R . S. (1972) " Spatial Elements in Voting Patterns at the 1968 Christchurch City Council Elections " . Political Science 24 : pp . 49 - 61 .

٢٢- جاسم محمد كرم ، مرجع سبق ذكره، ص٨٠.

٢٣- بيتر تيلور وكولن فلنت ، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

٢٤- عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤- ١٥.

٢٥- بيتر تبلور وكولين فلنت ، مرجع سبق ذكره، ص٨١ .

٢٦- فوزي قبلاوي، نظام الحكم في أمريكا – الانتخابات . المؤسسة الشرقية للترجمة والنشر، بيروت، ص ١١٢-١١٣.

٢٧- بيتر تيلور وكولن فلنت ، مرجع سبق ذكره، ص٨٨-٩٠.

٢٨- بيتر تيلور وكولن فلنت ، المرجع السابق، ص١١٤-١١٥.

الفصل الثاني

مجالات الدراسة في جغرافية الانتخابات

مقدمة

اولا: التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية

ثانيا: الهيئة الناخبة وخصائصها

ثالثا: جغرافية المرشحين

رابعا: التصويت و السلوك المكاني للناخبين

خامسا: النظم الانتخابية ومغزاها الجغرافي

سادسا: جغرافية الحملات الانتخابية

مقدمة

تمر عملية الانتخابات بعدة مراحل هي: الإعداد والتنظيم المكاني للانتخابات وما يلزم ذلك من إجراءات، والحملة الانتخابية للمرشحين والبرامج الاقتصادية – الاجتماعية – السياسة الانتخابية للأحزاب المتنافسة، والتصويت في الانتخابات، ونتائج الانتخابات، والتصويت في المجالس النيابية. ولكل مرحلة منها مغزى جغرافي تهتم بدراسته جغرافية الانتخابات (محمد محمود الديب، ١٩٩٧ ، ص ٧٤٣).

ويمكن تحديد ميادين دراسة جغرافية الانتخابات في الآتي:

- **التحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية.**
- **التباين المكاني للتصويت وأسبابه وتفسيره.**
- **النظام الانتخابي ومغزاه الجغرافي.**
- **البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشتركة في المنافسة ليستدل منها على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على الأفراد عند اتخاذهم قرارات التصويت.**
- **الخصائص الديموجرافية والسياسية للناخبين والمرشحين.**
- **طريقة توزيع المقاعد الممثلة للدوائر الانتخابية.**
- **الدعاية الانتخابية ومدى تأثرها بالبيئة المحلية؛ وأثرها في خلق توجهات معينة لدى الناخبين.**
- **تخطيط الحملات الانتخابية للمرشحين.**
- **البيئة الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدوائر الانتخابية وتأثيرها على السلوك الانتخابي.**

- **السلوك التصويتي للفرد والجماعة بهدف الوقوف على العوامل الجغرافية المكانية التي تؤثر في السلوك التصويتي.**

ولا تختلف جغرافية الانتخابات عن الطريقة الجغرافية في تناول الظواهر السياسية، حيث تهتم بالتعرف على توزيع الظاهرة وخصائصها وعلاقتها المكانية، كما تدرس العلاقات ومدى الارتباط بعناصر البيئة الجغرافية للتعرف على عناصر الضعف ومواطن القوة وصولاً إلى تفسير السلوك الانتخابي.

أولا: التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية

تمثل الدوائر الانتخابية إحدى صور التنظيم المكاني للمجتمع. فهي تقسيمات إدارية يقصد بها تعيين حدود لكل منطقة جغرافية أو إدارية داخل إقليم الدولة بصورة واضحة حتى يتسنى تمثيل كافة قطاعات السكان في المجالس النيابية بعدد من النواب يتناسب وحجم القوة التصويتية لكل منطقة (Hebert Jacob, 1964, p. 266).

ومن ثم فان الدوائر الانتخابية تمثل إحدى صور التنظيم المكاني للمجتمع، فهي تقسيمات إدارية يقصد بها تعيين حدود لكل منطقة جغرافية أو إدارية داخل إقليم الدولة بصورة واضحة حتى يتسنى تمثيل كافة قطاعات السكان في المجالس النيابية بعدد من النواب يتناسب وحجم القوة التصويتية لكل منطقة. فمن هنا يعد التنظيم المكاني للمنطقة التي سيجرى فيها الانتخابات على جانب كبير من الأهمية لأنه يؤثر في نتائج الانتخابات (محمد الديب، ٢٠٠٥ م ، ص ٧٤٣).

وبناء على ذلك؛ فإن الدوائر الانتخابية تعد أهم آليات النظام الانتخابي وهى أداة لا غنى عنها تمكّن الناخبين من الاختيار الأمثل بين المرشحين، الأمر الذي يكون غير متاحٍ أو بالغ الصعوبة في الحالة التي تكون فيها الدولة دائرة انتخابية واحدة مما يعيق الناخبين عن التعرف الجيد للمرشحين؛ وما ينجم عنه من صعوبة في الحكم على ما يتمتع به كل منهم من كفاءة وقدرة على التمثيل النيابي.

وبناء على ما سبق؛ فإن تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية أمر لازم وضروري لإسباغ العملية الانتخابية بالجدية والنزاهة، ولتكون إرادة الناخبين معبرة تماماً عن الإرادة العامة للأمة. وعامة فإن حدود الدوائر الانتخابية لا تعد إداريّة بالمعنى المفهوم، ولا يعتد بها في توزيع الخدمات الحكومية، فهي حدود مؤقتة ويقتصر دورها على تنظيم العملية الانتخابية، أي ليس لها أية سلطات أو معايير تنظيمية من الناحية الإدارية.

وعلى الباحث في جغرافية الانتخابات أن يتناول التطور التاريخي للدوائر الانتخابية، وكذلك أعداد الدوائر الانتخابية وحجمها والذي يختلف تبعاً للنظام الانتخابي. ففي نظام الانتخاب بالقائمة الذي يقوم فيه الناخب باختيار عدة نواب يمثلون دائرته في البرلمان يتناسب مع عدد الناخبين في الدائرة غالباً ما تكون الدوائر الانتخابية كبيرةً مقابلةً للتقسيمات الإدارية المحلية كالمحافظات، فتكون كل محافظــة دائرة انتخابيــة. وأحياناً تقسم المحافظة الواحدة الكبيرة إلى عدة دوائر انتخابية؛ وهو ما يعنى اتساع النطاق الجغرافي للدائرة الانتخابية الواحدة؛ وبالتالي قلة عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الدائرة كما يتضح من جدول (١) :

جدول (١) توزيع الدوائر الانتخابية تبعاً لنظام الانتخاب بالقائمة عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٧

المحافظة	عدد الدوائر	المحافظة	عدد الدوائر
القاهرة	٥	بور سعيد	١
الإسكندرية	٣	السويس	١
البحيرة	٣	كفر الشيخ	١
الغربية	٣	دمياط	١
الدقهلية	٣	الاسماعيلية	١
الشرقية	٣	أسوان	١
الجيزة	٣	بنى سويف	١
المنوفية	٢	الفيوم	١
القليوبية	٢	البحر الأحمر	١
سوهاج	٢	ش سيناء	١
قنا	٢	ج سيناء	١
أسيوط	٢	مطروح	١
المنيا	٢	الوادي الجديد	١

وعلى العكس في نظام الانتخاب الفردي الذي يختار فيه الناخب نائباً أو نائبين عن كل دائـرة متساوية تقريباً في عدد السكان؛ وهو ما يعنى تقسيم الدولة إلى دوائر صغيرة المساحة؛ وبالتالي يزداد عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الدولة كما يتضح من جدول (٢) الذي يوضح توزيع الدوائر الانتخابية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٠:

وعقب ثورة يناير الى نظام مختلط عام ٢٠١١ ، و٢٠١٣ ينتخب ثلثي النواب بنظام القوائم النسبية، والثلث بالنظام الفردي المطلق، وفي عام ٢٠١٤ أصبح ٤٢٠ نائبا سينتخبون بالنظام الفردي المطلق، و١٢٠ نائبا بنظام القوائم المطلقة، وتغير عدد النواب المنتخبين من ٤٩٨ نائبا عام ٢٠١١، و٥٤٦ نائبا عام ٢٠١٣، و٥٤٠ نائبا عام ٢٠١٤، مما تطلب اعادة التخصيص الجغرافي للمقاعد واعادة ترسيم الدوائر الانتخابية لتتوافق مع المعايير التشريعية المستحدثة. فقد كان لزاما على القائمين بعملية ترسيم الدوائر الانتخابية الالتزام بالضوابط التشريعية التي تم اقرارها قبيل ترسيم الدوائر الانتخابية، والجدول (٣) يوضح الضوابط التشريعية لكل عملية ترسيم للدوائر الانتخابية من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥.

كذلك على الباحث في مجال جغرافية الانتخابات أن يولي أهمية لدراسة اللجان الانتخابية ومغزاها الجغرافي، فاللجان الانتخابية من مكونات العملية الانتخابية، وهي عبارة عن توزيع مجموعة من الأفراد على الدوائر والتقسيمات الانتخابية، ويجب أن يكون توزيع اللجان الانتخابية منتظما ومستقرا في الدولة، لكن قد يتغير في بعض الأحيان على أن يأخذ في حسبانه التغيرات التي طرأت على حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي، ويجب

أن تؤخذ بالحسبان عند تحديد التوزيع الجغرافي للجان الانتخابية معايير جغرافية هي: عدد الناخبين في كل لجنة كحد أقصى وحد أدنى، سهولة النقل والمواصلات – ذلك للصعوبات التي قد تنشأ عن البعد الجغرافي عند الإدلاء بالأصوات – كثافة السكان، المصالح الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ومساحة المنطقة (الدائرة)، والمظاهر الطبيعية في هذه المنطقة أو الدائرة؛ ولذلك يجب أن يظل توزيع اللجان الانتخابية مستقرا ومنتظما.

كذلك على الباحث في مجال جغرافية الانتخابات أن يدرس ظاهرتين مهمتين وهما: التلاعب في تحديد الدوائر الانتخابية (Gerrymandering) وظاهرة سوء توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية (Malapportionment).

جدول (٢)الدوائر الانتخابية في محافظات الجمهورية تبعاً للنظام الفردي من ١٩٩٠- ٢٠١٠

المحافظة	عدد الدوائر	المحافظة	عدد الدوائر
القاهرة	٢٥	اسيوط	١٠
الجيزة	١٤	سوهاج	١٤
الاسكندرية	١١	قنا	١١
بورسعيد	٣	مطروح	٢
السويس	٢	البحر الاحمر	٢
الاسماعيلية	٣	الوادي الجديد	٢
القليوبية	٩	أسوان	٣
الشرقية	١٤	شمال سيناء	٣
الدقهلية	١٧	جنوب سيناء	٢
دمياط	٤	البحيرة	١٣
كفر الشيخ	٩	الفيوم	٧
الغربية	١٣	بني سويف	٧
المنوفية	١١	المنيا	١١

جدول(٣) الضوابط التشريعية الحاكمة لترسيم الدوائر الانتخابية لمصر من عام ٢٠١١: ٢٠١٥م

الضابط التشريعي	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
النظام الانتخابي	مختلط	مختلط	مختلط	مختلط
عدد مقاعد الفردي	١٦٦	١٨٢	٤٢٠	٤٤٨
عدد مقاعد القوائم	٣٣٢	٣٦٤	١٢٠	١٢٠
نسبة مقاعد الفردي	٣/١	٣/١	%٧٧.٨	٧٨،٩
نسبة مقاعد القوائم	٣/٢	٣/٢	%٢٢.٣	٢١،١
عدد دوائر الفردي	٨٣	٩١	٢٣٧	٢٠٥
عدد دوائر القوائم	٤٦	٤٨	٤	٤
عدد مقاعد دائرة الفردي	٢	٢	متغير	متغير
عدد مقاعد دائرة القوائم	متغير	متغير	متغير	متغير
شرط الفوز في الفردي	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة
شرط الفوز في القوائم	تمثيل نسبي	تمثيل نسبي	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة
عدد الأعضاء المعينين	١٠	٠	٥% من الأعضاء	٥% من الأعضاء
الكوتا	٥٠% عمال وفلاحين على الأقل	٥٠% عمال وفلاحين على الأقل	حصص في القوائم للمسيحيين والشباب وذوي الإعاقة والمقيمين بالخارج والمرأة والعمال والفلاحين	حصص في القوائم للمسيحيين والشباب وذوي الإعاقة والمقيمين بالخارج والمرأة والعمال والفلاحين
شرط تمثيل أي قائمة(نسبة الحسم)	بشرط حصول القائمة على ٠.٥% من الأصوات الصحيحة بالجمهورية	ثلث حصة المقعد من الأصوات الصحيحة بالدائرة أو التمثيل النسبي	حصولها على الأغلبية المطلقة	حصولها على الأغلبية المطلقة
شرط تكون أي قائمة	قوائم حزبية (مرشحي حزب واحد أو أكثر) ولا يترشح بها المستقلون	يجوز ان تتضمن مرشحي أكثر من حزب أو مرشحين مستقلين ، أو تجمع بينهما	يحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما	يحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما

ثانيا: الهيئة الناخبة وخصائصها

يولي الباحث في جغرافية الانتخابات أهمية كبيرة للناخبين ودراستهم من حيث تطور أعداد الهيئة الناخبة، وتوزيعهم وتركيبهم العمري والنوعي وغير ذلك من الخصائص الديموجرافية.

ويشكل مجتمع الناخبين تجمعاً وقتياً؛ فهو ليس مجتمعاً يتسم بالاستمرارية حيث ينتمى الناخبون إلى عدة قطاعات متباينة من المجتمع وظيفياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتجتمع هذه الفئات المتباينة لمناسبة محددة تتمثل في ممارسة الانتخابات البرلمانية ثم تنفض على أن تعود للاجتماع مرةً أخرى بعد خمس سنوات، وهكذا؛ وهو يعنى أن الناخبين هم قاعدة العملية الانتخابية.

١- تطور الهيئة الناخبة في مصر:

أصبح كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية يقيد تلقائيا في قاعدة بيانات الناخبين المعدة من واقع بيانات الرقم القومي، تبعا للموطن الانتخابي، وهو محل الإقامة الثابت ببطاقة الرقم القومي (القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤، ص ص ٣ ،١١). **ولم يعد محتما على أي مواطن تسجيل نفسه في جداول الناخبين، كما كان قائما قبل عام ٢٠١١، وإنما عليه فقط الحصول على بطاقة الرقم القومي، ليصبح اسمه مدرجا بشكل تلقائي في قواعد بيانات الناخبين، ما لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون ذلك، وقد أدى هذا النظام إلى ارتفاع أعداد الناخبين من حوالي ٤٠ مليون في انتخابات ٢٠١٠ إلى حوالي ٥٠ مليون ناخب في انتخابات ٢٠١١ لمجرد تغيير الآلية الانتخابية. ويوضح الجدول (٤) تطور الهيئة الانتخابية في مصر من عام ١٩٧٦ حتى أخر انتخابات برلمانية في مصر عام ٢٠١٥.**

جدول (٤) تطور أعداد الناخبين من عام ١٩٧٦ حتى ٢٠١١

السنة	عدد الناخبين المسجلين
١٩٧٦	٩٥٠٠٠٠٠
١٩٧٩	١٠٩٩٨٦٧٥
١٩٨٤	١٢٦١٩٩١٩
١٩٨٧	١٤٣٢٤١٦٢
١٩٩٠	١٦٢٧٣٦١٦
١٩٩٥	٢٠٩٨٧٠٠٠
٢٠٠٠	٢٦٨٨٠١٧٩
٢٠٠٥	٣٢١٢٦٧٩٦
٢٠١٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
٢٠١١	٥٠٣٨٤٤٦٢
٢٠١٣	٥١٣٣٢٣٧٥
٢٠١٤	٥٣٥٩١٢٧٣

المصدر: سليمان مصطفى وآخرون، التطور الديمقراطي في مصر، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥، ص ٧٢.

لم يتجاوز عدد الناخبين المسجلين في الجداول الانتخابية عشرة ملايين ناخب في بداية الربع الأخير من القرن العشرين، ومع نهاية القرن العشرين تزايد عدد الناخبين بمقدار مثلي عددهم في بداية تلك الفترة، ليصل إلى نحو ٢٧ مليون ناخب في انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠، وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين زاد عدد الناخبين المسجلين بالجداول بنسبة تزيد قليلا عن نصف عددهم في بداية تلك الفترة، إذ تم إضافة نحو ١٤ مليون ناخب خلال تلك الأعوام بمعدل ١,٤ مليون ناخب سنويا، ليرتفع عدد الناخبين إلى نحو ٤١ مليون ناخب في انتخابات ٢٠١٠، وفي العام التالي وعقب تغير آلية قيد الناخبين تزايد عدد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين في انتخابات ٢٠١١ إلى نحو ٥٠,٤ مليون ناخب بزيادة قدرها نحو ١٠ مليون ناخب في عام واحد.

وقد تباينت نسبة الزيادة في أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين على مستوى المحافظات المصرية خلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت تطبيق آلية القيد الجديدة، كما يتضح من الجدول(٥):

جدول(٥) تطور أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين من ٢٠١١ :٢٠١٤

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين ٢٠١١	عدد الناخبين المسجلين ٢٠١٣	عدد الناخبين المسجلين٢٠١٤	الفرق بين ٢٠١١ و٢٠١٤(ناخب)	نسبة الزيادة %
القاهرة	٦٥٦٣٣٥٠	٦٥٨٠٤٧٨	٦٧٧١٤٣٧	٢٠٨٠٨٧	٣,٢
الدقهلية	٣٦٩١٧٢٣	٣٧١٩٧٥٨	٣٨٦٠٨٨٥	١٦٩١٦٢	٤,٦
بورسعيد	٤٣٧١٣٦	٤٤٥٣٢٢	٤٥٨٤٨١	٢١٣٤٥	٤,٩
الإسكندرية	٣٣٠٣٩٥٧	٣٣٤٧٧٧٠	٣٤٦٧١٣٩	١٦٣١٨٢	٤,٩
الغربية	٢٩١٨٦٤٧	٢٩٤٨٦٥٦	٣٠٦٣١٢٩	١٤٤٤٨٢	٤,٩
المنوفية	٢٢١٥٥٨٦	٢٢٣٦٨٩٨	٢٣٢٩٥٤٢	١١٣٩٥٦	٥,١
أسوان	٨٥٢٦١٩	٨٧٢٧٤٠	٨٩٩٣٥٨	٤٦٧٣٩	٥,٥
كفر الشيخ	١٨٦٣٨٣٣	١٨٨٦٢١٢	١٩٦٦٧٣٤	١٠٢٩٠١	٥,٥
السويس	٣٧٨٩٢٢	٣٨٧٥٢٢	٤٠١٨٧٠	٢٢٩٤٨	٦,١
الأقصر	٦٦٦٢٦٨	٦٨٥٠٠٩	٧١٠٣٧٢	٤٤١٠٤	٦,٦
الوادي الجديد	١٤٠٥٢٧	١٤٣٥٨٤	١٤٩٨٤٣	٩٣١٦	٦,٦
دمياط	٨٤٩٢٤٧	٨٦٨٧٧٣	٩٠٥٥٩٨	٥٦٣٥١	٦,٦
القليوبية	٢٥٨٣٤٨٨	٢٦٣٩٨٠٨	٢٧٥٥٢٩٢	١٧١٨٠٤	٦,٧
قنا	١٥٩٢٣٩٦	١٦٢٩٧١٣	١٧٠٠٦٨٦	١٠٨٢٩٠	٦,٨
البحيرة	٣١٩٨٦٣١	٣٢٧٦٩٣٠	٣٤١٨١١٧	٢١٩٤٨٦	٦,٩
الفيوم	١٥٤٥٥٥٧	١٥٧٩٦٩٤	١٦٥٦٠٦٦	١١٠٥٠٩	٧,٢
الإسماعيلية	٦٩٦٣٦٣	٧١٣٩٦٣	٧٤٧٠٧٠	٥٠٧٠٧	٧,٣
الشرقية	٣٤٨٣٩٧٦	٣٥٦٥٣٥١	٣٧٤٢٦٩٨	٢٥٨٧٢٢	٧,٤
المنيا	٢٦٤٤٨٣٠	٢٧١٨٩٤٧	٢٨٥٠٨٥٧	٢٠٦٠٢٧	٧,٧
الجيزة	٤٢٦٢٢٦٥	٤٣٨٣٧٠١	٤٦٠٦٤٤١	٣٤٤١٧٦	٨,١
بنى سويف	١٤١٥٢٣١	١٤٥٤٢٧٨	١٥٣١٤٧٣	١١٦٢٤٢	٨,٢
أسيوط	٢٠٧٢٠٣٣	٢١٢٧٦٨٨	٢٢٥٦٣٠٤	١٨٤٢٧١	٨,٩
سوهاج	٢٣٢٣٢٩٤	٢٣٩٣٦٧٢	٢٥٣٤٩١٢	٢١١٦١٨	٩,١
شمال سيناء	٢٠٣٣٢٨	٢١٥٦١٨	٢٢٦٣٥٥	٢٣٠٢٧	١١,٣
مطروح	١٩٩٦٦٦	٢١٢٤٩٥	٢٣٠٣٤٩	٣٠٦٨٣	١٥,٤
البحر الأحمر	٢٢١٠٠٣	٢٣٢٣٨٨	٢٦٤٩٣٠	٤٣٩٢٧	١٩,٩
جنوب سيناء	٦٠٥٨٦	٦٥٤٠٧	٨٥٣٣٥	٢٤٧٤٩	٤٠,٨
الإجمالي	٥٠٣٨٤٦٢	٥١٣٣٢٣٧٥	٥٣٥٩١٢٧٣	٣٢٠٦٨١١	٦,٤

المصدر : موقع اللجنة القضائية العليا للانتخابات ، والنسب من حساب الطالب .

ثالثا: جغرافية المرشحين

يعد الترشيح في الانتخابات لشغل أحد المواقع القيادية نمطا إيجابيا من أنماط المشاركة السياسية، وتعد المشاركة السياسية من خلال الترشيح من أقل أشكال المشاركة انتشارا بين المواطنين؛ وذلك لما يتطلبه الترشيح من توافر صفات ومقومات مادية وعلمية وثقافية وشخصية لا تتوافر إلا لأعداد قليلة من المواطنين.

ويقتضي إجراء أية انتخابات حرة الإعلان في البداية عن فتح باب الترشيح أمام كافة المواطنين المؤهلين لشغل عضوية تلك المجالس النيابية التي تجري بشأنها الانتخابات ، وهي العملية التي يطلق عليها تجنيد المرشحين (Austin Raney,1975,P152) والتي تشتمل إجراءين رئيسين هما:

الأول: اختيار المرشحين وذلك عن طريق الأحزاب السياسية ومختلف القوى السياسية في الدولة.

الثاني: تسمية المرشحين والتي تتضمن الإجراءات القانونية التي يتم بموجبها تحديد المرشحين الذين تنطبق عليهم كافة الشروط القانونية، والإعلان عن أسمائهم بشكل رسمي من قبل السلطات العامة المختصة بإجراء الانتخابات. وقد نصت المادة ٣٩ من الإعلان الدستوري الصادر في مارس ٢٠١١م على أن القانون يحدد الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، وقد تولى قانون مجلس الشعب تحديد هذه الشروط؛ إذ نصت المادة الخامسة على انه يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب الشروط الآتية :

١- أن يكون مصري الجنسية ومن أب مصري.

٢- أن يكون اسمه مدرجا بقاعدة بيانات الناخبين بأي من محافظات الجمهورية، وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقا للقانون الخاص بذلك.

٣- أن يكون بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة ميلادية على الأقل يوم الانتخاب .

٤- أن يكون حاصلا على شهادة إتمام التعليم الأساسي أو ما يعادلها على الأقل، ويكتفي بإجادة القراءة والكتابة بالنسبة إلى مواليد ما قبل أول يناير ١٩٧٠م .

٥- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفي من أدائها طبقا للقانون.

٦- ألا تكون قد أسقطت عضويته بقرار من مجلس الشعب بسبب فقد الثقة.

ولم تختلف هذه الشروط والصفات في القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤م (اللجنة العليا للانتخابات **) اللازم توافرها لعملية الترشيح لخوض الانتخابات التشريعية لمجلس النواب المصري.**

وعلى الباحث في جغرافية الانتخابات أن يولي أهمية لدراسة المرشحين من خلال تطور أعدادهم على مستوى الدولة أو المحافظة أو حتى على مستوى الدوائر الانتخابية. ويوضح الجدول (٦) تطور أعداد المرشحين في مصر منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠١٥.

جدول (٦) تطور أعداد المرشحين في مصر من عام ١٩٧٩ حتى ٢٠١٥

السنة	أعداد المرشحين
١٩٧٩	١٨٥٨
١٩٨٤	٣٨٧٩
١٩٨٧	٣٥٩٢
١٩٩٠	٢٦٧٦
١٩٩٥	٣٩٥٤
٢٠٠٠	٣٩٥٧
٢٠٠٥	٥٢٩٤
٢٠١٠	٥٠٥٤
٢٠١١	١٠٣٦٤
٢٠١٥	٧٢٣٠

- المصدر: كمال المنوفي، دراسة تحليلية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠م، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ م، ص ١٦١.
- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، ص ٣٠.

كذلك لابد من معرفة التوزيع الجغرافي للمرشحين داخل الدولة أو المحافظة وكذلك على مستوى الدوائر الانتخابية، وكذلك دراسة الخصائص الديموجرافية للمرشحين من حيث تركيبهم النوعي والعمري، وانتمائهم السياسي والحزبي، ومستوى تعليمهم وحالتهم الاقتصادية والمهنية.

رابعا: التصويت و السلوك المكاني للناخبين

يعد التصويت voting هو آخر المراحل التي تمر بها العملية الانتخابية وأهمها حيث يسبق التصويت عدة مراحل تمر بها العملية الانتخابية بداية من مرحلة تقسيم الدوائر الانتخابية تليها مرحلة إعداد الجداول الانتخابية ثم مرحلة الترشيح وفى النهاية مرحلة التصويت وإعداد النتائج وإعلانها.

ويعد التصويت أكثر أشكال المشاركة السياسية شيوعاً في مختلف المجتمعات سواء كانت هذه المجتمعات ديمقراطية أو غير ديمقراطية، غير أن دلالة وتأثير التصويت تختلف في النظم الديمقراطية، وترجع أهمية التصويت كأحد أهم المؤشرات المعبرة عن حجم المشاركة السياسية في مجتمع من المجتمعات لسهولة قياس حجم المشاركة عن طريق عدد المشاركين في عملية التصويت، بالإضافة إلى توافر بيانات كمية عن هذا الشكل من أشكال المشاركة بدرجة لا تتوفر لأي من الأشكال الأخرى للمشاركة السياسية (عدلي أمين أحمد، ، ٢٠٠٢ ، ص ١٨٢).

يعرف التصويت من وجهة نظر البعض بأنه طريقة أو وسيلة من وسائل المشاركة السياسية وشكل من أشكالها، يحاول به المواطن أن يظهر مدى ولائه للنظام السياسي أو أن يؤدى عن طريقة واجبه المدني ليصبح مواطناً صالحاً(Shelley,F.M.and Archer J.c , 1994 , p 139) **. ولو أن قياس النجاح يتم على أساس حجم الإنتاج فإن أعداد المصوتين يصبح خير مثال لقصة النجاح في العملية الانتخابية برمتها**(بيتر تيلور ، وكولن فلنت ، ١٩٩٠م ، ص ٧٧).

وتقاس درجة التصويت وفق عديد من الإحصاءات التي ترصد إجمالي الأصوات ونسبة الإدلاء بها والأصوات الباطلة والأصوات الصحيحة؛ علماً بأن بعض هذه الإحصاءات التي تعلن عنها الجهات الرسمية المختصة كثيراً ما تكون مغلوطة خاصة في دول العالم الثالث؛ حيث تنتشر عمليات التزوير في الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين، فيدلى غير المقيدين في الجداول الانتخابية بأصواتهم ويدلى الناخب بصوته أكثر من مرة وأيضاً يدلى الناخبون بأسماء غير أسمائهم، قد تكون أسماء مهاجرين أو موتى أو محرومين مؤقتاً من مباشرة حق التصويت.

وعلى الجغرافي أن يقوم بدراسة التصويت من خلال دراسة أعداد ونسب المشاركة في الاقتراع والحضور، وكذلك بإلقاء الضوء على الوعي الانتخابي للناخبين وذلك بالوقوف على نسب وأعداد الأصوات الصحيحة والباطلة، فكثير من الناخبين ممن يهتمون بمناصرة حزب أو مرشح معين قد يكون أحد أقاربه فيسانده منذ بداية العملية الانتخابية ومروراً بجميع مراحلها ثم نجده لم يعطه صوته لأنه صوت بطريقة خاطئة؛ فمما لاشك فيه أن معرفة الناخب بقواعد التصويت السليم تعد مسألة ذات أهمية بالغة.

كذلك تهتم جغرافية الانتخابات بدراسة أثر المكان على التصويت الانتخابي وقد كان الأمريكي فرد ريك جاكسون أول من بحث في العلاقة بين المكان الجغرافي وأنماط التصويت، عندما حلل دور الإقليمية في التأثير على أنماط التصويت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٠٨ م (Agnew,1990,p12). ولاشك أن تأثير المكان على سلوك الناخب هو أحد

أهم مجالات البحث في جغرافية الانتخابات، التي تفترض ضرورة تأثر السلوك الانتخابي للإنسان بالبيئة التي يعيش فيها.

وقد أدى انتشار النظم الديمقراطية، وتطور التقنيات المستخدمة في دراسة أنماط التصويت بعد الحرب العالمية الثانية، إلى زيادة الاهتمام بدراسة ظاهرة الانتخابات. فقد تحوَّل التركيز من وصف نتائج الانتخابات، والتوزيع الجغرافي للنتائج، إلى دراسة العلاقة بين السلوك الانتخابي للسكان، وأثر المتغيرات المتباينة، كالعمر، والجنس والمستوى التعليمي .. وغيرها، على سلوكهم الانتخابي، وهذا ما أطلق عليه المنهج السلوكي للانتخابات.

لنا أن نتصور لكل واحد منا خريطة ذهنية تدور في رأسه يتصور بها حقيقة أو مشكلة ما، هذا التصور أو هذه الخريطة تختلف من شخص لآخر، كما أن مفرداتها ومعانيها وتفصيلها تتباين بتباين الثقافة والتعليم والخبرة والموروثات الثقافية وغيرها من الأمور التي تأتي استجابة للتغيرات التي طرأت علي سلوكيات الفرد. ومن ثم فهي محاولة لرسم خريطة ذهنية لدوافع الناخبين في اختيار مرشحهم من عدمه، والوقوف علي هذا التصور طبقاً لأبعاده الجغرافية(محمد مدحت جابر، ٢٠٠٤، ص ١١) .

ومن خلال الاطلاع على أدبيات جغرافية الانتخابات أمكن التمييز بين ثلاثة نماذج ونظريات رئيسة لتفسير أنماط الانتخابات هي :

النموذج الأول :النموذج الاجتماعي .

يفسّر النموذج الاجتماعي، الذي يطلق عليه اسم نموذج الهوية الحزبية أو السلوك الجماعي وليس الفردي لأفراد المجتمع، دون الاهتمام بالفروق

الفردية داخل المجموعات الاجتماعية . ويرى هذا النموذج أن الأحزاب تظهر في الأقاليم والمناطق الجغرافية نتيجة وجود السكان الذين ينتمون إلى المجموعات العرقية، والطائفية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي تمثل تطلعاتها. فيصوّت الناخبون حسب هـذا النموذج لصالح الحزب الذي يمثل تطلعاتهم.

النموذج الثاني :النموذج الراديكالي .

يفترض النموذج " الراديكالي " الذي أوجده باتريكد نل في عام١٩٨٥، إن الشعوب في المجتمعات الرأسمالية لا تمتلك الحرية في التعبير عن خياراتها المنطقية، وأن الحكومات تؤثر على نتائج الانتخابات من خلال وسائل الإعلام . ويصّوت الناخبون حسب هذا النموذج تبعاً لمواقعهم في الهرم الاجتماعي ، الذي تحدده الحكومات. فتأتي أصوات الناخبين انعكاساً لوضعهم ومكانتهم الاجتماعية، والتي تحددها الممارسات الحكومية أو الحزبية، وليس رغبة الناخبين أنفسهم (Harrop and Miller, 1991, p73).

النموذج الثالث :النموذج المكاني .

يعطي النموذج المكاني، أو نموذج الخيار المنطقي وزناً أكثر للناخب في التعبير عن تطلعاته ، وعليه فإنه يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي قد تحدث على أفكار الناخب، والذي قد يتغير بموجبها سلوكه الانتخابي، فهو في كل مرة يصوت للحزب أو المرشح الذي يمثل أفكاره، التي تتغير بتغير الأحداث السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية ويفترض هذا النموذج الذي وضعه أنطونيدونز عام١٩٥٧م، أن الناخب لديه القدرة على الاطلاع على أفكار،

ومبادئ الأحزاب، وبرامج المرشحين ويختار الأنسب. كما يفترض أن الناخب يكون دائماً واقعيا في اختيار ما يناسب أفكاره ومبادئه.

وقد سمي هذا النموذج بالمكاني لأن الناخب يختار المرشح الأقرب إليه من الناحية الجغرافية ، حيث يفترض أنه الأقدر على الإحساس بمصالحه ، كالفقر، والبطالة، والحاجة إلى الاستثمار إلخ . ويتناقص تأثير الحزب أو المرشح جغرافياً مع الابتعاد عن مركز الحزب، أو موطن المرشح (Enelow and Hinich, 1984, p156).

ويختلف النموذج الاجتماعي عن المكاني في أن الأول يمثل الثبات في نمط تصويت الناخب، في حين يعد الثاني ديناميكي متغير يعكس التغيير الذي يحدث على أفكار الناخب، ولذلك فإن خيار الناخب حسب النموذج المكاني هو منطقي يتأثر بالظروف المتغيرة، بينما يعتمد النموذج الاجتماعي على السلوك الموجه الحتمي الخارج عن نطاق سيطرة الناخب. وفي النموذج الاجتماعي، يصوّت الناخب نتيجة لولائه الحزبي، وليس تأييداً لبرامجه الانتخابية . ذلك أن الصراع السياسي حسب هذا النموذج، هو صراع حضاري، وعرقي، وطائفي. كما أنه صراع بين القلب والأطراف، وبين الحضر والريف، وبين العمال وأصحاب العمل، وبين رجال الدين والدولة (Lijphart, A., 1990, p145).

وتلعب الخصائص الجغرافية للناخبين والمتمثلة في التركيب العمري والنوعي وطبيعة النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي والتوزيع الجغرافي بين الريف والحضر دوراً مهماً في سلوكهم التصويتي؛ لذلك على الباحث في مجال جغرافية الانتخابات الوقوف على كل هذا بالوصف والتحليل والتعليل.

خامسا: النظم الانتخابية ومغزاها الجغرافي

يمثل الانتخاب الأداة أو الوسيلة الفنية العملية التي من خلالها يتمكن الشعب من المشاركة في السلطة وتوجيه قراراتها بما ينسجم مع حاجاته ورغباته.

ويُعَدُّ الانتخاب الوسيلة العملية التي يتم بواسطتها اختيار الأشخاص الذين سيعهد إليهم صياغة وتشريع القرارات ورسم السياسة العامة في الدولة، وهذه الطريقة التي يتم بها اختيار الناخبين لنوابهم ليقوموا بتمثيلهم في البرلمان تسمى النظام الانتخابي، فالنظام الانتخابي هو آلية عمل وتنظيم العملية الانتخابية من اجل تحويل الأصوات التي يدلي بها الناخبين إلى مقاعد برلمانية يشغلها مرشحو الدوائر الانتخابية. إذن النظام الانتخابي هو الذي سيحدد طبيعة هيكلية وشكل الحكومة القادمة، كما انه يحدد طبيعة البرلمان وحجم الأحزاب السياسية التي ستشغل مقاعده، لذا فهو على مستوىً عالٍ من الخطورة، لإمكانية استغلاله وتحيزه لصالح جهة معينة دون أخرى.

لذلك يجب على الجغرافية دراسة نظام الانتخاب وإبراز المغزى الجغرافي الكامن وراء اختيار نظام معين دون غيره، والتعليل لذلك في التركيب السكاني، وفي دوافع الحكومة لاختيار نظام دون غيره، فبعض الحكومات تمنع تمثيل الأقليات، ومن ثم تتجنب نظام التمثيل النسبي، بينما هناك حكومات ترغب في تمثيل الأقليات حتى تستخدم النظم النسبية للانتخابات، كما أن بعض الحكومات تسعى إلى أن تبقى في السلطة، ومن ثم تستبعد جانبا من الناخبين من المشاركة في عملية التصويت (محمد محمود الديب، ١٩٩٧، ص٧٩٦).

ومن الأسباب التي تحتم دراسة النظام الانتخابي امكانية وجود أشكال عديدة من التحيز في النظام لدرجة تجعل هذه الدراسات عديمة الفائدة، أيضا بإمكان النظام الانتخابي أن يعيق التوصل إلى تحليل موضوعي لنتائج أي انتخابات، خاصة بعد تقليص عدد الناخبين عن طريق وضع العراقيل التي من شأنها أن تجعل نسبة كبيرة من المواطنين هم في صنف عير المؤهلين للمشاركة الانتخابية، وأيضا من الأمور التي تجعل التحليل الجغرافي للانتخابات غير مجدي هو التطبيق السيئ لبعض القوانين الانتخابية.

ولإبراز المغزى الجغرافي الكامن وراء النظام الانتخابي ومدى انسجامه مع تركيب السكان والدوافع الحكومية من اختيار هذا النظام دون غيره نلجأ إلى دراسة النظام الانتخابي وبيان الخصائص الجغرافية له (محمد محمود إبراهيم الديب ،٢٠٠٥ ، ص ٧٩٦)**. ولن تكون دراسة النظام الانتخابي ذات جدوى في الدول التي لا يستطيع الناخب فيها التصويت إلا لمرشح واحد ، أو الدول التي تتمتع بنظام الحزب الواحد ، وقد يعيق النظام الانتخابي في بعض الأحيان من التوصل إلى تحليل موضوعي لنتائج أي انتخابات.**

إن للأنظمة الانتخابية انعكاسات كبيرة على العملية السياسية الانتخابية ابتداءً من تأثيرها على الأحزاب السياسية ومدى تماسكها. فبعض الأنظمة يشجع التشتتية داخل الحزب الواحد في حين أن أنظمة أخرى تشجع الأحزاب على التحدث بصوت واحد واستبعاد أسباب الخلاف والميل نحو تشكيل تحالفات، وبعضها يعطي المرشحين المستقلين فرصة واسعة بينما البعض الآخر يستثير شعور الانتماء القومي والمذهبي أو القبلي، وبعضه من شأنه أن يحض الخاسرين على العمل خارج النظام السياسي واللجوء إلى وسائل

غير ديمقراطية (أي استخدام العنف) لذلك فعند صياغة واختيار النظام الانتخابي يجب أن ُيأخذ في الحسبان بنية المجتمع على الصعد الإيديولوجية والدينية والعرقية والقومية والإقليمية واللغوية والاجتماعية من اجل ضمان قيام برلمان ذو صفة تمثيلية ، ولتشجيع التوافق والتقارب بين الأحزاب السياسية لتعزيز شرعية السلطة التشريعية والتنفيذية من اجل قيام حكومة مستقرة وفعالة.

الأنظمة الانتخابية في بعض دول العالم

تلجأ بعض الدول إلى تغيير أنظمتها الانتخابية بين فترة وأخرى، وخصوصا الدول ذات الديمقراطيات الحديثة التي تعمل على تبديل أنظمة وقوانين الانتخابات فيها بغية الوصول إلى النظام الانتخابي الأكثر ملائمة لواقع تلك الدولة، على اعتبار ان لكل مجتمع خصائصه التي تميزه عن كثير من المجتمعات. من هنا نلاحظ أن عملية اختيار النظام الانتخابي يجب ان تتم وفق أسس علمية تأخذ بنظر الاعتبار الخصائص الجغرافية السياسية (الطبيعية والبشرية والاقتصادية) في تلك الدولة، وهذا ما جعل من عملية استنساخ تجارب بعض الدول وتطبيقها من دون إجراء صياغة جديدة لها تتلاءم وواقع المجتمع عملية غير ناجحة. وتختلف دوافع تغيير النظام الانتخابي بين دولة وأخرى ومن هذه الدوافع :

١- ان بعض الحكومات تلجأ إلى تبديل النظام الانتخابي لكي يتلاءم مع مصالح الحكومة في تحقيق مكاسب أكثر للحزب الحاكم أو من اجل استبعاد أحزاب المعارضة من الفوز بمقاعد في البرلمان.

٢- في بعض الأحيان يتم اختيار النظام الانتخابي بناءً على دراسات غير ناضجة، مما يترتب عليه اختيار خاطئ لنوع النظام الانتخابي وهذا ما يتطلب ضرورة تغييره في الدورات الانتخابية اللاحقة.

٣- قد يمر المجتمع في مرحلة تحولات جديدة تجعل النظام الانتخابي السابق لا ينسجم مع هذه التحولات سواءٌ الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية مما يتطلب اختيار نظام انتخابي يتلاءم مع هذه التحولات الجديدة.

نستنتج من كل هذا ان النظام الانتخابي من أكثر القوانين عرضة للتغيير. وقد انتهجت كل دولة نظاما انتخابيا خاصا بها من بين الأنظمة الانتخابية الرئيسة الثلاث المتمثلة في (نظام التمثيل النسبي، نظام الأغلبية، النظام المختلط) وكما في الجدول (٧) . نجد أن هناك دول عملت بنظام التمثيل النسبي مثل: (سويسرا، استراليا، النمسا، كندا، كولومبيا، الدنمارك، هولندا)، والملاحظ ان عدد أعضاء البرلمان في هذه الدول لا يزيد على ٢٠٠ عضو باستثناء كندا التي بلغ فيها العدد ٢٨٢ ،هذا مؤشر إلى إن الدول التي تتميز بصغر حجم البرلمان فيها غالبا ما تلجأ إلى العمل بنظام التمثيل النسبي.

أما الدول التي عملت بنظام الأغلبية هي كل من (بلجيكا، بريطانيا، ايطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند)، في حين ان النظام المختلط تم إتباعه في كل من (فرنسا، اليابان، ألمانيا).

جدول (٧) بعض الأنظمة الانتخابية المتبعة في بعض الدول الأجنبية

الدولة	نظامها الانتخابي	عدد الدوائر الانتخابية	عدد مقاعد البرلمان
سويسرا	تمثيل نسبي	٢٥	٢٠٠
استراليا	تمثيل نسبي	١٢٤	١٢٤
النمسا	تمثيل نسبي	٩	١٨٣
كندا	تمثيل نسبي	٢٦٤	٢٨٢
كولومبيا	تمثيل نسبي	٢٦	١٩٩
الدنمارك	تمثيل نسبي	١٧١	١٧٥
هولندا	تمثيل نسبي	دائرة واحدة	١٥٠
بلجيكا	الاغلبية المطلقة	٣٠	٢١٢
بريطانيا	الاغلبية النسبية	٦٣٥	٦٣٥
ايطاليا	الاغلبية النسبية	٣٢	٦٠
الولايات المتحدة	الاغلبية النسبية	٤٣٥	٤٣٥
الهند	الاغلبية النسبية	٥٤٤	٥٤٢
فرنسا	مختلط	٤٩١	٤٩١
اليابان	مختلط	١٣٠	٥١١
ألمانيا	مختلط	٢٩٩	٥٩٨

الأنظمة الانتخابية في بعض الدول العربية

تتباين الأنظمة الانتخابية المتبعة في بعض الدول العربية وكما في الجدول (٨). نجد أن هناك دول عملت بنظام الفردي ذو الأغلبية النسبية مثل: (اليمن، الكويت، النمسا، البحرين)، أما الدول التي عملت بنظام الأغلبية البسيطة هي دولة السودان، في حين ان النظام المختلط تم إتباعه في دولة فلسطين.

جدول (٨) بعض الأنظمة الانتخابية المتبعة في بعض الدول العربية

الدولة	نظامها الانتخابي	عدد الدوائر الانتخابية	عدد مقاعد البرلمان
الأردن	التمثيل بالأغلبية	٢٠	١٢٠
اليمن	الفردي ذو الأغلبية النسبية	٣٠١	٣٠١
السودان	الفردي ذو الأغلبية البسيطة	٣٦٠	٣٦٠
الكويت	الفردي ذو الأغلبية النسبية	٢٥	٥٠
فلسطين	النظام المختلط	١٣٢	١٣٢
البحرين	الفردي ذو الأغلبية النسبية	٤٠	٤٠
العراق	التمثيل النسبي	١٨	٢٧٥

المصدر : (١) - عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، جغرافية الانتخابات في اليمن دراسة في الجغرافية السياسية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢، ص٢٨.

النظام الانتخابي في مصر

أولاً : المرحلة الأولية للنشأة (بين عامي ١٧٩٨ – ١٩٢٣)

تعد الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ وما تلاها من اتصال مستمر بين مصر وأوروبا عاملاً في تكون الأفكار السياسية بالمعنى الحديث في مصر.

ففي أعقاب الانحلال الذى أصاب الحكم العثماني وتغلب سلطة المماليك واستمرار الأوضاع المتردية في مصر، جاءت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت في يوليو عام ١٧٩٨، وحرصاً من نابليون في الظهور بمظهر المخلص للمصريين من ظلم المماليك والعثمانيين واستبدادهم، عمد إلى إنشاء بعض الدواوين التي يمكن للمصريين من خلالها المشاركة بنصيب في إدارة الشئون العامة. وتتمثل هذه الدواوين في ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم. وبعض الدواوين الأخرى أهمها الديوان العام الذى كان بمثابة أول مجلس له صفة تمثيل المصريين على مستوى القطر كله.

وفى أعقاب الحملة الفرنسية شهدت مصر نماذجَ حديثةً للممارسة الديمقراطية وأشكالاً عديدةً من المجالس كانت ذات طابع استشاري، وكانت سلطة اتخاذ القرار السياسي تتركز في يد الوالي ثم الخديوي فيما بعد، وظلت مصر على هذا الحال حتى صدور دستور ١٩٢٣ الذى يعد خطوة مهمة في التطور الدستوري والسياسي لمصر الحديثة.

١ – الديوان العام

بدأت الإرهاصات الأولى لنشأة البرلمان منذ أكثر من ٢٠٠ عام ، أي مع قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ ، فقد اتخذ نابليون بونابرت خطوةً كبيرةً لإعادة بناء الدولة على الأسس الحديثة ، حيث أنشأ أول برلمان مصري عرف يومئذ باسم (الديوان العام) . وكان ذلك أول تجربة عرفتها مصر في الحكم النيابي منذ عهد البطالسة ، ففي ٤ سبتمبر ١٧٩٨ دعا بونابرت إلى إنشاء جمعية عامة مكونة من أعيان البلاد ذوى الشأن فيها ، تكون لها صفة تمثيل المصريين على مستوى القطر كله بقصد استشارتها في وضع النظام الإداري والمالي والقضائي للدولة ، ولتكون صلة ربط بينه وبين المواطنين في مواجهة المماليك (محمد متولى، ١٩٨٠ ص ص ٢٥ - ٣٦).

وكان الديوان العام يتألف في صورته التأسيسية الأولى من ١٨٠ عضواً يمثلون كافة أقاليم الدولة منهم ٢٧ نائباً عن القاهرة ، و١٨ نائباً عن الشرقية، و١٨ عن المنوفية و٩ أعضاء عن كل من رشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والقليوبية والجيزة وأطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا. وقد روعي في ممثلي كل مديرية أو محافظة أن يمثل ثلث نوابها طبقة العلماء ورجال الدين وثلثهم الملاك والتجار وثلثهم من الفلاحين ومشايخ البلد ورؤساء العربان، وهى الطبقات التي كان المجتمع المصري يتكون منها وقتئذ (صلاح زكى أحمد، ١٩٧٨، ص ص٨٠ - ٨٢).

أما عن طريقة اختيار هؤلاء الأعضاء فهي؛ غير معروفة على وجه الدقة وما إذا كانت مجرد تعيينات فرنسية أم أنها اعتمدت على نوعية من الانتخاب الفئوي أو شيء قريب من البيعة.

وانعقد هذا البرلمان لأول مرة يوم ٦ أكتوبر ١٧٩٨، وقد أصدر بونابرت عند إنشاء هذا البرلمان مرسوماً سمى (فرمان الشروط) يحدد فيه اختصاص هذا البرلمان الذى أنشأه. لذلك يمكن اعتبار فرمان الشروط هو أول دستور - بالمعنى الحديث - عرفته مصر في تاريخها المعاصر. وقد سمى بفرمان الشروط لأن هذا الاصطلاح كان ترجمة لكلمة Shart؛ وهى الميثاق باللغة الفرنسية، ومن دراسة فرمان الشروط يتضح أن اختصاصات الديوان العام - كما كان يسمى أو (البرلمان) - كانت تنحصر في إبداء الرأي في نظام الحكم والقضاء والملكية والتوريث والضرائب.

ولكن سرعان ما تراجع بونابرت عن هذه التجربة الديمقراطية بسبب اقتراحات الديوان العام (البرلمان الأول) التي أوصت بالتوسع في نقل نظام الحكم النيابي إلى أعماق البلاد عن طريق إنشاء مجالس للمديريات والمدن، وأن يكون لهذه المجالس ممثلون في الديوان العام، ومضاعفة عدد أعضاء البرلمان أو (الديوان العام) في القاهرة. وشكلت هذه التوصيات خطورةً من وجهة نظر بونابرت، حيث تربط كل أجزاء البلاد بالسلطة التشريعية أو شبه التشريعية القائمة في القاهرة. وقد يؤدى ذلك إلى تكوين قيادات مصرية منظمة مبثوثة في كل أرجاء البلاد مرتبطة بالبرلمان في القاهرة؛ وهو ما يمكن أن يمثل شوكةً في جنب الحكم الفرنسي لأنه سوف يهيئ التربة الصالحة لتنظيم الشعب المصري على مستوى البلاد في معركته ضد

الاستعمار. لذلك قرر بونابرت في ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ أن تقليل عدد أعضاء الديوان العام ليصبح ٢٥ عضواً فقط منهم ٩ أعضاء يمثلون القاهرة، و١٦ عضواً يمثلون المديريات والثغور بمعدل نائب واحد لكل محافظة أو ثغر.

وتقرر آنذاك أن هذا البرلمان الصغير لا يجتمع إلا إذا دعاه الحاكم العام، كما دمج المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) المكون من سبعة أعضاء في هذا البرلمان الصغير المكون من ٢٥ عضواً، وبذلك تراجع بونابرت عن تجربة فصل السلطات التي أراد أن يرسخها في مصر، وأدمج السلطتين التنفيذية (الديوان الخصوصي) والتشريعية (الديوان العام) وبهذا تراجع عن الديمقراطية؛ مما أتاح له قدراً أكبر من السيطرة والحكم المطلق.

ونتيجة لذلك اندلعت ثورة القاهرة الأولى في ١٧٩٨/١٠/٢١ احتجاجاً على إلغاء أول برلمان عرفته البلاد ورغم قمع الثورة، فإن بونابرت اضطر إلى التراجع فأعاد الحياة النيابية في ٢١ ديسمبر ١٧٩٨. إلا أنه أعادها في صورة وسط بين ديمقراطية البرلمان الأول وديكتاتورية البرلمان الثاني فجعل أعضاء الديوان العمومي ٦٠عضواً معيناً بدلاً من ٢٥ عضواً يعينون من بين أعيان المصريين وممثلي طبقاتهم المختلفة من سكان القاهرة وحدها، على أن ينتخب من هؤلاء الأعضاء ١٤ عضواً يصدق بونابرت على أسمائهم ويتألف منهم الديوان الخصوصي (مجلس الوزراء).

خلاصة القول إن هذه الفترة الوجيزة التي شارك إبانها المصريون في السلطة من خلال الديوان العام كانت العامل الحاسم في تبلور القيادة الشعبية المصرية وفى دخول أفراد من الشعب المصري طرفاً في حكم البلاد وفى تقرير مصيرها بصورة لم يسبق لها نظير، وكان لذلك أثره في شدة يقظة

الشعب المصري إلى حد قيام جماهير الشعب المصري بثورته في أول مايو ١٨٠٥، وتحدى الباب العالي وعزل الباشا العثماني خورشيد باشا، وتعيين محمد على باشا والياً على مصر بعد أن كان عزل الولاة الأتراك عملاً سياسياً لا يشارك فيه إلا المماليك.

٢- مجلس الحكومة

عقب مجيء محمد على إلى الحكم عام ١٨٠٥، أنشأ ما يسمى بمجلس الحكومة ضم ٤٨ عضواً وكان يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء، واثنين من التجار، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات، واثنين من الأعيان عن كل مديرية من مديريات القطر المصري ينتخبهما الأهالي. ومع ذلك لا يمكن القول بأن مجلس الحكومة رغم انتخاب بعض أعضائه كان صورةً من صور النظم النيابية بأية حال حيث كانت قراراته استشارية إذ كان الرأي الأخير للوالي محمد على.

٣- مجلس المشورة

شجع نجاح مجلس الحكومة الذى ثبت منفعته للوالي محمد على إلى المزيد من الاستعانة بالمصريين في الحكم، فأصدر قراره بإنشاء مجلس المشورة عام ١٨٢٩ الذى تألف من ١٥٦ عضواً منهم ٣٣ عضواً من كبار الموظفين والعلماء، و٢٤ عضواً من مأموري الأقاليم، و٩٩ عضواً من كبار أعيان القطر المصري، وجاءوا عن طريق الانتخاب. وكان لمجلس المشورة الصفة الاستشارية فقط، وبمتابعة تشكيل مجلس المشورة يتضح أنه كان طائفياً من حيث التكوين قبل أن يكون نيابياً بالمعنى المتعارف عليه (عبد الرحمن الرافعي، ١٩٨٩ ص ص ٥١٦ – ٥١٧)**. ثم قام محمد على بإنشاء**

المجلس العالي عام ١٨٣٤، كما أنشأ المجلس العمومي عام ١٨٣٧، الذى عهد إليه النظر في الشئون العامة للحكومة ، ووفقاً لما تعرضه الحكومة عليه.

وعامة، فقد كانت هذه المجالس كسابقتها مقيدة السلطات، ومسلوبة الصلاحيات (لويس عوض، ١٩٨٣ ص ١٩)**، واستمر هذا الوضع إلى ما بعد حكم محمد على حتى عهد الخديوي إسماعيل الذى أنشأ أول هيئة تشريعية (مجلس شورى النواب).**

٤- مجلس شورى النواب

تأسس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ ؛ وذلك بقرار من الخديوي اسماعيل، وتألف المجلس من ٧٥ عضواً يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات، واقتصر الترشيح لعضوية المجلس على المصريين بما لا يقل عن ٢٥ عاماً، وهو سن يصغر بنحو ٥ سنوات عن السن المقررة لعضوية مجلس الشعب حالياً. ويقتصر حق الانتخاب على مشايخ الأقاليم وعمدها والأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط . ويكون الانتخاب حسب تعداد السكان في كل منطقة، إذ يجب انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديريات بحسب حجم القسم وبالنسبة للمدن الثلاث الكبرى؛ فإنه يتم انتخاب ثلاثة من القاهرة واثنين من الإسكندرية وواحد من دمياط (على الدين هلال، ٢٠٠٢ ص ٣٨)**.**

وخلال عملية الانتخاب الحادي عشر – أي بعد ٣٠ عاماً تقريباً من أول عملية انتخابية - اشترط إلمام الناخبين بالقراءة والكتابة وهو أمر رغم عدم

تنفيذه؛ فإنه لا سابقة له ليس فقط في مصر بل في عالمنا المعاصر عامة (عبد الرحمن الرافعي، بدون تاريخ، ص ص٨٩، ٩٢).

وهكذا سيطرت عناصر من كبار ملاك الأراضي على المجلس، ولم يكن لفئات الصناع والتجار والمتعلمين وجود يذكر فيه . وكان المجلس لا يناقش سوى المسائل التي تعرضها الحكومة وكانت أراءه استشارية وليست إلزامية، ومن ثم فإن ما يصدر عنه من قرارات هي بمثابة توصيات ليست ملزمةً للخديوي؛ وإنما ترفع إليه وهو يمتلك سلطة إصدار القرار. وهكذا يتضح أن مجلس شورى النواب لا يمكن اعتباره مجلساً نيابياً بالمعنى القانوني السليم، سواء من ناحية ممارسة حق الانتخاب الذى اقتصر فقط على المشايخ والأعيان في الأقاليم والمديريات والمدن الثلاث الكبرى دون بقية أفراد الشعب، أو من ناحية الاختصاص؛ إذ كان مجرد مجلس استشاري لا يتمتع بسلطات فعلية أصلية.

ورغم ذلك، فقد امتازت أدوار انعقاد مجلس شورى النواب - رغم اختصاصه الهزيل - بروح المعارضة والسخط على تصرفات الحكومة، وأثبت النواب المصريون تمسكهم بالمبادئ البرلمانية وأعلنوا صراحةً - خلال جلسات المجلس - وجوب مساءلة الوزارة أمامه ومع ضرورة منحهم اختصاصات فعلية وليست اسمية (محسن خليل، ١٩٩٦، ص٥٩).

ومع ظهور الأزمة المالية عام ١٨٧٥ وازدياد التدخل الأجنبي في مصر وتزايد الشعور بالكراهية إزائه ظهر الشعور الوطني والمعارضة الشعبية، وكان للأفكار الديمقراطية التي بدأت تسود أوروبا إثر الثورة الفرنسية تأثير

كبير في ظهور حركة فكرية مستنيرة أيقظت الشعور الوطني ونبهته إلى ضرورة المطالبة بنظام دستوري يرتكز على الأنظمة الديمقراطية الصحيحة.

وتبلورت الأفكار المشار إليها في لائحة وطنية أعلنت في أبريل عام ١٨٧٩ ووقع عليها ممثلون من القوى السياسية كأعضاء مجلس شورى النواب وضباط من القوات المسلحة وكبار الملاك والأعيان والعلماء، وكان من أهم المطالب الشعبية في اللائحة إقامة نظام دستوري يستند إلى مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب، وبناء على ذلك ظهر مشروع دستور عام ١٨٧٩ الذى أخذ بالنظام النيابي بكامل أركانه.

وقرر مشروع دستور عام ١٨٧٩ وجود هيئة نيابية واحدة تقوم على مبدأ الانتخاب، وهو مجلس النواب وحدد عدد النواب بألا يتجاوز ١٢٠ عضواً، وأن يكون عمر النائب ثلاثين عاماً كاملةً على الأقل، وأعطى مشروع دستور عام ١٨٧٩ لمجلس النواب سلطة إقرار القوانين والموافقة عليها قبل التصديق عليها من قبل الخديوي، كما حدد المشروع مدة النيابة بثلاث سنوات فقط يجوز تكرارها عند تجديد الانتخاب، كما قرر مشروع الدستور بأن كل نائب يعد ممثلاً للأمة بأسرها؛ وليس لدائرته الانتخابية. وبناء على ذلك فإن مشروع دستور عام ١٨٧٩ شكل خطوةً كبيرةً نحو تقرير النظام النيابي البرلماني كأساس للحكم في البلاد، إلا أن مشروع الدستور لم ير النور لتتابع الحوادث التاريخية التي انتهت بعزل الخديوي إسماعيل من الحكم وتولى توفيق حكم البلاد؛ لذلك رفض الأخير مجلس شورى النواب وعطل الحياة النيابية لمدة تتجاوز العامين، وقد أذعن الخديوي لمطالب الشعب بإعادة الحياة الدستورية، فدعا لانتخاب أعضاء مجلس شورى النواب

التي تمت في نوفمبر عام ١٨٨١ تبعاً لأحكام اللائحة الأساسية لعام ١٨٦٦؛ وليست تبعاً للائحة عام ١٨٧٩ الأكثر ديمقراطية.

وبعد سلسلة من الأحداث صدر دستور عام ١٨٨٢ وفق المبادئ الديمقراطية السليمة، التي تستند على أساس وجود برلمان منتخب من الشعب له سلطة التشريع ويتكون من ١٢٥ عضواً يجدد انتخابهم كل ٥ سنوات ، ومنهم ١٢ نائباً عن محافظات السودان ومديرياته بطريقة الانتخاب على مستويين، فينتخب مندوب عن كل ١٠٠ ناخب ثم يقوم المندوبون بانتخاب النواب . والانتخاب حق لكل مصري ذكر بلغ من العمر ٢١ سنة على أن يدفع ضريبة قدرها ٥٠٠ قرش، ويُعفى منها رجال الدين الإسلامي والمسيحي واليهودي والضباط والمحامون والأطباء والمهندسون والصيادلة والمدرسون. ويشترط في النائب أن يعرف القراءة والكتابة وألا يقل عمره عن ٢٦ سنة، والنائب هنا هو وكيل عن عموم أهالي القطر المصري وليس عن الجهة التي انتخبته فقط، وله مطلق الحرية في إبداء الرأي وله حصانة برلمانية، وللنواب حق توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الوزراء (عبد العزيز رفاعي، بدون تاريخ، ص ١٧٥).

وسرعان ما تتابعت الأحداث لتنتهي بالاحتلال الإنجليزي لمصر الذى أفقد البلاد استقلالها، وبالتالي ألغى دستور عام ١٨٨٢ الذى لم يستمر سوى فترة زمنية قصيرة لم تتعد بضعة شهور إذ صدر في ٧ فبراير عام ١٨٨٢ واحتلت القاهرة في ١٤ سبتمبر من نفس العام، وأقامت سلطة الاحتلال نظاماً للحكم يضمن مصالحها وأغراضها لذلك صدر القانون النظامي

المصري وقانون الانتخاب في أول مايو عام ١٨٨٣ الذى يعد نكسةً في التطور الدستوري لمصر.

٥- مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

تحددت أهم معالم النظام الذى أقامته سلطات الاحتلال البريطاني في تعدد المجالس، ومنها مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الذى لم تكن لأعضائه أية سلطة فعلية وإنما كانوا بمثابة هيئة استشارية، كما أن مجلس شورى القوانين يدخل بكامل هيئته في تكوين الجمعية العمومية. والرئيس في كلا المجلسين واحد، كما أن العضوية كانت تتم عن طريق التعيين والانتخاب غير المباشر على مستويين، فكان مجلس الشورى يتألف من ٣٠ عضواً تعين الحكومة ١٤ عضواً منهم، والباقي عن طريق الانتخاب. وتتألف الجمعية العمومية من ٨٣ عضواً يتمثلون في الوزراء السبعة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثين؛ بالإضافة إلى ٤٦ عضواً تتم عضويتهم عن طريق الانتخاب. وظل الحال على هذا المنوال ٣٠ عاماً (أي حتى عام ١٩١٣).

٦- الجمعية التشريعية

نتيجة لتصاعد الحركة الوطنية المصرية تم إلغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، وصدر قانون نظامي جديد في أول يوليو عام ١٩١٣ الذى أنشئ بمقتضاه الجمعية التشريعية التي لم تختلف عن التنظيمات السابقة حيث لم تمتلك أدنى مظاهر لسلطة التشريع أو الرقابة أو السيادة حيث لا تمتلك أية اختصاصات في مجال التشريع.

وعقدت الجمعية التشريعية دورتها الأولى في ٢٢ يناير عام ١٩١٤، وبلغ عدد أعضائها ٩١ عضواً منهم أعضاء الوزارة و٦٦ عضواً منتخباً بالنظام الفردي، و١٧ عضواً معينون بمعرفة الحكومة، وباقي الأعضاء وعددهم ١٥ عضواً يتم اختيارهم على نحو يكفل للأقليات والمصالح التي لا تحظى بنصيب في العملية الانتخابية بحيث يتاح لها حد أدنى من التمثيل في البرلمان وحددت مدة العضوية في الجمعية بست سنوات على أن يتجدد ثلث الأعضاء كل سنتين؛ وذلك حسب ما قضت به المادة الرابعة من القانون النظامي (عفيفي كامل عفيفي، ٢٠٠٠ ص ٣٩٧).

وبالنسبة للطريقة التي يتم بواسطتها اختيار الأعضاء فقد نصت المادة ١٩ من هذا القانون على أن "ينتخب مندوبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضواً واحداً للجمعية التشريعية، ودوائر الانتخاب تعين في جدول يقرره وزير الداخلية بتصديق من مجلس الوزراء. ويشترط في المرشح أن يكون عمره ٣٥ سنة، ويكون ملماً بالقراءة والكتابة، وأن يكون قد دفع منذ سنين مال أطيان سنوي يبلغ خمسين جنيهاً أو عوائد مبانٍ تبلغ عشرين جنيهاً في السنة أو ٣٥ جنيهاً مال أطيان وعوائد مبانٍ معاً، ويكون اسمه مدرج منذ ٣ سنوات في جداول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتمى إليها، ولابد أن يحصل المرشح على الأغلبية المطلقة لأصوات المندوبين حتى يكون عضواً.

وكانت تتم العملية الانتخابية على مستويين، الأول: يقوم الناخب الذى يشترط أن يكون بالغاً من العمر ٢٠ عاماً كاملة على الأقل باختيار مندوب واحد، يشترط فيه أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة على الأقل،

ويكون اسمه مدرجاً في جداول الانتخاب حيث يمثل هذا المندوب خمسين ناخباً. أما المستوى الثاني: فيقوم هؤلاء المندوبون باختيار الأشخاص الذين يمثلون دوائرهم من المرشحين للعضوية.

وتتابعت الأحداث بإعلان الأحكام العرفية على مصر نتيجة الحرب العالمية الأولى ثم إعلان الحماية على مصر وتأجلت اجتماعات الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى قامت الثورة المصرية في مارس عام ١٩١٩؛ وكان من أهم إنجازاتها تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الذى أنهى الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها كدولة ذات سيادة وإعلان دستور عام ١٩٢٣ الذى كان بمثابة حجر الزاوية في البناء الدستوري المصري حتى عام ١٩٥٢.

الخلاصة أنه خلال هذه المرحلة التي امتدت (بين عامي ١٨٦٦ – ١٩٢٣) لم تكن هناك دوائر انتخابية بتقسيماتها المعروفة حالياً حيث كان يتم الانتخاب حسب تعداد السكان في كل منطقة على مستويين؛ فينتخب مندوب عن عدد من الناخبين ثم يقوم المندوبون بانتخاب النواب.

ولم يبرز خلال هذه المرحلة ما يشير إلى وجود مشاركة شعبية كبيرة في المؤسسات الدستورية والنيابية على حد سواء؛ بل ظهرت ضآلة نسبة المشاركين في التصويت ممن لهم هذا الحق؛ وذلك نتيجة ضعف الوعى السياسي والإحساس بعدم جدية هذه المؤسسات. ففي انتخابات يونيو عام ١٨٨٣ مثلاً كان عدد المقيدين في قوائم الناخبين ٩٠٣,٣٩٥ ناخب من مجموع السكان الذى بلغ ٦,٨٠٠,٠٠٠ أي بنسبة ١٣,٢٨% أو أقل من سبع السكان. وبصفة عامة كانت نسبة المشاركة أكبر نسبياً في الريف

لسيطرة كبار الملاك والأعيان وقدرتهم الكبيرة على التأثير المباشر على أهل الريف من البسطاء.

ومن حيث الأحوال الاجتماعية للنواب، فقد احتكر عدد محدود من عائلات كبار الملاك والأعيان مقاعد المجالس النيابية؛ ولم يكن هناك تمثيل صادق للطبقة التجارية أو للمثقفين. ففي مجلس نواب عام ١٨٦٦؛ كان هناك ٥٨ عمدةً من أصل ٧٥ عضواً، وفى انتخابات الجمعية التشريعية لعام ١٩١٣؛ نجح ٤٩ عضواً من كبار الملاك من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ٦٦ عضواً بنسبة ٧٤%. ولم يكن لجموع الشعب الحقيقي من العمال أو الفلاحين أي تمثيل في هذه المجالس.

وهكذا يمكن القول إن هذه المرحلة اتسمت بضعف العمل النيابي وعدم فاعليته وسيطرة كبار الملاك كطبقة على هذه المجالس.

ثانياً : فترة مجلس النواب ومجلس الشيوخ (بين عامي ١٩٢٣ – ١٩٥٢)

يعد معظم الفقهاء أن دستور عام ١٩٢٣ يشكل خطوة مهمة في التطور الدستوري والسياسي لمصر الحديثة. فقد نقل نظام الحكم من مرحلة الحكم المطلق إلى مرحلة الحكومة الدستورية والحكم الملكي المقيد، وخاصة أنه أكد مفهوم الدولة القانونية التي تعتمد على توزيع السلطات العامة بين كل من الملك والوزارة والبرلمان. وكان الاختصاص التشريعي مسئولية البرلمان الذى كان يتألف من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ حيث يراجع كل منهما أعمال الآخر وتصحيح الأخطاء.

فمجلس الشيوخ بحكم تكوينه يجمع بين التعيين والانتخاب. فخمسا أعضائه بالتعيين وثلاثة أخماس الأعضاء بالانتخاب، ويشترط في عضو المجلس معرفة القراءة والكتابة، وأن يكون المرشح مقيداً بأحد الجداول الانتخابية وأن يودع خزانة المديرية تأميناً قدره ٢٥٠ جنيهاً مصرياً ، وأن يكون قد بلغ سن الأربعين. وحدد الدستور الفئات الاجتماعية التي يمكن أن يرشح منها العضو وهى: الوزراء والدبلوماسيون ورؤساء مجلس النواب ووكلاء الوزارات ورؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف، والنواب العموميون، ونقباء المحامين، وموظفو الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً؛ حاليون كانوا أو سابقون، وكذا كبار العلماء والرؤساء الروحيين وكبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً، والملاك، والمشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعة أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جنيه مصري، على أن يكون مدة عضوية المجلس ١٠ أعوام مع تجديد نصف الأعضاء من المعينين والمنتخبين كل ٥ أعوام، ويجوز إعادة التعيين أو الانتخاب لمن انتهت مدة عضويته وحسب قانون الانتخاب لعام ١٩٢٣ يكون بالانتخاب المباشر بين الرجال فقط، والانتخاب حق وليس واجب، وكان للملك حق تعيين رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم المجلس بانتخاب وكيله لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهما. وقد تم تكوين مجلس الشيوخ المصري في ١٥ مارس عام ١٩٢٤.

أما مجلس النواب فيشكل بالانتخاب، ويكون الانتخاب على درجتين، ونظم قانون الانتخاب الصادر عام ١٩٢٣ الهيئة الناخبة؛ إذ أخذ بمبدأ الاقتراع العام لكل مصري بلغ عمره ٢١ عاماً، ويتم الانتخاب بمعرفة مندوبين. ويكون هناك مندوب عن كل ثلاثين ناخباً ويشترط في المندوب أن

يبلغ من العمر ٢٥ عاماً؛ ويكون انتخابه بالأغلبية البسيطة وعدل هذا النظام عام ١٩٢٤ ليكون بالانتخاب المباشر بين الرجال فقط، ويشترط في النائب أن يكون بالغاً من العمر ٣٠ عاماً، بالإضافة إلى الشروط التي نص عليها قانون الانتخاب، ومدة العضوية ٥ سنوات. ويقوم المجلس بانتخاب رئيسه ووكيله سنوياً.

ويلاحظ وجود اختلاف بين المجلسين في كل من مدة النيابة وشروط العضوية والترشيح؛ وكذلك في عدد الأعضاء إلا أن الدستور لم يحدد عدد أعضاء المجلسين وإن كان قد ربط بين عدد الأعضاء وعدد السكان في البلاد. فعضو مجلس الشيوخ المنتخب ينوب عن ١٨٠ ألف من السكان وعضو مجلس النواب ينوب عن ٦٠ ألفاً من السكان؛ وبذلك أخذ الدستور بمبدأ تغير الدوائر الانتخابية وأعضاء البرلمان تبعاً للتغير في عدد سكان الدولة.

وبذلك يمكن القول إن بداية المجالس البرلمانية بالمعنى المعروف في مصر، بدأ بصدور دستور عام ١٩٢٣ وذلك في ١٩ أبريل عام ١٩٢٣؛ إلا أن هذا الدستور تعذر تطبيقه من الناحية العملية حيث حل مجلس النواب أكثر من مرة؛ بل إن كافة المجالس التي تشكلت في ظله لم يكمل أي منها مدته الدستورية ! وأكثر من ذلك فإن أحد هذه المجالس، وهو المجلس الذى بدأت اجتماعاته في ٢٣ مارس عام ١٩٢٥ حل في ذات يوم انعقاده، ولم يدم دور انعقاده سوى تسع ساعات فقط امتد بين الساعة الحادية عشرو صباحاً والثامنة مساء ! وهو بذلك يعد أقصر المجالس النيابية عمراً ليس في مصر وحدها؛ بل على مستوى العالم أجمع (محمد كمال القاضي، ١٩٨٧ ص ١٢).

ويعزى عدم الاستقرار السياسي وتعطيل الحياة النيابية أكثر من مرة في ظل هذا الدستور إلى الصراع بين القوى السياسية وقتذاك والمتمثلة في (الوفد – الملك – الإنجليز)؛ مما أدى في النهاية إلى إيقاف العمل بدستور عام ١٩٢٣ وحل مجلسي النواب والشيوخ وإعلان دستور عام ١٩٣٠ وصدور قانون جديد للانتخابات.

ويشكل دستور عام ١٩٣٠ نكسة أصابت عملية التطور الديمقراطي في مصر، حيث حد من سلطة البرلمان ودعم سلطة الملك والسلطة التنفيذية، وألغى قانون الانتخاب المباشر وأعاد نظام الانتخاب غير المباشر على مستويين، ورفع الحد الأدنى لسن الناخب؛ فجعلها ٢٥ سنة ووضع شروطاً ماليةً وأدبيةً للمندوب، وقيد حق الترشيح؛ فمنع كل من يزاول مهنة حرة خارج القاهرة من ذلك. وكان يتكون البرلمان من مجلس النواب وعدد أعضائه ١٥٠ عضواً غير قابلين للزيادة حسب السكان ويوزعون بين مديريات ومحافظات مصر وفقاً لجدول خاص، ويتكون مجلس الشيوخ من ١٠٠ عضو يعين ثلاثة أخماسهم وينتخب الباقي بواسطة الناخبين، إلا أن المقاومة الشعبية والحزبية المتزايدة أجبرت الملك على إلغاء هذا الدستور وحل مجلسي البرلمان المنشأين طبقاً لأحكامه، وعودة دستور عام ١٩٢٣ الذى استمر حتى تم إلغائه في ١٠ ديسمبر عام ١٩٥٢ بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.

وبصفة عامة كانت أبرز الظواهر التي ترتبط بالحياة النيابية في مصر قبل عام ١٩٥٢ تتمثل في تضاؤل نسبة الناخبين التي تدلى بأصواتها. فمثلاً: في انتخابات عام ١٩٤٥ بلغ الذين أعطوا أصواتهم في القاهرة ٢١,٤٤١

ناخب من إجمالي ٣٦٠ ألف ناخب مقيدين في جداول الانتخاب. كما لعبت القبلية والعصبية دوراً رئيساً بالإضافة إلى دور المال الكبير في العملية الانتخابية.

ثالثاً : فترة مجلس الأمة (بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٧١).

بعد استقرار أمور البلاد عقب ثورة يوليو عام ١٩٥٢ صدر دستور عام ١٩٥٦، وتشكل في ظله أول برلمان لمصر سمى (مجلس الأمة) ؛ وذلك عام ١٩٥٧، وكانت مدة عضوية المجلس ٥ أعوام. ويتم اختيار أعضائه عن طريق الانتخاب السرى العام. وطبقاً للقانون رقم ٢٤٦ الصادر عام ١٩٥٦ بشأن عضوية مجلس الأمة يبلغ عدد الأعضاء ٣٥٠ عضواً؛ كما قضت المادة ٢ من نفس القانون بأن تقسم الجمهورية إلى دوائر انتخابية عددها ٣٥٠ دائرةً وتحدد هذه الدوائر بقانون يراعى فيه أن تشكل كل مديرية أو محافظة وحدةً انتخابيةً مستقلةً يتناسب عدد دوائرها الانتخابية مع نسبة عدد سكانها إلى جملة سكان مصر. وبذلك أخذ بمبدأ تثبيت عدد الدوائر الانتخابية، على عكس دستور عام ١٩٢٣ الذى أخذ بمبدأ تغير كل من الدوائر الانتخابية وأعضاء البرلمان تبعاً للتغير في عدد سكان الدولة. وبذلك أخذ القانون رقم ٢٤٦ لعام ١٩٥٦ بنظام الانتخاب الفردي المباشر. فكل دائرة ينتخب منها نائب واحد. وشهدت هذه الفترة أربع مجالس نيابية أولها عام ١٩٥٧، الذى أجريت انتخاباته في يوليو من نفس العام. واتسمت هذه الانتخابات بدرجة عالية من الإقبال الجماهيري على الترشيح لعضوية مجلس الأمة حيث بلغ عدد المرشحين له ٢٤٩٣ مرشحاً. وبلغ متوسط عدد المرشحين لكل دائرة على مستوى المحافظات أو المديريات نحو سبعة

مرشحين؛ بل إن هذا المتوسط تجاوز عشرة مرشحين في محافظة السويس، تسعة مرشحين في مديرية قنا، ٨,٩ مرشحٍ في محافظة القاهرة (عزة وهبي، ١٩٩٣، ص ٥٤).

وتعكس المتوسطات المشار إليها درجة الإقبال على الترشيح للانتخابات التي يمكن تفسير ضخامة عدد المرشحين خلالها بتفسيرات عديدة منها الفراغ السياسي الذى أوجدته الثورة بعد أن قضت على طبقة السياسيين المحترفين السابقين، إلى جانب التغيرات التي أحدثتها الثورة حيث ضيقت الفروق بين الأغنياء والفقراء، بالإضافة إلى ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات، حيث لم يكن النظام الجديد قد استكمل بعد هيمنته على المجتمع.

ودخلت النساء لأول مرة في تاريخ مصر السياسي ساحة المعارك الانتخابية من باب الترشيح لعضوية السلطة التشريعية عام ١٩٥٧. وقد بلغ عددهن خلال الانتخابات المذكورة ١٦ مرشحةً تركزن في المدن الكبرى. و يعزى ذلك إلى التقاليد الاجتماعية القاسية التي كانت تواجهها المرأة في هذه الفترة؛ وخاصة خارج نطاقات المدن الكبرى.

وعموماً فإنه لأول مرة في تاريخ الحياة النيابية في مصر يسمح لكافة الطبقات والمهن بالتقدم للترشيح في الانتخابات بسبب توجهات النظام الجديد التي وسعت نطاق القوى الاجتماعية التي تستطيع المشاركة في عملية الترشيح.

وبلغ عدد أعضاء المجلس ٣٥٠ عضواً إلا أنه لم يكمل ٧ أشهر حيث تم حله بمناسبة الوحدة المصرية السورية وصدور دستور مؤقت جديد لدولة الوحدة عام ١٩٥٨؛ الذى نص على اختيار أعضاء مجلس الأمة بقرار من

رئيس الجمهورية ، حيث أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً عام ١٩٦٠ بتشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة عن طريق التعيين. وقد بلغ عدد أعضائه ٦٠٠ عضو منهم ٤٠٠ من مصر (الثلثين)، ٢٠٠ من سورية (الثلث) ويتفق هذا التوزيع مع حجم سكان البلدين آنذاك. واستمر هذا المجلس في العمل حتى انفصال سورية عام ١٩٦١، وظلت مصر بدون برلمان حتى اجتمع مجلس الأمة الثالث وفق أحكام الدستور المؤقت الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٥، وفى ظل مرحلة التحول الاشتراكي التي شهدها المجتمع المصري تم تخصيص نسبة ٥٠% على الأقل من مقاعد المجلس للعمال والفلاحين، وترتب على هذا التخصيص تحديد الدوائر الانتخابية بعدد ١٧٥ دائرةً انتخابيةً على أن ينتخب من كل دائرة عضوان في مجلس الأمة أحدهما: من العمال والفلاحين، وأجاز دستور عام ١٩٦٤ لأول مرة تعيين بعض الأعضاء في المجلس بقرار من رئيس الجمهورية بحيث لا يتجاوز عددهم عن عشرة. وفى بدايات عام ١٩٦٩ تم انتخاب مجلس الأمة الرابع والذى تألف من ٣٥٠ عضواً؛ وذلك على أساس النظام سالف الذكر ، وتولى هذا المجلس وضع دستور عام ١٩٧١.

يتضح مما سبق سيادة ظاهرة عدم الاستقرار المؤسسي على الصعيد البرلماني فلم يكمل أي من المجالس السابقة فترته الدستورية إذ تم حل جميع تلك المجالس قبل استكمال مدتها القانونية. هذا بالإضافة إلى هيمنة السلطة التنفيذية على مجلس الأمة في هذه المرحلة.

وتشير إحدى الدراسات أن متوسط عمر المجلس في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٧، ١٩٧٠؛ بلغ عامين وسبعة أشهر إلا أنه باستبعاد السنوات

التي كان المجلس غائباً خلالها عن الساحة السياسية، وهى أربعة أعوام؛ فإن متوسط عمر المجلس الواحد كان ٢٢ شهراً فقط وكانت أقصر فترة للمجلس خلال هذه المرحلة هي سبعة أشهر؛ وهو عمر مجلس الأمة الأول بينما كانت أطول فترة هي ثلاث سنوات وثمانية أشهر، وهى فترة استمرار مجلس الأمة الثالث ١٩٦٤ ــ ١٩٦٩ (على الدين هلال وآخرون، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٨٩).

رابعاً: فترة مجلس الشعب (بين عامي ١٩٧١ – ٢٠٠٠).

شهدت هذه المرحلة إصدار دستور عام ١٩٧١ الذى أطلق عليه (الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية) ربما يرجع السبب في ذلك إلى أنه جاء بعد فترة الدساتير المؤقتة؛ أي بعد الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ والدستور المؤقت لعام ١٩٦٤.

ولا يمكن إقرار نعت الدستور بصفة الدوام؛ ذلك لأن الدستور وهو التشريع الأعلى يصور نظام الحكم في الدولة في فترة زمنية معينة. فإذا تغيرت مقتضيات المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية حق للأمة أن تضع دستوراً جديداً يتمشى وتلك المقتضيات الجديدة. فوصف الدوام لدستور عام ١٩٧١ يعنى أن هذا الدستور يكون ثابتاً مدى الحياة، وهو ما يخالف الطبيعة المتجددة لأى تشريع مما يعنى حرمان الأمة من قيام أي دستور جديد وحرمانها من سيادتها وهو ما يتنافى ومفهوم مبدأ سيادة الأمة وتجديد أنظمتها وفق المستحدث من متطلبات حياة الشعوب واحتياجاتها ومن ثم لا يمكن لصق صفة الدوام لأى دستور من دساتير شعوب العالم.

ووفقاً لدستور عام ١٩٧١ أصبح يطلق على المجلس النيابي اسم مجلس الشعب وتم انتخابه في نوفمبر عام ١٩٧١، ونص الدستور على أن مجلس الشعب هو مقر السلطة التشريعية الذى يتولى سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (الحكومة)، ونص الدستور على أن يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة لكل من مجلسي الشعب والشورى وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين والمعينين على ألا يقل عن ٣٥٠ عضواً؛ نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام وصدر القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب حيث أشارت المادة ٣ منه إلى تقسيم جمهورية مصر العربية إلى دوائر انتخابية، وتحدد هذه الدوائر طبقاً للقانون. وقد صدر القانون ٢٠٦ لعام ١٩٩٠ بشأن الدوائر الانتخابية وهو أول قانون يحدد نطاق مكونات الدوائر الانتخابية وعددها، لذا قسم الدولة إلى ٢٢٢ دائرةً انتخابيةً، وشهدت هذه الفترة ثمانية انتخابات برلمانية نتج عنها ثمانية هيئات لمجلس الشعب هي على النحو التالي:

برلمان عام ١٩٧١ :

أجريت الانتخابات الخاصة بهذا البرلمان في ٧١/١٠/٢٧ على أساس الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة، وقد بلغ مجموع المرشحين في هذه الانتخابات ١٧٥٣ مرشحاً؛ منهم ٧٤٠ عاملاً و٢٦٧ فلاحاً، ٧٤٦ من الفئات الأخرى لتكون نسبة العمال والفلاحين من إجمالي المرشحين ٥٧,٤% ،

وكان مجموع أعضائه ٣٦٠ عضواً؛ واستمر هذا المجلس حتى عام ١٩٧٦.

برلمان عام ١٩٧٦ :

أجريت انتخاباته على أساس نظام المنابر الذى أُخذ به داخل الاتحاد الاشتراكي، وهى (الوسط – اليمين – اليسار)؛ مما أدى إلى ضخ الحيوية السياسية، واحتدام المنافسة الانتخابية وظهور فئة من المرشحين المستقلين الذين بلغ عددهم ٨٩٧ مرشحاً بنسبة ٥٤% من جملة المرشحين البالغ عددهم ١٦٦٠ مرشحاً عبروا عن اتجاهات سياسية متباينة لم تجد لنفسها مكاناً ضمن التنظيمات الثلاثة (المنابر) السابق الإشارة إليها.

وشكل ما أشرنا إليه بداية التحول من التنظيم السياسي الواحد أو الشامل الذى كان يمثله الاتحاد الاشتراكي إلى التعدد الحزبي، فقد تحولت المنابر المشار إليها إلى ثلاثة أحزاب سياسية هي حزب مصر العربي الاشتراكي، وحزب الأحرار الاشتراكيين ، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وتبع ذلك إنشاء حزب العمل الاشتراكي ثم حزب الوفد.

وجدير بالذكر أن انتخابات عام ١٩٧٦ جرت في حيدة ونزاهة شبه تامة جعلت منها نموذجاً ومثلاً يحتذى، وخاصة أن مصر لم تشهد لها نظيراً منذ عام ١٩٥٢ إلا أنه يعيب هذه الانتخابات استخدام العنف في بعض الدوائر الانتخابية وضعف دور المرأة بشكل عام (زكريا محمد عبد الله، القاهرة، ص ٢٠).

برلمان عام ١٩٧٩ :

جرت انتخابات هذا البرلمان في ظل التعددية الحزبية حيث تنافست فيها أربعة أحزاب هي: الحزب الوطني الديمقراطي الذى أسسه الرئيس الراحل محمد أنور السادات ليحل محل حزب مصر العربي الاشتراكي، كما اشتركت أحزاب الأحرار والتجمع والعمل. وخاض المعركة الانتخابية عدد كبير من المرشحين بلغ ٢٤٩٢ مرشحاً، انقسموا إلى ١٤٨٤ مرشحاً عن شريحة الفئات، ٧٧٥ مرشحاً عن شريحة العمال، ٢٣٣ مرشحاً عن شريحة الفلاحين تنافسوا على الفوز بمقاعد مجلس الشعب البالغ عددها ٣٨٢ مقعداً؛ نظراً لزيادة عدد المقاعد التي يتم شغلها بالانتخاب حيث خصص ثلاثون مقعداً منها لأول مرة للنساء في ثلاثين دائرةً انتخابيةً وذلك وفقاً لتعديل القانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩، وكانت هذه المقاعد موزعة على ١٧٥ دائرةً انتخابيةً، وأنهى هذا المجلس أعماله في ٢٠ مارس عام ١٩٨٤ حيث أكمل مدته الدستورية البالغة خمس دورات انعقاد.

برلمان عام ١٩٨٤ :

وهو المجلس الثامن في عهد النظام الجمهوري والثامن عشر في تاريخ مصر المستقلة. وجرت انتخابات هذا البرلمان وفقاً لنظام القوائم الحزبية مع التمثيل النسبي حيث يشترط حصول الحزب على ٨% من مجموع الأصوات على مستوى الجمهورية حتى يحق له دخول مجلس الشعب؛ وذلك بمقتضى القانون رقم ١١٤ لعام ١٩٨٣.

وبذلك حرم المستقلين غير المنضمين لأى حزب من الترشيح لعضوية المجلس. وقد شارك في هذه الانتخابات أحزاب الوطني الديمقراطي والوفد والعمل والتجمع والأحرار.

ونظراً لشرط حصول الحزب على نسبة الـ٨% من الأصوات حتى يحق له دخول مجلس الشعب، فلم ينل هذه النسبة إلا الحزب الوطني الديمقراطي الذى حصل على نسبة تتجاوز ٧٢% من جملة الأصوات على مستوى الجمهورية، بينما حصل حزب الوفد على ١٥% من الأصوات، ولم يستطع حزب العمل الوصول إلى نسبة الـ٨% من الأصوات، إذ فاز بـ٧,٧٣% فقط من مجموع الأصوات، وكذلك الحال بالنسبة لحزب التجمع الذى نال ٤% فقط من الأصوات، بينما لم يحصل حزب الأحرار إلا على نسبة ضئيلة من الأصوات وكانت المحصلة النهائية حصول الحزب الوطني على ٣٩١ مقعداً بسنبة ٨٧,٣% من جملة المقاعد البالغ عددها ٤٤٨ مقعداً، في حين حصل حزب الوفد على ٥٧ مقعداً (عبد الغنى بسيوني عبد الله،١٩٩٧، ص٤٨٩)، **بنسبة ١٢,٧% من الإجمالي.**

وبلغ عدد الدوائر الانتخابية ٤٨ دائرةً على مستوى الجمهورية ينتخب عن كل دائرة قائمة أساسية تتألف من عشرة مرشحين وقائمة أخرى احتياطية بنفس العدد، مع مراعاة نسبة ٥٠% على الأقل من العمال والفلاحين في كل قائمة. وفى هذه الانتخابات اتسعت مساحة الدائرة الانتخابية. ونظراً لعدم دستورية نظام القوائم الحزبية تم حل مجلس الشعب عام ١٩٨٧، وصدر القانون رقم ١٨٨ لعام ١٩٨٦ الذى عدل فيه نظام

الانتخاب بحيث يتم الجمع بين نظام الانتخاب بالقائمة ونظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة.

برلمان عام ١٩٨٧ :

أجريت انتخابات هذا البرلمان وفقاً لنظام الانتخابات المعدل (بالقانون ١٨٨ لعام ١٩٨٦) الذى جمع بين القوائم وعدد من المقاعد الفردية خصصت للمستقلين، وعددها ٤٨ مقعداً، وأجريت الانتخابات خلال شهر أبريل لاختيار ٤٤٨ عضواً من بين المرشحين في ٤٨ دائرةً انتخابيةً منهم ٤٨ عضواً بالانتخاب الفردي؛ والباقي بالانتخاب بالقوائم الحزبية بالتمثيل النسبي السابق ذكره. ونافس في هذه الانتخابات ٣٥٩٢ مرشحاً من بينهم ١٩٣٧ مرشحاً (بنسبة ٥٣,٩% من الإجمالي) على المقاعد المخصصة للمستقلين، ١٦٥٥ مرشحاً (بنسبة ٤٦,١% على القوائم الحزبية الخمس) على القوائم الحزبية الخمس وهى: الوطني والوفد والتجمع والأمة والتحالف الذى ضم مرشحي حزبي العمل والأحرار مع الإخوان المسلمين.

وأسفرت الانتخابات عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي بعدد ٣٤٨ مقعداً منها ٣٨ مقعداً فردياً كنتيجة لحصوله على ما يقرب من ٧٠% من الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية، وحصل تحالف حزب العمل والأحرار وجماعة الإخوان المسلمين على ٦٠ مقعداً (بنسبة ١٣,٤% من الإجمالي) منها أربعة مقاعد فردية كترجمة لحصولهم على نسبة ١٧% من أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية، ونال حزب الوفد ٣٥ مقعداً، بينما فاز المستقلون بخمسة مقاعد، ولم ينل حزب التجمع ولا حزب الأمة أي مقعد من مقاعد مجلس الشعب لعدم حصول أي منهما على نسبة الـ٨% من

أصوات الناخبين، إذ حصل حزب التجمع على ٢,٢١% من الأصوات وحزب الأمة على ٠,١٩% فقط.

وأصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين عشرة نواب من الشخصيات العامة طبقاً للسلطة التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية، فأصبح العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الشعب ٤٥٨ عضواً. إلا أن هذا المجلس لم تتح له الفرصة لإكمال المدة الدستورية المقررة؛ حيث أكمل ثلاث دورات انعقاد فقط ويرجع ذلك إلى الحكم الذى أصدرته المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخاب الذى قام على أساسه، حيث لم يعط هذا القانون للمستقلين حقوقاً مساويةً لمرشحي القوائم الحزبية. وتنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا تم العودة إلى نظام الانتخاب الفردي، وبالفعل أصدر رئيس الجمهورية قراراً بقانون رقم ٢٠١ لعام ١٩٩٠ لتعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢، والمعدل بالقانون ١٨٨ لعام ١٩٨٦ كما أصدر قراراً بقانون رقم ٢٠٦ لعام ١٩٩٠ لتحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب الجديد.

برلمان عام ١٩٩٠

جرت انتخابات هذا البرلمان يوم ١٩٩٠/١١/٢٩ وعقد أولى جلساته يوم الخميس الموافق ١٩٩٠/١٢/١٣. وتمت انتخابات هذا البرلمان على أساس نظام الانتخاب الفردي طبقاً للقانون ٢٠١ لعام ١٩٩٠ المعدل للقانون ١٨٨ لعام ١٩٨٦. لذا شارك في هذه الانتخابات أحزاب الوطني والتجمع والأمة ومصر الفتاة والاتحادي الديمقراطي والخضر المصري، بالإضافة إلى عدد كبير من المستقلين بلغ عددهم ٢٦٧٦، وقاطعها أحزاب الوفد والعمل

والأحرار وجماعة الإخوان المسلمين استناداً إلى أن التعديلات التي أدخلت على بعض أحكام قانون مجلس الشعب لم توفر الضمانات القانونية اللازمة لإجراء انتخابات نيابية حرة؛ وأهمها تحقيق الإشراف القضائي على عملية الاقتراع.

وطبقاً للقانون رقم ٢٠٦ لعام ١٩٩٠ الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية. فقد قسمت الجمهورية إلى ٢٢٢ دائرة انتخابية وأصبح عدد أعضاء المجلس ٤٤٤ عضواً منتخباً و١٠ أعضاء معينين. وفاز الحزب الوطني الديمقراطي بعدد ٣٨٧ مقعداً بنسبة ٨٧,٢%؛ وذلك من أصل إجمالي عدد مقاعد البرلمان، وحصلت أحزاب المعارضة على ٧ مقاعد بنسبة ١,٦% منها ٦ مقاعد للتجمع ومقعد للأحرار، ولم تفز بقية الأحزاب التي دخلت الانتخابات بأي مقعد، في حين نال المستقلون ٥٦ مقعداً بنسبة ١٢,٦%.

وقد أكمل هذا المجلس مدته الدستورية وهى خمس سنوات. وجدير بالذكر أن نسبة التصويت في انتخابات عام ١٩٩٠ بلغت ٤٠% حيث وصل إجمالي عدد المقيدين في الجداول الانتخابية نحو ١٦ مليون ناخب شارك منهم في التصويت نحو ٦ ملايين ونصف مليون ناخب.

برلمان عام ١٩٩٥

جرت انتخابات هذا البرلمان يوم ١٩٩٥/١١/٢٩ على أساس نظام الانتخاب الفردي، ودخلت هذه المعركة جميع الأحزاب السياسية الرسمية التي بلغ عددها أربعة عشر حزباً بعد ظهور خمسة أحزاب جديدة؛ بالإضافة إلى الأحزاب التسعة التي كانت قائمةً عند إجراء انتخاب مجلس الشعب

السابق (عام ١٩٩٠). وتتمثل الأحزاب الجديدة في الناصري، والعدالة الاجتماعية، ومصر العربي، والشعب الديمقراطي، والتكافل وشهدت هذه الانتخابات منافسة حادة بين أكبر عدد من المرشحين في تاريخ الانتخابات البرلمانية في مصر حيث بلغ ٣٩٥٤ مرشحاً، يمثلون جميع الأحزاب والتيارات السياسية القائمة، والمستقلون كما بلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٥٠% تقريباً من جملة الناخبين المقيدين حيث أشارت النتائج الرسمية للانتخابات إلى أنه من بين ٢١ مليون ناخب تقريباً أدلى نحو ١٠ ملايين ناخب بأصواتهم، وهو ما يعكس تزايد نسبة المشاركة السياسية من جانب المرشحين والناخبين على حد سواء. وأدت حدة المنافسة إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى على مستوى تاريخ الانتخابات البرلمانية في مصر، حيث وصل عدد القتلى إلى ٥١ قتيلاً والجرحى بالمئات نتيجة لأعمال العنف التي لم يسبق لها مثيل (تقرير اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات الصادر ١٩٩٥/١٢/٢٨، ص٣٥).

واتسمت هذه الانتخابات بإقبال أعداد كبيرة من النساء حيث ترشح منهن ٨٣ امرأةً نجح منهن ٥ فقط، كما اتسمت أيضاً بزيادة مشاركة الأقباط في الترشيح حيث وصل عددهم ٥٧ مرشحاً نجح منهم ٧، وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الشعب ٤٥٤ عضواً (٤٤٤ عضواً منتخباً + ١٠ أعضاء معينين) انقسموا فئوياً إلى ٦٢ فلاحاً بنسبة (١٣,٧%)، ١٧٠ عاملاً بنسبة (٣٧,٤%)، ٢٢٢ من الفئات بنسبة (٤٨,٩%) (هالة مصطفى وآخرون، ١٩٩٧ ، ص ٩٧).

وفيما يتعلق بالتمثيل الحزبي فقد حصل الحزب الوطني على ٣١٧ مقعداً زاد إلى ٤١٧ مقعداً بعد انضمام ١٠٠ عضو من المستقلين إليه؛ وبالتالي بلغت نسبة المقاعد التي حصل عليها الحزب الوطني ٩٤% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب عام ١٩٩٥.

وجاء التركيب المهني لأعضاء مجلس الشعب معبراً عن طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع المصري حيث رشح العديد من رجال الأعمال أنفسهم في الانتخابات، وصل منهم ٣٧ لعضوية مجلس الشعب وهو ما يعكس الدور المتنامي لرجال الأعمال في الحياة السياسية المصرية في إطار سياسات التحرر الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص.

برلمان عام ٢٠٠٠- ٢٠١٠

وتنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا تم العودة إلى نظام الانتخاب الفردي ، وتمت على أساس هذا النظام انتخابات مجلس الشعب للأعوام (١٩٩٠ ،١٩٩٥ ، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ ،٢٠١٠) وهذه الأخيرة (انتخابات ٢٠١٠) تعد من أهم العوامل التي ساعدت على قيام ثورة ٢٥ يناير ؛ حيث تولى المجلس العسكري إدارة شئون البلاد ، وتم حل مجلس الشعب وتعطيل العمل بالدستور لحين القيام بانتخابات جديدة ،أما عن تقسيم الدوائر في تلك المرحلة فقد قسمت الجمهورية إلى ٢٢٢ دائرة انتخابية بعدد أعضاء يمثل ٤٤٤ عضواً نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين بالإضافة إلى عشرة أعضاء يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية.

برلمان ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م أصدر المجلس العسكري إعلانا دستوريا ينظم الانتخابات البرلمانية بموجب القانون رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١م في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب، لتكون ثلثا المقاعد لنظام القوائم النسبية ، مقابل الثلث للنظام الفردي، وأتيح لمرشحي الأحزاب التنافس على المقاعد الفردية، وقد قسمت الجمهورية إلى ٤٦ دائرة بنظام القائمة مقابل ٨٣ دائرة للنظام الفردي، وتعد انتخابات مجلس الشعب نوفمبر ٢٠١١م أول انتخابات برلمانية بعد ثورة ٢٥ يناير والتي تمت على ثلاث مراحل تبدأ من ٢٨نوفمبر ٢٠١١م وحتى ١١يناير ٢٠١٢م، ويسمح بيومين للتصويت لكل مرحلة.

كان مجلس الشعب الذي تم انتخابه في أواخر عام ٢٠١١ قد تم حله بحكم المحكمة الدستورية العليا في عام ٢٠١١ لعوار دستوري في قانون الانتخابات فيما يتعلق بقصر الترشح في القوائم على الأحزاب دون المستقلين، وهو ما حاول دستور عام ٢٠١٣ معالجته، وفي ٢١ فبراير عام ٢٠١٣ اصدر رئيس الجمهورية القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية (الجريدة الرسمية ، العدد ٨ تابع أ ، ٢١ فبراير ٢٠١٣)، **حيث تضمن انتخاب مجلس الشعب بواقع ثلثي المقاعد بنظام القوائم المغلقة، والثلث الآخر بالنظام الفردي ويحق للأحزاب وللمستقلين الترشح في كل منهما. كما تضمن وجوب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم المغلقة مساويا**

لثلثي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة، وعدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي مساويا لثلث عدد المقاعد المخصصة لها.

وفي الخامس من يونيو ٢٠١٤ أصدر رئيس الجمهورية قانون مجلس النواب الذي تضمن أن يتكون أول مجلس نواب بعد العمل بدستور ٢٠١٤ من ٥٤٠ عضوا ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، ويكون انتخابهم بواقع ٤٢٠ مقعدا بالنظام الفردي، و١٢٠ مقعدا بنظام القوائم المغلقة المطلقة، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما. وأن تقسم مصر إلى عدد من الدوائر تخصص للانتخاب بالنظام الفردي. وعدد أربع دوائر تخصص للانتخاب بنظام القوائم المطلقة ، ويخصص لدائرتين منها ١٥ مقعدا لكل منهما، ويخصص للدائرتين الآخرتين ٤٥ مقعدا لكل منهما. ويحدد قانون خاص عدد ونطاق ومكونات كل منها. وينتخب عن كل دائرة منها عدد الأعضاء الذي يتناسب وعدد السكان والناخبين بها بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات والمتكافئ للناخبين (الجريدة الرسمية ،العدد٢٣ تابع ، ٥ يونيه ٢٠١٤).

وفي ترسيم عام ٢٠١٥م ظلت خريطة دوائر القائمة كما هي في قانون الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١٤م لم يصيبها اي تعديل . بينما قلت دوائر الفردي ال ١١ دائرة.

جدول (٩) المجالس النيابية في مصر خلال المدة من ١٩٥٢ ــ ٢٠١١م

المجلس	المدة	عدد الأعضاء	عدد دوائر الجمهورية	عدد دوائر المحافظة	نظام الانتخاب
مجلس الأمة ١٩٦٠م	سنة	٤٠٠ من مصر + ٢٠٠ من سوريا	ــ	ــ	تعيين
مجلس الأمة ١٩٦٤م	٤ سنوات	٣٥٠ منتخبا + ١٠ معينين	١٧٥	١١	الفردي
مجلس الأمة ١٩٦٩م	سنتان	٣٥٠ منتخبا + ١٠ معينين	١٧٥	١١	الفردي
مجلس الشعب ١٩٧١م	٥ سنوات	٣٥٠ منتخبا + ١٠ معينين	١٧٥	١١	الفردي
مجلس الشعب ١٩٧٦م	٣ سنوات	٣٥٠ منتخبا + ١٠ معينين	١٧٥	١١	الفردي
مجلس الشعب ١٩٧٩م	٥ سنوات	٣٥٠ منتخبا + ١٠ + ٣٠ للمرأة معينين	١٧٥	١١	الفردي
مجلس الشعب ١٩٨٤م	٣ سنوات	٤٤٨ منتخبا مع تخصيص ٣١ للمرأة + ١٠ أعضاء معينين	٤٨	٣	القوائم الحزبية بالتمثيل النسبي
مجلس الشعب ١٩٨٧م	٣ سنوات	٤٤٨ منتخبا + ١٠ أعضاء معينين	٤٨	٣	القوائم الحزبية بالتمثيل النسبي + الفردي المحدود
مجلس الشعب ١٩٩٠م	٥ سنوات	٤٤٤ منتخبا + ١٠ معينين	٢٢٢	١٣	الفردي
مجلس الشعب ١٩٩٥م	٥ سنوات	٤٤٤ منتخبا + ١٠ معينين	٢٢٢	١٣	الفردي
مجلس الشعب ٢٠٠٠م	٥ سنوات	٤٤٤ منتخبا + ١٠ معينين	٢٢٢	١٣	الفردي
مجلس الشعب ٢٠٠٥م	٥ سنوات	٤٤٤ منتخبا + ١٠ معينين	٢٢٢	١٣	الفردي
مجلس الشعب ٢٠١٠م	٥ شهور	٤٤٤ منتخبا + ٦٤ للمرأة + ١٠ معينين	٢٢٢ + ٣٢ للمرأة	١٧ + ٢ للمرأة	الفردي
مجلس الشعب ٢٠١١م	سنة	٤٩٨ منتخبا + ١٠ معينين	٤٦ دائرة بنظام القائمة + ٨٣ دائرة للنظام الفردي	٩ دوائر ٣ قائمة + ٦ فردي	قائمة + فردي

سادسا: جغرافية الحملات الانتخابية

اتجهت جغرافية الانتخابات في أواخر السبعينيات إلى دراسة الحملات الانتخابية للمرشحين، والتي تشكل بدورها أحد أهم أجزاء العملية الانتخابية هدفها الفوز والحصول على أكبر عدد من الأصوات في عدد من الدوائر الانتخابية، حيث تسفر جغرافية التنافس عن جغرافية النتائج والتي تتأثر بدورها بجغرافية البيئة التي تقوم بداخلها عملية اتخاذ القرار، وعند القيام بالحملات الانتخابية يكون هناك نوع من المزايدات التي يحصل عليها المواطن في دائرته والتي تحاول الأحزاب أو المرشحين استغلالها لصالحهم، وفي الحملات الانتخابية وتبعا للنموذج الاقتصادي تعد الأصوات سلعا تباع وتشترى وذلك بوعود من سياسات جديدة تفرض وأخرى قديمة تزال، وتوفير برامج متعددة وأموال في خدمة الصالح العام هو مثل من أمثلة السياسات التي يمكن استغلالها لشراء الأصوات، ومثل هذه الأموال يتم دفعها للعائلات ذات الدخل البسيط (فتحي مصيلحي، ٢٠٠٥، ص٢٦٠).

وتتأثر المتغيرات المكانية بشأن الأصوات بالجغرافيا الانتخابية، حيث ترتفع قيمة الأصوات في بعض الأماكن دون أخرى، وبالتالي فإنها تصبح مغرية للتنافس عليها، ويؤدي التفريق بين الدوائر الآمنة التي يضمن الحزب الفوز بأصواتها والدوائر الهامشية التي يتعدد فيها الولاء الحزبي يؤدي إلى تركيز الحملات الانتخابية بالأخيرة، وأكثر من ذلك فإن أصوات السكان الفقراء سيكون لها دورا هاما في تحديد مصير الحزب السياسي مما يحدو به إلى دفع مبالغ مالية ضخمة للمصلحة العامة كجزء من شراء الأصوات، ولذا فإن الدراسات المتعلقة بالأموال المدفوعة في المصلحة العامة في فترة الانتخابات تعد مؤشرا جيد للجغرافيا الانتخابية.

الهوامش

١- محمد محمود الديب، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤٣

2- Hebert Jacob: The conscequenses of Malapportionment, A, Not of Caution , Social force, Vol 43, December 1964, pp. 266.

٣- محمد الديب، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤٣

4- Austin Raney . (1975). " The Governing of Men " Hinsdale , lllonis : The Dryden Press , 4 th ed

٥- عدلي أمين أحمد: فعالية الأحزاب في المشاركة السياسية بالمجتمع المصري ، دراسة سيسيولوجيا بمدينة سوهاج ، رسالة دكتوراه قسم اجتماع ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط، ٢٠٠٢، ص ١٨٢.

6- Shelley,F.M.and Archer J.c.(1994)."Some Geographical Aspects of the 1992 American Presidential Election". Political Geography, p 139.

٧- بيتر تيلور ، وكولن فلنت ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

9- Agnew,1990,p12.

١٠- محمد مدحت جابر: الجغرافيا البشرية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الانجلو ، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١١.

11- Harrop and Miller. (1991) . Election and Voters: A Comparative Introduction, Macmillan, London. p73.

١٢- محمد محمود الديب، مرجع سبق ذكره، ص٧٩٦

١٣- صلاح زكى أحمد ، مصر والمسألة الديمقراطية ، دراسة في تطور الفكر الديمقراطي والحياة النيابية في مصر ، ١٧٩٨ - ١٩٥٢ ، دار الوسام ودار ابن زيدون ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٨ ص ص٨٠ - ٨٢.
١٤- لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر محمد على إلى ثورة ١٩١٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ١٩.
١٥- على الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣ - ١٩٩٩ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ص ٣٨.
١٦- عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، دار المعارف، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، القاهرة ص ص٨٩، ٩٢.
١٧- محسن خليل ، القانون الدستوري والدساتير المصرية، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٦ ص٥٩.
١٨- عبد العزيز رفاعي ، فجر الحياة النيابية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٧٥.
١٩- عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠٠٠ ص ٣٩٧.
٢٠- محمد كمال القاضي ، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ص ١٢.

٢١- عزة وهبي، السلطة التشريعية في النظام السياسي المصري بعد يوليو ١٩٥٢، دراسة تحليلية في تجربة مجلس الأمة (١٩٥٧ – ١٩٥٨)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٥٤.
٢٢- على الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٦ ص ٨٩.
٢٣- زكريا محمد عبد الله ، البرلمان المصري (١٩٧٦ – ١٩٩٥) ، دراسة تحليلية للتركيبة العضوية ، الطبعة الأولى ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ، ص ٢٠.
٢٤- عبد الغنى بسيوني عبد الله ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص٤٨٩.
٢٥- تقرير اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات الصادر ١٩٩٥/١٢/٢٨ ، غير منشور ، ص ٣٥
٢٦- هالة مصطفى وآخرون، الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٩٧ وما بعدها.
٢٧- الجريدة الرسمية ، العدد ٨ تابع أ ، ٢١ فبراير ٢٠١٣.
٢٨- الجريدة الرسمية ،العدد٢٣ تابع ، ٥ يونيه ٢٠١٤.
٢٩- فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا السياسية، دار الماجد، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٦٠.

الفصل الثالث

مناهج البحث في جغرافية الانتخابات

مقدمة

أولا: **المنهج المساحي أو التقليدي**

ثانيا: **المنهج المكاني أو السلوكي**

ثالثا: **منهج النظم**

رابعا: **مناهج أخرى**

مقدمة:

المنهج هو طريقة لتنظيم البيانات والمعلومات والأفكار المتعلقة بإحدى الظواهر منها العملية الانتخابية للمساعدة في فهم هذه الظاهرة والكشف عن حقيقتها العلمية وتحليلها.

والمنهج يشتمل على مجموعة من الإجراءات المحددة للوصول إلى نتيجة نهائية، ولذلك فإن العلماء قالوا إن العلم بمنهجه وليس بموضوعه، أي أن اتباع منهج محدد عند دراسة أي موضوع هو أمرا على جانب كبير من الأهمية. ولهذا فإننا يمكن أن نعتبر أن المنهج هو الطريق الذي نسير فيه للوصول إلى النتيجة النهائية، وعليه فإن إهمال تحديد الطريق المناسب للبحث من البداية يعني عدم الوصول إلى نتيجة سليمة.

مناهج جغرافية أم مداخل

يمكن القول أنه ليس هناك اتفاق تام سواء في التعريف أو التعريب على المقصود بالكلماتApproach& Method ويمكن القول أن هناك قدر من الخلط بين المصطلحين وذلك في كل من الكتابات الأجنبية أو العربية على حد سواء (طه جاد، ١٩٨١، ص١٨). وإذا كانت كلمة Approach تعني في تعريبها المقاربة أو المبادئة أي تناظر مفهوم المدخل أو الزاوية التي سيتم عبرها الدخول إلى الموضوع، وعليه فإنها لا تشتمل في ذاتها على أسلوب المعالجة بقدر ما تحدد زاوية التناول. أما مصطلح Method والذي يتم مناظرته في العربية بمفهوم المنهج والذي يعني الطريق الذي سيحدد سير البحث من أجل الوصول إلى النتيجة، فلابد أن يشتمل بداخله على أسلوب المعالجة.

إذا فالمنهج أقلا شمولا من اصطلاح الميثودولوجيا التي تتضمن البرنامج العام للبحث العلمي ابتداء من تحديد طريقة الاقتراب من الموضوع لفهمه وإدراك أهدافه إلى استخدام أساليب وأدوات الصناعة المتعارف عليها في البحث العلمي (فتحي مصيلحي، ٢٠٠١، ص٢٢).

وقد سلك الجغرافيون أساليب متنوعة في دراستهم للانتخابات لإبراز وتأكيد علاقتها الحميمة بالجغرافيا معتمدين في ذلك على التفسير والتحليل ورسم الخرائط لنتائج الانتخابات، والتي تبرز كذلك درجة التباين والاختلاف في أنماط التصويت داخل كل دولة ويمكن حصر هذه المناهج في عدد من المناهج هي:

أولا: المنهج المساحي أو التقليدي Areal Approach

وقد تبنته المدرسة الجغرافية الفرنسية لمدة طويلة من الزمن، حيث اعتمده لأول مرة سيجفريد في دراسته للانتخابات في فرنسا عام ١٩١٣، وتتلخص طريقة هذا المنهج في تحليل نمط السلوك البشرى، وإظهار التباين المكاني للناخبين وعلاقتهم بالمتغيرات الجغرافية كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، كما يركز على دراسة الاختلافات المكانية في نتائج التصويت من خلال استخدام العلاقة المساحية، مع الأخذ في الاعتبار تحديد المتغيرات الجغرافية التي تساهم في صياغة المواقف السياسية والسلوك الانتخابي للسكان، كما يهدف هذا المنهج إلى تحليل الأنماط المكانية لنتائج الانتخابات في ضوء علاقتها الأيكولوجية، وعلى الباحث في هذا المنهج أن يكشف خصائص الناخبين وتحليل شخصياتهم التي أثرت في عملية

التصويت، ومن ثم يتضح الصالح العام لهذا الحزب أو ذاك، ويدخل في هذا الخصوص التباين المكاني في الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإثنية (ثناء على أحمد عمر، ٢٠٠٠، ص١٨).

ويركز هذا المنهج على البيئة الطبيعية – الاجتماعية الكلية للمنطقة او الدائرة الانتخابية وأثرها على توجهات الناخبين وعلى اسلوب ونمط وطريقة تصويتهم، وطبقا لهذا المنهج فان ما ولدته البيئة الاقتصادية – الاجتماعية من نماذج سلوكية لفئات أو طوائف معينة يؤثر في المواقف السياسية المختلفة لتلك الفئات. ويمكن تقسيم هذا المنهج إلى قسمين:

١- المنهج المساحي التركيبي Areal Structural Approach

تعود البدايات الأولى في تطبيق هذا المنهج إلى الجغرافي الفرنسي اندريه سيجفرد في دراسته للتصويت في اردیش بفرنسا، والذي أوضح فيها اثر البيئة الطبيعية – الاجتماعية على السلوك الانتخابي للإقليم، و وصف العوامل التي تؤدي إلى الاختلاف في التصويت وتوضيح ذلك من خلال الخرائط (جاسم محمد كرم، ١٩٨٨، ص٨٦). **والاستفادة من نتائج الانتخابات التي تتضمن عدد المسجلين وعدد المصوتين في كل دائرة انتخابية ومجموع الأصوات التي يحصل عليها كل حزب ونسبتها وعدد الأصوات الصحيحة وعدد أوراق الاقتراع الغير صالحة والاستفادة من كل ذلك في فحص وتحليل واختيار النموذج المكاني وتركيبة خيارات التصويت، كما يهتم هذا المنهج في دراسة توزيع المقاعد البرلمانية على الدوائر الانتخابية وبيان كل حزب من هذا التوزيع** (فؤاد حمه خورشيد، مصدر سابق، ص٨). **ويتم الاعتماد على الخرائط في تفسير وشرح العملية الانتخابية وعلى ضوء المساحة التي**

تشغلها نتائج كل حزب على هذه الخرائط (عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، ٢٠٠٢، ص١٨).

ومن عيوب خرائط التوزيع النسبي، في هذا الخصوص أنها لا تمثل بالضبط وضع أحزاب الأقلية والجماعات المعارضة والمنشقة في دوائر ما، بل تقلل من شأنها. ولكي يقف الباحث على الصورة الحقيقية لتأييد كل حزب من الأحزاب المختلفة في كل دائرة انتخابية عليه أن يحلل بتفصيل أنماط التصويت المكانية في كل منطقة يغطيها ظل معين على الخريطة، لأن الظل الواحد يوحي بالتساوي والحقيقة غير ذلك. وهناك عيب أخر هو أن بيانات الانتخابات عبارة عن تصويت لسكان مراكز استقرار وليست عبارة عن مساحات (Dikshit, R, op. p.242).

ثمة صعوبة أخرى تمثيل نتائج الانتخابات التي يتبعها المنهج المساحي – التركيبي تتعلق بالدوائر الانتخابية كبيرة المساحة لكن قليلة السكان، مثل دوائر شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية والغربية في مصر، فمثل هذه الدوائر تعطي انطباعا خاطئا بتأييد ضخم للحزب الفائز فيها؛ لأنها تبدو كبيرة المساحة على خريطة التوزيع النسبي، والحقيقة أنها قليلة الأهمية النسبية لقلة عدد سكانها. فمساحة الدوائر الانتخابية في سيناء تبلغ ضعف مساحة كل الدوائر الانتخابية في الوادي والدلتا مجتمعة، بل أن مساحة الدائرة الانتخابية في الصحراء الغربية أو الصحراء الشرقية تفوق بمراحل نظريتها في المعمور بالوادي والدلتا.

٢ـ المنهج المساحي الايكولوجي :

يحاول هذا المنهج الربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين على ضوء المتغيرات المترابطة فيما بينها والتي تؤثر على النمط الانتخابي في مكان ما (جاسم محمد كرم، مصدر سابق، ص٨٦). **لذا فهو يناقش خصائص الناخبين والربط المكاني بين هذه الخصائص وبين التصويت لما يرونه ممثلا لمصالحهم بشكل جيد.**

وقد لجأ أنصار هذا التيار إلى الجمع بين الأساليب الكارتوجرافية والإحصائية كالارتباط Correlation والانحدار Regression والتحليل العاملي factor analysis واعتماد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و السياسية لتفسير نتائج الانتخابات.

ولا شك في أن المطابقة بين خريطة نتائج الانتخابات وخرائط المتغيرات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والاثنية توضح العلاقة بين هذه المتغيرات من ناحية. وبين الاختيار الذي ارتضاه الناخبون في منطقة ما (محمد محمود الديب، ٢٠٠٥، ص٧٩٠).

وقد وجهت انتقادات عديدة لهذا المنهج، لان النتائج التي يتوصل لها تتم من خلال دراسة العموميات الكلية للانتخابات ولا تتم عن طريق دراسة السلوك الفردي وتحليل اثر العوامل البيئية والثقافية على التصويت، ويرى (كوكس) ضرورة إيجاد علاقة بين المحتوى المكاني والقرار الانتخابي، وان القرارات الانتخابية للأفراد ترجع إلى المواقع التي يعيشون فيها أو الطريقة التي يحصلون من خلالها على معلوماتهم في تلك المناطق (Cox ,k., 1969,p. 84).

ثانيا: المنهج المكاني أو السلوكي Spatial Approach

الجغرافيا السلوكية توضح مدى تأثر السلوك البشري بالبيئة الطبيعية وتأثيره فيها. ويركز المنهج السلوكي تأكيداته المتزايدة على عمليات صناعة القرار، والتي تولد أنواع مختلفة من الأنماط المكانية.

والمنهج السلوكي يهدف لفهم التوزيع المكاني وأنماط الظاهرات التي من صنع الإنسان على سطح الأرض والتي تولدت من قرارات الإنسان وسلوكياته (فتحي مصيلحي، ٢٠٠١، ص٢٨٢). **ويركز على الاهتمام بتفسير وملاحظة السلوك البشري للكشف عما يدور ويعتمل بالعقل البشري أو بخلد الإنسان أيضا، فإن الأهداف العلمية التي تقف وراء هذا الأسلوب الاستفساري تقيس العالم المعاش أو تراه بعين الأفراد من خلال فهم سلوكهم ومعايشتهم لهذا الواقع المعاش.**

لذلك ظهر تعبير Geosophy أي فلسفة الواقع أو فلسفة الأرض وتحديدا " فلسفة المكان" وذلك للدلالة على اثر الناس العاديين في البيئة واتخاذها كمجال إدراك وحيز تنفيذي لتصوراتهم. وينطوي هذا التعبير على اعتبار أن المعرفة الجغرافية يتمتع بها الناس جميعا ولكن يحتكرها الجغرافي (فتحي مصيلحي، ٢٠٠١، ص٢٨٧).

ولعل الانتقادات التي وجهت إلى المنهج المساحي هي التي قادت الجغرافيين إلى أن يطوروا طرقا جديدة في دراستهم لجغرافيا الانتخابات محاولين في ذلك تجاوز الانتقادات السابقة، فجاء المنهج المكاني الذي يمثل اتجاها حديثا في هذا الحقل والذي يركز على دراسة تأثيرات المحتوى المكاني

على قرارات وسلوك الناخبين وبهذا انتقل من التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبي والتفاعل المكاني.

وقد اتجهت دراسة جغرافية الانتخابات بعد عام ١٩٦٠ إلى نفس الاتجاه الحديث الذى اتجهت إليه الدراسات الجغرافية بصفة عامة، فقد انتقل محور التركيز من التركيز المساحي "Areal" إلى التحليل المكاني "Spatial" ومن التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبي والتفاعل المكاني، ويرى أنصاره أنه يجب زيادة الاهتمام بقياس وتحليل المتغيرات المكانية الرئيسية مثل المسافة والرابطة والصلة وأثر الجوار، وبناءً على هذا فإن هذا المنهج يرى أن السلوك الانتخابي للفرد لا يرجع فقط إلى الخصاص الخاصة بالفرد أو المتغيرات المكانية في الوحدة المساحية وإنما ايضاً لوجوده في وسط جغرافي متميز (محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٥، ص ٧٦٨).

في الحقيقة فإن التحليل المكاني طريقة لفهم عالمنا بشكل أفضل، لمعرفة اين تتموقع الظاهرات وما هو المعنى من وجودها في موقعها، هي طريقة لدراسة العلاقات ما بين الظاهرات المكانية المختلفة، فالتحليل المكاني تطبيق عملي للمنهج الجغرافي الحديث القائم على التحليل بدراسة المكان والعلاقات وبتحويل البيانات الى معلومات لاستخدامها في اتخاذ القرار الأفضل. يدخل التحليل المكاني في شتى المجالات كما هي طبيعة علم الجغرافيا، حيث يمكن استخدام التحليل المكاني في الظواهر البشرية المختلفة المتعلقة بمجالات متعددة مثل علم السكان (الديموغرافيا)، الجريمة، الامراض، التلوث، العملية السياسية والسلوك الانتخابي، السلع الاقتصادية، الطوارئ والتسويق وغيرها من المجالات المختلفة.

إن اختلاف القرارات الشخصية للناخبين والذي وَلدَّ اختلافاً في الأنماط الانتخابية يُعَد انعكاسا للأثر البيئي المتمثل بالمنزل، والمدرسة ومكان العمل والجيرة، والتي تُعَدُّ مراكز المعلومات الرئيسية التي تمد الناخبين والتي تبنى على أساسها قراراتهم في التصويت، وهناك دراسات عديدة أُجريت في العديد من دول العالم بينت أن السلوك الانتخابي يتأثر بالبيئة المحلية، وان التركيبة الاجتماعية للدائرة الانتخابية لها أثرها على النمط الانتخابي (محمد كرم، مصدر سابق، ص٨٨ – ٨٩).

ويعالج هذا المنهج الخصائص والمشاعر الذاتية للناخبين وما يملكونه من ثقافة انتخابية ودور الروابط العائلية والعشائرية زيادة على الوسط الجغرافي وتأثيراته على سلوك الناخبين، وقد برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة جديرة بالاهتمام وهي ظاهرة القنوات الفضائية والإعلام العالمي والمحلي الموجه وأثره على سلوك الناخبين زيادة على وسائل الاتصال الحديثة، فقد استطاعت هذه الوسائل والسبل أن تعمل بصورة فعالة في تحشيد الأصوات لصالح أحزاب معينة وأصبحت من المصادر المهمة التي تزود الناخبين بالمعلومات السياسية التي تُبنى عليها قراراتهم عند التصويت.

ثالثا: **منهج النظم**:

يهدف منهج النظم إلى الفهم الايكولوجي للبيئة وهو ما يقتضي وجود إطار عمل كبير يضمن تفصيص Dismantle البيئة لتحليلها ثم إعادة تجميعها في توليفة متكاملة في إطار يعرف باسم النظام (فتحي مصيلحي، ٢٠٠١، ص٤١٥). **وكلمة النظام تعبير دارج نسمعه في حياتنا وثقافتنا كثيرا مثل النظام التعليمي والنقلي ونظام التغذية وغيرها من اصطلاحات النظم.**

ولم يعد المنهج الاختزالي Reductionist Approach كافيا للتعرف على مسيرة البيئة نظرا لأنه يتناول كل عنصر فيها منفصلا عن الآخر، ومن الواجب أن نميز بين مجموعات من الأشياء المترابطة، لكل مجموعة نظامها الخاص ولكنها مرتبة ترتيبا متسقا لا يفقد الصلة فيما بين تلك المجموعات، وإن كانت كلمة النظام System كلمة فضفاضة ضبابية تنطوي على التعميم لكنها في الواقع تعني نسقا متكاملا مترابطا. كما أنها عملية متشابكة ومتشعبة ومعقدة رغم أنها تبدو بسيطة في ظاهر أمرها، ولكن الباعث عليها قوي التدفيع Driving Forces التي تحرك النظام (I.D. White, 1992, p.p 6-20).

يقوم هذا المنهج بصفة عامة في الجغرافيا السياسية علي دراسة الخصائص المكانية للعملية السياسية أو دراسة التفاعل القائم بين العملية السياسية والحيز أو المجال الجغرافي الذي تعمل فيه، فهذا المنهج يركز اهتمامه علي المتغيرات التي تنتظم في إطار علاقات متبادلة من خلال تدفقها إلي النظام السياسي وخروجها منه في شكل مدخلات ومخرجات.

ويتعامل منهج النظم مع الوحدة السياسية كنظام مكاني – سياسي (جيوسياسي) يتألف من تشكيلة عناصرية هي الأرض والشعب والسلطة والعاصمة والثقافة ... إلخ، ولهذا النظام الجيوسياسي مدخلات ومخرجات، فتتمثل المدخلات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، بينما تتجسد المخرجات في القوة أو الضعف السياسي، والرفاهية أو الفقر للشعب والمشاكل السياسية والحروب وتنويعات من علاقات الدولة بالدول الأخرى على المستوى الاقليمي والعالمي.

ولعل أفضل رصد واضح ومحدد للتفكير المنظومي في الجغرافيا الانتخابية هو منظومة المفاهيم التي يستخدمها تيلور في مراجعته للجغرافيا الانتخابية، ووفق هذه المنظومة نجد أن جغرافية الاقتراع والمؤثرات الجغرافية فيها هي المدخلات في المنظومة، وتصبح جغرافية التمثيل بمنزلة عملية نقل المعلومات داخل المنظومة، ثم تأتي العوامل الجغرافية التي تؤثر في نتائج الانتخابات كمخرجات أو معطيات للمنظومة (ماهر حمدي عيش، ٢٠١٦، ص٣٧٠)**.**

ولقد قام جونستون بتطوير هذه الفكرة، فوضع الجغرافيا الانتخابية ضمن إطار منظومة الجغرافيا السياسية ككل، بحيث تصبح التغذية المرتجعة بمنزلة اللغة أو همزة الوصل بين المدخلات والمعطيات داخل المنظومة، حتى تتكامل العملية الانتخابية مع العملية السياسية في سياق واحد. ويتضح الربط بين العملية الانتخابية والعملية السياسية فيما هو متبع في الولايات المتحدة والمعروف بالمنفعة المتبادلة بمعنى أن يتعهد الساسة لأهل المناطق التي يمثلونها كنواب عنهم، بأن يلقوا رعاية أفضل وخدمات أوفر من جانب الحكومة، وذلك في مقابل اعتراف المواطنين بهذا الصنع الجميل بأن يقترعوا لمصلحتهم في الانتخابات. كذلك في الكونجرس الأمريكي، يسعى النواب والشيوخ للحصول على عضوية لجان الإنفاق العام التي تؤثر تأثير مباشرا في مصالح مواطني دوائرهم الانتخابية، وإذا نجح هؤلاء النواب أو الشيوخ في الوصول إلى هذه العضوية، يتطلعون أيضا إلى موقع رئاسة مجالس إدارة هذه اللجان، كي يضمنوا تحقيق الوعود التي قطعوها على أنفسهم لأهالي المناطق أو الولايات التي ينوبون عنها (ماهر حمدي عيش، ٢٠١٦، ص٣٧٠**)**.

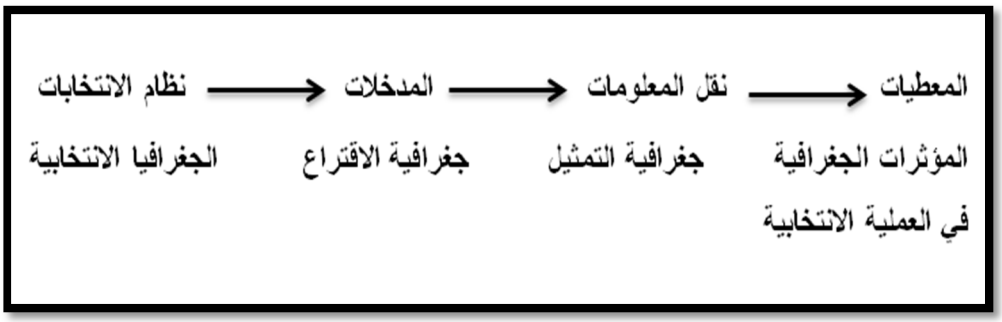

شكل (٢) نموذج منظومي مطبق في جغرافية الانتخابات

رابعا: مناهج أخرى:

تتطلب دراسة الانتخابات استخدام بعض المناهج الأساسية في الجغرافية السياسية، والتي تساعد على تفسير وتوضيح العديد من العناصر فى العملية الانتخابية، ومنها:

١- المنهج الأصولي "PrincipLe Approach"

الذى يبحث في مفاهيم و أسس جغرافية الانتخابات، و طرق البحث فيها وأهدافها.

٢- المنهج التاريخي "Choronoloical Approach"

الذى يوضح التطور التاريخي لظاهرة الانتخابات، وما يتعلق بها من تقسيم الدوائر الانتخابية، والنظام الانتخابي المتبع حيث أن ظاهرة الانتخابات ظاهرة مستمرة وتخضع للتغيير من آن لآخر تبعاً للظروف والمستجدات.

٣- المنهج الوظيفي "FunctionaL Approach"

والذى من خلاله يمكن تحليل التقسيمات الانتخابية والقوانين التي ترتبط بالعملية الانتخابية.

الهوامش

١- طه جاد، ١٩٨١، ص١٨.

٢- فتحي مصيلحي، مناهج البحث الجغرافي، مكتبة النعمان، شبين الكوم، ٢٠٠١، ص٢٢.

٣- ثناء على أحمد عمر ، الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا السياسية ، مجلة كلية الآداب ، العدد ٤١ ، جامعة المنيا ،٢٠٠٠ ، ص١٨ .

٤- جاسم محمد كرم، ١٩٨٨، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.

٥- فؤاد حمه خورشيد، مصدر سابق، ص٨ .

٦- عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، مصدر سابق، ص١٨.

7- Dikshit R. (1982) . Political Geography – A Contemporary Perspe , Mc Graw Hill Publishing Co ., New Delhi . p.242.

٧- جاسم محمد كرم، مصدر سابق، ص٨٦.

٨- محمد محمود الديب، ٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص٧٩٠

٩- فتحي مصيلحي، ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٢

١٠- ماهر حمدي عيش، الجغرافيا السياسية والنظام الجيوبولتيكي المعاصر، ٢٠١٦، ص٣٧٠.

الفصل الرابع

دراسات تطبيقية في جغرافية الانتخابات

اولا: **التطور الجيوتاريخي للدوائر الانتخابية**

ثانيا: **التنظيم الديموغرافي للدوائر الانتخابية**

ثالثا: **انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥**

رابعا: **التقويم الجغرافي للدوائر الانتخابية**

التطور الجيوتاريخي للدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية*

- **تمهيد**

يعد التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية من أهم مراحل العملية الانتخابية، ويرجع ذلك إلى أن عملية إجراء الانتخابات في أي دولة تتطلب رسم خريطة تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية يتم من خلالها حصر الناخبين ضمن رقعة جغرافية محددة تنظم عملية إجراء تلك الانتخابات بما يضمن للمواطنين حرية وسهولة التعبير والإدلاء بأصواتهم داخل دوائرهم ومراكزهم الانتخابية وبالتالي حصر نتائج تلك الانتخابات بدقة وسهولة ويسر.

وبناء على ذلك يمكن تعريف ذلك النطاق المكاني ـ الجغرافي ـ المسمى الدائرة الانتخابية على انه وحدة إدارية قائمة بذاتها داخل نطاق الدولة يقوم أفرادها التابعين لها والمقيدين بجداولها الانتخابية بانتخاب ممثل لهم أو أكثر داخل المجلس التشريعي.

ومن ثم فان الدوائر الانتخابية تمثل إحدى صور التنظيم المكاني للمجتمع ، فهي تقسيمات إدارية يقصد بها تعيين حدود لكل منطقة جغرافية أو إدارية داخل إقليم الدولة بصورة واضحة حتى يتسنى تمثيل كافة قطاعات السكان في المجالس النيابية بعدد من النواب يتناسب وحجم القوة التصويتية لكل منطقة (Jacop Hebert , 1964 ,p . 266).

*** فصل من رسالة الدكتوراه للمؤلف بعنوان، الدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية، دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية Gis، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٨م.**

فمن هنا يعد التنظيم المكاني للمنطقة التي سيجرى فيها الانتخابات على جانب كبير من الأهميـة لأنه يؤثر في نتائــج الانتخابات. ومن ثم فإن الدوائر الانتخابية لا تخرج عن كونها وحدةً انتخابيـةً قائمـةً بـذاتهـا يتيـح فيها المشرع للأفراد المقيدين بجدولها الانتخابي انتخاب ممثل لها أو أكثر في المجالس النيابية. واستقرت غالبية الدساتير الحديثة على حتمية تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية، وذلك لما يمثله هذا التقسيم من أهمية بالنسبة للعملية الانتخابية سواء أجريت الانتخابات بمقتضى النظام الفردي أو بالقائمة (عفيفي كامل ، ٢٠٠٠م ، ص ٧٧٠) .

وبناء على ذلك ؛ فإن الدوائر الانتخابية تعد أهم آليات النظام الانتخابي وهى أداة لا غنى عنها تمكِّن الناخبين من الاختيار الأمثل بين المرشحين، الأمر الذي يكون غير متاح أو بالغ الصعوبة في الحالة التي تكون فيها الدولة دائرة انتخابية واحدة مما يعيق الناخبين عن التعرف الجيد للمرشحين ؛ وما ينجم عنه من صعوبة في الحكم على ما يتمتع به كل منهم من كفاءة وقدرة على التمثيل النيابي .

وبناء على ما سبق ؛فإن تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية أمر لازم وضروري لإسباغ العملية الانتخابية بالجدية والنزاهة، ولتكون إرادة الناخبين معبرة تماماً عن الإرادة العامة للأمة. وعامة فإن حدود الدوائر الانتخابية لا تعد إداريةً بالمعنى المفهوم، ولا يعتد بها في توزيع الخدمات الحكومية، فهي حدود مؤقتة ويقتصر دورها على تنظيم العملية الانتخابية، أي ليس لها أية سلطات أو معايير تنظيمية من الناحية الإدارية .

وعلى ضوء ما سبق فان هذا الفصل سيتناول بالدراسة التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية في محافظة الدقهلية من خلال محورين أساسيين، الأول : يختص بدراسة تطور ومراحل تقسيم الدوائر الانتخابية منذ بدء العمل بها حتى وقت إعداد هذه الدراسة ، والثاني : سيتضمن دراسة التوزيع الجغرافي القائم لهذه الدوائر من حيث مساحتها ومكوناتها الإدارية وكذلك توزيع مقارها ولجانها الانتخابية .

أولا : تطور تقسيم الدوائر الانتخابية بالمحافظة :

يعكس التطور التاريخي للدوائر الانتخابية بالمحافظة مجموعة من المتغيرات التي ظهرت على خريطة النظام الانتخابي المصري ، مرورا بنظام الانتخاب الفردي في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٤م وحتى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٩م ، ثم التحول لنظام الانتخاب بالقائمة في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤م ، والجمع بين النظامين القائمة والفردي في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧م ، ثم العودة إلى النظام الفردي مرة أخرى في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠م ، واستمر العمل بنظام الانتخاب الفردي قائما حتى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٠م ، ثم الجمع بين النظامين القائمة والفردي مرة أخرى في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١١م .

وبذلك مرت الدوائر الانتخابية بالمحافظة بأربع مراحل رئيسة اختلفت فيها من حيث عددها ومكوناتها تبعا للتغيرات التي طرأت على النظام الانتخابي المتبع في الدولة ، وتتمثل تلك المراحل فيما يلي :

١ – المرحلة الأولى (١٩٦٤- ١٩٨٤) .

تعد بداية المرحلة الأولى للأخذ بنظام الدوائر الانتخابية بعد صدور قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣م في شأن مجلس الأمة والمعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م في شأن مجلس الشعب، حيث تم تقسيم محافظة الدقهلية إلى١٣ دائرة انتخابية، لتشغل المحافظة نسبة ٧,٤ % من إجمالي دوائر الجمهورية الانتخابية البالغة ١٧٥ دائرة طبقا لهذا القانون .

ويوضح شكل (٣) تقسيمات الدوائر الانتخابية في تلك المرحلة من حيث مكوناتها الإدارية ومقار لجانها العامة كالتالي :

- **الدائرة الأولى (قسم أول المنصورة) : وتتكون من شياخات قسمي أول وثاني المنصورة، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون قسم شرطة أول المنصورة.**

- **الدائرة الثانية (المنزلة) :وتتكون من جميع نواحي مركز المنزلة، بالإضافة لمدينة المطرية والقرى التابعة لها، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون مركز شرطة المنزلة.**

- **الدائرة الثالثة (دكرنس) :وتتكون من مدينة دكرنس و بعض نواحي مركز دكرنس والبالغ عددها ٤٤ ناحية، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون مركز شرطة دكرنس.**

- **الدائرة الرابعة** (**بنـي عبيـد**) :وتتكون من بعض نـواحي مركزي دكرنس (١٣ ناحية) والمنصورة(١٧ ناحيـة)، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون نقطة شرطة بني عبيد.

- **الدائرة الخامسة** (**تلبانه**) :وتضم ٤٥ ناحية تابعة لمركز المنصورة، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون نقطة شرطة تلبانه.

- **الدائرة السادسة** (**السنبلاوين**) :وتتكون من مدينة السنبلاوين وبعض نـواحي مركزي السنبلاوين (٢٣ ناحيـة) وأجـا (١٩ ناحيـة)، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون مركز شرطة السنبلاوين.

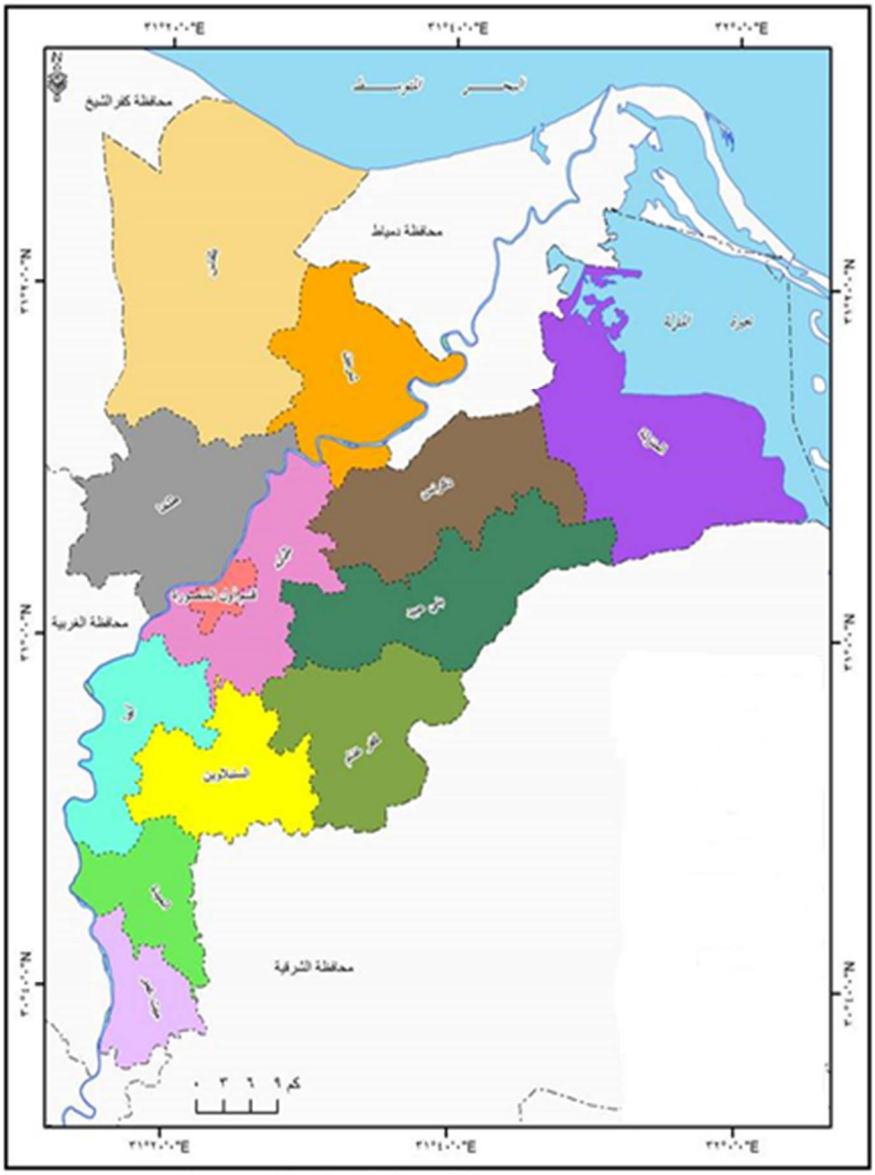

شكل (٣) الدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية في المدة من ١٩٦٤-١٩٨٤م

- **الدائرة السابعة** (**كفر غنام**) :وتتكون من باقي نواحي مركز السنبلاوين والبالغ عددها ٤١ ناحية ، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون نقطة شرطة كفر غنام.
- **الدائرة الثامنة** (**أجا**) :وتتكون من مدينة أجا بالإضافة إلى باقي نواحي مركز أجا والبالغ عددها ٤٣ ناحية ، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون مركز شرطة أجا.

- **الدائرة التاسعة** (**ميت غمر**) :وتضم مدينة ميت غمر بالإضافة إلى ٢٨ ناحية تابعة لمركز ميت غمر ، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون مركز شرطة ميت غمر .

- **الدائرة العاشرة** (**اتميده**) : وتضم باقي نواحي مركز ميت غمر وعددها ٢٥ ناحية ، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون نقطة شرطة اتميده .

- **الدائرة الحادية عشر** (**شربين**) :وتتكون من مدينة شربين بالإضافة إلى ٢٤ ناحية تابعة لمركز شربين ، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون مركز شرطة شربين .

- **الدائرة الثانية عشر** (**بلقاس**) :وتتكون من مدينة بلقاس بالإضافة إلى ٢١ ناحية تابعة لمركز بلقاس ، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون مركز شرطة بلقاس .

- **الدائرة الثالثة عشر (طلخا) :**وتتكون من مدينة طلخا بالإضافة إلى ٤٣ ناحية تابعة لمركز طلخا ، وقد تم تحديد مقر لجنتها العامة ليكون مركز شرطة طلخا.

٢ – المرحلة الثانية (١٩٨٤ – ١٩٩٠) .

عدل المشرع عن نظام الانتخاب الفردي وتبنى نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤م ، ونظرا لعدم دستورية نظام القوائم الحزبية لحرمانه المستقلين من خوض تلك الانتخابات تم حل المجلس بعد ثلاث سنوات وأعيد انتخاب مجلس الشعب عام ١٩٨٧م وعدل فيه نظام الانتخاب حيث جمع بين نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية ونظام الانتخاب الفردي ، بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردي ويكون انتخاب باقي الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق القوائم الحزبية ، وذلك بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣م والقانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦م بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م في شأن مجلس الشعب (طه عبد المطلب ، ٢٠٠٢م ، ص ٢٧) .

واقتضى هذا التعديل إحداث تغيير في تقسيم الدوائر الانتخابية بالمحافظة ؛ إذ اختزل القانون المذكور عدد الدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية لتصبح ثلاث دوائر فقط من إجمالي ٤٨ دائرة انتخابية قسمت إليها الجمهورية بدلا من ١٧٥ دائرة ، وبذلك استقرت نسبة دوائر المحافظة من إجمالي دوائر الجمهورية الانتخابية عند ٦,٣ % طبقا لهذا التقسيم .

ويوضح شكل (٤) تقسيمات الدوائر الانتخابية في تلك المرحلة من حيث مكوناتها الإدارية ومقار لجانها العامة وعدد نوابها كتالي :

- **الدائرة الأولى** (**أول المنصورة**) :وتتكون من مدينة المنصورة بالإضافة إلى ثلاثة مراكز هي : طلخا ، شربين ، بلقاس ، وينتخب عن هذه الدائرة ١٢ عضوا . وتم تحديد قسم شرطة أول المنصورة ليكون مقرا للجنة الانتخابية العامة لهذه الدائرة ؛ وبذلك تشهد هذه الدائرة أول انفصال مكاني لأجزائها ، حيث تم فصل مدينة المنصورة والتي تحتوي على مقر اللجنة الانتخابية العامة للدائرة عن باقي أجزاء مركز المنصورة .

- **الدائرة الثانية** (**ميت غمر**) :وتتكون من ثلاثة مراكز هي : ميت غمر ،السنبلاوين ، أجا ، وينتخب عن هذه الدائرة ١١ عضوا . وتم تحديد قسم شرطة ميت غمر ليكون مقرا للجنة الانتخابية العامة لهذه الدائرة .

- **الدائرة الثالثة** (**دكرنس**) :وتتكون من خمسة مراكز هي : دكرنس ، منية النصر ، المنزلة ، المطرية ، بالإضافة لنواحي مركز المنصورة ، وينتخب عن هذه الدائرة ١١ عضوا . وتم تحديد مركز شرطة دكرنس ليكون مقرا للجنة الانتخابية العامة لهذه الدائرة .

ويعاب على هذا التقسيم اتساع المساحة الجغرافية للدوائر الانتخابية بالرغم من مراعاتها للتوازن بين مساحات الدوائر وعدد نوابها ؛ مما أضعف من قدرة الأحزاب على الاتصال بالجماهير والتواصل بين المرشحين

والناخبين لارتفاع تكاليف الدعاية والانتقال عبر تلك المساحات ، مما أدى إلى منافسة غير متكافئة بين أحزاب المعارضة والحزب الوطني الديمقراطي – الحزب الحاكم في ذلك الوقت – بوصفه الحزب الوحيد القادر على الاتصال بالجماهير في تلك الدوائر عبر تلك المساحات بما يملك من أجهزة حكومية وإدارية استخدمها في الدعاية حققت له الانتشار والحصول على اغلب مقاعد الدوائر الانتخابية (سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف ، ١٩٨٤م ، ص ٢٤٣، ٢٤٤) .

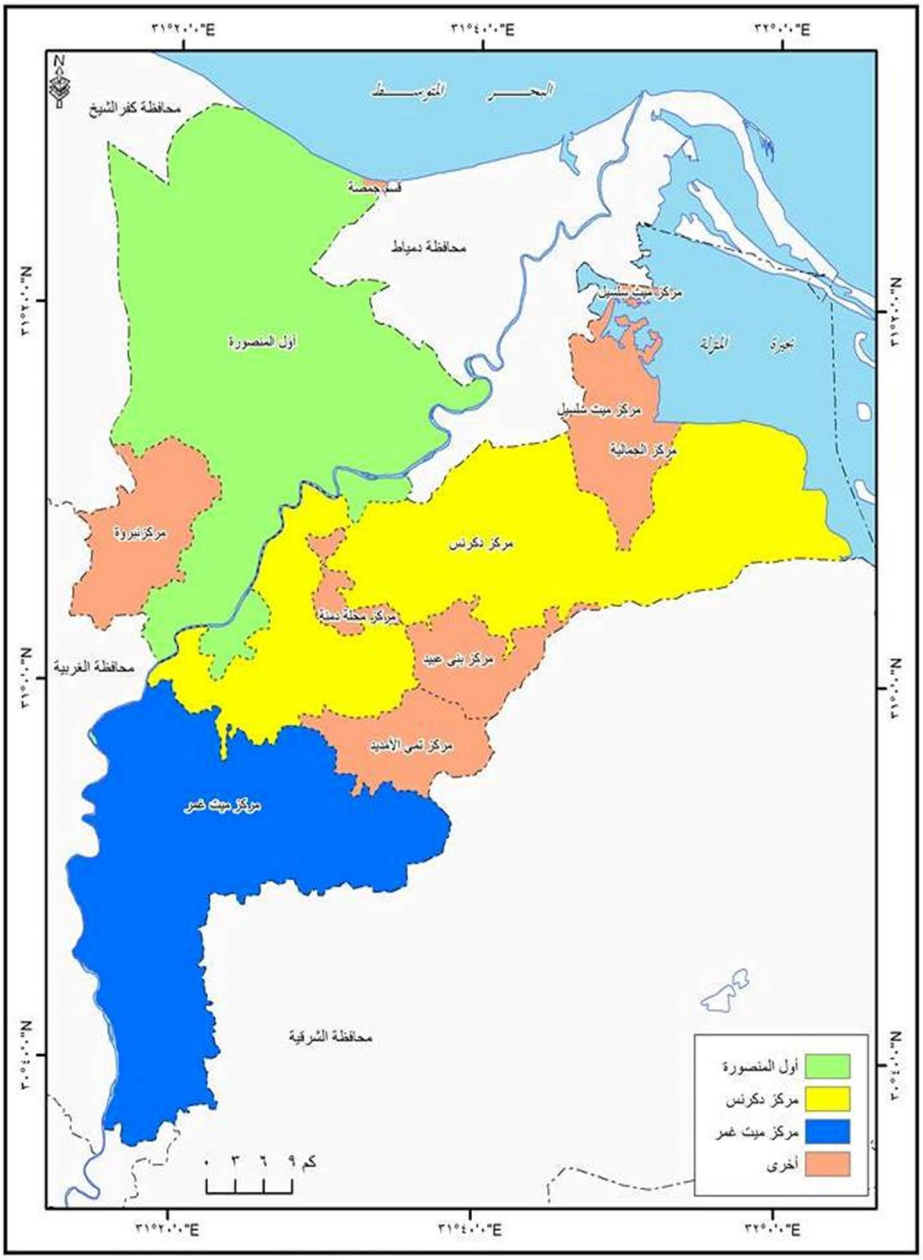

شكل (٤) الدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية في المدة من ١٩٨٤-١٩٩٠م

٣ – المرحلة الثالثة (١٩٩٠ –٢٠١١م) .

أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارا بعدم دستورية انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧م ؛ حيث لم تعط للمرشحين والنواب المستقلين حقوقا مساوية لمرشحي ونواب القوائم الحزبية (السيد الزغبي ، ٢٠٠٢م ، ص ٣٦). **وتنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا تم العودة إلى نظام الانتخاب الفردي ، وتم تقسيم محافظة الدقهلية إلى سبع عشرة دائرة انتخابية حدد نطاق ومكونات هذه الدوائر القانون رقم ٢٠٦ لعام ١٩٩٠م الصادر في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب طبقا لنظام الانتخاب الفردي. وبذلك أصبحت نسبة المحافظة ٧,٧ % من إجمالي دوائر الجمهورية الانتخابية البالغة ٢٢٢ دائرة.**

ويوضح شكل (٥) تقسيمات الدوائر الانتخابية في تلك المرحلة من حيث مكوناتها الإدارية ومساحتها ومقار لجانها العامة وعدد نوابها كالتالي :

- **الدائرة الأولى (قسم أول المنصورة) :وتقع شرق نهر النيل وتتكون من شياخات قسمي أول وثاني المنصورة ، وتبلغ مساحتها نحو ٣٠,٧ كم٢، وهي بذلك اصغر دوائر المحافظة مساحة.**

- **الدائرة الثانية (مركز شرطة المنصورة) :وتتكون من بعض نواحي مركز المنصورة وعددها ٣٠ ناحية موزعين على ست وحدات محلية هي : " البرامون ، بدواي ، محلة دمنة ، شها ، سلامون ، برق العز " بمساحة بلغت نحو ١٣٧,٨كم٢، وتم اختيار مركز شرطة المنصورة ليصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.**

- **الـدائرة الثالثـة (بنـي عبيـد)** :وتتكون من بعض نـواحي مركـزي المنصورة ودكرنس وعددها ٤١ ناحية موزعين على ثماني وحدات محلية هي : طناح ، ميت علي ، كوم الدربي، نقيطة، اويش الحجر، الصلاحات، اليوسيفية، بني عبيد . وبذلك بلغت مساحة هذه الدائرة ٢٧٣,٥كم٢، وتم اختيار نقطة شرطة بني عبيد لتصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

- **الدائرة الرابعة (دكرنس)** :وتتكون من مدينة دكرنس بالإضافة إلى ٣٦ ناحية مكونة لتسع وحدات محلية قروية من مركز دكرنس وهي : نجير، اشمون الرمان، ديمشلت ، المحمودية، ميت طريف، دموه، منشأة عبد الرحمن ، الربيعة ، ميت سويد وطبيل. وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ٢٤٦,١ كم٢، وتم تحديد مركز شرطة دكرنس ليصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

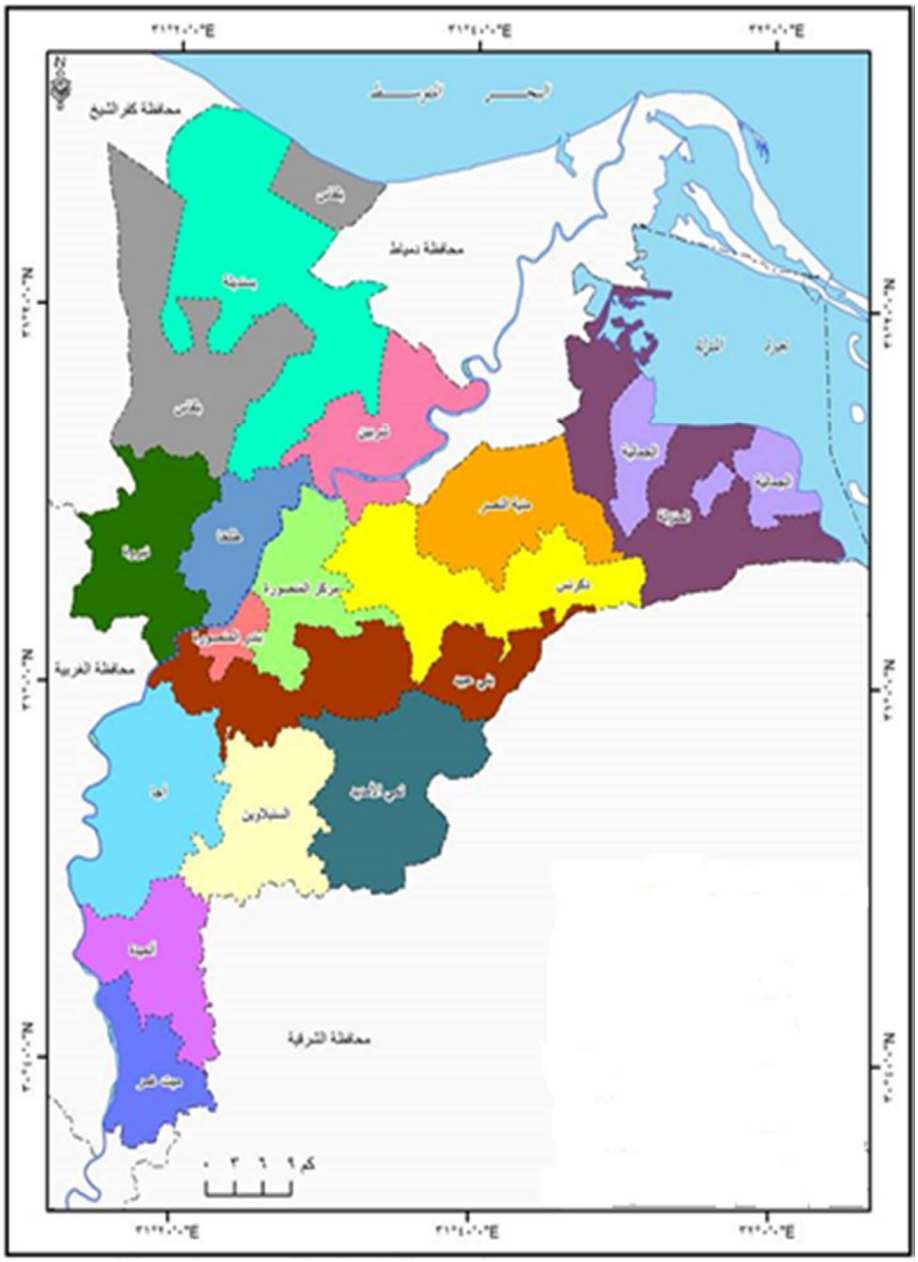

شكل (٥) الدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية في المدة من ١٩٩٠-٢٠١١م

- **الدائرة الخامسة (طلخا)** :وتتكون من مدينة طلخا وعدد ١٨ ناحية مكونة لأربع وحدات محلية قروية من مركز طلخا وهي : دميره، ديسط، المنيل ، بطره. وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ١١١,٣ كم٢، وتم تحديد مركز شرطة طلخا ليصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

- **الدائرة السادسة (نبروه)** :وتتكون من مدينة نبروه بالإضافة إلى ٢٤ ناحية مكونة لخمس وحدات محلية قروية تابعة لمركز طلخا وهي : ميت الكرما، بهوت، درين ، طنيخ، نشا. وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ١٩١,٢كم٢، وتم تحديد نقطة شرطة نبروه ليصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

- **الدائرة السابعة (بلقاس)** :وتتكون من مدينة بلقاس بالإضافة إلى ١١ ناحية مكونة لأربع وحدات محلية قروية تابعة لمركز بلقاس وهي : المعصرة ، الحرية ، الشوامي ، بلقاس خامس . وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ٣٤٦,٦كم٢ ، وتم تحديد مركز شرطة بلقاس ليصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

- **الدائرة الثامنة (شربين)** :وتتكون من مدينة شربين بالإضافة إلى ١٦ ناحية مكونة لأربع وحدات محلية قروية تابعة لمركز شربين وهي : بساط كريم الدين ، الحصص، كفر الترعة القديم ، رأس الخليج . وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ١٦٨,٤كم٢ ، وتم تحديد مركز شرطة شربين ليصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

- **الدائرة التاسعة** (**بسنديلة**) :وتحتوي على تسع وحدات محلية قروية من مركزي بلقاس وشربين وهي: بسنديلة، الزهراء، الجزاير، الستاموني، قلابشو، كفر الحاج شربيني، أبو جلال، كفر الوكالة، أبو زاهر، وتضم هذه الوحدات ٢٠ ناحية بمساحة بلغت نحو ٤٣١,٣كم٢ ، وتم اختيار نقطة شرطة بسنديلة لتصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

- **الدائرة العاشرة** (**منية النصر**) :وتتكون من ٢١ ناحية بمساحة بلغت نحو ١٨٦،٢ كم٢، وتم اختيار مركز شرطة منية النصر ليكون مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

- **الدائرة الحادية عشر** (**المنزلة**) :وتتكون من مدينة المنزلة بالإضافة إلى ٣٠ ناحية مكونة لتسع وحدات محلية قروية تابعة لمركز المنزلة وهي : الفروسات، البصراط، الحوته، العمارنة، ميت سلسيل، الجوابر ، الكفر الجديد ، الاتحاد، إسكندرية الجديدة. وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ٣٠٣كم٢ ، وتم تحديد مركز شرطة المنزلة ليصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.
- **الدائرة الثانية عشر** (**الجمالية**) :وتتكون من شياخات قسم الجمالية وشياخات قسم المطرية بالإضافة إلى ١٢ ناحية مكونة لوحدتين محليتين تابعتين لمركز المنزلة وهما : العزيزة ، العصافرة ، وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ١٣٤كم٢ ، وتم تحديد قسم شرطة الجمالية ليصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة .

- **الدائرة الثالثة عشر** (**السنبلاوين**) :وتتكون من مدينة السنبلاوين بالإضافة إلى ٣٦ ناحية مكونة لتسع وحدات محلية قروية تابعة

لمركز السنبلاوين وهي : شبراهور ، ميت غراب ، طنبول الكبري ، طوخ الاقلام ، البلامون ، العزاوي ، كفر الروك ، برهمتوش ، ميت غريطه. وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ١٨٦كم٢ ، وتم تحديد مركز شرطة السنبلاوين ليصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة .

- **الدائرة الرابعة عشر (تمي الامديد)** :وتتكون من ٤٤ ناحية مكونة ١٥ وحدة محلية قروية تابعة لمركز السنبلاوين وهي : تمي الامديد ، كفر غنام ، برقين ، شبراسندي ، أبو قراميط ، الحجايزه ، الحصاينة ، المقاطعة ، غزالة ، أبو داود، البيضا ، الربع ، السمارة ، زفر ، صدقا . وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ٢٤٤,٩كم٢ ، وتم تحديد نقطة شرطة تمي الامديد لتصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة .

- **الدائرة الخامسة عشر (أجا)** :وتتكون من مدينة أجا بالإضافة إلى ٦٠ ناحية بمساحة بلغت نحو ٢٣٧،١ كم٢ ، وتم تحديد مركز شرطة أجا ليكون مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

- **الدائرة السادسة عشر (ميت غمر)**:وتتكون من مدينة ميت غمر بالإضافة إلى ٢٤ ناحية مكونة لست وحدات محلية قروية تابعة لمركز ميت غمر وهي: دنديط، ميت ناجي، ميت أبو خالد، ميت يعيش، صهرجت الكبري، هلا. وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ١٠٠,٣كم٢، وتم تحديد مركز شرطة ميت غمر ليصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

- **الدائرة السابعة عشر (أتميده) :**وتتكون من ٢٧ ناحية مكونة تسع وحدات محلية قروية تابعة لمركز ميت غمر وهي : ميت الفرماوي، أوليله، كوم النور، أتميده، بشلا، سنفا، دماص ، كفر بهيده ، كفر سرنجا . وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ١٤٤,٤كم٢ ، وتم تحديد نقطة شرطة أتميده لتصبح مقرا للجنتها الانتخابية العامة.

٤ – المرحلة الرابعة (٢٠١١ ـ ٢٠١٥م) .

وهي المرحلة التي أعقبت قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م وسقوط نظام مبارك وحل مجلسي الشعب والشورى وتولي المجلس العسكري زمام الحكم في البلاد ، وأجريت أول انتخابات برلمانية بعد الثورة واعتمدت على النظام الانتخابي المختلط حيث جمع بين نظام القائمة الحزبية ونظام الفردي وذلك بموجب القانون رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١م بتعديل أحكام القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠م بشأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب.

واقتضى هذا التعديل إحداث تغيير في تقسيم الدوائر الانتخابية بالمحافظة وتم تقسيم منطقة الدراسة إلى ثلاث دوائر بنظام القائمة ، وبذلك تمثل محافظة الدقهلية ٦,٥ % من جملة دوائر القوائم على مستوى الجمهورية ، بينما قسمت منطقة الدراسة من حيث دوائر النظام الفردي إلى ست دوائر بنسبة ٧,٢ % من جملة دوائر الفردي على مستوى الجمهورية.

أولا : الدوائر بنظام القائمة الحزبية :

ويوضح شكل (٦) تقسيمات الدوائر الانتخابية بنظام القائمة في تلك المرحلة ، ومنهما يتضح أن محافظة الدقهلية تضم ثلاث دوائر هي :

- **الدائرة الأولى (قسم شرطة أول المنصورة) :وتتكون من أربعة مراكز هي : المنصورة ، بلقاس ، طلخا ، نبروه ومدينة جمصة وجميع نواحيها البالغ عددها ١٤٨ ناحية. وبذلك بلغت مساحة الدائرة نحو ١٣١١,٢كم٢ ، وهي بذلك أكبر دوائر القائمة بالمحافظة ، وتم اختيار قسم شرطة أول المنصورة مقرا للجنتها الانتخابية العامة . وهذه الدائرة يمكن وصفها بأنها دائرة بحرية نيلية حيث تطل على البحر المتوسط ، كما يخترقها نهر النيل حيث يقع أحد مكونات الدائرة شرق النيل وهو مركز المنصورة بينما يقع باقي مكوناتها غرب النيل وهي مركز طلخا ، نبروه ، بلقاس ، شربين.**

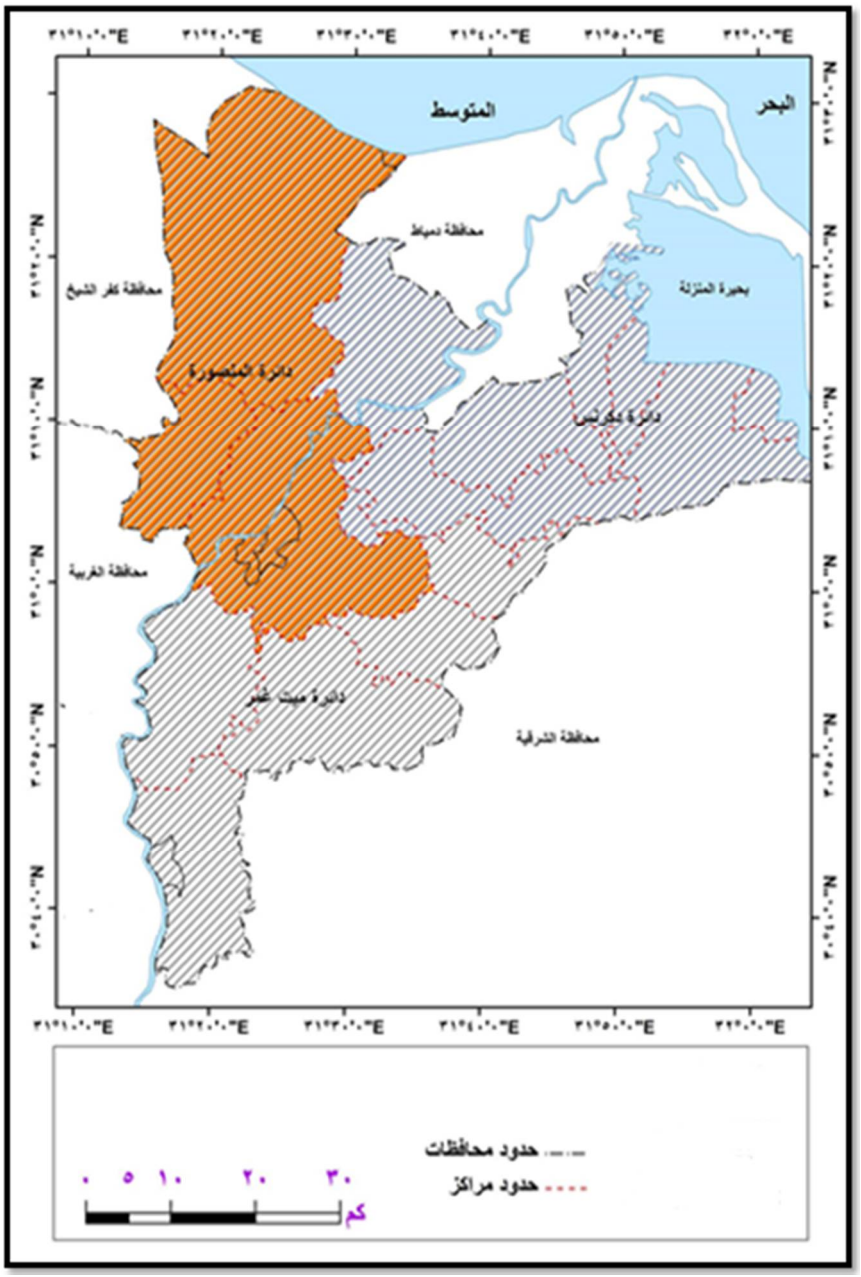

شكل (٦) الدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية بنظام القائمة في انتخابات ٢٠١١م

- **الدائرة الثانية (مركز شرطة دكرنس)** : وتتكون من ثمانية مراكز هي : دكرنس ، محلة دمنة ، شربين ، المنزلة ، المطرية ، الجمالية ، ميت سلسيل ، منية النصر ومدينة الكردي وجميع نواحيها البالغ عددها ١٥٠ ناحية بمساحة بلغت نحو ١١٣٨,٦كم٢ لتأتي بذلك في الترتيب الثاني من حيث مساحة دوائر القائمة بمحافظة الدقهلية . وتم اختيار مركز شرطة دكرنس مقرا للجنتها الانتخابية العامة . وهذه الدائرة يمكن وصفها بأنها دائرة بحيريه نيلية حيث يطل جزء من مكوناتها على بحيرة المنزلة . كما يخترقها نهر النيل .
- **الدائرة الثالثة (مركز شرطة ميت غمر)** :وتتكون من خمسة مراكز هي : ميت غمر ، أجا ، السنبلاوين ، تمي الامديد، بني عبيد. وجميع نواحيها البالغ عددها ٢٢٢ ناحية بمساحة بلغت نحو ١٠٢٢,٩كم٢ لتأتي بذلك في الترتيب الثالث والأخير من حيث مساحة دوائر القائمة بمحافظة الدقهلية . وتم اختيار مركز شرطة ميت غمر مقرا للجنتها الانتخابية العامة . وهذه الدائرة يمكن وصفها بأنها دائرة نيلية داخلية حيث يمر نهر النيل بجزئها الغربي ، أما باقي مكوناتها فتقع نحو الداخل .

ثانيا: الدوائر بنظام الفردي :

ويوضح شكل (٧) تقسيمات الدوائر الانتخابية بنظام الفردي في تلك المرحلة ، ومنهما يتضح أن محافظة الدقهلية تضم ست دوائر هي :

- **الدائرة الأولى** (**أول المنصورة**) :وتتكون من مركز واحد هو مركز المنصورة . وجميع نواحيه البالغة ٦٣ ناحية بمساحة بلغت نحو ٣٢١,٤كم٢ لتأتي بذلك في الترتيب الأخير من حيث مساحة دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية بنسبة بلغت ٩,٣%. وتم اختيار قسم شرطة أول المنصورة مقرا للجنتها الانتخابية العامة . وهذه الدائرة يمكن وصفها بأنها دائرة " نيلية شرق " حيث تقع شرق نهر النيل .

- **الدائرة الثانية** (**بلقاس**) :وتتكون من ثلاثة مراكز هي : بلقاس ، طلخا ، نبروه ، بالإضافة لمدينة جمصة . وجميع نواحيها البالغة ٨٥ ناحية بمساحة بلغت نحو ٩٨٩,٨كم٢ لتأتي بذلك في الترتيب الأول من حيث مساحة دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية بنسبة بلغت ٢٨,٥ % . وتم اختيار مركز شرطة بلقاس مقرا للجنتها الانتخابية العامة . وهذه الدائرة يمكن وصفها بأنها دائرة " بحرية نيلية " حيث تطل على البحر المتوسط ونهر النيل والتي تقع بكاملها غربه .

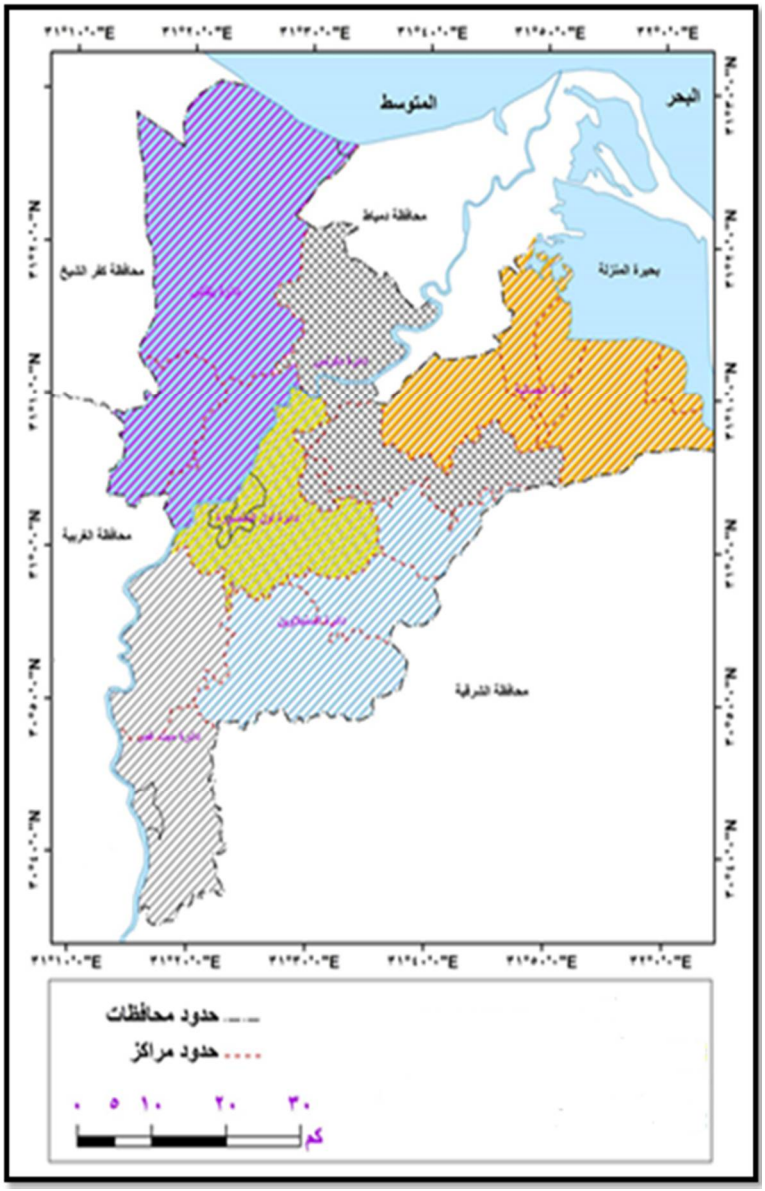

شكل (٧) الدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية بنظام الفردي في انتخابات ٢٠١١م

- **الدائرة الثالثة** (**دكرنس**) :وتتكون من ثلاثة مراكز هي : دكرنس ، محلة دمنة ، شربين. وجميع نواحيها البالغة ٧٥ ناحية بمساحة بلغت نحو ٥١٥,٤كم٢ لتأتي بذلك في الترتيب الرابع من حيث مساحة دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية بنسبة بلغت ١٤,٨% . وتم اختيار مركز شرطة دكرنس مقرا للجنتها الانتخابية العامة . وهذه الدائرة يمكن وصفها بأنها دائرة " نيلية شرقية غربية " حيث يقع جزء منها شرق نهر النيل وجزء أخر غرب نهر النيل ، وهو ما يعد انقطاعا مكانيا للدائرة .

- **الدائرة الرابعة** (**المنزلة**) :وتتكون من خمسة مراكز هي : المنزلة ، المطرية ، الجمالية ، ميت سلسيل ، منية النصر ، بالإضافة لمدينة الكردي . وجميع نواحيها البالغة ٧٥ ناحية بمساحة بلغت نحو ٦٢٣,٢ كم٢ لتأتي بذلك في الترتيب الثاني من حيث مساحة دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية بنسبة بلغت ١٧,٩% . وتم اختيار مركز شرطة المنزلة مقرا للجنتها الانتخابية العامة . وهذه الدائرة يمكن وصفها بأنها دائرة " بحيرية " حيث تطل على بحيرة المنزلة .

- **الدائرة الخامسة** (**ميت غمر**) :وتتكون من مركزين هما : ميت غمر، أجا . وجميع نواحيها البالغة ١١٥ ناحية بمساحة بلغت نحو ٤٨١,٨ كم٢ لتأتي بذلك في الترتيب الخامس من حيث مساحة دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية بنسبة بلغت ١٣,٩% . وتم اختيار مركز شرطة ميت غمر مقرا للجنتها الانتخابية العامة . وهذه الدائرة يمكن

وصفها بأنها دائرة " نيلية شرقية " حيث تطل على نهر النيل و تقع كلها شرقه .

- **الدائرة السادسة** (**السنبلاوين**) :وتتكون من ثلاثة مراكز هي : السنبلاوين ، تمي الامديد ، بني عبيد . وجميع نواحيها البالغة ١٠٧ ناحية بمساحة بلغت نحو ٥٤١,١ كم٢ لتأتي بذلك في الترتيب الثالث من حيث مساحة دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية بنسبة بلغت ١٥,٦% . وتم اختيار مركز شرطة السنبلاوين مقرا للجنتها الانتخابية العامة . وهذه الدائرة يمكن وصفها بأنها دائرة " داخلية " حيث تقع داخل المحافظة وبعيدة عن نهر النيل و البحر المتوسط وكذلك بحيرة المنزلة .

ثانيا : **التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بالمحافظة** :

تمثل دراسة أنماط التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية ومكوناتها الإدارية ومحتواها من مقار ولجان انتخابية احد الأمور المهمة في دراسة جغرافية الانتخابات ؛ وذلك لما لها من دور في إظهار التماثل والتباين في هذا التوزيع ، مما يعطي صورة واضحة عن مدى ما تحققه تلك الدوائر من عدالة وتكافئ للفرص سواء للسكان والناخبين أو للمرشحين والنواب .

وبناء على ذلك سيتناول هذا الجزء دراسة لأنماط التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بالمحافظة من حيث توزيعها على المكونات الإدارية والمساحات، وكذلك من حيث محتواها من مقار ولجان انتخابية فرعية بهدف الكشف عن مواضع التماثل والتباين في تلك الدوائر .

١- التوزيع الجغرافي للدوائر من حيث المساحة والمكونات الإدارية .

تعد دراسة نمط التوزيع المساحي والإداري للدوائر الانتخابية من الأمور المهمة لممارسة العملية الانتخابية لما لها من ارتباط واضح بمبدأ تكافؤ الفرص داخل النطاقات المكانية التي سيمارس فيها المرشحون والأحزاب والتيارات السياسية دعاياتهم وحملاتهم الانتخابية .

وفيما يلي عرض لأنماط التوزيع المساحي والإداري للدوائر الانتخابية بنظام الفردي لمحافظة الدقهلية ، وذلك من خلال الجدول (١٠) والشكل (٨) اللذين يوضحان التوزيع الكمي والنسبي وعامل المساحة والمكون الإداري بالدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية بنظام الفردي .

ومن الجدول والشكل يتضح ما يلي :

- ضمت محافظة الدقهلية ست دوائر بنظام الفردي موزعة على مساحة قدرها ٣٤٧٢,٧ كم٢ ، تشغل دائرة بلقاس الترتيب الأول بمساحة قدرها ٩٨٩,٨ كم٢ بنسبة ٢٨,٥% ، يليها دائرة المنزلة بمساحة قدرها ٦٢٣,٢كم٢ بنسبة ١٧,٩% ، ثم جاءت دوائر : السنبلاوين ، دكرنس ، ميت غمر في الترتيب الثالث والرابع والخامس بنسب متقاربة تقريبا حيث بلغت نسبة كل منهم نحو ١٥,٦ % ، ١٤,٨% ، ١٣,٩% من إجمالي مساحة المحافظة على الترتيب ، في حين تأتي دائرة أول المنصورة في الترتيب الأخير من حيث المساحة حيث بلغت مساحتها ٣٢١,٤كم٢ بنسبة ٩,٣% من إجمالي مساحة المحافظة .

وإذا كانت هذه هي الصورة العامة للتوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية من حيث المساحة ، فانه يمكن توضيح التباين في هذا

التوزيع من ناحية أخرى من خلال تقسيم ذلك التوزيع إلى فئات حسب معامل المساحة ، وذلك بمقارنة مساحة الدائرة بالمتوسط العام لمساحة الدائرة بالمحافظة والبالغ نحو ٥٧٨,٨ كم٢ ، حيث يمكن إظهار ذلك التباين من خلال ثلاث فئات هي :

- **الفئة الأولى (دوائر يزيد فيها معامل المساحة عن الواحد الصحيح) :أي الدوائر التي تزيد مساحتها عن المتوسط العام لمساحة الدائرة الانتخابية بالمحافظة ، وتتمثل هذه الفئة في دائرة واحدة هي : دائرة بلقاس ، وتمثل هذه الفئة نحو ٢٨,٥% من إجمالي مساحة المحافظة .**

جدول رقم (١٠) التوزيع العددي والنسبي للمساحة والمكون الإداري لدوائر الفردي بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١ م

الدائرة الانتخابية	المساحة			المكون الإداري		
	كم٢	%	معامل المساحة	ناحية حي	%	معامل المكون الإداري
الدائرة الأولى : أول المنصورة	٣٢١,٤	٩,٣	٠,٦	٦٣	١٢,١	٠,٧
الدائرة الثانية : بلقاس	٩٨٩,٨	٢٨,٥	١,٧	٨٥	١٦,٤	١
الدائرة الثالثة : دكرنس	٥١٥,٤	١٤,٨	٠,٩	٧٥	١٤,٤	٠,٩
الدائرة الرابعة : المنزلة	٦٢٣,٢	١٧,٩	١,١	٧٥	١٤,٤	٠,٩
الدائرة الخامسة : ميت غمر	٤٨١,٨	١٣,٩	٠,٨	١١٥	٢٢,١	١,٣
الدائرة السادسة : السنبلاوين	٥٤١,١	١٥,٦	٠,٩	١٠٧	٢٠,٦	١,٢
إجمالي المحافظة	٣٤٧٢,٧	١٠٠	—	٥٢٠	١٠٠	—

- تم حساب معامل المساحة للدوائر الانتخابية عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{معامل المساحة} = \frac{\text{مساحة الوحدة الإدارية}}{\text{المتوسط العام لمساحة الوحدة الإدارية (٥٧٨,٨ كم٢)}}$$

- تم حساب معامل المكون الإداري للدوائر الانتخابية عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{معامل المكون الاداري} = \frac{\text{عدد المكونات الإدارية}}{\text{المتوسط العام للمكونات الإدارية (٨٦,٧ وحدة إدارية)}}$$

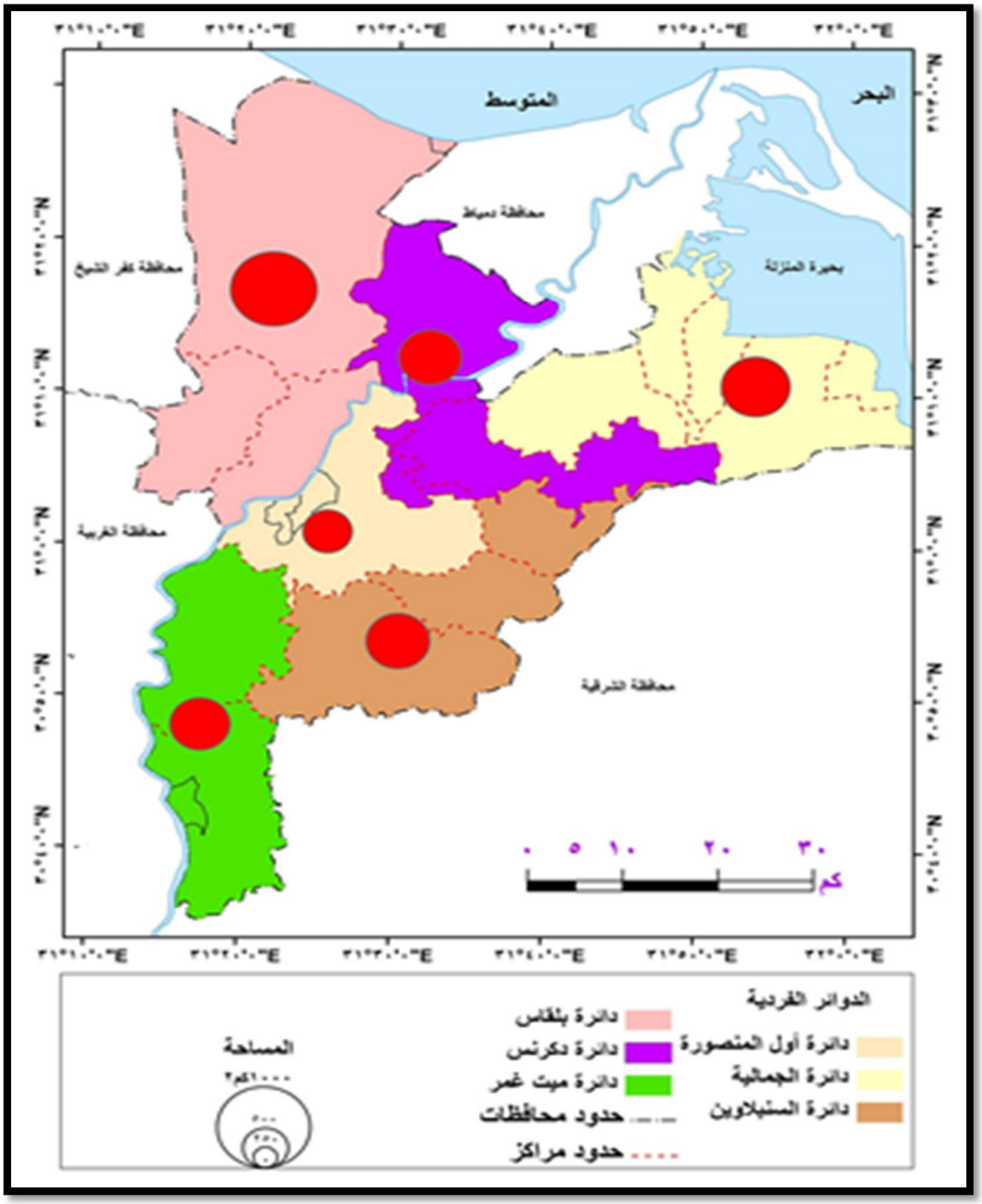

شكل (٨) التوزيع العددي للمساحة بدوائر الفردي بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١١م

- **الفئة الثانية (دوائر يكاد يتقارب فيها معامل المساحة والواحد الصحيح)** :أي الدوائر التي تكاد تتساوى مساحتها والمتوسط العام لمساحة الدائرة الانتخابية بالمحافظة ، وتضم هذه الفئة ثلاث دوائر هي : دكرنس ، السنبلاوين ، المنزلة ، وتمثل هذه الفئة نحو ٤٨,٤ % من إجمالي مساحة المحافظة .
- **الفئة الثالثة (دوائر يقل فيها معامل المساحة عن الواحد الصحيح)** :أي التي يقل فيها مساحة الدائرة عن المتوسط العام لمساحة الدائرة الانتخابية بالمحافظة والبالغ نحو ٥٧٨,٨ كم٢ ، وتضم هذه الفئة دائرتي : أول المنصورة ، ميت غمر ، وتمثل هذه الفئة نحو ٢٣,١ % من إجمالي مساحة المحافظة.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بالمحافظة على المساحة بنظام القائمة فقد تألفت محافظة الدقهلية من ثلاث دوائر بنظام القائمة كما يتضح من الجدول (١١) موزعة على مساحة قدرها ٣٤٧٢,٧ كم٢، تشغل دائرة أول المنصورة الترتيب الأول بمساحة قدرها ١٣١١,٢ كم٢ بنسبة ٣٧,٨% ، يليها دائرة دكرنس بمساحة قدرها ١١٣٨,٦كم٢ بنسبة ٣٢,٨% ، أما دائرة ميت غمر فقد احتلت الترتيب الأخير بمساحة قدرها ١٠٢٢,٩كم٢ بنسبة ٢٩,٤% من إجمالي مساحة المحافظة.

وإذا طبقنا معامل المساحة على دوائر المحافظة بنظام القائمة نجد أن جميع دوائر القائمة تكاد تتساوى مساحتها والمتوسط العام لمساحة الدائرة الانتخابية بالمحافظة والبالغ نحو ١١٥٧,٦ كم٢.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بالمحافظة من حيث المكونات الإدارية والمقصود بها النواحي والأحياء فمن جدول (١٠) السابق وشكل (٩) يلاحظ أيضا ما يلي :

- تم توزيع دوائر محافظة الدقهلية بنظام الفردي وعددها ست دوائر على ٥٢٠ مكون إداري . تستأثر دائرة ميت غمر الانتخابية بنسبة بلغت نحو ٢٢,١ % من إجمالي المكون الإداري بالمحافظة ؛ وهي بذلك تأتي في الترتيب الأول بين دوائر المحافظة من حيث المكون الإداري رغم أنها تأتي في الترتيب قبل الأخير من حيث المساحة . يليها في ذلك دائرة السنبلاوين بنسبة بلغت ٢٠,٦% . ثم تأتي دائرة بلقاس في الترتيب الثالث بنسبة بلغت ١٦,٤% .

- ويشغل الترتيب الرابع كل من دائرتي دكرنس، المنزلة بنسب متساوية لكل منهما بلغت نحو ١٤,٤ % . بينما تأتي في الترتيب الأخير دائرة أول المنصورة بنسبة ١٢,١% من إجمالي المكونات الإدارية للمحافظة .

جدول رقم (١١) التوزيع العددي والنسبي للمساحة والمكون الإداري لدوائر القائمة بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١ م

الدائرة الانتخابية	المساحة			المكون الإداري		
	كم٢	%	معامل المساحة	ناحية حي	%	معامل المكون الإداري
الدائرة الأولى : أول المنصورة	١٣١١,٢	٣٧,٨	١,١	١٤٨	٢٨,٥	٠,٨
الدائرة الثانية : دكرنس	١١٣٨,٦	٣٢,٨	١	١٥٠	٢٨,٨	٠,٩
الدائرة الثالثة : ميت غمر	١٠٢٢,٩	٢٩,٤	٠,٩	٢٢٢	٤٢,٧	١,٣
إجمالي المحافظة	٣٤٧٢,٧	١٠٠	—	٥٢٠	١٠٠	—

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

- محافظة الدقهلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ادارة التوثيق والمكتبة ، بيانات غير منشورة .

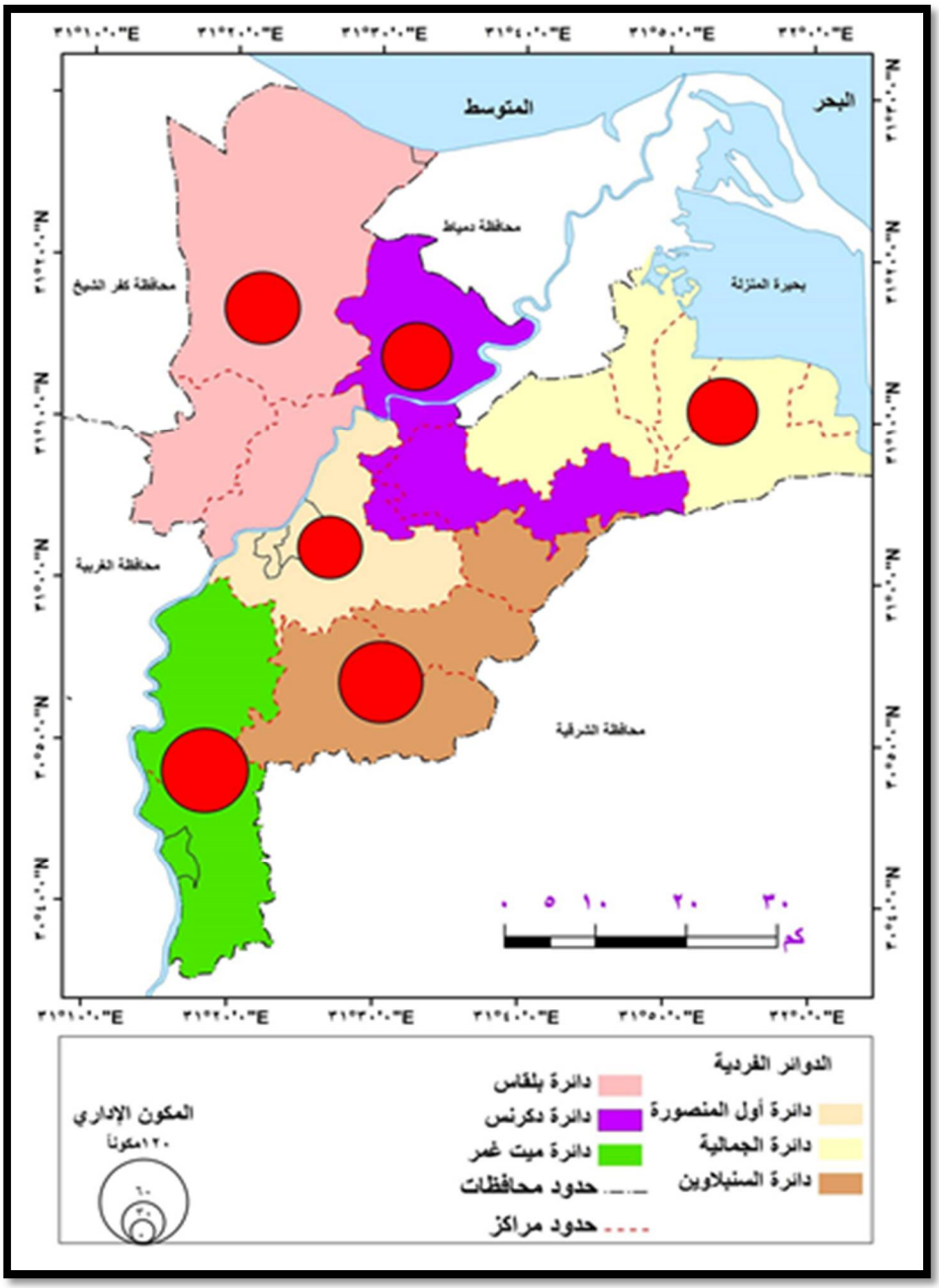

شكل (٩) التوزيع الكمي للنواحي بدوائر الفردي بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١١م

ومما سبق يلاحظ أن هناك تباينا واضحا في توزيع الدوائر الانتخابية بالمحافظة على مستوى النواحي ، ويمكن توضيح ذلك التباين من خلال تصنيف هذا التوزيع أيضا إلى ثلاث فئات حسب معامل المكون الإداري الذي يقارن بين عدد الوحدات الإدارية ـ النواحي والأحياء ـ بالدائرة الانتخابية بالمتوسط العام لعدد الوحدات الإدارية بالدائرة الانتخابية بالمحافظة ، وتتمثل هذه الفئات في :

- **الفئة الأولى** : (**دوائر يزيد فيها معامل المكون الإداري عن الواحد الصحيح**) :أي الدوائر التي تزيد فيها أعداد النواحي والأحياء عن المتوسط العام لأعداد النواحي والأحياء بالدائرة الانتخابية بالمحافظة ، وتتمثل هذه الفئة في دائرتين هما : السنبلاوين ، ميت غمر ، وتمثل هذه الفئة نحو ٤٢,٧% من إجمالي المكونات الإدارية بالمحافظة.

- **الفئة الثانية** : (**دوائر يكاد يتقارب فيها معامل المكون الإداري والواحد الصحيح**) :أي الدوائر التي تكاد تتساوى أعداد النواحي والأحياء بها مع المتوسط العام لأعداد النواحي والأحياء بالدائرة الانتخابية بالمحافظة ، وتضم هذه الفئة ثلاث دوائر هي : دكرنس ، المنزلة ، بلقاس ، وتمثل هذه الفئة نحو ٤٥,٢ % من إجمالي المكونات الإدارية بالمحافظة.

- **الفئة الثالثة** : (**دوائر يقل فيها معامل المكون الإداري عن الواحد الصحيح**) : أي التي تقل فيها أعداد النواحي والأحياء بالدائرة عن المتوسط العام لأعداد النواحي والأحياء بالدائرة الانتخابية بالمحافظة

والبالغ نحو ٨٦,٧ وحدة إدارية ، وتضم هذه الفئة دائرة أول المنصورة ، وتمثل هذه الفئة نحو ١٢,١ % من إجمالي أعداد النواحي والأحياء بالمحافظة ؛ ويرجع ذلك لصغر مساحة هذه الدائرة .

وبناء على ما سبق يمكن القول إن التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بنظام الفردي بالمحافظة لم يراع مبدأ التساوي في المساحات والمكونات الإدارية بين الدوائر الانتخابية ؛ وبالتالي لم يضع في الاعتبار مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين في أن يتمتعوا بقدر من العدالة والمساواة في مقدار المساحات التي ستغطيها حملاتهم الانتخابية وبالتالي أعباء تكاليفها ومجهودات الاتصال بسكانها وناخبيها ، وكذلك تلبية متطلبات وأولويات المكونات الإدارية التي تتوزع عليها الدوائر من قبل نوابها .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بالمحافظة بنظام القائمة من حيث المكونات الإدارية ، فقد تم توزيع دوائر محافظة الدقهلية بنظام القائمة وعددها ثلاث دوائر على ٥٢٠ مكون إداري كما يتضح من جدول (١١) السابق . جاءت دائرة ميت غمر في الترتيب الأول بنسبة ٤٢,٧% من إجمالي المكونات الإدارية بالمحافظة بالرغم من أنها تأتي في الترتيب الأخير من حيث المساحة. يليها في الترتيب دائرة دكرنس، أول المنصورة بنسب تكاد تتساوى، حيث بلغت نسبة كل منهما ٢٨,٨ % ، ٢٨,٥% على الترتيب.

٢- التوزيع الجغرافي للدوائر من حيث اللجان والمقار الانتخابية

تشكل اللجان الفرعية بالدائرة الانتخابية المستوى الأول للتصويت ، حيث تعد اللجنة الفرعية صندوقا انتخابيا يدلي فيه الناخبون بأصواتهم ،

وتقسم اللجنة العامة إلى لجان فرعية يجب أن تتساوى في توزيعها على الدوائر الانتخابية على اعتبار أن المعيار الذي وزعت على أساسه الدوائر الانتخابية واللجان الفرعية هو التساوي في عدد الناخبين بين الدوائر واللجان الفرعية ؛ وبالتالي التساوي في عدد اللجان الانتخابية الفرعية بالدوائر .

وتتوزع اللجان الانتخابية الفرعية على عدد من المقار والمراكز الانتخابية ، يتم تحديد عددها ومواقعها ، وكذلك تجميعها في صورة مقار انتخابية بقرار من اللجنة العليا للانتخابات ، وهذه المقار عبارة عن مواقع حكومية تتمثل في المدارس والوحدات الصحية ومراكز الشباب ودور الضيافة ، وقد يكون لكل لجنة مقر مستقل أو تتقاسم بعض اللجان المقر الواحد .

وبصفة عامة تتفاوت أعداد المقار الانتخابية من دائرة لأخرى ؛ وذلك تبعا لعدد من المحددات والمعايير الجغرافية ومجموعة من الضوابط والشروط . تتمثل هذه المحددات والمعايير في : كثافة السكان وأعداد الناخبين ، مساحة وشكل الدائرة الانتخابية ، شبكات النقل وسهولة الوصول . بينما تتمثل الضوابط والشروط في : تساوي أعداد الناخبين في هذه اللجان ، تناسب أعداد المقار الانتخابية ومساحة الدائرة وكثافتها الانتخابية ، توفير وسائل الوصول إلى تلك المقار بسهولة ويسر ؛ وذلك لضمان وصول الناخبين إلى المراكز الانتخابية دون أي عائق ، وإلا عد ذلك جزءا من الصعوبات والعراقيل التي تقف في طريق الناخبين (عبد الجليل الصوفي ، ٢٠٠٤ م ، ص ١٩٥) **. وهو ما سيتم التعرف عليه ودراسته من خلال معايير وعوامل تقسيم الدوائر الانتخابية بالمحافظة بالفصل الثالث . أما عن**

نمط توزيع دوائر المحافظة الانتخابية من حيث اللجان الانتخابية الفرعية ومقارها فتتضح من خلال النقاط التالية :

أ- توزيع اللجان والمقار الانتخابية بدوائر الفردي :

أما عن نمط توزيع دوائر الفردي بالمحافظة من حيث اللجان الانتخابية الفرعية ومقارها فيوضحها جدول (١٢) وشكل (١٠)

جدول رقم (١٢) التوزيع الكمي والنسبي للجان الفرعية ومقارها الانتخابية لدوائر الفردي بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١م

الدائرة الانتخابية	اللجان الانتخابية الفرعية		المقار الانتخابية		متوسط لجنة / مقر
	عدد	%	عدد	%	
الدائرة الأولى : أول المنصورة	٧٣٢	١٨,٨	١١٦	١٤,٦	٦,٣
الدائرة الثانية : بلقاس	٧١٣	١٨,٣	١٤٦	١٨,٤	٤,٩
الدائرة الثالثة : دكرنس	٥٢١	١٣,٤	١١٩	١٥	٤,٤
الدائرة الرابعة : المنزلة	٥٩١	١٥,٢	١١٦	١٤,٦	٥,١
الدائرة الخامسة : ميت غمر	٧٨٣	٢٠,٢	١٦٣	٢٠,٥	٤,٨
الدائرة السادسة : السنبلاوين	٥٤٨	١٤,١	١٣٤	١٦,٩	٤,١
إجمالي المحافظة	٣٨٨٨	١٠٠	٧٩٤	١٠٠	٤,٩

- مديرية امن الدقهلية ، قسم الانتخابات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٢ م .

- تم حساب مؤشر متوسط أعداد اللجان بالمقرات (لجنة / مقر) عن طريق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{أعداد اللجان الفرعية بالدائرة الانتخابية}}{\text{أعداد المقرات الانتخابية بنفس الدائرة}}$$

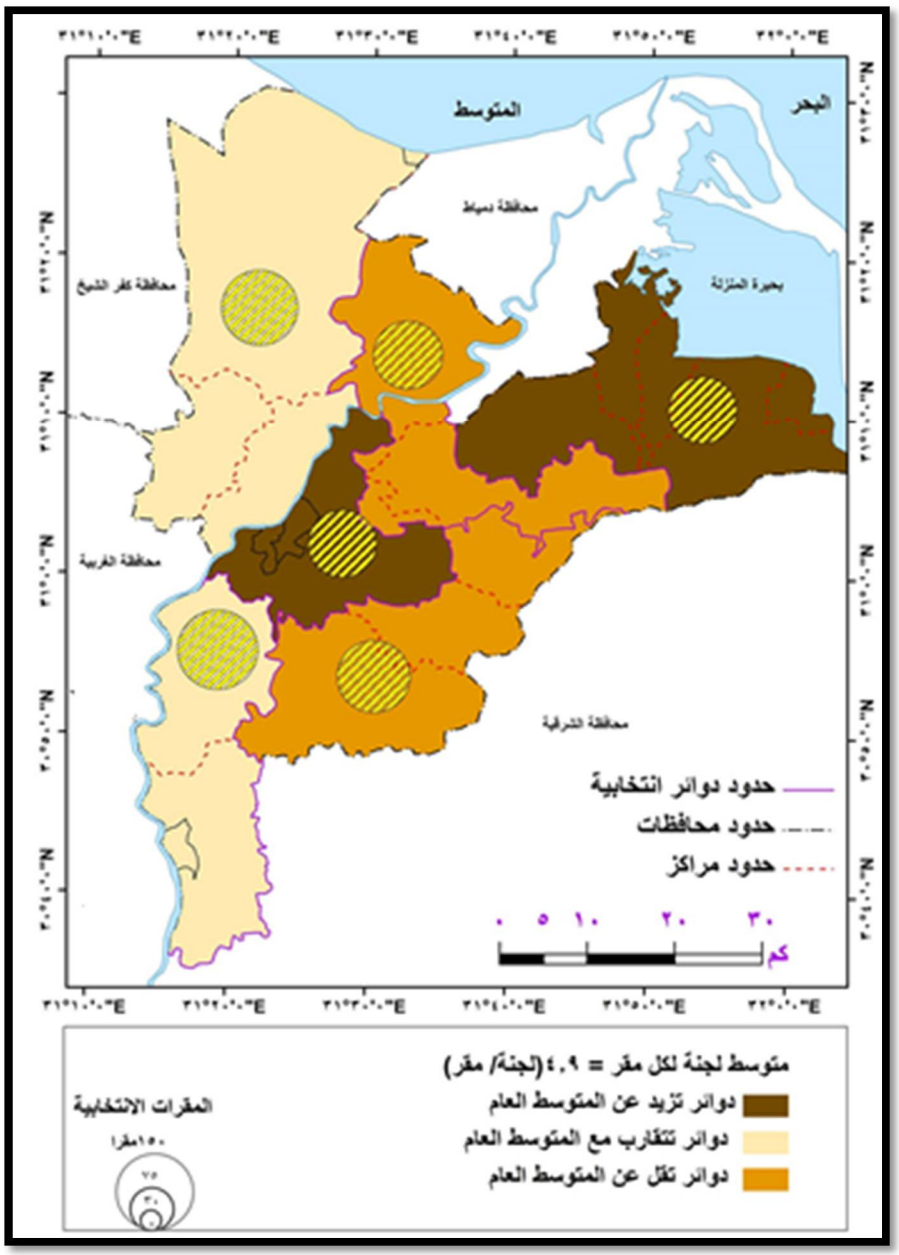

شكل (١٠) التوزيع الكمي والنسبي للمقرات الانتخابية بدوائر الفردي بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١١م

ومن الجدول والشكل يتضح ما يلي :

١- بلغ عدد اللجان الفرعية بدوائر الفردي لمحافظة الدقهلية نحو ٣٨٨٨ لجنة موزعة على ست دوائر انتخابية بمتوسط ٦٤٨ لجنة / دائرة . وبمقارنة هذا المتوسط وأعداد اللجان الفرعية بكل دائرة على اعتبار أن التساوي بين الدوائر الانتخابية من حيث أعداد اللجان كقاعدة حيادية يجب أن تتحقق نتيجة التساوي في أعداد الناخبين بالدوائر ، يلاحظ وجود تفاوت واضح بين دوائر المحافظة الانتخابية من حيث أعداد اللجان الفرعية بها ، حيث نجد أن كلا من دائرة : ميت غمر ، أول المنصورة ، بلقاس يشغلون الثلاث مراتب الأولى من حيث أعداد اللجان الفرعية بنسب بلغت نحو ٢٠,٢% ، ١٨,٨ % ، ١٨,٣ % من إجمالي اللجان الانتخابية الفرعية بالمحافظة على الترتيب ، حيث بلغت أعداد اللجان بها ٧٨٣ ، ٧٣٢ ، ٧١٣ لجنة على الترتيب .

في حين يتضح أن كلا من دائرة : المنزلة ، السنبلاوين ، دكرنس والذين يشغلون المراكز الثلاثة الأخيرة بنسب بلغت نحو ١٥,٢% ، ١٤,١ % ، ١٣,٤% على الترتيب، حيث بلغت أعداد اللجان الفرعية بها ٥٩١ ، ٥٤٨ ، ٥٢١ لجنة على الترتيب.

وذلك يدل على أن السمة العامة لدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية هي التباين والاختلاف بين دوائر الفردي من حيث أعداد اللجان الانتخابية .

٢- وزعت اللجان الانتخابية الفرعية بمحافظة الدقهلية على ٧٩٤ مقرا انتخابيا بمتوسط بلغ نحو ٤,٩ لجنة / مقر كما يوضح جدول (١٢) السابق وشكل (١١) . وقد تباينت أعداد هذه المقار على مستوى الدوائر الانتخابية بالمحافظة ؛ وهو أمر طبيعي نتيجة لعدم التساوي في مساحات الدوائر الانتخابية ومكوناتها الإدارية ، حيث يجب مراعاة التوازن بين أعداد المقار الانتخابية من ناحية والتجمعات العمرانية والسكنية والمساحات والتقسيم الإداري بالدائرة الانتخابية من ناحية أخرى.

وقد جاءت دائرة ميت غمر في الترتيب الأول من حيث أعداد المقار الانتخابية بنسبة ٢٠,٥ % ، يليها في الترتيب الثاني دائرة بلقاس بنسبة ١٨,٤ % ، تلى ذلك في الترتيب دائرة السنبلاوين بنسبة ١٦,٩ % ، ثم جاءت بعد ذلك في الترتيب دائرة دكرنس بنسبة ١٥ % . في حين جاءت في المركز الأخير كلا من دائرتي أول المنصورة ، المنزلة بنسبة متساوية ١٤,٦ % لكل منهما .

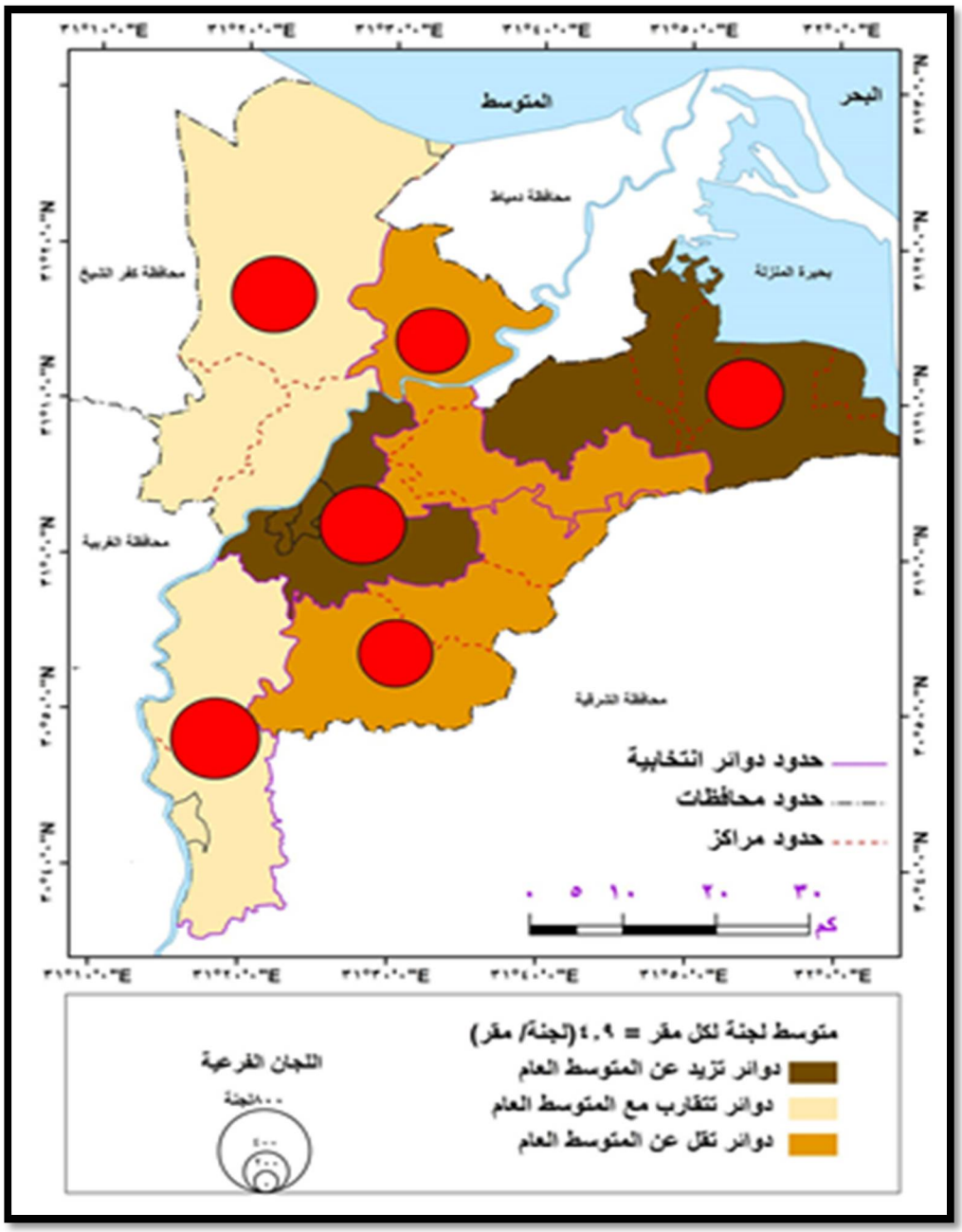

شكل (١١) التوزيع الكمي والنسبي للجان الفرعية بدوائر الفردي

بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١١م

يتضح مما سبق إلى أن عملية توزيع اللجان الفرعية ومقارها الانتخابية بمنطقة الدراسة – محافظة الدقهلية – لم تخضع إلى قدر كافٍ من التوازن وتحقيق العدالة بين دوائر المحافظة ، وإنما اتسمت بالتباين والتفاوت فيما بينها وعلى هذا انقسم التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بالمحافظة حسب اللجان والمقار الانتخابية إلى ثلاث فئات رئيسة حسب مؤشر متوسط عدد اللجان الفرعية لكل مقر انتخابي ، وصنفت هذه الفئات على النحو التالي :

- **الفئة الأولى** : دوائر ارتفع بها متوسط عدد اللجان الفرعية في كل مقر عن المتوسط العام للمحافظة وتتمثل هذه الفئة في دائرة أول المنصورة بمتوسط بلغ نحو ٦,٣ لجنة / مقر.

- **الفئة الثانية** : دوائر تقاربت وتساوت بها متوسط عدد اللجان في كل مقر مع المتوسط العام للمحافظة وتضم هذه الفئة كل من دوائر : ميت غمر ، بلقاس ، المنزلة بمتوسطات ٤,٨ ، ٤,٩ ، ٥,١ لجنة / مقر على الترتيب.

- **الفئة الأولى** : دوائر انخفض بها متوسط عدد اللجان في كل مقر عن المتوسط العام للمحافظة والبالغ ٤,٩ لجنة / مقر وتضم هذه الفئة على الترتيب كل من دوائر : السنبلاوين ، دكرنس بمتوسطات ٤,١ ، ٤,٤ لجنة / مقر على الترتيب.

ب- توزيع اللجان والمقار الانتخابية بدوائر القائمة :

من الجدول (١٣) يتضح ما يلي :

بلغ عدد اللجان الفرعية بدوائر القائمة لمحافظة الدقهلية نحو ٣٨٨٨ لجنة موزعة على ثلاث دوائر انتخابية بمتوسط ١٢٩٦ لجنة / دائرة .

وبمقارنة هذا المتوسط وأعداد اللجان الفرعية بكل دائرة ، يلاحظ وجود تفاوت واضح بين دوائر المحافظة الانتخابية من حيث أعداد اللجان الفرعية بها ، حيث نجد أن دائرة أول المنصورة المركز الأول من حيث أعداد اللجان الفرعية بنسب بلغت نحو ٣٧,٢ % من إجمالي اللجان الانتخابية الفرعية بالمحافظة ، حيث بلغت أعداد اللجان بها ١٤٤٥ لجنة .

في حين يتضح أن دائرة : ميت غمر تحتل المركز الثاني من حيث أعداد اللجان الفرعية بنسبة ٣٤,٢ % ، حيث بلغت أعداد اللجان الفرعية بها ١٣٣١ لجنة . وجاءت دائرة دكرنس في المركز الأخير من حيث أعداد اللجان الفرعية بنسبة ٢٨,٦% ، حيث بلغت أعداد اللجان الفرعية بها ١١١٢ لجنة .

أما عن توزيع المقار الانتخابية فقد جاءت دائرة ميت غمر في المركز الأول من حيث أعداد المقار الانتخابية بنسبة٣٧,٤ % ، حيث بلغت أعداد المقار الانتخابية بها ٢٩٧ مقر . بينما تلها في الترتيب دائرة أول المنصورة بنسبة ٣٣ % بعدد مقرات بلغ ٢٦٢ مقر . في حين جاءت دائرة دكرنس في الترتيب الأخير من حيث أعداد المقار الانتخابية بنسبة ٢٩,٦ % حيث بلغت أعداد المقار الانتخابية بها نحو ٢٣٥ مقر .

جدول رقم (١٣) التوزيع العددي والنسبي للجان الفرعية ومقارها الانتخابية لدوائر القائمة بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١م

الدائرة الانتخابية	اللجان الانتخابية الفرعية		المقار الانتخابية		متوسط لجنة / مقر
	عدد	%	عدد	%	
الدائرة الأولى : أول المنصورة	١٤٤٥	٣٧,٢	٢٦٢	٣٣	٥,٥
الدائرة الثانية : دكرنس	١١١٢	٢٨,٦	٢٣٥	٢٩,٦	٤,٧
الدائرة الثالثة : ميت غمر	١٣٣١	٣٤,٢	٢٩٧	٣٧,٤	٤,٥
إجمالي المحافظة	٣٨٨٨	١٠٠	٧٩٤	١٠٠	٤,٩

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول السابق

الخاتمة

لقد اختلف تحديد الدوائر الانتخابية بمنطقة الدراسة ـ محافظة الدقهلية ـ عددا واتساعا أو ضيقا حسب النظام الانتخابي المعتمد من الدولة ، فكانت الدوائر الانتخابية كثيرة العدد وصغيرة المساحة في حالة الأخذ بنظام الانتخاب الفردي ، حيث قسمت دوائر المحافظة إلى ١٣ دائرة انتخابية في الفترة من ١٩٦٤م وحتى ١٩٨٤م ، كما قسمت دوائر المحافظة إلى سبع عشرة دائرة انتخابية في الفترة من ١٩٩٠م وحتى ٢٠١٠م . بينما قل عددها وزادت مساحتها في حالة الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة في الفترة من ١٩٨٤م وحتى ١٩٩٠م ، حيث قسمت دوائر المحافظة آنذاك إلى ثلاث دوائر انتخابية فقط .

واتسم نمط التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بالمحافظة بالتباين في كثير من مواضعه ؛ إذ لم يراع المشرع مبدأ التساوي في المساحات والمكونات الإدارية بين الدوائر الانتخابية ؛ وبالتالي لم يضع في الاعتبار مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين في أن يتمتعوا بقدر من العدالة والمساواة في مقدار المساحات التي ستغطيها حملاتهم الانتخابية وبالتالي أعباء تكاليفها ومجهودات الاتصال بسكانها وناخبيها ، وكذلك تلبية متطلبات وأولويات المكونات الإدارية التي تتوزع عليها الدوائر من قبل نوابها .

أما بالنسبة لعملية توزيع اللجان الفرعية ومقراتها الانتخابية بمحافظة الدقهلية فلم تخضع لقدر كافٍ من التوازن وتحقيق العدالة بين دوائر المحافظة ، وإنما اتسمت بالتباين والتفاوت فيما بينها .

التنظيم الديموغرافي للدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية*

- **تمهيد**

المقصود بالتنظيم الديموغرافي للانتخابات هو عملية تحديد وتنظيم الفئة السكانية المتمتعة بحق الانتخاب والاقتراع والتصويت لاختيار من يمثلهم في المجالس البرلمانية والتشريعية ؛ ويتم ذلك من خلال تحديد القانون لتلك الفئة وتنظيم عملية توزيعها جغرافيا وتسجيلها بطريقة منظمة ودقيقة فيما يسمى بالجداول الانتخابية لضمان المساواة والديمقراطية .

وتعرف الهيئة الناخبة أو الناخبون بأنهم المواطنون البالغون لسن الرشد السياسي المحدد طبقا للقانون ، والمقيدين في جداول الانتخاب ، والذين لا يحظر عليهم قانونا مباشرة الحقوق السياسية (سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف ، ١٩٨٤ م ، ص ١٥٥ **) .**

ومن هذا المنطلق سيتم تناول التنظيم الديموغرافي للدوائر الانتخابية بمنطقة الدراسة – محافظة الدقهلية – والمتمثل في أعداد الناخبين ، وتوزيعهم الجغرافي على الدوائر واللجان الانتخابية ، بالإضافة إلى دراسة نمط التوزيع الجغرافي للناخبين حسب نسبة القيد وحسب الكثافة الانتخابية. بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للناخبين بالخارج .

*** بحث للمؤلف منشور بمجلة كلية الآداب جامعة المنصورة، ٢٠١٨م.**

أولا : تطور أعداد الناخبين بالدوائر الانتخابية بالمحافظة :

يعكس تطور أعداد الناخبين الصورة العامة لمدى تفاعل السكان مع العملية الانتخابية التي هي جزء من العملية السياسية بالدولة والمتمثلة في السلطة التشريعية ، وخاصة ما إذا كانت مراحل العملية الانتخابية تتمتع بقدر من الحيادية والمساواة والنزاهة والديمقراطية ؛ مما يكون له الأثر الكبير في تحفيز السكان على المشاركة الفعالة في صنع القرارات والتشريعات لتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال مشاركتهم الايجابية في اختيار من يمثلهم في المجالس التشريعية .

وإذا نظرنا إلى محافظة الدقهلية فنجد أنها في الفترة من ٢٠٠٠ حتى انتخابات ٢٠١١م لم ينتظم تقسيم دوائر المحافظة نظرا لاختلاف نظام الانتخاب من فترة إلى أخرى ، لذا سيتم دراسة تطور أعداد الناخبين بالمحافظة .

ويوضح الجدول (١٤) والشكل (١٢) تطور أعداد الناخبين على مستوى المحافظة من خلالهما يلاحظ ما يلي :

- أن عدد الناخبين بمحافظة الدقهلية خلال انتخابات ٢٠٠٠م بلغ ٢٦٥٦٩٣٤ ناخبا ، وبنسبة بلغت نحو ١٠,٧ % من إجمالي ناخبي الجمهورية، وهو إن دل فإنما يدل على أن محافظة الدقهلية من المحافظات ذات الفاعلية الايجابية في المشاركة بالعملية الانتخابية، وهو ما يجعل المحافظة تمثل ثقلا انتخابيا وتصويتيا فاعلا في العملية الانتخابية. ويلاحظ أن خط الاتجاه العام لتطور أعداد الناخبين بالمحافظة يأخذ شكلا ملحوظا نحو الزيادة، حيث بلغ عدد الناخبين٣١٤٣٤٩٩ ناخبا في انتخابات ٢٠٠٥م بنسبة بلغت نحو ٩,٥ % من إجمالي ناخبي الجمهورية.

أما عن انتخابات ٢٠١٠م فقد بلغ عدد الناخبين بمحافظة الدقهلية ٣٤٥٢٣٩٠ ناخبا بنسبة بلغت نحو ٧ % من إجمالي ناخبي الجمهورية ، في حين بلغت أعداد الناخبين بالمحافظة ٣٦٩٢٥٨٥ ناخبا خلال انتخابات ٢٠١١م وبنسبة بلغت ٧,٣ % من إجمالي ناخبي الجمهورية.

- أما عن نسبة التغير في أعداد الناخبين بالمحافظة . فجاءت المرحلة الأولى عام ٢٠٠٥م بنسبة تغير في أعداد الناخبين بلغت نحو ١٨,٣% مقارنة بأعداد الناخبين في سنة الانتخاب ٢٠٠٠م . وتراجعت نسب التغير لأعداد الناخبين بالمحافظة خلال انتخابات ٢٠١٠و ٢٠١١م حيث بلغت نحو ٩,٨ % و ٧ % على الترتيب .

جدول (١٤) تطور أعدد الناخبين بمحافظة الدقهلية مقارنة بإجمالي ناخبي الجمهورية في المدة من ٢٠٠٠- ٢٠١١م

سنوات الانتخاب	أعداد الناخبين	أعداد الناخبين بالمحافظة	% من إجمالي ناخبي الجمهورية	نسبة التغير لناخبي المحافظة
٢٠٠٠	٢٤٨٩٩٢١١	٢٦٥٦٩٣٤	١٠,٧	—
٢٠٠٥	٣٣٠٠٧٨٦٤	٣١٤٣٤٩٩	٩,٥	١٨,٣
٢٠١٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٥٢٣٩٠	٧	٩,٨
٢٠١١	٥٠٣٨٨٣١٣	٣٦٩٢٥٨٥	٧,٣	٧

- **مديرية امن الدقهلية ، قسم الانتخابات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٠م**
- **السيد الزغبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٣ .**
- **اللجنة العليا للانتخابات ، ٢٠١١م .**
- **سامح عبد الوهاب (٢٠٠٨م) : الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م ، سلسلة بحوث جغرافية ، العدد ٢١،الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة .**

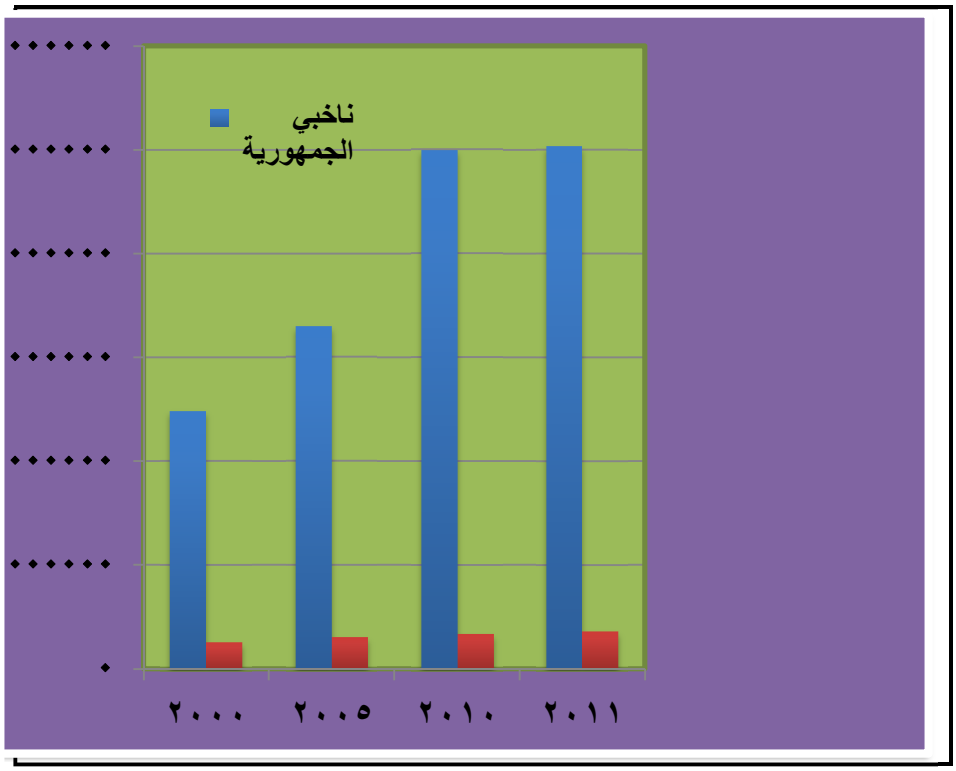

شكل (١٢) تطور أعداد الناخبين بمحافظة الدقهلية مقارنة بناخبي الجمهورية خلال انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ حتى ٢٠١١م

ثانيا : التوزيع الجغرافي للناخبين بالدوائر الانتخابية بالمحافظة

الناخبون هم من لهم الحق في التصويت، وهذا حق لا يتمتع به كافة سكان الدولة حيث يقتصر على البعض منهم وهم من يتوافر لديهم شروط معينة، فلا يحق لمواطن الإدلاء بصوته إلا إذا بلغ ثمانية عشر عاماً، ويعفى من ذلك أفراد الشرطة والقوات المسلحة، ومن صدر ضدهم حكم بمصادرة أموالهم، والمحكوم عليهم بعقوبة جنائية، ومن فصل من العاملين بالدولة لأسباب مخلة بالشرف، والمشهر إفلاسهم، بالإضافة إلى المحجور عليهم ، وغير العاقلين(مجلة الديمقراطية ، ملحق التشريعات السياسية في مصر ، ٢٠٠٥م ، ص ص ١٥ : ٢٤)، وبالتالي فإنه ليس كل من بلغ سن الانتخاب (١٨سنة فأكثر) له حق التصويت.

من المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى قدرة السكان على التفاعل السياسي وخاصة التفاعل مع العملية الانتخابية هي أنماط التوزيع الجغرافي للناخبين ، سواء كان هذا التوزيع مطلقا أو حسب مؤشرات سكانية ، كالتوزيع الجغرافي للناخبين على الدوائر الانتخابية وتحليل أنماط ذلك التوزيع من خلال نسب القيد والكثافة الانتخابية ، وكذلك أيضا توزيع الناخبين على مستوى اللجان الانتخابية الفرعية ومقارها .

فمن هذا المنطلق سيتناول هذا المحور الأنماط المختلفة لتوزيع الناخبين وتحليلاتها والمتمثلة في التوزيع المطلق للناخبين على الدوائر الانتخابية ومن حيث نسب القيد ، وعلاقة توزيع الناخبين بالمساحة الجغرافية ، فضلا عن توزيع الناخبين على المقار واللجان الانتخابية الفرعية بدوائر المحافظة .

أ- التنظيم المكاني للناخبين من حيث نسب القيد:

في الانتخابات السابقة كان لابد من التسجيل أولاً في الجداول الانتخابية هذا الشرط تم إلغاؤه في انتخابات ٢٠١١م فكل من بلغ سن الانتخاب وتنطبق عليه الشروط فيدرج اسمه ضمن كشوف الناخبين مباشرة دون الرجوع بالتسجيل في الجداول الانتخابية.

بالنسبة للنظام الفردي فيوضح جدول (١٥) التوزيع الكمي والنسبي للسكان والناخبين ونسب القيد بدوائر النظام الفردي على النحو التالي:

- بلغ إجمالي السكان بمحافظة الدقهلية حسب توقع السكان لعام ٢٠١١م نحو ٥،٦٦ مليون نسمة وزعت على ست دوائر انتخابية بالنظام الفردي بطريقة غير متساوية ، شغلت كل من دوائر: ميت غمر، بلقاس ، أول المنصورة المراكز الثلاث الأولى من حيث أعداد السكان بنسب بلغت ٢١,٤% ، ١٩,١ % ،١٦,٩ % على الترتيب. ثم جاءت في الترتيب من الرابع الى السادس كل من دوائر: الجمالية، دكرنس، السنبلاوين بنسب بلغت ١٥,٨ % ، ١٣,٤ % ، ١٣,٤ % من إجمالي أعداد السكان على الترتيب؛ وهذا إن دل على شئ إنما يدل على مدى التباين في توزيع السكان على الدوائر الانتخابية حيث بلغ معدل التطرف العام في توزيع سكان الدوائر الانتخابية نحو ١,٦ نسمة أي أن كل نسمة من دائرة ميت غمر وهي اكبر دائرة من حيث أعداد السكان يقابلها ١,٦ نسمة في دائرة دكرنس وهي اصغر دائرة من حيث أعداد السكان.

جدول (١٥) التوزيع الكمي والنسبي للسكان والناخبين ونسب القيد بدوائر الفردي لمحافظة الدقهلية عام ٢٠١١م

الدائرة	تقدير السكان عام ٢٠١١م		الناخبين		نسب القيد
	نسمة	%	نسمة	%	
الدائرة الأولى : أول المنصورة	٩٥٣٨١٩	١٦,٩	٧٠١٤١٩	١٩	٧٣,٥
الدائرة الثانية : بلقاس	١٠٨١٩٧٩	١٩,١	٦٩٥٩٨٤	١٨,٩	٦٤,٣
الدائرة الثالثة : دكرنس	٧٦٠٠٢٢	١٣,٤	٤٩٧٣١٥	١٣,٥	٦٥,٤
الدائرة الرابعة : الجمالية	٨٩٢٧١١	١٥,٨	٥٥٣٩٤٨	١٥	٦٢
الدائرة الخامسة : ميت غمر	١٢٠٨٦٦٠	٢١,٤	٧٤١٥٠٣	٢٠	٦١,٣
الدائرة السادسة : السنبلاوين	٧٦٢٦٠٨	١٣,٤	٥٠٢٤١٦	١٣,٦	٦٥,٩
إجمالي المحافظة	٥٦٥٩٧٩٩	١٠٠	٣٦٩٢٥٨٥	١٠٠	٦٥,٢

- **تم حساب نسب القيد عن طريق المعادلة الآتية :**
- **نسبة القيد = عدد الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية / عدد السكان لنفس الدائرة الانتخابية × ١٠٠**

- بلـغ أعـداد النـاخبين بمحافظـة الدقهليـة بالنسـبة للنظـام الفـردي (٣٦٩٢٥٨٥) ناخباً يتوزعون على ست دوائر انتخابية بطريقة غير متساوية، حيث جاء في الترتيب الأول الدائرة الخامسة (ميت غمر) تشكل (٢٠٪) من جملة الناخبين، في حين جاءت دائرتي أول المنصورة ، بلقاس في الترتيب الثاني والثالث بنسبة بلغت ١٩ % ، ١٨,٩% على الترتيب . وجاءت دائرة الجمالية في الترتيب الرابع بنسبة بلغت نحو ١٥% من اجمالي اعداد الناخبين بالمحافظة ، بينما جاءت في الترتيب الأخير دائرتي السنبلاوين ، دكرنس بنسب تكاد تتساوى حيث بلغت١٣,٦% ، ١٣,٥% من إجمالي أعداد الناخبين بالمحافظة على الترتيب ،ومن ثم فإن هناك عدم تكافؤ بين الدوائر من حيث أعداد الناخبين.

- بالنسبة لنسب القيد العامة فيتضح أن جميع الدوائر بمحافظة الدقهلية ٢٠١١م يزيد ناخبيها عن نصف سكانها،حيث يتراوح ما بين أكبر نسب للقيد العامة في الدائرة الأولىأول المنصورة (٧٣,٥ ٪)،وبين أصغر نسب للقيد العامة وهي الدائرة الخامسة ميت غمر (٦١,٣%) .

ويمكن تقسيم الدوائر الانتخابية للمحافظة بنظام الفردي إلى ثلاث فئات من حيث نسب القيد العامة وهي :

- الفئة الأولى (دوائر تراوحت نسبة القيد العامة بجداولها الانتخابية بين ٦٠-٦٥%) :

وهي الفئة التي تحقق أدنى نسب للقيد العام بالجداول الانتخابية وتشمل هذه الفئة دائرة ميت غمر ، الجمالية ، بلقاس والتي بلغت نسبة القيد العامة بجداولها الانتخابية نحو ٦١,٣% ، ٦٢% ، ٦٤,٣% على الترتيب.

- **الفئة الثانية (دوائر تراوحت نسبة القيد العامة بجداولها الانتخابية بين ٦٥-٧٠%) :**

وتضم هذه الفئة دائرتين هما : دكرنس ، السنبلاوين بنسب قيد عامة بلغت نحو ٦٥,٤% ، ٦٥,٩% على الترتيب .

- **الفئة الثالثة (دوائر بلغت نسبة القيد العامة بجداولها الانتخابية أكثر من ٧٠%) :**

وتضم هذه الفئة دائرة واحدة هي :أول المنصورة بنسبة قيد عامة بلغت نحو٧٣,٥ % .

أما بالنسبة لدوائر القائمة ويوضح جدول (١٦) التوزيع الكمي والنسبي للسكان والناخبين بدوائر القائمة على النحو التالي:-

بلغ إجمالي السكان بمحافظة الدقهلية (٥٦٥٩٧٩٩) نسمة حسب تقديرات السكان لعام ٢٠١١م وزعت على ثلاث دوائر بنظام القائمة النسبية، جاءت دائرة أول المنصورة في الترتيب الأول من حيث أعداد السكان بالمحافظة بنسبة بلغت نحو ٣٦ % ، بينما جاء في الترتيب الثاني دائرة ميت غمر بنسبة بلغت نحو ٣٤,٨% من إجمالي أعداد السكان بالمحافظة . وجاءت دائرة دكرنس في الترتيب الأخير بنسبة بلغت نحو ٢٩,٢% من إجمالي أعداد السكان بالمحافظة.

- بلغ إجمالي عدد الناخبين بالمحافظة ٣٦٩٢٥٨٥ ناخب يتوزعون على ثلاث دوائر ، وقد جاءت دائرة أول المنصورة في الترتيب الأول بنسبة بلغت نحو٣٧,٨% من إجمالي أعداد الناخبين بالمحافظة ، في حين جاءت دائرة ميت غمر في الترتيب الثاني بنسبة بلغت نحو ٣٣,٧% من إجمالي أعداد الناخبين بالمحافظة . أما دائرة دكرنس فقد جاءت في الترتيب الأخير بنسبة بلغت نحو ٢٨,٥% من إجمالي أعداد الناخبين بالمحافظة .

- أما عن نسبة القيد بالدوائر فقد بلغت أدنى معدلاتها بدائرة ميت غمر حيث بلغت نسبة القيد ٦٣,١% وهي بذلك اقل من نسبة القيد العامة للمحافظة والتي بلغت نحو ٦٥,٢% ، وكذلك الحال بالنسبة لدائرة دكرنس حيث بلغت نسبة القيد بها نحو ٦٣,٦% . أما دائرة أول المنصورة فقد ارتفعت بها نسبة القيد عن نسبة المحافظة حيث بلغت نحو ٦٨,٦% .

جدول (١٦) التوزيع الكمي والنسبي للسكان والناخبين ونسب القيد بدوائر القائمة لمحافظة الدقهلية عام ٢٠١١م

الدائرة	تقدير السكان عام ٢٠١١م		الناخبين		نسب القيد
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة	
الدائرة الأولى : أول المنصورة	٢٠٣٥٧٩٨	٣٦	١٣٩٧٤٠٣	٣٧,٨	٦٨,٦
الدائرة الثانية : دكرنس	١٦٥٢٧٣٣	٢٩,٢	١٠٥١٢٦٣	٢٨,٥	٦٣,٦
الدائرة الثالثة : ميت غمر	١٩٧١٢٦٨	٣٤,٨	١٢٤٣٩١٩	٣٣,٧	٦٣,١
إجمالي المحافظة	٥٦٥٩٧٩٩	١٠٠	٣٦٩٢٥٨٥	١٠٠	٦٥,٢

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تقدير سكان الدقهلية ، عام ٢٠١١م .**
- **اللجنة العليا للانتخابات ٢٠١١م**
- **تم حساب نسب القيد عن طريق المعادلة الآتية :**

$$\text{نسبة القيد} = \frac{\text{عدد الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية}}{\text{عدد السكان لنفس الدائرة الانتخابية}} \times ١٠٠$$

ب- التنظيم المكاني للناخبين من حيث الكثافة.

ولتوضيح صورة التوزيع الجغرافي للسكان وعلاقته بالنطاق المكاني الذي يشغله كان لابد من دراسة كثافة الناخبين الفعلية ، ويقصد بها ناتج قسمة أعداد الناخبين لمكونات الدائرة على المساحة الكلية لنفس مكونات الدائرة.

ويوضح جدول (١٧) وشكل (١٣) التوزيع الكمي والنسبي للمساحة، والناخبين والعلاقة بينهما، وكثافة الناخبين الفعلية بالنسبة لدوائر الفردي، ومنها يتضح أن:

بلغ مؤشر الكثافة الانتخابية بمنطقة الدراسة نحو ١٠٦٣ ناخب / كم٢ ، ويعد هذا المؤشر أكثر دقة للتعرف على نمط التوزيع الجغرافي للفئة الفعلية المشاركة في الانتخابات ، وعلى ذلك يلاحظ أن توزيع الناخبين على دوائر المحافظة الانتخابية حسب الكثافة الانتخابية اتسم بالتصنيف الآتي :

- الفئة الأولى (دوائر ذات كثافة انتخابية منخفضة) :

وتشمل هذه الفئة الدوائر التي تقل فيها أعداد الناخبين عن ١٠٠٠ ناخب / كم٢ ، وتضم هذه الفئة الغالبية العظمى من دوائر منطقة الدراسة ، حيث تحتوي على ٤ دوائر انتخابية ، جاء على رأس هذه الفئة دائرة بلقاس بأدنى كثافة انتخابية بواقع ٧٠٣ ناخب / كم٢ . تلي ذلك في الترتيب تصاعديا كل من دائرة الجمالية ، السنبلاوين ، دكرنس بواقع ٨٨٩ ، ٩٢٨ ، ٩٦٥ ناخب / كم٢ على الترتيب ؛ وقد يرجع ذلك الانخفاض في معدلات

الكثافة الانتخابية بتلك الدوائر إلى الاتساع النسبي لمساحات تلك الدوائر مقارنة بنسبة ما تشغله هذه الدوائر من أعداد الناخبين .

- **الفئة الثانية (دوائر ذات كثافة انتخابية متوسطة) :**

وتشمل هذه الفئة الدوائر التي تتراوح فيها الكثافة الانتخابية بين ١٠٠٠ – ٢٠٠٠ ناخب / كم٢، وتضم هذه الفئة دائرة واحدة فقط هي دائرة ميت غمر بواقع ١٥٣٩ ناخب / كم٢ .

- **الفئة الثالثة (دوائر ذات كثافة انتخابية مرتفعة) :**

وهي الفئة التي تزيد فيها الكثافة الانتخابية عن ٢٠٠٠ ناخب / كم٢، وتضم هذه الفئة دائرة واحدة فقط هي دائرة أول المنصورة بواقع ٢١٨٥ ناخب / كم٢ ؛ ويرجع ذلك الارتفاع في الكثافة الانتخابية لصغر مساحة الدائرة مقارنة بأعداد ناخبيها ، حيث تمثل الدائرة نحو ٩,٣ % من إجمالي مساحة المحافظة ، في حين تمثل نحو ١٩ % من إجمالي عدد ناخبي المحافظة .

جدول (١٧) التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والناخبين والكثافة الانتخابية بدوائر الفردي لمحافظة الدقهلية الانتخابية لعام ٢٠١١م

الدائرة	المساحة		الناخبين		الكثافة الانتخابية
	كم٢	%	نسمة	%	
الدائرة الأولى : أول المنصورة	٣٢١,٤	٩,٣	٧٠١٤١٩	١٩	٢١٨٥
الدائرة الثانية : بلقاس	٩٨٩,٨	٢٨,٥	٦٩٥٩٨٤	١٨,٩	٧٠٣
الدائرة الثالثة : دكرنس	٥١٥,٤	١٤,٨	٤٩٧٣١٥	١٣,٥	٩٦٥
الدائرة الرابعة : الجمالية	٦٢٣,٢	١٧,٩	٥٥٣٩٤٨	١٥	٨٨٩
الدائرة الخامسة : ميت غمر	٤٨١,٨	١٣,٩	٧٤١٥٠٣	٢٠	١٥٣٩
الدائرة السادسة : السنبلاوين	٥٤١,١	١٥,٦	٥٠٢٤١٦	١٣,٦	٩٢٨
إجمالي المحافظة	٣٤٧٢,٧	١٠٠	٣٦٩٢٥٨٥	١٠٠	١٠٦٣

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات :

- **اللجنة العليا للانتخابات ، ٢٠١١م**
- **محافظة الدقهلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة .**
- **تم حساب الكثافة الانتخابية عن طريق المعادلة الآتية :**

$$\text{الكثافة الانتخابية} = \frac{\text{عدد الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية}}{\text{مساحة الدائرة}}$$

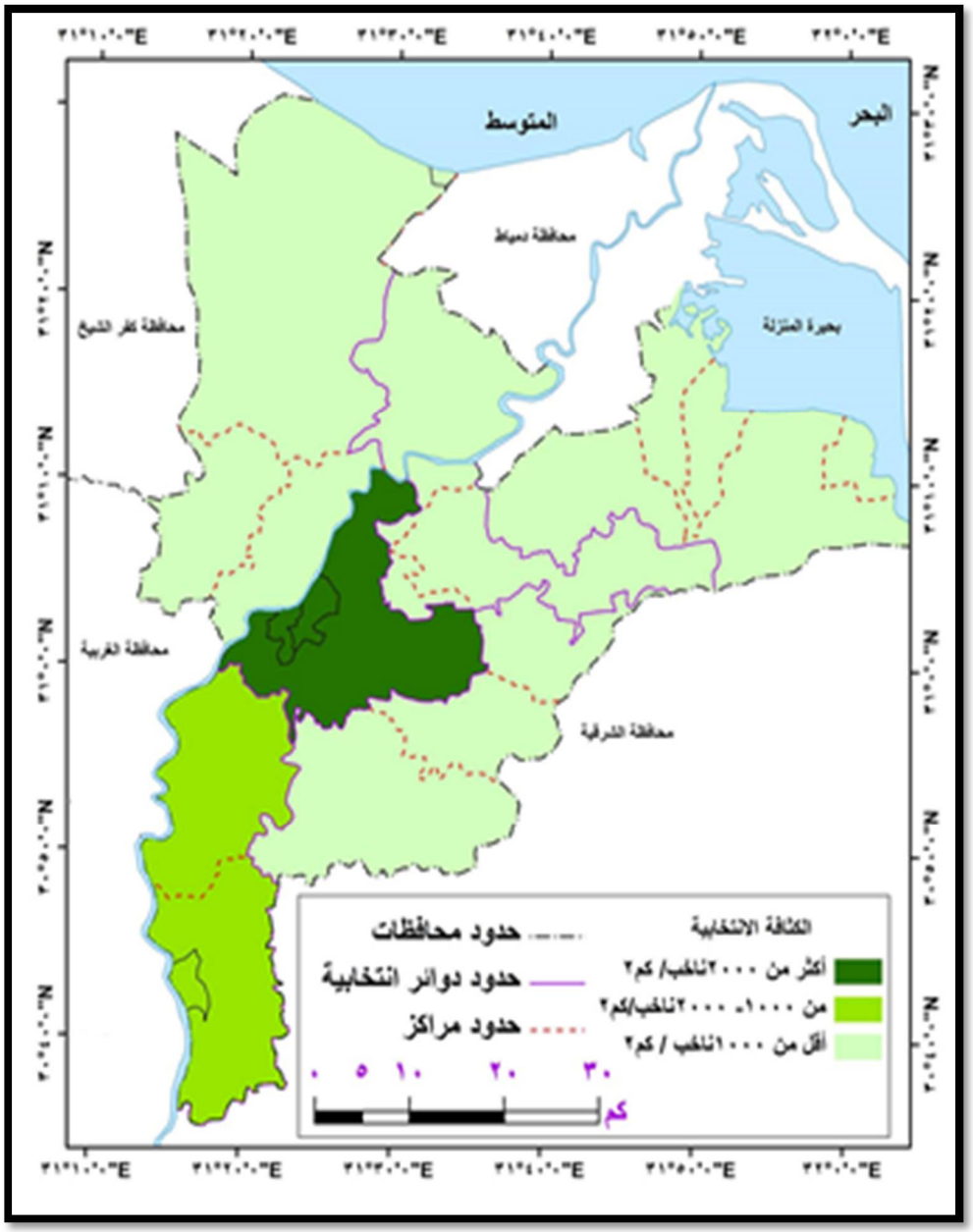

شكل (١٣) الكثافة الانتخابية لدوائر الفردي بمحافظة الدقهلية ٢٠١١م

أما بالنسبة لدوائر القائمة فيوضح جدول(١٨)التوزيع الكمي والنسبي للمساحة، والناخبين والعلاقة بينهما، ومنها يتضح أن:

بلغت كثافة الناخبين بالنسبة لمحافظة الدقهلية في انتخابات ٢٠١١م ١٠٦٣ ناخب / كم٢، بينما بلغت في الدائرة الثالثة (١٢١٦ناخب /كم٢) وهي بذلك أكبر من كثافة الناخبين للمحافظة، في حين جاءت الدائرة الثانية بكثافة (٩٢٣ناخب /كم٢)وهي بذلك أقل من كثافة الناخبين للمحافظة، بينما تكاد تتساوى كثافة الناخبين في الدائرة الأولى مع كثافة الناخبين بالمحافظة حيث بلغت ١٠٦٥ ناخب / كم٢.

جدول (١٨) التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والناخبين والكثافة الانتخابية بدوائر القائمة لمحافظة الدقهلية الانتخابية لعام ٢٠١١م

الدائرة الانتخابية	المساحة		الناخبين		الكثافة الانتخابية
	كم٢	%	نسمة	%	
الدائرة الأولى : أول المنصورة	١٣١١,٢	٣٧,٨	١٣٩٧٤٠٣	٣٧,٨	١٠٦٥
الدائرة الثانية : دكرنس	١١٣٨,٦	٣٢,٨	١٠٥١٢٦٣	٢٨,٥	٩٢٣
الدائرة الثالثة : ميت غمر	١٠٢٢,٩	٢٩,٤	١٢٤٣٩١٩	٣٣,٧	١٢١٦
إجمالي المحافظة	٣٤٧٢,٧	١٠٠	٣٦٩٢٥٨٥	١٠٠	١٠٦٣

- محافظة الدقهلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة .
- تم حساب الكثافة الانتخابية عن طريق المعادلة الآتية :

$$\text{الكثافة الانتخابية} = \frac{\text{عدد الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية}}{\text{مساحة الدائرة}}$$

ج- التوزيع الجغرافي للناخبين على اللجان والمقار الانتخابية.

أولا: توزيع اللجان والمقار الانتخابية بدوائر الفردي :

يعد التوزيع الجغرافي للناخبين في كل لجنة كحد أقصى وحد أدنى من المعايير الجغرافية التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد التوزيع الجغرافي للجان الانتخابية ونفوذ كل منها (محمد الديب ، ٢٠٠٥ م ، ص ٧٥٣) . كما يأتي تجميع ناخبي اللجان الانتخابية الفرعية داخل مقرات انتخابية ودراسة أنماط توزيعهم عليها من أهم الصور التي توضح مدى حياد القائم على تنظيم العملية الانتخابية من عدمه .

وهنا يجب الإشارة إلى فرضيتين أساسيتين تتعلق بتوزيع الناخبين على اللجان الفرعية ومقراتها الانتخابية ، الفرضية الأولى : تتعلق بضرورة مراعاة التساوي في أعداد الناخبين بين اللجان الانتخابية الفرعية وهو ما يترتب عليه تمكن جميع الناخبين المقيدين بكل لجنة انتخابية فرعية من الإدلاء بأصواتهم في الزمن المسموح به للاقتراع والذي لا يزيد على إحدى عشر ساعة تنحصر خلال الفترة من الساعة الثامنة صباحا وحتى السابعة مساء وذلك تحقيقا لمبدأ المساواة في حقوق الناخبين .

أما الفرضية الثانية : تتعلق بالعلاقة الطردية بين مساحة الدائرة وأعداد مقارها الانتخابية من ناحية ، والعلاقة العكسية بين أعداد المقار الانتخابية وتوزيع أعداد الناخبين على تلك المقار من ناحية أخرى ؛ أي انه كلما اتسعت مساحة الدائرة كلما زادت أعداد المقرات الانتخابية لتغطية تلك المساحة مما يؤدي إلى انخفاض نصيب هذه المقار من أعداد الناخبين .

والعكس صحيح كلما صغرت مساحة الدائرة قلت أعداد المقار الانتخابية وبالتالي ارتفع نصيب هذه المقرات من أعداد الناخبين .

وبتطبيق هاتين الفرضيتين على واقع حال منطقة الدراسة الذي يوضحه الجدول (١٩) يتضح ما يلي :

١- بالنسبة لتوزيع الناخبين على اللجان الفرعية بمنطقة الدراسة ، فقد تم توزيع ٣,٦ مليون ناخب بمحافظة الدقهلية على ٣٨٨٨ لجنة انتخابية فرعية بمتوسط عام بلغ نحو ٩٤٩,٧ ناخب / لجنة . جاءت دائرة بلقاس لتمثل أعلى عدد للناخبين في اللجان الانتخابية الفرعية بمتوسط بلغ نحو ٩٧٦,١ ناخب / لجنة ، بينما جاءت دائرة السنبلاوين لتمثل أدنى عدد بمتوسط بلغ نحو ٩١٦,٨ ناخب / لجنة ؛ وبذلك بلغت درجة التطرف بين أعلى قيمة وأدنى قيمة نحو ١,١ ناخب ، أي أن كل أربعة ناخبين بلجان دائرة السنبلاوين الفرعية يقابلهم ما يقرب من خمسة ناخبين بلجان دائرة بلقاس ، وهو ما يعني أن الوقت اللازم لاقتراع أربعة ناخبين بدائرة السنبلاوين هو نفس الوقت المتاح لاقتراع خمسة ناخبين تقريبا بدائرة بلقاس ؛ وهو ما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الناخبين .

اتسم التوزيع الجغرافي للناخبين على اللجان الفرعية بالدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية بالتوزيع المثالي حيث تراوحت درجة التطرف في توزيع أعداد الناخبين على لجان الدوائر الانتخابية بين ١ ، ١,١ ناخب ، أي أن أقصى تطرف بلغ زيادة قدرها ٠,١ من أدنى قيمة لمتوسط أعداد الناخبين بكل لجنة ؛ وهو ما يعني أن توزيع الناخبين على اللجان الانتخابية الفرعية بدوائر منطقة الدراسة يعد اقرب للحياد

والتوازن والتوزيع المثالي مما يحقق المساواة بين أعداد الناخبين في الزمن المسموح به للاقتراع داخل اللجان الانتخابية الفرعية ، وهو ما يتطابق مع الفرضية الأولى ، وذلك باستثناء دائرة بلقاس التي تحتاج إلى إعادة توزيع .

- ويمكن إلقاء الضوء على أنماط توزيع الناخبين على اللجان الفرعية بطريقة أخرى من خلال تقسيم دوائر المحافظة الانتخابية إلى ثلاث فئات مقارنة بالمتوسط العام للمحافظة وهي كما يلي :

- الفئة الأولى : دوائر انخفض بها متوسط عدد الناخبين في اللجان الفرعية عن المتوسط العام للمحافظة والبالغ ٩٤٩,٧ ناخب / لجنة وتضم هذه الفئة على الترتيب كل من دوائر: السنبلاوين ،المنزلة بمتوسطات ٩١٦,٨ ، ٩٣٧,٣ ناخب / لجنة على الترتيب.

- الفئة الثانية : دوائر تقارب بها متوسط عدد الناخبين في اللجان الفرعية و المتوسط العام للمحافظة وتضم هذه الفئة على الترتيب كل من دوائر : ميت غمر ، دكرنس ، أول المنصورة بمتوسطات ٩٤٧ ، ٩٥٤,٥ ، ٩٥٨,٢ ناخب / لجنة على الترتيب .

- الفئة الثالثة : دوائر ارتفع بها متوسط عدد الناخبين في اللجان الفرعية عن المتوسط العام للمحافظة وتتمثل هذه الفئة في دائرة بلقاس بمتوسط بلغ نحو ٩٧٦,١ ناخب / لجنة .

٢- أما بالنسبة لتوزيع الناخبين على المقار الانتخابية بمنطقة الدراسة والذي يتضح من الجدول (٦) ، فقد تم تجميع ٣,٦ مليون ناخب بمحافظة

الدقهلية داخل ٧٩٤ مقر انتخابي بمتوسط عام بلغ نحو ٤٦٥٠,٦ ناخب / مقر . جاءت دائرة أول المنصورة لتمثل أعلى قيمة لتوزيع الناخبين على المقار الانتخابية بمتوسط بلغ نحو ٦٠٤٦,٧ ناخب / مقر ، بينما جاءت دائرة السنبلاوين لتمثل أدنى قيمة لتوزيع الناخبين على المقار الانتخابية بمتوسط بلغ نحو ٣٧٤٩,٤ ناخب / مقر ؛ وبذلك بلغت درجة التطرف بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لتوزيع الناخبين على المقار الانتخابية نحو ١,٦ ناخب ، أي أن كل ناخبين بمقار دائرة السنبلاوين الانتخابية يقابله ما يزيد عن ثلاثة ناخبين بمقار دائرة أول المنصورة الانتخابية ؛ ولعل ذلك يرجع إلىأن دائرة أول المنصورة أصغر دوائر المحافظة من حيث المساحة .

- ويمكن توضيح التباين في توزيع الناخبين على المقار الانتخابية بدوائر المحافظة من خلال مقارنتها بالمتوسط العام للمحافظة والذي قسمها إلى ثلاث فئات وهي كما يلي :

- الفئة الأولى : دوائر انخفض بها متوسط عدد الناخبين في المقار الانتخابية عن المتوسط العام للمحافظة والبالغ ٤٦٥٠,٦ ناخب / مقر وتضم هذه الفئة على الترتيب كل من دوائر : السنبلاوين ، دكرنس بمتوسطات ٣٧٤٩,٤ ، ٤١٧٩,١ ناخب / مقر على الترتيب .
- الفئة الثانية : دوائر تقارب بها متوسط عدد الناخبين في المقار الانتخابية و المتوسط العام للمحافظة وتضم هذه الفئة على الترتيب كل من دوائر : ميت غمر ، بلقاس ، المنزلة بمتوسطات ٤٥٤٩ ، ٤٧٦٧ ، ٤٧٧٥,٤ ناخب / مقر على الترتيب .

- **الفئة الثالثة : دوائر ارتفع بها متوسط عدد الناخبين في المقار الانتخابية عن المتوسط العام للمحافظة وتتمثل هذه الفئة في دائرة أول المنصورة بمتوسط بلغ نحو ٦٠٤٦,٧ ناخب / مقر .**

جدول (١٩) التوزيع الجغرافي للناخبين على اللجان والمقار الانتخابية بدوائر الفردي بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١ م

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين	اللجان الانتخابية			المقار الانتخابية		
		عدد	متوسط ناخب / لجنة	درجة التطرف	عدد	متوسط ناخب / مقر	درجة التطرف
الدائرة الأولى : أول المنصورة	٧٠١٤١٩	٧٣٢	٩٥٨,٢	١	١١٦	٦٠٤٦,٧	١,٦
الدائرة الثانية : بلقاس	٦٩٥٩٨٤	٧١٣	٩٧٦,١	١,١	١٤٦	٤٧٦٧	١,٣
الدائرة الثالثة : دكرنس	٤٩٧٣١٥	٥٢١	٩٥٤,٥	١	١١٩	٤١٧٩,١	١,١
الدائرة الرابعة : المنزلة	٥٥٣٩٤٨	٥٩١	٩٣٧,٣	١	١١٦	٤٧٧٥,٤	١,٣
الدائرة الخامسة : ميت غمر	٧٤١٥٠٣	٧٨٣	٩٤٧	١	١٦٣	٤٥٤٩	١,٢
الدائرة السادسة : السنبلاوين	٥٠٢٤١٦	٥٤٨	٩١٦,٨	١	١٣٤	٣٧٤٩,٤	١
إجمالي المحافظة	٣٦٩٢٥٨٥	٣٨٨٨	٩٤٩,٧	—	٧٩٤	٤٦٥٠,٦	—

من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات :

- اللجنة العليا للانتخابات ، ٢٠١١م . - مؤشرات مرشحي انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء
- مديرية امن الدقهلية ، قسم الانتخابات
- تم حساب متوسط ناخب لكل لجنة أو مقر عن طريق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{أعداد الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية}}{\text{أعداد اللجان الانتخابية أو المقرات الانتخابية لنفس الدائرة}}$$

- تم حساب درجة التطرف عن طريق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{متوسط أعداد الناخبين لكل (لجنة أو مقر) في كل دائرة}}{\text{اصغر قيمة لمتوسط أعداد الناخبين لكل (لجنة أو مقر)}}$$

وكلما اقترب الناتج من الواحد الصحيح انخفضت درجة التطرف وكان التوزيع اقرب إلى التوازن والتوزيع المثالي . عن : (ثناء عمر ، ٢٠٠٠ م ، ص ٣٨٣) .

ثانيا : توزيع الناخبين على اللجان والمقار الانتخابية بدوائر القائمة :

بالنسبة لتوزيع الناخبين على اللجان الفرعية بدوائر القائمة ويوضحها جدول (٢٠) ، فقد تم توزيع ٣,٦ مليون ناخب بمحافظة الدقهلية على نحو ٣٨٨٨ لجنة انتخابية فرعية بمتوسط عام بلغ نحو ٩٤٩,٧ ناخب / لجنة . جاءت دائرة أول المنصورة لتمثل أعلى عدد للناخبين في اللجان الانتخابية الفرعية بمتوسط بلغ نحو ٩٦٧,١ ناخب / لجنة ، بينما جاءت دائرة ميت غمر لتمثل أدنى عدد بمتوسط بلغ نحو ٩٣٤,٦ ناخب / لجنة ؛ وبذلك بلغت درجة التطرف بين أعلى قيمة وأدنى قيمة نحو ١,١ ناخب ، أي أن كل أربعة ناخبين بلجان دائرة ميت غمر الفرعية يقابلهم ما يقرب من خمسة ناخبين بلجان دائرة أول المنصورة ، وهو ما يعني أن الوقت اللازم لاقتراع أربعة ناخبين بدائرة ميت غمر هو نفس الوقت المتاح لاقتراع خمسة ناخبين تقريبا بدائرة أول المنصورة ؛ وهو ما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الناخبين .

أما بالنسبة لتوزيع الناخبين على المقار الانتخابية بمنطقة الدراسة والتي يوضحها جدول (٢٠) ، فقد تم تجميع ٣,٦ مليون ناخب بمحافظة الدقهلية داخل ٧٩٤ مقر انتخابي بمتوسط عام بلغ نحو ٤٦٥٠,٦ ناخب / مقر . جاءت دائرة أول المنصورة لتمثل أعلى قيمة لتوزيع الناخبين على المقار الانتخابية بمتوسط بلغ نحو ٥٣٣٣,٦ ناخب / مقر ، بينما جاءت دائرة ميت غمر لتمثل أدنى قيمة لتوزيع الناخبين على المقار الانتخابية بمتوسط بلغ نحو ٤١٨٨,٣ ناخب / مقر ؛ وبذلك بلغت درجة التطرف بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لتوزيع الناخبين على المقار الانتخابية نحو ١,٣ ناخب ، أي أن كل ناخبين بمقار دائرة ميت غمر الانتخابية يقابله ما يقارب ثلاثة ناخبين بمقار دائرة أول المنصورة الانتخابية .

جدول (٢٠) التوزيع الجغرافي للناخبين على اللجان والمقار الانتخابية بدوائر القائمة بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١م

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين	اللجان الانتخابية			المقار الانتخابية		
		عدد	متوسط ناخب / لجنة	درجة التطرف	عدد	متوسط ناخب / مقر	درجة التطرف
الدائرة الأولى : أول المنصورة	١٣٩٧٤٠٣	١٤٤٥	٩٦٧,١	١,١	٢٦٢	٥٣٣٣,٦	١,٣
الدائرة الثانية : دكرنس	١٠٥١٢٦٣	١١١٢	٩٤٥,٤	١	٢٣٥	٤٤٧٣,٥	١,١
الدائرة الثالثة : ميت غمر	١٢٤٣٩١٩	١٣٣١	٩٣٤,٦	١	٢٩٧	٤١٨٨,٣	١
إجمالي المحافظة	٣٦٩٢٥٨٥	٣٨٨٨	٩٤٩,٧	ــ	٧٩٤	٤٦٥٠,٦	ــ

من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات :
- اللجنة العليا للانتخابات ، ٢٠١١م . - مؤشرات مرشحي انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء
- مديرية امن الدقهلية ، قسم الانتخابات
- تم حساب متوسط ناخب لكل لجنة أو مقر عن طريق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{أعداد الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية}}{\text{أعداد اللجان الانتخابية أو المقرات الانتخابية لنفس الدائرة}}$$

- تم حساب درجة التطرف عن طريق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{متوسط أعداد الناخبين لكل (لجنة أو مقر) في كل دائرة}}{\text{اصغر قيمة لمتوسط أعداد الناخبين لكل (لجنة أو مقر)}}$$

وكلما اقترب الناتج من الواحد الصحيح انخفضت درجة التطرف وكان التوزيع اقرب إلى التوازن والتوزيع المثالي . عن : (ثناء عمر ، ٢٠٠٠ م ، ص ٣٨٣) .

ثالثا : توزيع الناخبين بالخارج :

كان من انجازات ثورة ٢٥ يناير على الصعيد الانتخابي ، كفالة الدولة للمصريين المقيمين خارج البلاد ممارسة حقي الاقتراع في الانتخابات العامة وإبداء الرأي في الاستفتاء . وقد تم ذلك بأن عهد للجنة العليا للانتخابات في تحقيق كيفية ممارسة المصريين المقيمين في الخارج لحق الاقتراع وإبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والاستفتاءات . وقد أشار التشريع المنظم لذلك إلى انه من يرغب من المصريين المقيمين خارج البلاد المقيدين بقاعدة بيانات الناخبين في ممارسة حق الاقتراع وإبداء الرأي خارج البلاد إبداء رغباتهم بطلب يقدم للقنصلية المصرية في الدولة التي يقيم بها .

وقد اعتبر القانون الموطن الانتخابي للمصري المقيم في الخارج هو محل إقامته داخل مصر والثابت ببطاقة الرقم القومي ، وانه لا يقبل في إثبات شخصية الناخبين المصريين المقيمين في الخارج سوى بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر المصري الساري الصلاحية . وبشأن الاقتراع ، فقد اعتبرت البعثات الدبلوماسية والقنصلية خارج البلاد مقارا للاقتراع ، وفقا للقواعد التي تقررها اللجنة العليا للانتخابات . والتي خولها القانون سلطة تحديد عدد اللجان الفرعية خارج البلاد التي يجرى فيها الاقتراع وتعيين مقارها ومقار اللجان العامة . وتلافيا لأية مشكلات مرتبطة بالإشراف القضائي الكامل على الانتخابات ، قرر القانون تشكيل اللجان العامة المشرفة على الانتخابات من عدد كاف من أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي ، ويعين أمين لكل لجنة من العاملين بوزارة الخارجية .

وقد بلغ أعداد الناخبين المصريين بالخارج حوالي ٣٥٥ ألف ناخب ، في حين بلغ أعداد الناخبين المقيمين بالخارج والمنتمين لمحافظة الدقهلية حوالي ٣٣ ألف ناخب بنسبة ٩,٤ % من أعداد الناخبين المصريين المقيمين بالخارج .

ويوضح الجدول (٢١) والشكل (١٤) التوزيع الكمي والنسبي لناخبين محافظة الدقهلية المقيمين بالخارج بدوائر الفردي للمحافظة ويتضح ما يلي :

- بلغ أعداد ناخبين محافظة الدقهلية المقيمين بالخارج نحو ٣٣ ألف ناخب تتوزع على دوائر الفردي الست بنسب مختلفة . وقد جاءت دائرة أول المنصورة في الترتيب الأول من حيث الناخبين المقيمين بالخارج بنسبة بلغت ٣١,٥ % . بينما جاءت دائرة ميت غمر وبلقاس في الترتيب الثاني والثالث بنسب تكاد تتساوى حيث بلغت ١٦,٩ % ، ١٦,٢% من إجماليأعداد ناخبين المحافظة بالخارج على الترتيب . في حين جاءت دائرة دكرنس في الترتيب الرابع بنسبة بلغت ١٤,٨% . تلتها في الترتيب الخامس دائرة المنزلة بنسبة بلغت نحو ١١,٧ % . وجاءت دائرة السنبلاوين في الترتيب الأخير بنسبة بلغت نحو ٨,٩% من إجمالي أعداد الناخبين المقيمين بالخارج .

- ويلاحظ استئثار خمس دول بنسبة ٩١,٦ % من إجمالي أعداد ناخبين الدقهلية المقيمين بالخارج وهي دولة : السعودية ، الكويت ، الإمارات ، قطر ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد جاءت دولة السعودية في الترتيب الأول حيث بلغت نسبتها نحو ٥٧,٧% من إجمالي أعداد ناخبين المحافظة المقيمين بالخارج . وقد سجلت أعلى نسب لناخبين المحافظة المقيمين بالسعودية بدائرة المنزلة والسنبلاوين بنسب تكاد تتساوى حيث بلغت نحو ٦٥,١ % ، ٦٤,٩ % من إجمالي أعداد ناخبين الخارج بالدائرة لكل منهما على الترتيب . بينما سجلت أدنى نسبة في دائرة ميت غمر حيث بلغت نحو ٥٢,٤% من إجمالي أعداد ناخبين الخارج بالدائرة .

جدول (٢١) التوزيع الكمي والنسبي لعدد الناخبين بالخارج على دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١ م

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين		الإمارات		السعودية		الكويت		قطر		أمريكا		دول أخرى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الدائرة الأولى : أول المنصورة	١٠٥٠٥	٣١,٥	١٢٣٧	١١,٨	٥٦١٧	٥٣,٥	١٨٩٥	١٨	٤٦٩	٤,٥	٢٠١	١,٩	١٠٨٦	١٠,٣
الدائرة الثانية : بلقاس	٥٣٨٩	١٦,٢	٥٠٨	٩,٤	٣٠٨٨	٥٧,٣	١١٧٨	٢١,٩	١٦٤	٣	٢١	٠,٤	٤٣٠	٨
الدائرة الثالثة : دكرنس	٤٩٥٦	١٤,٨	٣٥٩	٧,٢	٣١٢٥	٦٣,١	٩٣٣	١٨,٨	٢٥٢	٥,١	١٨	٠,٤	٢٦٩	٥,٤
الدائرة الرابعة : المنزلة	٣٩١٩	١١,٧	٢٩١	٧,٤	٢٥٤٩	٦٥,١	٥٩٠	١٥,١	٢٨٨	٧,٣	١٢	٠,٣	١٨٩	٤,٨
الدائرة الخامسة : ميت غمر	٥٦٣٢	١٦,٩	١٣٦٣	٢٤,٢	٢٩٥٢	٥٢,٤	٤٥٠	٨	٢٤٨	٤,٤	٣٧	٠,٧	٥٨٢	١٠,٣
الدائرة السادسة : السنبلاوين	٢٩٥٣	٨,٩	٣٥١	١١,٩	١٩١٦	٦٤,٩	٢٨٣	٩,٦	١٤٠	٤,٧	١٠	٠,٣	٢٥٣	٨,٦
إجمالي المحافظة	٣٣٣٥٤	١٠٠	٤١٠٩	١٢,٣	١٩٢٤٧	٥٧,٧	٥٣٢٩	١٦	١٥٦١	٤,٧	٢٩٩	٠,٩	٢٨٠٩	٨,٤

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

- **مديرية أمن الدقهلية ، قسم الانتخابات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١١م .**
- **اللجنة العليا للانتخابات ، ٢٠١١م**

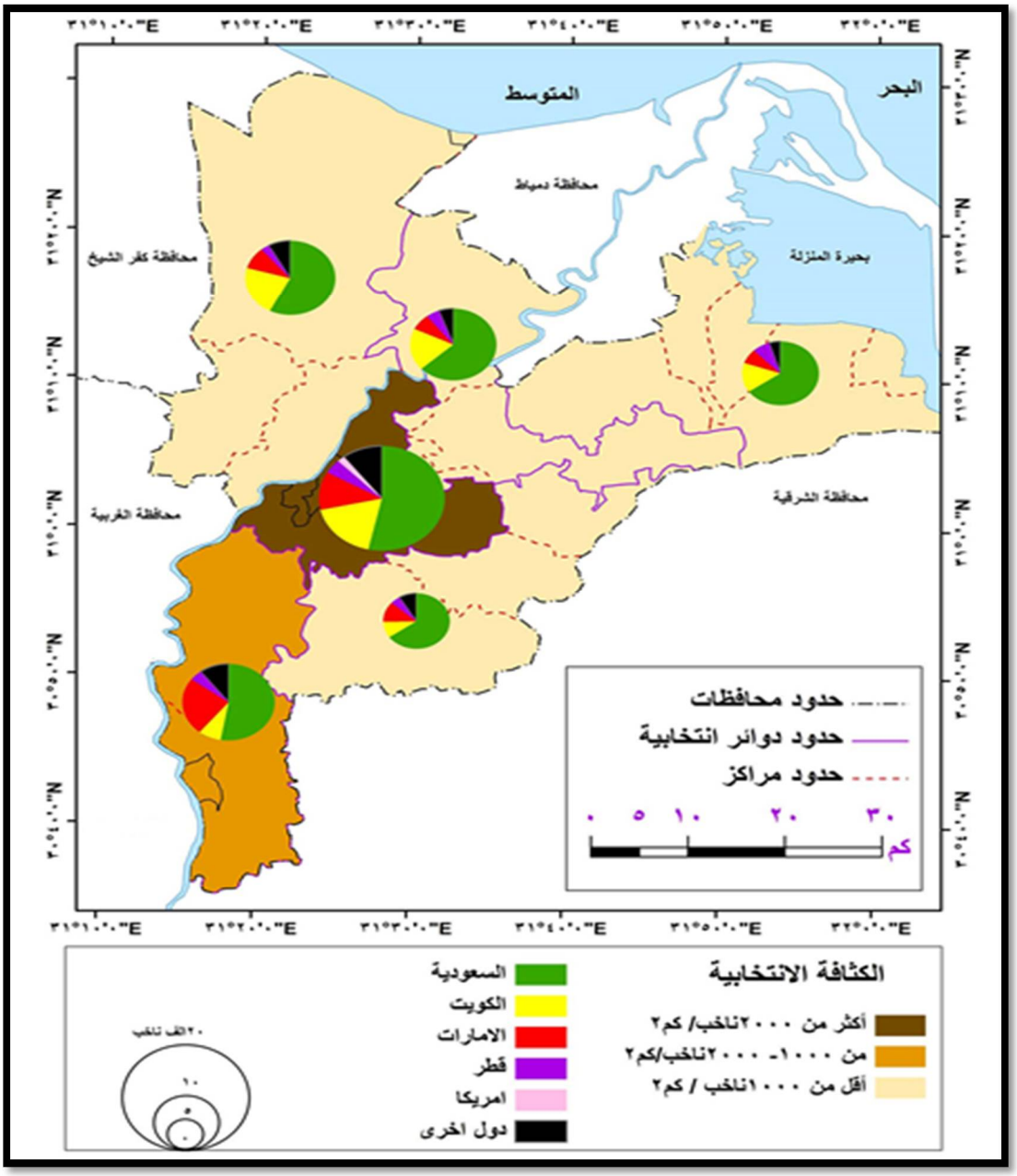

شكل (١٤) توزيع ناخبين الدقهلية بالخارج على دوائر الفردي عام ٢٠١١م

– أما عن دولة الكويت فقد جاءت في الترتيب الثاني من حيث إجمالي أعداد ناخبين المحافظة المقيمين بالخارج بنسبة بلغت نحو ١٦% . وقد جاءت دائرة بلقاس في الترتيب الأول بنسبة بلغت نحو ٢١,٩% من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج . في حين جاءت دائرة دكرنس وأول المنصورة في الترتيب الثاني والثالث بنسبة تكاد تتساوى حيث بلغت ١٨,٨ % ، ١٨ % من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج لكل منهما على الترتيب . بينما جاء في الترتيب الأخير دائرة ميت غمر بنسبة بلغت ٨% من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج .

– وقد جاءت دولة الإمارات في الترتيب الثالث بنسبة ١٢,٣% من إجمالي أعداد ناخبين المحافظة بالخارج . وقد سجلت دائرة ميت غمر الترتيب الأول بنسبة٢٤,٢ % من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة المقيمين بالخارج . بينما جاءت دائرة السنبلاوين وأول المنصورة في الترتيب الثاني والثالث بنسب تكاد تتساوى حيث بلغت ١١,٩ % ، ١١,٨% من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة المقيمين بالخارج لكل منهما على الترتيب . وسجلت دائرة دكرنس ادنى نسبة حيث بلغت ٧,٢% من اجمالي اعداد ناخبين الدائرة المقيمين بالخارج .

– أما بالنسبة لدولة قطر فقد جاءت في الترتيب الرابع من حيث إجمالي أعداد ناخبين المحافظة المقيمين بالخارج بنسبة بلغت نحو ٤,٧% . وقد جاءت دائرة المنزلة في الترتيب الأول بنسبة بلغت نحو ٧,٣% من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج . في حين جاءت دائرة دكرنس في الترتيب الثاني بنسبة بلغت ٥,١ % من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج . بينما سجلت دائرة بلقاس أقل نسبة حيث بلغت نحو ٣% من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج لتأتي بذلك في الترتيب الأخير .

– أما بالنسبة لأعداد ناخبين المحافظة المقيمين بالولايات المتحدة فقد بلغت نسبتهم ٠,٩% من إجمالي أعداد ناخبين المحافظة بالخارج . وقد سجلت أقصى نسبة لهم في دائرة أول المنصورة بنسبة بلغت نحو ١,٩% من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج . بينما سجلت أدناها في دائرة السنبلاوين بنسبة بلغت نحو ٠,٣% من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج .

أما عن توزيع ناخبين محافظة الدقهلية المقيمين بالخارج على دوائر القائمة فيوضح ذلك الجدول (٢٢) والشكل (١٥) ويتضح منهما ما يلي :

– بلغ إجمالي أعداد ناخبين المحافظة بالخارج نحو ٣٣ ألف ناخب موزعين على ثلاث دوائر بنظام القائمة . وقد استأثرت دائرة أول المنصورة ما يقارب نصف أعداد ناخبين المحافظة بالخارج بنسبة بلغت ٤٧,٧ % ، تلتها دائرة دكرنس وميت غمر بنسب متقاربة حيث بلغت ٢٦,٦% ، ٢٥,٧% من إجمالي أعداد ناخبين المحافظة بالخارج لكل منهما على الترتيب .

– يلاحظ أن دائرة أول المنصورة أكثر من نصف أعداد ناخبيها المقيمين في الخارج موجودين بدولة السعودية ، حيث بلغت نسبتهم نحو ٥٤,٨% . جاءت النسبة التالية لناخبين تلك الدائرة بدولة الكويت حيث بلغت ١٩,٣% من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج . في حين بلغت نسبة ناخبيها المقيمين بدولة الإمارات نحو ١١ % . وبلغت نسبتهم أيضا في قطر والولايات المتحدة نحو ٤% ، ١,٤ % لكل منهما على الترتيب .

– أما عن دائرة دكرنس فقد جاء أكثر من ثلثي ناخبيها المقيمين بالخارج من دولة السعودية ، حيث بلغت نسبتهم نحو ٦٣,٩ % . تلتها دولة الكويت بنسبة بلغت ١٧,٢ % من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج . ثم جاءت دولة

الإمارات ، قطر، الولايات المتحدة بنسب ٧,٣ % ، ٦,١% ، ٠,٣ % لكل منهم على الترتيب .

– أما بالنسبة لدائرة ميت غمر فقد جاء أيضا أكثر من نصف ناخبيها بالخارج من دولة السعودية بنسبة بلغت ٥٦,٧%. تلتها دولة الإمارات بنسبة بلغت ٢٠% من إجمالي أعداد ناخبين الدائرة بالخارج . ثم جاءت دولة الكويت ، قطر، والولايات المتحدة بنسب بلغت نحو ٨,٥% ، ٤,٥% ، ٠,٦ % على الترتيب .

جدول (٢٢) التوزيع الكمي والنسبي لعدد الناخبين بالخارج على دوائر القائمة بمحافظة الدقهلية لعام ٢٠١١ م

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين		الإمارات		السعودية		الكويت		قطر		أمريكا		دول أخرى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الدائرة الأولى : أول المنصورة	١٥٨٩٤	٤٧,٧	١٧٤٥	١١	٨٧٠٥	٥٤,٨	٣٠٧٣	١٩,٣	٦٣٣	٤	٢٢٢	١,٤	١٥١٦	٩,٥
الدائرة الثانية : دكرنس	٨٨٧٥	٢٦,٦	٦٥٠	٧,٣	٥٦٧٤	٦٣,٩	١٥٢٣	١٧,٢	٥٤٠	٦,١	٣٠	٠,٣	٤٥٨	٥,٢
الدائرة الثالثة : ميت غمر	٨٥٨٥	٢٥,٧	١٧١٤	٢٠	٤٨٦٨	٥٦,٧	٧٣٣	٨,٥	٣٨٨	٤,٥	٤٧	٠,٦	٨٣٥	٩,٧
إجمالي المحافظة	٣٣٣٥٤	١٠٠	٤١٠٩	١٢,٣	١٩٢٤٧	٥٧,٧	٥٣٢٩	١٦	١٥٦١	٤,٧	٢٩٩	٠,٩	٢٨٠٩	٨,٤

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

- **مديرية أمن الدقهلية ، قسم الانتخابات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١١م .**
- **اللجنة العليا للانتخابات ، ٢٠١١م .**

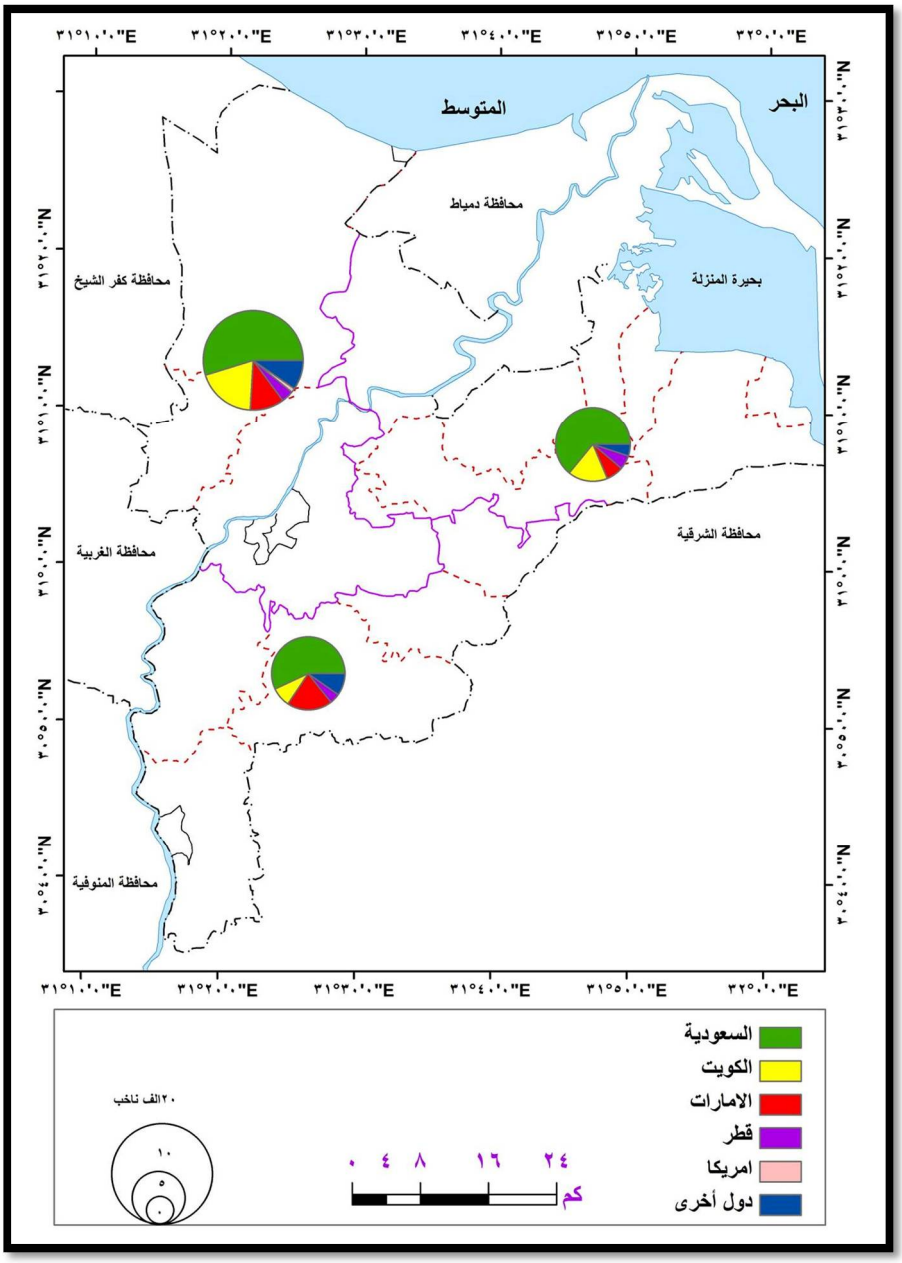

شكل (١٥) توزيع ناخبين الدقهلية بالخارج على دوائر القوائم عام ٢٠١١م

الخاتمة

لقد عكس تطور أعداد الناخبين بمنطقة الدراسة الصورة العامة لمدى التباين في تفاعل السكان مع العملية الانتخابية ؛ وذلك تبعا للقدر التي اتسمت به كل مرحلة انتخابية من حيادية ومساواة ونزاهة وديمقراطية ؛ مما كان له اكبر الأثر في تباين المشاركة الايجابية للسكان بالقيد في الجداول الانتخابية لاختيار من يمثلهم في المجالس التشريعية .

هناك عدم عدالة في توزيع اللجان الفرعية بين الدوائر، فقد بلغت أكبر الدوائر في أعداد اللجان بدائرة ميت غمر (٧٨٣) لجنة، بينما كانت أصغر دائرة هي دكرنس بواقع (٥٢١) لجنة.

أيضا هناك عدم عدالة في توزيع المقار الانتخابية بين الدوائر الانتخابية فقد بلغ أكبر الدوائر في أعداد المقار بدائرة ميت غمر (١٦٣) مقرا بينما تأتي أصغر الدوائر بدائرة أول المنصورة ، المنزلة (١١٦) مقراً.

اتسم التوزيع الجغرافي للناخبين على اللجان الفرعية بالدوائر الانتخابية بمحافظة الدقهلية بالتوزيع المثالي حيث تراوحت درجة التطرف في توزيع أعداد الناخبين على لجان الدوائر الانتخابية بين ١ ، ١,١ ناخب ، أي أن أقصى تطرف بلغ زيادة قدرها ٠,١ من أدنى قيمة لمتوسط أعداد الناخبين بكل لجنة ؛ وهو ما يعني أن توزيع الناخبين على اللجان الانتخابية الفرعية بدوائر منطقة الدراسة يعد اقرب للحياد والتوازن والتوزيع المثالي مما يحقق المساواة بين أعداد الناخبين في الزمن المسموح به للاقتراع داخل اللجان الانتخابية الفرعية ، وذلك باستثناء دائرة بلقاس التي تحتاج إلى إعادة توزيع.

المصادر و المراجع

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تقدير سكان الدقهلية ، عام ٢٠١١م .

٢- اللجنة العليا للانتخابات ، النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١١م ، دوائر محافظة الدقهلية الانتخابية ، بيانات منشورة بالصحف الرسمية.

٣- السيد الزغبي (٢٠٠٢م) : خريطة الدوائر الانتخابية في مصر "دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية.

٤- مديرية الطرق والنقل بمحافظة الدقهلية ، أطوال الطرق المرصوفة والترابية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١١م ،المنصورة .

٥- مديرية أمن الدقهلية ، قسم الانتخابات والتقسيم الإداري ، بيانات غير منشورة ، المنصورة .

٦- ثناء عمر (٢٠٠٠م): الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا – دراسة في الجغرافيا السياسية ، ندوة الأستاذ الدكتور/ سليمان حزين ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية.

٧- سامح عبد الوهاب (٢٠٠٨م) : الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م ، سلسلة بحوث جغرافية ، العدد ٢١،الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة .

٨- سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف (١٩٨٤م) : نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

٩- محافظة الدقهلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة.

انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ م بمحافظة الدقهلية*

شهدت الجغرافيا ولا تزال تطورات كبيرة وتغيرات جوهرية في موضوعاتها وطرق دراستها وتحليلها ، فالجغرافيا المعاصرة تتجه بخطى متسارعة نحو دراسة كل ما من شأنه استشراف اتجاهات المستقبل ، والعزوف تدريجيا عن المعالجات التقريرية التي تقف عند حد وصف الصورة الجغرافية للواقع الراهن (صلاح الدين بحيرى ، ١٩٩٨م ، ص ١٢٦)، وهذا من شأنه أن يساعد في وضع الأسس العلمية لتطبيقات جغرافية جديدة بإمكانها وضع تصورات مستقبلية للظاهرات التي تدرسها الجغرافية. لذا اتجهت الدراسات المعاصرة في الجغرافيا نحو مزيد من التخصص والتطبيق كجغرافية الانتخابات.

تعد جغرافية الانتخابات إحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها توضيح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج للعمليات السياسية التي تهتم بها الجغرافية السياسية، أي التفاعلات المكانية بين الظواهر الجغرافية والسياسية ومحاولة تفسيرها، وبهذا يمكن تعريف جغرافية الانتخابات على أنها محاولة لتفسير الاختلافات في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين ودراسة وتحليل تغيرات السلوك التصويتي من مكان لآخر وأسباب هذا التغير (جاسم كرم ، ١٩٨٨م ، ص ٧٥) .

---

* بحث منشور للمؤلف، بمجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية واللغات، شعبة البحوث الجغرافية والاستشارات التخطيطية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، إصدار خاص، ديسمبر ٢٠١٨م.

ويـري الـبعض أن جغرافيـة الانتخابـات سـتكون فرعـاً جغرافيـاً مسـتقلاً بذاته، وذلك لأنها تعد من أنشط موضوعات الجغرافيا السياسية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين(فتحي مصيلحي ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٥٥)، **وليس أدل علي ذلك من ظهور كتابات أصولية متخصصة في الموضوع، منها كتاب "بوستيد" عام ١٩٧٥م عن الجغرافيا وسلوك التصويت الانتخابي، وكتاب "تيلور" و "جونستون" عام ١٩٧٩م عن جغرافية الانتخابات.**

وتعطي دراسة الجغرافيـا السياسيـة فكرة واضحـة عن كفاءة الأمـة في ذاتها (إبراهيم رزقانة ، ١٩٦٨م ، ص ٣) ، **ولعل أهم ما يمكن أن يميز كفاءة أي أمـة هو إدارتها الذاتية لعملية اختيار ممثليها والذين يتخذون قراراتها السياسية. وهو ما يطلق عليه مصطلح " الديمقراطية الممثلة "** (مصطفى علوي وآخرون ، ٢٠٠١م ، ص ٤٥٠)، **ففي جميع البلاد الديمقراطية تكون العملية الانتخابية أول خطوة في عملية الوصول إلى السلطة وهي أحد مكونات الدولة؛ وعلى هذا فإن جغرافية الانتخابات تمثل المرحلة الأولى في دراسة الجغرافيا السياسية في البلدان الديمقراطية** (ثناء عمر ، ٢٠٠٢م ، ص ١٨).

لذا تعد جغرافيـة الانتخابات من صلب عمـل الجغرافيـا السياسيـة (Richard Muir , 1981 , P.203) ، **وحيث إن الجغرافيا السياسية لم تعد تهتم فقط بدراسة الوحدات السياسية المستقلة " الدولة " ، وإنما اتجهت في دراستها المعاصرة إلى دراسة حال المحليات** Johnston R ., 1982 , P. (187) **أو ما يسمى بالجغرافية السياسية للمحليات**(بيتر تيلور وكولن فلنت ، ٢٠٠٢م ، ص ١٢٩)، **أي أن مفهوم الوحدة السياسية قد تخطى حاجز الدولة ليدرس الظاهرات السياسية على مستوى الوحدات الإدارية الداخلية**

التابعة للدولة . والمقصود بالوحدة السياسية هي كل ما يقع تحت مسمى التقسيم السياسي للدولة سواء أكان مقاطعة أو مستعمرة أو محمية أو دول اتحادية أو ولايات متحدة أو إمبراطوريات (دولت صادق وآخرون ، ١٩٨٢م ، ص ١٢)**. ومن المنظور المعاصر يضاف إلى ذلك كل من الأقاليم المحلية للمحافظة والمركز والوحدة المحلية القروية ، بالإضافة إلى الدوائر الانتخابية والوحدات الحزبية ما دام لها معالم تقسيم سياسي وإداري واضح** (Johnston R ., 1982, P. 187) **. كما تعد الانتخابات الظاهرة السياسية الوحيدة التي تنقل الصراعات بأمان إلى الساحات الدستورية ، ومن ثم تصبح دراسة جغرافية الانتخابات أمرا ضروريا** (بيتر تيلور وكولن فلنت ، ٢٠٠٢م ، ص ١٢٩ ص ٧٧)**.**

فمن هنا جاء موضوع الدراسة – انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ م بمحافظة الدقهلية – مواكبا لذلك الاتجاه المعاصر في دراسات الجغرافيا السياسية ؛ على اعتبار أن العملية الانتخابية تمثل أحد الظاهرات السياسية بالدولة.

وبناءً على ما سبق سوف تقوم الدراسة بالبحث والتحليل الجغرافي لانتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ م بمحافظة الدقهلية. وما سبقه من تغيرات تشريعية أثرت على تقسيم الدوائر الانتخابية حتى تم إجراء الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥م.

تحديد منطقة الدراسة :

محافظة الدقهلية احدى محافظات الوجه البحري أو الدلتا، وتقع شمال شرق دلتا النيل بين دائرتي عرض ٣٠,٢ إلى ٣١,٢ شمالا، وبين خطي طول ٣١,١٠ إلى ٣١,٥٠ ، وتأخذ شكلا أشبه إلى المثلث رأسه في الجنوب

وقاعدته في الشمال بين البحر المتوسط وبحيرة المنزلة ويجاورها شرقا محافظة الشرقية، وغربا محافظتا كفر الشيخ والغربية، وجنوبا محافظة القليوبية، وشمالا محافظة دمياط اضافة لبحيرة المنزلة والبحر المتوسط، يخترق نهر النيل أراضي الدقهلية من الجنوب إلى الشمال ليقسمها إلى قسمين غير متكافئين احدهما إلى الشرق وهو الأكبر مساحة وسكانا وكذا عدد المراكز الإدارية ١٣مركزا، ويقع الجزء الأخر إلى الغرب

ليضم أربعة مراكز كما يوضحها الشكل (١٦) . وبالتالي فإن محافظة الدقهلية تعد صورة مصغرة للدلتا المصرية من حيث الشكل العام؛ لذا فهي تتخذ شكلا إداريا غير مندمج حسب معامل الشكل الذي بلغ نحو ٠,٣٣

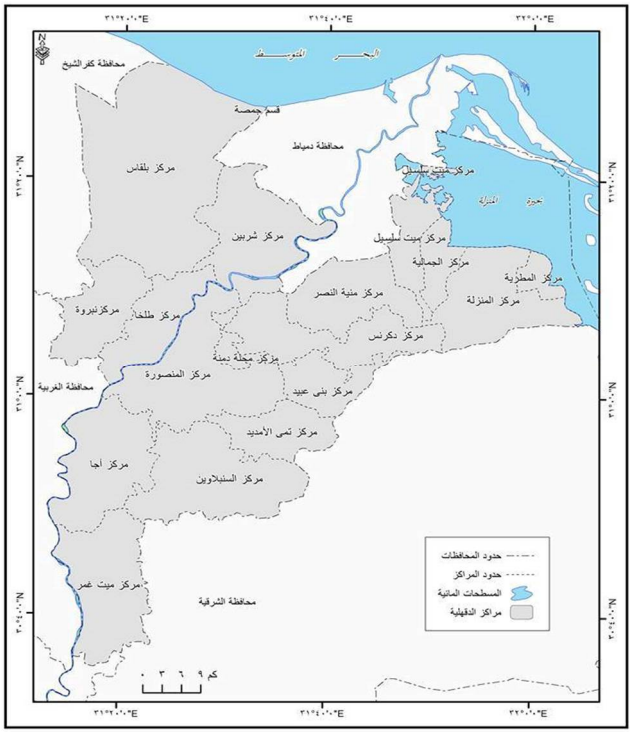

شكل (١٦) الخريطة الادارية لمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

تبلغ مساحة محافظة الدقهلية نحو ٣٤٧٢,٧ كم٢ ، فهي تمثل نحو ٠,٣ % من إجمالي مساحة الجمهورية البالغة ١٠٠٩٤٥٠كم٢ ، و٩,٨٪ من المساحة المأهولة. كما تمثل نحو ٧,٢ % من إجمالي مساحة محافظات الوجه البحري البالغة ٤٨٢٨٢,٩ كم٢ ، و ٣١,٦٪ من مساحة إقليم الدلتا التخطيطي .

وأما عن السكان فقد بلغ عدد سكان الدقهلية حسب تعداد ١٩٧٦م نحو ٢٧٢٩٦٩٦ نسمة ، زاد في تعداد ١٩٨٦م إلى ٣٤٨٢٥٧٨ نسمة ، بينما بلغ في تعداد ١٩٩٦م ٤٢٢٣٩١٩ نسمة ، ٤٩٨٩٩٩٧ نسمة في تعداد ٢٠٠٦م ، ويقدر سكان المحافظة حسب تقديرات عام ٢٠١٥م بحوالي٥٦٥٩٧٩٩ نسمة ؛ وبذلك تبلغ الكثافة العامة بالمحافظة ١٦٣٠ نسمة / كم٢.

اولا : تغير التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية عقب انتخابات ٢٠١١م

١- تغير التشريعات الانتخابية المصرية :

شهدت خريطة الدوائر الانتخابية لمصر عامة تغيرات دراماتيكية في اعقاب انتخابات عام ٢٠١١،وهو ما تأثرت به خريطة الدوائر الانتخابية لمحافظة الدقهلية، مما يوجب تحليل تلك التغيرات الجغرافية لحدود الدوائر الانتخابية .ولعل من أهم مساوئ الدوائر الانتخابية الفردية أنها تتطلب العمل على إعادة ترسيم حدودها من وقت إلى آخر وذلك للحفاظ على دوائر متساوية نسبياً من حيث عدد السكان ، وبالإضافة إلى أن عملية إعادة الترسيم تعد مكلفة ومستهلكة للوقت، فإن إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية قد تؤدي إلى تفضيل مصالح حزب ما على حساب الآخرين، بشكل متعمد أو عن

غير قصد(Ace,2013,p34) ، وكثيرا ما استخدمت عملية ترسيم الدوائر الانتخابية من قبل السلطات الحاكمة في عديد من دول العالم لحسم جزء كبير من نتائج العملية الانتخابية، عن طريق التلاعب في عملية الترسيم ، بما يعزز من فرص تلك السلطات الحاكمة في الفوز بالانتخابات ، ويقلل على الجانب الآخر من حظوظ المعارضة (عطا الله ،٢٠٠٥ ،ص ٩) **. وتعد عملية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية ، أو إعادة تحديدها ، عملية ضرورية في أي نظام نيابي ، وإذا لم يتم تعديل الحدود الانتخابية بشكل دوري ، سيزداد الظلم بحق السكان في جميع الدوائر ،وفي نهاية الأمر سوف تتأثر نتائج الانتخابات ، وعملية تكوين الهيئة التشريعية بعملية ترسيم الدوائر الانتخابية (Ace,2013,p9) .**

وقد وضعت أغلبية الدول التي تقوم بترسيم الدوائر الانتخابية بعض الوقت الإلزامي Mandatory Time الفاصل بين عمليات الترسيم، ويتراوح الفاصل الزمني في الدول التي تتبناه بين ٣ : ١٥ عاما ما بين كل عملية ترسيم والتي تليها ، بينما لم يتم إنشاء فاصل زمني محدد في ثلث الدول التي تقوم بترسيم دوائرها الانتخابية تقريباً، والأمر برمته يرتبط باتباع التعداد الوطني للسكان، والتغيير في عدد المقاعد المخصصة لكل منطقة، والتغييرات في الحدود الإدارية، والوصول إلى مستوى معين من الاختلاف في أحجام الدوائر الانتخابية (Ace , 2013,p34) .

تؤسس الدول عادة مجموعة من القواعد الرسمية أو المعايير الخاصة بسلطات ترسيم الدوائر الانتخابية ،بهدف النظر في عملية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. وعلى الرغم من صحة هذا الأمر، وبشكل خاص في الدول التي تعتمد لجان انتخابية من أجل ترسيم الدوائر الانتخابية، فإن الكثير من الدول التي تسمح للمجلس التشريعي أو لوكالة حكومية بإعادة ترسيم دوائرها، قد سنت معايير خاصة بذلك ، وتدرج هذه القواعد عادة في قانون

الانتخابات، ولكن قد تجدها في بعض الأحيان في دستور الدولة. (Ace,2013,P31).

إن ترسيم الدوائر الانتخابية هو نتاج للنظام الانتخابي ككل وليس موضوعا مستقلا بذاته ، ودائما ما يظل الهدف العام نفسه هو ترجمة إرادة الشعب إلى سلطة نيابية فاعلة. وقد تضمنت التشريعات المصرية - بدءا من الدستور مرورا بالقوانين المتعلقة بالانتخابات-مجموعة من الضوابط التي انعكست على خريطة الدوائر الانتخابية ، حيث تغير النظام الانتخابي عقب ثورة يناير الى نظام مختلط عام ٢٠١١ ، و٢٠١٣ ينتخب ثلثي النواب بنظام القوائم النسبية ،والثلث بالنظام الفردي المطلق ، وفي عام ٢٠١٤ أصبح ٤٢٠ نائبا سينتخبون بالنظام الفردي المطلق ، و١٢٠ نائبا بنظام القوائم المطلقة ، وتغير عدد النواب المنتخبين من ٤٩٨ نائبا عام ٢٠١١ ، و٥٤٦ نائبا عام ٢٠١٣ ، و٥٤٠ نائبا عام ٢٠١٤ ، مما تطلب اعادة التخصيص الجغرافي للمقاعد واعادة ترسيم الدوائر الانتخابية لتتوافق مع المعايير التشريعية المستحدثة . فقد كان لزاما على القائمين بعملية ترسيم الدوائر الانتخابية الالتزام بالضوابط التشريعية التي تم اقرارها قبيل ترسيم الدوائر الانتخابية، والجدول (٢٣) يوضح الضوابط التشريعية لكل عملية ترسيم للدوائر الانتخابية من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ .

جدول(٢٣) الضوابط التشريعية الحاكمة لترسيم الدوائر الانتخابية لمصر من عام ٢٠١١: ٢٠١٥م

الضابط التشريعي	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
النظام الانتخابي	مختلط	مختلط	مختلط	مختلط
عدد مقاعد الفردي	١٦٦	١٨٢	٤٢٠	٤٤٨
عدد مقاعد القوائم	٣٣٢	٣٦٤	١٢٠	١٢٠
نسبة مقاعد الفردي	٣/١	٣/١	%٧٧.٨	٧٨،٩
نسبة مقاعد القوائم	٣/٢	٣/٢	%٢٢.٣	٢١،١
عدد دوائر الفردي	٨٣	٩١	٢٣٧	٢٠٥
عدد دوائر القوائم	٤٦	٤٨	٤	٤
عدد مقاعد دائرة الفردي	٢	٢	متغير	متغير
عدد مقاعد دائرة القوائم	متغير	متغير	متغير	متغير
شرط الفوز في الفردي	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة
شرط الفوز في القوائم	تمثيل نسبي	تمثيل نسبي	الأغلبية المطلقة	الأغلبية المطلقة
عدد الأعضاء المعينين	١٠	٠	٥% من الأعضاء	٥% من الأعضاء
الكوتا	٥٠% عمال وفلاحين على الأقل	٥٠% عمال وفلاحين على الأقل	حصص في القوائم للمسيحيين والشباب وذوي الإعاقة والمقيمين بالخارج والمرأة والعمال والفلاحين	حصص في القوائم للمسيحيين والشباب وذوي الإعاقة والمقيمين بالخارج والمرأة والعمال والفلاحين
شرط تمثيل أي قائمة(نسبة الحسم)	بشرط حصول القائمة على ٠.٥% من الأصوات الصحيحة بالجمهورية	ثلث حصة المقعد من الأصوات الصحيحة بالدائرة أو التمثيل النسبي	حصولها على الأغلبية المطلقة	حصولها على الأغلبية المطلقة
شرط تكون أي قائمة	قوائم حزبية (مرشحي حزب واحد أو أكثر) ولا يترشح بها المستقلون	يجوز ان تتضمن مرشحي أكثر من حزب أو مرشحين مستقلين ، أو تجمع بينهما	يحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما	يحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما

٢- خريطة الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١٣

كان مجلس الشعب الذي تم انتخابه في أواخر عام ٢٠١١ قد تم حله بحكم المحكمة الدستورية العليا في عام ٢٠١١ لعوار دستوري في قانون الانتخابات فيما يتعلق بقصر الترشح في القوائم على الأحزاب دون المستقلين ،وهو ما حاول دستور عام ٢٠١٣ معالجته ،وفي ٢١ فبراير عام ٢٠١٣ اصدر رئيس الجمهورية القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣ ،بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ،والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية (الجريدة الرسمية ، العدد ٨ تابع أ ، ٢١ فبراير ٢٠١٣) ، حيث تضمن انتخاب مجلس الشعب بواقع ثلثي المقاعد بنظام القوائم المغلقة، والثلث الآخر بالنظام الفردي ويحق للأحزاب وللمستقلين الترشح في كل منهما .كما تضمن وجوب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم المغلقة مساويا لثلثي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة ،وعدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي مساويا لثلث عدد المقاعد المخصصة لها .

أ- خريطة دوائر القوائم النسبية

ينبغي ترسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تحافظ على المساواة فيما بين الناخبين ، الأمر الذي يمثل حجر الزاوية في الانتخابات الديمقراطية، وتسمح هذه الطريقة للناخبين بحيازة قوة أصوات مؤثرة تساوي قوة أصوات غيرهم Equally Weighted Vote من الناخبين في الدوائر الأخرى عند انتخاب ممثليهم(Handley, 2007, p59). ويتعارض وجود الدوائر الانتخابية التي تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها من ناحية عدد الناخبين- وهو نوع من أنواع سوء التناسب Malapportionment في التخصيص أو التوزيع - مع أحد

المبادئ الأساسية للديمقراطية الذي يقول أنه من الضروري تمكين جميع الناخبين من الإدلاء بأصوات ذات وزن متكافئ (Ace, 2013, p12) .

يوضح الجدول (٢٤) التوزيع الجغرافي للناخبين المسجلين بمحافظات الجمهورية عام ٢٠١٣ ، ومنه يتضح أن محافظة الدقهلية قد قسمت الى ثلاث دوائر بالقائمة ، من أصل ٤٨دائرة على المستوى القومي ، يخصها ٢٤ مقعدا بواقع ٨ مقاعد لكل دائرة ،من أصل ٣٦٤ مقعدا على المستوى القومي ، وعانت المحافظة من التمثيل المنخفض حيث بلغ وزن مقعد القائمة بها نحو١٥٥ألف ناخب/مقعد مقابل ١٤١ألف ناخب على المستوى القومي ، أو ما يعادل ١١٠% من وزن المقعد على المستوى القومي .

جدول(٢٤) التنظيم المكاني لدوائر القوائم في مصر عام ٢٠١٣

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين	عدد دوائر القائمة	عدد مقاعد القوائم	ناخب/ مقعد قوائم	% من المتوسط القومي	المكافئ التصويتي
جنوب سيناء	٦٥٤٠٧	١	٤	١٦٣٥١,٧٥	١١,٦	١٠٠
الوادي الجديد	١٤٣٥٨٤	١	٤	٣٥٨٩٦	٢٥,٤	٢١٩,٥
مطروح	٢١٢٤٩٥	١	٤	٥٣١٢٣,٧٥	٣٧,٦	٣٢٤,٨
شمال سيناء	٢١٥٦١٨	١	٤	٥٣٩٠٤,٥	٣٨,٢	٣٢٩,٦
البحر الأحمر	٢٣٢٣٨٨	١	٤	٥٨٠٩٧	٤١,١	٣٥٥,٣
السويس	٣٨٧٥٢٢	١	٤	٩٦٨٨٠,٥	٦٨,٦	٥٩٢,٥
دمياط	٨٦٨٧٧٣	١	٨	١٠٨٥٩٦,٦	٧٧,٠	٦٦٤,١
أسوان	٨٧٢٧٤٠	١	٨	١٠٩٠٩٢,٥	٧٧,٣	٦٦٧,١
بورسعيد	٤٤٥٣٢٢	١	٤	١١١٣٣٠,٥	٧٨,٩	٦٨٠,٨
سوهاج	٢٣٩٣٦٧٢	٢	٢٠	١١٩٦٨٣,٦	٨٤,٨	٧٣١,٩
بنى سويف	١٤٥٤٢٧٨	٢	١٢	١٢١١٨٩,٨	٨٥,٩	٧٤١,١
الفيوم	١٥٧٩٦٩٤	٢	١٢	١٣١٦٤١,٢	٩٣,٣	٨٠٥,٠
أسيوط	٢١٢٧٦٨٨	٢	١٦	١٣٢٩٨٠,٥	٩٤,٢	٨١٣,٢
قنا	١٦٢٩٧١٣	٢	١٢	١٣٥٨٠٩,٤	٩٦,٣	٨٣٠,٥
المنوفية	٢٢٣٦٨٩٨	٢	١٦	١٣٩٨٠٦,١	٩٩,١	٨٥٥,٠
الغربية	٢٩٤٨٦٥٦	٣	٢٠	١٤٧٤٣٢,٨	١٠٤,٥	٩٠١,٦
الشرقية	٣٥٦٥٣٥١	٢	٢٤	١٤٨٥٥٦,٣	١٠٥,٣	٩٠٨,٥
القاهرة	٦٥٨٠٤٧٨	٤	٤٤	١٤٩٥٥٦,٣	١٠٦,٠	٩١٤,٦
الدقهلية	٣٧١٩٧٥٨	٣	٢٤	١٥٤٩٨٩,٩	١٠٩,٩	٩٤٧,٨
الجيزة	٤٣٨٣٧٠١	٣	٢٨	١٥٦٥٦٠,٨	١١١,٠	٩٥٧,٤
كفر الشيخ	١٨٨٦٢١٢	٢	١٢	١٥٧١٨٤,٣	١١١,٤	٩٦١,٣
البحيرة	٣٢٧٦٩٣٠	٢	٢٠	١٦٣٨٤٦,٥	١١٦,١	١٠٠٢,٠
القليوبية	٢٦٣٩٨٠٨	٢	١٦	١٦٤٩٨٨	١١٦,٩	١٠٠٩,٠
الإسكندرية	٣٣٤٧٧٧٠	٢	٢٠	١٦٧٣٨٨,٥	١١٨,٦	١٠٢٣,٧
المنيا	٢٧١٨٩٤٧	٢	١٦	١٦٩٩٣٤,٢	١٢٠,٥	١٠٣٩,٢
الأقصر	٦٨٥٠٠٩	١	٤	١٧١٢٥٢,٣	١٢١,٤	١٠٤٧,٣
الإسماعيلية	٧١٣٩٦٣	١	٤	١٧٨٤٩٠,٨	١٢٦,٥	١٠٩١,٦
الإجمالي	٥١٣٣٢٣٧٥	٤٨	٣٦٤	١٤١٠٢٣	١٠٠	ــ

وبمقارنة خريطة دوائر القوائم النسبية لعام ٢٠١٣ بخريطة دوائر القوائم النسبية الحزبية لعام ٢٠١١ يتضح أن خريطة الدوائر في محافظة الدقهلية لم تشهد أية تغيرات في امتدادها الجغرافي أو أي تغيير يذكر في حدود الدوائر الانتخابية (القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣ ، والقانون ١٢١ لسنة ٢٠١١).

وعلى مستوى دوائر القائمة بالمحافظة كان هنالك تباين في أحجامها فكانت الدائرة الأولى هي أكبرها، وتلتها الدائرة الثالثة ثم الثانية، مما يعني اختلال التوازن التصويتي على المستوى المحلى بين دوائـر ذات تمثيـل متدني وأخـرى ذات تمثيل مرتفـع. كما يتضـح من الجدول (٢٥) والشـكل (١٧) ، (١٨).

جدول (٢٥) دوائر القوائم بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٣.

الدائرة	المكونات	المقاعد	عدد الناخبين	ناخب/مقعد	%
١	أول-ثاني المنصورة-مركز المنصورة – بلقاس – طلخا – نبروه – جمصة	٨	١٣٨٤١٧١	١٧٣٠٢١,٤	١١٣,٢
٢	دكرنس – محلة دمنة – شربين – المنزلة – المطرية – الجمالية – ميت سلسيل – منية النصر – الكردي	٨	١٠٤٦١٧٦	١٣٠٧٧٢	٨٥,٥
٣	ميت غمر – اجا – السنبلاوين – تمي الاميديد – بني عبيد	٨	١٢٣٦٢٠٧	١٥٤٥٢٥,٩	١٠١,١
الاجمالي		٢٤	٣٦٦٦٥٥٤	١٥٢٧٧٣,١	١٠٠,٠
المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب					

ب - خريطة دوائر الفردي

زيد عدد الدوائر الفردية على المستوى القومي من ٨٣ دائرة عام ٢٠١١ إلى ٩١ دائرة عام ٢٠١٣ ،وتراوح عدد دوائر الفردي بين ١ :١١ دائرة لكل محافظة ،وزيد عدد مقاعد الفردي إلى ١٨٢ مقعدا في عام ٢٠١٣ بدلا من ١٦٦ مقعدا في عام ٢٠١١ .وخصص لكل دائرة فردية مقعدان لتحقيق نسبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين ، وبلغ متوسط وزن المقعد الفردي علي المستوى القومي نحو ٢٨٢ ألف ناخب ، بانخفاض نحو ٢١.٥ ألف ناخب مقارنة بعام ٢٠١١ ،وذلك من جراء زيادة عدد المقاعد في عام ٢٠١٣ و كما يتضح من الجدول (٢٦) فقد بلغ وزن مقعد الفردي بمحافظة الدقهلية ١١٠% من وزنه على المستوى القومي ، أي أن المحافظة عانت من التمثيل المنخفض في الفردي كما في القوائم ، وبلغ وزن المقعد الفردي بالمحافظة ٣١٣ألف ناخب تقريبا مقابل ٢٨٢ألف ناخب على المستوى القومي،،واختصت الدقهلية بست دوائر انتخابية من أصل ٩١ على المستوى القومي ،ينتخب منها ١٢ نائبا من أصل ١٨٢ على المستوى القومي .

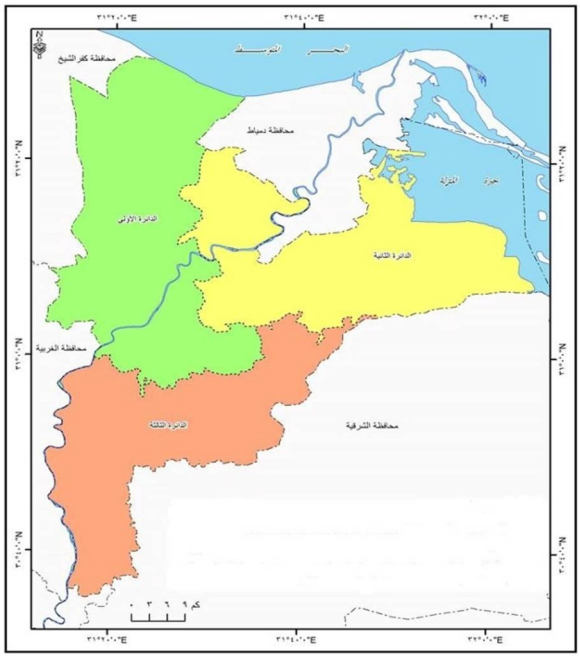

شكل (١٧) الدوائر الانتخابية (قوائم) بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٣م

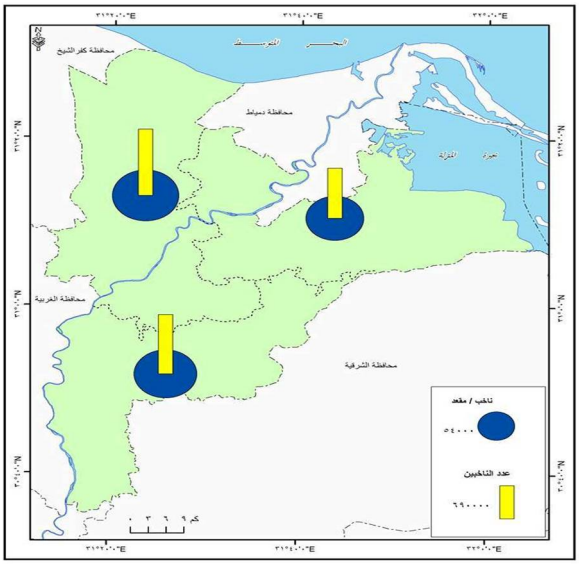

شكل (١٨) عدد الناخبين (قوائم) ونصيب المقعد من الناخبين

جدول(٢٦) التنظيم المكاني لدوائر الفردي في مصر عام ٢٠١٣

المحافظة	عدد الناخبين	عدد دوائر الفردي	عدد مقاعد الفردي	ناخب/ مقعد فردي	من المتوسط القومي%	المكافئ التصويتي
جنوب سيناء	٦٥٤٠٧	١	٢	٣٢٧٠٣,٥	١١,٦	١٠٠
الوادي الجديد	١٤٣٥٨٤	١	٢	٧١٧٩٢	٢٥,٥	٢١٩,٥
مطروح	٢١٢٤٩٥	١	٢	١٠٦٢٤٧,٥	٣٧,٧	٣٢٤,٩
شمال سيناء	٢١٥٦١٨	١	٢	١٠٧٨٠٩	٣٨,٢	٣٢٩,٧
البحر الاحمر	٢٣٢٣٨٨	١	٢	١١٦١٩٤	٤١,٢	٣٥٥,٣
السويس	٣٨٧٥٢٢	١	٢	١٩٣٧٦١	٦٨,٧	٥٩٢,٥
دمياط	٨٦٨٧٧٣	٢	٤	٢١٧١٩٣,٣	٧٧,٠	٦٦٤,١
اسوان	٨٧٢٧٤٠	٢	٤	٢١٨١٨٥	٧٧,٤	٦٦٧,٢
بورسعيد	٤٤٥٣٢٢	١	٢	٢٢٢٦٦١	٧٨,٩	٦٨٠,٨
سوهاج	٢٣٩٣٦٧٢	٥	١٠	٢٣٩٣٦٧,٢	٨٤,٩	٧٣١,٩
بنى سويف	١٤٥٤٢٧٨	٣	٦	٢٤٢٣٧٩,٧	٨٥,٩	٧٤١,١
الفيوم	١٥٧٩٦٩٤	٣	٦	٢٦٣٢٨٢,٣	٩٣,٣	٨٠٥,١
اسيوط	٢١٢٧٦٨٨	٤	٨	٢٦٥٩٦١	٩٤,٣	٨١٣,٢
قنا	١٦٢٩٧١٣	٣	٦	٢٧١٦١٨,٨	٩٦,٣	٨٣٠,٥
المنوفية	٢٢٣٦٨٩٨	٤	٨	٢٧٩٦١٢,٣	٩٩,١	٨٥٤,٩
الغربية	٢٩٤٨٦٥٦	٥	١٠	٢٩٤٨٦٥,٦	١٠٤,٥	٩٠١,٦
الشرقية	٣٥٦٥٣٥١	٦	١٢	٢٩٧١١٢,٦	١٠٥,٣	٩٠٨,٥
القاهرة	٦٥٨٠٤٧٨	١١	٢٢	٢٩٩١١٢,٦	١٠٦,١	٩١٤,٦
الدقهلية	٣٧١٩٧٥٨	٦	١٢	٣٠٩٩٧٩,٨	١٠٩,٩	٩٤٧,٨
الجيزة	٤٣٨٣٧٠١	٧	١٤	٣١٣١٢١,٥	١١١,٠	٩٥٧,٥
كفر الشيخ	١٨٨٦٢١٢	٣	٦	٣١٤٣٦٨,٧	١١١,٥	٩٦١,٣
البحيرة	٣٢٧٦٩٣٠	٥	١٠	٣٢٧٦٩٣	١١٦,٢	١٠٠٢,٠
القليوبية	٢٦٣٩٨٠٨	٤	٨	٣٢٩٩٧٦	١١٦,٩	١٠٠٨,٩
الاسكندرية	٣٣٤٧٧٧٠	٥	١٠	٣٣٤٧٧٧	١١٨,٧	١٠٢٣,٧
المنيا	٢٧١٨٩٤٧	٤	٨	٣٣٩٨٦٨,٤	١٢٠,٥	١٠٣٩,٢
الاقصر	٦٨٥٠٠٩	١	٢	٣٤٢٥٠٤,٥	١٢١,٤	١٠٤٧,٣
الاسماعيلية	٧١٣٩٦٣	١	٢	٣٥٦٩٨١,٥	١٢٦,٦	١٠٩١,٦
الاجمالي	٥١٣٣٢٣٧٥	٩١	١٨٢	٢٨٢٠٤٦,١	١٠٠	-

وبمقارنة خريطة الدوائر الفردية لمحافظة الدقهلية في عام ٢٠١٣ بنظيرتها في عام ٢٠١١ نجد أنها ظلت ثابتة على حالها عام ٢٠١٣ دونما أي تغيير يذكر في حدود وامتداد تلك الدوائر كما يتضح من الجدول (٢٧) وشكل (١٩) .

جدول (٢٧) دوائر الفردي بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٣

الدائرة	المكونات	عدد المقاعد	عدد الناخبين	ناخب/مقعد	% من المتوسط
١	أول-ثاني المنصورة-مركز المنصورة	٢	٦٨٩٨٦٢	٣٤٤٩٣١	١١٢,٨٩
٢	مراكز(بلقاس- طلخا- نبروه-جمصة)	٢	٦٩٤٣٠٩	٣٤٧١٥٤,٥	١١٣,٦
٣	مراكز(دكرنس- محلة دمنة-شربين)	٢	٤٩٢٧٧٣	٢٤٦٣٨٦,٥	٨٠,٦
٤	مراكز(المنزلة-المطرية-الجمالية-ميت سلسيل-منية النصر)-قسم الكردي	٢	٥٥٣٤٠٣	٢٧٦٧٠١,٥	٩٠,٥
٥	مراكز(ميت غمر-أجا)قسم ميت غمر	٢	٧٣٥٩٦٦	٣٦٧٩٨٣	١٢٠,٤
٦	مراكز(السنبلاوين-تمى الأمديد- بني عبيد)	٢	٥٠٠٢٤١	٢٥٠١٢٠,٥	٨١,٨

المصدر :اللجنة العليا للانتخابات . والجريدة الرسمية ، العدد ٨ تابع أ ، ٢١ فبراير ٢٠١٣ ، والنسب من حساب الطالب

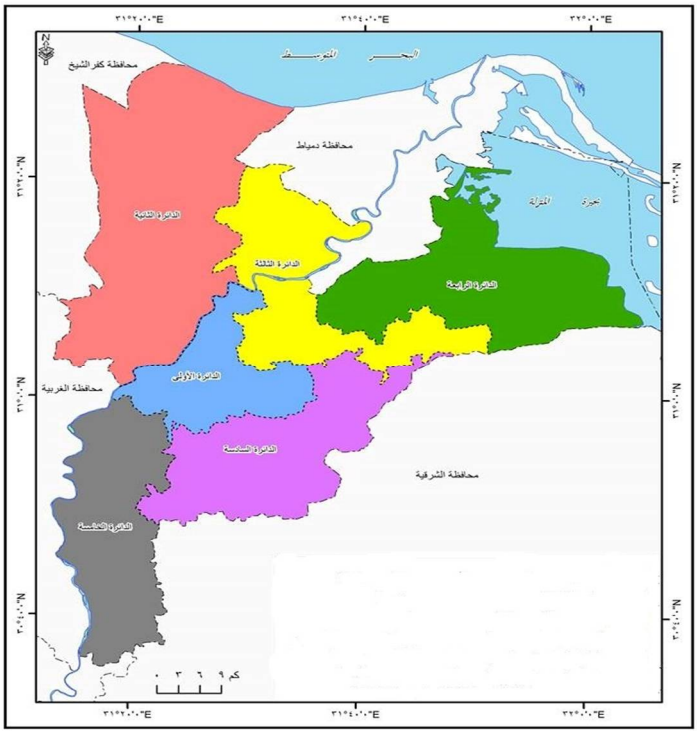

شكل (١٩) الدوائر الانتخابية (فردي) بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٣م

٣- خريطة الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١٤

تعد خريطة الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١٤ مقارنة بخريطتي عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ بمثابة تغير جذري في الاتجاه، بسبب تغير النظام الانتخابي إلى نظام تشكل القوائم فيه ٢٢,٣% فقط، بينما النسبة المتبقية للمقاعد الفردية ، كما تغيرت القوائم من نسبية إلى مطلقة، فقد تضمنت المادة ١٠٢ من الدستور المعدل لعام ٢٠١٤ أن يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن ٤٥٠ عضوا على أن يبين القانون نظام الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين ،

ويجوز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة ، أو الجمع بأي نسبة بينهما . (الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر أ ،١٨ يناير ٢٠١٤) .

وفي الخامس من يونيو ٢٠١٤ أصدر رئيس الجمهورية قانون مجلس النواب الذي تضمن أن يتكون أول مجلس نواب بعد العمل بدستور ٢٠١٤ من ٥٤٠ عضوا ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر ، ويكون انتخابهم بواقع ٤٢٠ مقعدا بالنظام الفردي ، و١٢٠ مقعدا بنظام القوائم المغلقة المطلقة ، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما . وأن تقسم مصر إلى عدد من الدوائر تخصص للانتخاب بالنظام الفردي . وعدد أربع دوائر تخصص للانتخاب بنظام القوائم المطلقة ، ويخصص لدائرتين منها ١٥ مقعدا لكل منهما ، ويخصص للدائرتين الآخرتين ٤٥ مقعدا لكل منهما . ويحدد قانون خاص عدد ونطاق ومكونات كل منها . وينتخب عن كل دائرة منها عدد الأعضاء الذي يتناسب وعدد السكان والناخبين بها بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات والمتكافئ للناخبين (الجريدة الرسمية ،العدد٢٣ تابع ، ٥ يونيه ٢٠١٤) .

أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره رقم ١٨٣٣ لسنه ٢٠١٤ بتشكيل لجنة قومية - برئاسة وزير العدالة الانتقالية ومجموعة من الخبراء - لتولي مهمة إعداد مشروع قرار بقانون لتقسيم الدوائر الانتخابية ، وقد تولت اللجنة إعداد مشروع القانون ، وتم الاعتماد في إعداد هذا التقسيم على البيان الرسمي لعدد السكان بالدولة، وبيان أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين (مذكرة وزير العدالة الانتقالية ، مشروع قانون تقسيم الدوائر الانتخابية ، بوابة الشروق) .

قسمت مصر بموجب القانون ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ في شأن تقسيم دوائر مجلس النواب إلى ٢٣٧ دائرة انتخابية تخصص للانتخاب بالنظام الفردي ،

كما قسمت إلى أربع دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بنظام القائمة ، وتضمن القانون المذكور المعايير التي تبناها التقسيم وهي : التمثيل العادل للسكان والمحافظات والتمثيل المتكافئ للناخبين (القانون ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ ، ص ٢) .

أ- خريطة دوائر القوائم المطلقة

عرفت مصر دوائر القوائم في انتخابات عام ١٩٨٤ وانتخابات عام ١٩٨٧ وانتخابات عام ٢٠١١ وترسيم عام ٢٠١٣ ، غير أنها لم تشهد خريطة مشابهة لتلك التي نتجت عن ترسيم عام ٢٠١٤ ، فقد قسمت مصر إلى أربع دوائر فقط بدلا من ٤٨ دائرة عرفتها مصر في عام ٢٠١٣ وعدد متقارب في معظم التقسيمات السابقة لدوائر القوائم تقريبا ، وبالتالي اتسمت مساحة الدوائر الانتخابية بالاتساع الكبير ، وبلغ عدد المقاعد المخصصة لدوائر القوائم ١٢٠ مقعدا بدلا من ٣٦٤ مقعدا في التقسيم السابق ، وتراوح نصيب كل محافظة من المقاعد بين مقعد واحد في حده الأدنى ، و١٤ مقعدا في حده الأقصى، كما يتضح من الجدول (٢٨) .

تباين حجم دوائر القوائم ، حيث خصص لدائرتين منها ٤٥ مقعدا ، وهما : دائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا ، ودائرة الصعيد ، وخصص للدائرتين الأخريين ١٥ مقعدا لكل واحدة منهما ، وهما دائرة شرق الدلتا ، ودائرة غرب الدلتا ، وضمت دائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا ست محافظات هي : القاهرة والقليوبية والدقهلية والمنوفية والغربية وكفر الشيخ ، وضمت دائرة الصعيد ١١ محافظة هي : الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر ، وضمت دائرة شرق الدلتا سبع محافظات هي : الشرقية ودمياط ومحافظات القناة الثلاث ومحافظتي شمال وجنوب سيناء . وأخيرا ضمت دائرة غرب الدلتا ثلاث محافظات هي : الإسكندرية والبحيرة ومطروح .

بلغ عدد الناخبين المسجلين بدائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا نحو ٢٠.٧ مليون ناخب ، وبلغ وزن المقعد بتلك الدائرة نحو ٤٦١ ألف ناخب ، وقد خصصت المقاعد لمكونات تلك الدائرة من المحافظات بشكل يحقق العدالة التصويتية بينها بصورة ملحوظة . بينما بلغ عدد الناخبين بدائرة الصعيد نحو ١٩.٢ مليون ناخب، وبلغ وزن المقعد بتلك الدائرة نحو ٤٢٦ ألف ناخب، وقد خصصت المقاعد لمحافظات تلك الدائرة بعدالة نسبية معقولة عدا محافظات الوادي الجديد والبحر الأحمر والأقصر التي تعد محافظات ذات تمثيل مرتفع، وبلغ عدد الناخبين بدائرة شرق الدلتا نحو ٦.٦ مليون ناخب ، وبلغ وزن المقعد بها نحو ٤٣٨ ألف ناخب ، وخصصت المقاعد بين محافظات الدائرة بعدالة نسبية معقولة عدا محافظتي شمال سيناء وجنوب سيناء التي تعد محافظات ذات تمثيل مرتفع ، وبلغ عدد الناخبين المسجلين بدائرة غرب الدلتا نحو ٧.١ مليون ناخب، وبلغ وزن المقعد على مستوى الدائرة نحو ٤٧٤ ألف ناخب وخصصت المقاعد لمحافظات الدائرة بعدالة نسبية في محافظتي الإسكندرية والبحيرة، وحازت مطروح على تمثيل مرتفع.

جدول(٢٨) التنظيم المكاني لتوزيع مقاعد القوائم عام ٢٠١٤

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين	عدد مقاعد القوائم	ناخب مسجل /مقعد	% من المتوسط القومي	المكافئ التصويتي
جنوب سيناء	٨٥٣٣٥	١	٨٥٣٣٥	١٩,١	١٠٠
الوادي الجديد	١٤٩٨٤٣	١	١٤٩٨٤٣	٣٣,٥	١٧٥,٦
شمال سيناء	٢٢٦٣٥٥	١	٢٢٦٣٥٥	٥٠,٦	٢٦٥,٣
مطروح	٢٣٠٣٤٩	١	٢٣٠٣٤٩	٥١,٥	٢٦٩,٩٣
البحر الأحمر	٢٦٤٩٣٠	١	٢٦٤٩٣٠	٥٩,٣	٣١٠,٥
الأقصر	٧١٠٣٧٢	٢	٣٥٥١٨٦	٧٩,٥	٤١٦,٢
الإسماعيلية	٧٤٧٠٧٠	٢	٣٧٣٥٣٥	٨٣,٦	٤٣٧,٧
القليوبية	٢٧٥٥٢٩٢	٧	٣٩٣٦١٣,١	٨٨,١	٤٦١,٣
السويس	٤٠١٨٧٠	١	٤٠١٨٧٠	٨٩,٩	٤٧٠,٩
الفيوم	١٦٥٦٠٦٦	٤	٤١٤٠١٦,٥	٩٢,٧	٤٨٥,٢
الجيزة	٤٦٠٦٤٤١	١٤	٤١٨٧٦٧,٤	٩٣,٧	٤٩٠,٧
سوهاج	٢٥٣٤٩١٢	٦	٤٢٢٤٨٥,٣	٩٤,٦	٤٩٥,١
قنا	١٧٠٠٦٨٦	٤	٤٢٥١٧١,٥	٩٥,٢	٤٩٨,٢
الغربية	٣٠٦٣١٢٩	٧	٤٣٧٥٨٩,٩	٩٧,٩	٥١٢,٨
أسوان	٨٩٩٣٥٨	٢	٤٤٩٦٧٩	١٠٠,٦	٥٢٦,٩
أسيوط	٢٢٥٦٣٠٤	٥	٤٥١٢٦٠,٨	١٠١,٠	٥٢٨,٨
دمياط	٩٠٥٥٩٨	٢	٤٥٢٧٩٩	١٠١,٣	٥٣٠,٦
بورسعيد	٤٥٨٤٨١	١	٤٥٨٤٨١	١٠٢,٦	٥٣٧,٣
المنوفية	٢٣٢٩٥٤٢	٥	٤٦٥٩٠٨,٤	١٠٤,٣	٥٤٥,٩
المنيا	٢٨٥٠٨٥٧	٦	٤٧٥١٤٢,٨	١٠٦,٣	٥٥٦,٨
الدقهلية	٣٨٦٠٨٨٥	٨	٤٨٢٦١٠,٦	١٠٨,١	٥٦٥,٥
القاهرة	٦٧٧١٤٣٧	١٤	٤٨٣٦٧٤,١	١٠٨,٣	٥٦٦,٨
البحيرة	٣٤١٨١١٧	٧	٤٨٨٣٠٢,٤	١٠٩,٣	٥٧٢,٢
كفر الشيخ	١٩٦٦٧٣٤	٤	٤٩١٦٨٣,٥	١١٠,١	٥٧٦,٢
الإسكندرية	٣٤٦٧١٣٩	٧	٤٩٥٣٠٥,٦	١١٠,٩	٥٨٠,٤
بني سويف	١٥٣١٤٧٣	٣	٥١٠٤٩١	١١٤,٣	٥٩٨,٢
الشرقية	٣٧٤٢٦٩٨	٧	٥٣٤٦٧١,١	١١٩,٧	٦٢٦,٦
الإجمالي	٥٣٥٩١٢٧٣	١٢٠	٤٤٦٥٩٤	١٠٠	-

المصدر : اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب ، الجريدة الرسمية ، العدد٥١ مكرر ،٢١ ديسمبر ٢٠١٤ ، ص ص ٣١،٣٢ . والنسب من حساب الطالب .

ب- المحاصصة (الكوتا)

عرفت النظم الانتخابية في مصر تاريخيا نوعين من المحاصصة أو الكوتا ، الأولى هي كوتا العمال والفلاحين ، والثانية هي كوتا المرأة ،وتعود جذور حصة العمال والفلاحين لدستور ١٩٦٤ بتوجهاته الاشتراكية ،وما استتبعه من تعديل النظام الانتخابي ،بحيث يتم انتخاب عضوين عن كل دائرة بدلا من عضو واحد ،على أن يكون نصف عدد أعضاء الدائرة على الأقل من العمال والفلاحين ،وكانت هناك انتقادات متزايدة لتلك الكوتا لتناقضها مع مبدأ المساواة بين المواطنين من ناحية ، وأنه قد يترتب عليها غبن لبعض مرشحي الفئات في الدوائر الانتخابية إذا ما تفوق مرشحا فئات على منافسيهم في دائرة انتخابية ثنائية ،فضلا عن أثرها في تقويض مهمتي التشريع والرقابة في برلمان غالبية أعضائه من العمال والفلاحين (هالة مصطفى وآخرون ، ص ٧٨) **، ولم تعد تلك الكوتا تتماشي مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر ، حتى ألغيت في دستور ٢٠١٤ وقانون مجلس النواب لعام ٢٠١٤ .**

وتضمن قانون مجلس النواب لعام ٢٠١٤ ظهور نمط جديد من المحاصصة لصالح المسيحيين والشباب والعمال والفلاحين والمصريين المقيمين بالخارج وذوى الإعاقة ، حيث حددت مادته الخامسة أنه في أول انتخابات لمجلس النواب تجرى بعد العمل بهذا القانون يتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها عدد ١٥ مقعدا الأعداد والصفات الآتية على الأقل : ثلاثة مرشحين من المسيحيين ، ومرشحين اثنين من العمال والفلاحين (١) ،

---

[١] - الفلاح : من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي لمدة عشر سنوات على الاقل سابقة على ترشحه لعضوية مجلس النواب ، ويكون مقيما في الريف ، وبشرط الا تتجاوز حيازته الزراعية هو وزوجه وأولاده القصر ملكا أو ايجارا أكثر من عشرة أفدنة (القانون ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ص ٣٨ ،٣٩).
العامل : من يعتمد بصفة رئيسية على دخله بسبب عمله اليدوي ، ولا يكون منضما الى نقابة مهنية ، أو مقيدا في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العليا ، وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال ، وفي الحالتين يجب لاعتبار الشخص عاملا ان يكون مقيدا في نقابة عمالية(القانون ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ص ٣٨ ،٣٩) .

ومرشحين اثنين من الشباب (٢) ، ومرشح من الأشخاص ذوى الإعاقة (٣) ومرشح من المصريين المقيمين في الخارج (٤) ، وأن يكون من بين أصحاب هذه الصفات أو من غيرهم سبع نساء على الأقل .

ويتعين أن تتضمن كل قائمة مخصص لها ٤٥ مقعدا الأعداد والصفات السابقة مضروبة في ثلاثة (القانون ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ، ص ص ٣٩ ،٤٠)**.وكما يتضح من الجدول (٢٩) فقد خصص للمسيحيين ٢٤ مقعدا في دوائر القوائم ، تشكل ما يعادل٢٠% من عددها الاجمالي ، وخصص للعمال والفلاحين ١٦ مقعدا تمثل ١٣,٣ % وخصص مثلها للشباب ، وخصص للمصريين بالخارج ثمانية مقاعد وخصص لذوى الإعاقة مثلهم.**

---

[٢] **- الشاب : من بلغت سنه ٢٥ سنة ميلادية في يوم فتح باب الترشح ، ولم يبلغ الخامسة والثلاثين في التاريخ ذاته ، وان تجاوز هذا السن طوال مدة عضويته(القانون ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ص ٣٨ ،٣٩) .**

- المواطن ذو الاعاقة : من يعاني من اعاقة لا تمنعه من القيام بمباشرة حقوقه المدنية والسياسية على نحو ما يحدده تقرير طبي يصدر وفق الشروط والضوابط التي تضعها اللجنة العليا للانتخابات ، بعد أخذ رأى المجلس القومي للأشخاص ذوي الاعاقة (القانون ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ص ٣٨ ،٣٩).

- المصري المقيم في الخارج : من جعل اقامته العادية خارج مصر بصفة دائمة ، بأن حصل على اذن بالإقامة الدائمة في دولة اجنبية ، أو أقام بالخارج مدة لا تقل عن عشر سنوات سابقة على تاريخ فتح باب الترشح ، ولا يعتبر مقيما بالخارج –في تطبيق هذا القانون– الدارس او المعار او المنتدب في الخارج (القانون ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ص ٣٨ ،٣٩) .

جدول (٢٩) المحاصصة في توزيع مقاعد القوائم في تقسيم عام ٢٠١٤ .

الفئة	دائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا (عدد المقاعد)	دائرة شرق الدلتا (عدد المقاعد)	دائرة غرب الدلتا (عدد المقاعد)	دائرة الصعيد (عدد المقاعد)	إجمالي عدد المقاعد بدوائر القوائم
مسيحيون	٩	٣	٣	٩	٢٤
عمال وفلاحون	٦	٢	٢	٦	١٦
شباب	٦	٢	٢	٦	١٦
مصريون بالخارج	٣	١	١	٣	٨
ذوو الإعاقة	٣	١	١	٣	٨
إجمالي الفئات المميزة	٢٧	٩	٩	٢٧	٧٢
متنوع	١٨	٦	٦	١٨	٤٨
المرأة	٢١	٧	٧	٢١	٥٦
إجمالي مقاعد الدائرة	٤٥	١٥	١٥	٤٥	١٢٠

المصدر : القانون ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ .

وتعود نشأة تمثيل النساء بمجلس الشعب لعام ١٩٧٩ عندما استحدث المشرع في ذلك الحين قاعدة تمثيل النساء بحد أدنى قدره ثلاثون عضوا من الإناث (القانون٢٢ لسنة ١٩٧٩) ، **حيث نص قانون تقسيم الدوائر الانتخابية لعام ١٩٧٩ أن تقسم مصر إلى ١٧٦ دائرة انتخابية ، وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين ، وذلك باستثناء ثلاثين دائرة ينتخب عن كل منها –بالإضافة إلى العضوين- عضو ثالث من النساء** (الشرقاوي وناصف ،١٩٨٤ ،ص ٣٣٥) . **وفى القانون**

١١٤ لسنة ١٩٨٣ ارتفع عدد المقاعد المخصصة للمرأة إلى واحد وثلاثين مقعدا ، حيث تضمن تقسيم ١٩٨٣ للدوائر الانتخابية تقسيم مصر إلى ثمان وأربعين دائرة انتخابية ، ويتعين أن تتضمن كل قائمة في إحدى وثلاثين دائرة حددها القانون عضوا من النساء بالإضافة إلى الأعضاء المقررين لها (الشرقاوي وناصف ، ١٩٨٤ ،ص ٣٣٦) **.ثم تم إلغاء القانون السابق في عام ١٩٨٦، بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون، لما ينطوي عليه من تمييز علي أساس النوع.**

وفي ١٤ يونيو عام ٢٠٠٩ وافق مجلس الشعب علي تخصيص ٦٤مقعدا للمرأة في البرلمان بنسبة ١٢.٦% ليصبح عدد مقاعد البرلمان ٥١٨ مقعدا(نص المادة ٣ من القانون ١٤٩لسنة ٢٠٠٩ **)، حيث نص القانون علي أن "تقسم جمهورية مصر العربية إلي دوائر انتخابية لانتخاب أربعمائة وأربعة وأربعين عضوا، كما تقسم إلي دوائر أخري لانتخاب أربعة وستين عضوا يقتصر الترشيح فيها علي المرأة ويكون ذلك لفصلين تشريعيين.**

خصص قانون مجلس النواب ٥٦ مقعدا للإناث ، اللائي يبلغ عددهم نحو ٢٨,٣ مليون ناخبة ، وتتفوق نسبتهم على الذكور في سائر المحافظات بسبب وجود مهن ذكورية تحرم أصحابها من حق التصويت ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المهاجرين من الذكور . وذلك بغية تمكين المرأة التي عجزت خلال الانتخابات السابقة عن الترشح بنسب معقولة ناهيك عن الفوز في الانتخابات .

ج- خريطة دوائر الفردي

زيد عدد الدوائر الفردية في ترسيم عام ٢٠١٤ إلى ٢٣٧ دائرة ، وبلغ عدد المقاعد الفردية ٤٢٠ مقعدا ،وتراوح عدد الدوائر بالمحافظات بين دائرتين في حده الأدنى و٢٧ دائرة في حده الأقصى ، بينما تراوح عدد مقاعد كل محافظة بين ٣ مقاعد و٤٨ مقعدا ، وقد بلغ متوسط وزن للمقعد

الفردي على المستوى القومي نحو ١٢٧.٦ ألف ناخب ، وقد تباين وزن المقعد على مستوى المحافظات كما يتضح من الجدول (٣٠) .

جدول(٣٠) التنظيم المكاني لدوائر الفردي في ترسيم عام ٢٠١٤ .

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الدوائر	عدد المقاعد الفردية	ناخب مسجل/مقعد	% من المتوسط القومي	المكافئ ألتصويتي
جنوب سيناء	٨٥٣٣٥	٢	٣	٢٨٤٤٥	٢٢,٢	١٠٠
الوادي الجديد	١٤٩٨٤٣	٢	٤	٣٧٤٦٠,٧٥	٢٩,٣	١٣١,٦
شمال سيناء	٢٢٦٣٥٥	٣	٤	٥٦٥٨٨,٧٥	٤٤,٣	١٩٨,٩
مطروح	٢٣٠٣٤٩	٢	٤	٥٧٥٨٧,٢٥	٤٥,١	٢٠٢,٤
البحر الأحمر	٢٦٤٩٣٠	٣	٤	٦٦٢٣٢,٥	٥١,٩	٢٣٢,٨
السويس	٤٠١٨٧٠	٢	٤	١٠٠٤٦٧,٥	٧٨,٧	٣٥٣,١
أسوان	٨٩٩٣٥٨	٥	٨	١١٢٤١٩,٨	٨٨,١	٣٩٥,٢
قنا	١٧٠٠٦٨٦	٨	١٥	١١٣٣٧٩,١	٨٨,٨	٣٩٨,٥
بورسعيد	٤٥٨٤٨١	٤	٤	١١٤٦٢٠,٣	٨٩,٨	٤٠٢,٩
الأقصر	٧١٠٣٧٢	٥	٦	١١٨٣٩٥,٣	٩٢,٧	٤١٦,٢
أسيوط	٢٢٥٦٣٠٤	١١	١٩	١١٨٧٥٢,٨	٩٣,٠	٤١٧,٤
المنوفية	٢٣٢٩٥٤٢	١١	١٩	١٢٢٦٠٧,٥	٩٦,٠	٤٣١,٠
كفر الشيخ	١٩٦٦٧٣٤	١١	١٦	١٢٢٩٢٠,٩	٩٦,٣	٤٣٢,١
الإسماعيلية	٧٤٧٠٧٠	٤	٦	١٢٤٥١١,٧	٩٧,٥	٤٣٧,٧
سوهاج	٢٥٣٤٩١٢	١١	٢٠	١٢٦٧٤٥,٦	٩٩,٣	٤٤٥,٥
الفيوم	١٦٥٦٠٦٦	٧	١٣	١٢٧٣٨٩,٧	٩٩,٨	٤٤٧,٨
بني سويف	١٥٣١٤٧٣	٨	١٢	١٢٧٦٢٢,٨	١٠٠,٠	٤٤٨,٦
دمياط	٩٠٥٥٩٨	٥	٧	١٢٩٣٧١,١	١٠١,٣	٤٥٤,٨
الدقهلية	٣٨٦٠٨٨٥	١٣	٢٩	١٣٣١٣٤	١٠٤,٣	٤٦٨,٠
الغربية	٣٠٦٣١٢٩	١٠	٢٣	١٣٣١٧٩,٥	١٠٤,٣	٤٦٨,٢
الشرقية	٣٧٤٢٦٩٨	١٤	٢٨	١٣٣٦٦٧,٨	١٠٤,٧	٤٦٩,٩
المنيا	٢٨٥٠٨٥٧	١١	٢١	١٣٥٧٥٥,١	١٠٦,٣	٤٧٧,٢
البحيرة	٣٤١٨١١٧	١٥	٢٥	١٣٦٧٢٤,٧	١٠٧,١	٤٨٠,٦
القليوبية	٢٧٥٥٢٩٢	١٢	٢٠	١٣٧٧٦٤,٦	١٠٧,٩	٤٨٤,٣
الإسكندرية	٣٤٦٧١٣٩	١٤	٢٥	١٣٨٦٨٥,٦	١٠٨,٦	٤٨٧,٥
الجيزة	٤٦٠٦٤٤١	١٧	٣٣	١٣٩٥٨٩,١	١٠٩,٣	٤٩٠,٧
القاهرة	٦٧٧١٤٣٧	٢٧	٤٨	١٤١٠٧١,٦	١١٠,٥	٤٩٥,٩
الإجمالي	٥٣٥٩١٢٧٣	٢٣٧	٤٢٠	١٢٧٥٩٨,٣	١٠٠,٠	٠

وتوافق مع الوزن القومي لمقعد الفردي محافظة واحدة يعد تمثيلها مثاليا هي محافظة بنى سويف ، بينما لم تصل إليه ١٦ محافظة تعد ذات تمثيل مرتفع وهي : جنوب سيناء والوادي الجديد وشمال سيناء ومطروح والبحر الأحمر والسويس وأسوان وقنا وبورسعيد والأقصر وأسيوط والمنوفية وكفر الشيخ والإسماعيلية وسوهاج والفيوم . بينما تجاوزته عشرة محافظات ، تعد ذات تمثيل منخفض وهي : دمياط والدقهلية والغربية والشرقية والمنيا والبحيرة والقليوبية والإسكندرية والجيزة والقاهرة .

وقد شهد تقسيم ٢٠١٤ ظاهرة جديدة على الدوائر الفردية بمصر هي تباين عدد المقاعد بالدوائر الفردية ، بين مقعد ومقعدين وثلاثة مقاعد ، كما يتضح من الجدول رقم (٣١) وقد استهدف المشرع من ذلك محاولة التوافق مع الحدود الإدارية ، وتحقيق التكافؤ التصويتي بين المحافظات ، ساعده على ذلك زوال عقبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين، التي كانت تحتم الأرقام الزوجية في الدوائر الفردية فيما قبل . وقد تم تقسيم محافظة الدقهلية إلى١٣ دائرة انتخابية ، كما يتضح من شكل (٢٠) لتشغل المحافظة نسبة ٥,٥ % من إجمالي دوائر الجمهورية الانتخابية البالغة ٢٣٧ دائرة . ضمت ٣,٨ مليون ناخب ، وبلغ عدد المقاعد بالمحافظة ٢٩ مقعدا يوضح ذلك شكل (٢١) .

جدول (٣١) دوائر الفردي ٢٠١٤م بمحافظة الدقهلية

مسمى الدائرة	الدائرة	مكوناتها	عدد الناخبين	عدد المقاعد	ناخب/مقعد	%من المتوسط
مدينة المنصورة	١	قسم أول وثاني المنصورة	٣٩١٦١٢	٣	١٣٠٥٣٧,٣٣	٩٧,٦
دائرة المنصورة	٢	مركز المنصورة - مركز محلة دمنه	٣٨٠٩٠٩	٣	١٢٦٩٦٩,٦٧	٩٤,٩
دائرة بلقاس	٣	مركز بلقاس- قسم جمصة	٣٣٣٤٧٤	٣	١١١١٥٨	٨٣,٢
دائرة طلخا	٤	مكز طلخا- مركز نبروة	٤٠٥٤١٧	٣	١٣٥١٣٩	١٠١,١
دائرة دكرنس	٥	مركز دكرنس- مركز بني عبيد	٣٠١٠٠٢	٢	١٥٠٥٠١	١١٢,٥
دائرة شربين	٦	مركز شربين	٢٦٧٤٦٩	٢	١٣٣٧٣٤,٥	١٠٠,٠
دائرة المنزلة	٧	مركز المنزلة-مركز المطرية	٢٦٦٨٣١	٢	١٣٣٤١٥,٥	٩٩,٨
دائرة منية النصر	٨	مركز منية النصر	١٥٨١٦٠	١	١٥٨١٦٠	١١٨,٣
دائرة الجمالية	٩	مركز الجمالية- مركز ميت سلسيل- قسم الكردي	١٤٧٩٩٧	١	١٤٧٩٩٧	١١٠,٧
دائرة مدينة ميت غمر	١٠	قسم ميت غمر	٩٨٨٥٨	١	٩٨٨٥٨	٧٣,٩
دائرة ميت غمر	١١	مركز ميت غمر	٣٧١٣٨١	٣	١٢٣٧٩٣,٦٧	٩٢,٦
دائرة أجا	١٢	مركز أجا	٣٠٧٦٩٢	٢	١٥٣٨٤٦	١١٥,٠٩
دائرة السنبلاوين	١٣	مركز السنبلاوين- مركز تمى الأمديد	٤٤٥٧٢٢	٣	١٤٨٥٧٤	١١١,١٧
الاجمالي	١٣	٢٢	٣٨٧٦٥٢٤	٢٩	١٣٣٦٧٣,٢٤	١٠٠,٠

المصدر : اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب

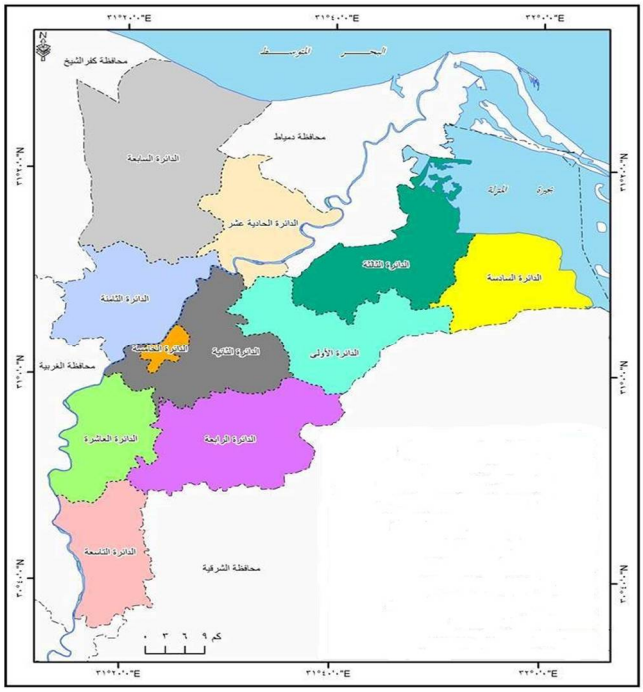

شكل (٢٠) الدوائر الانتخابية (فردي) بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٤م

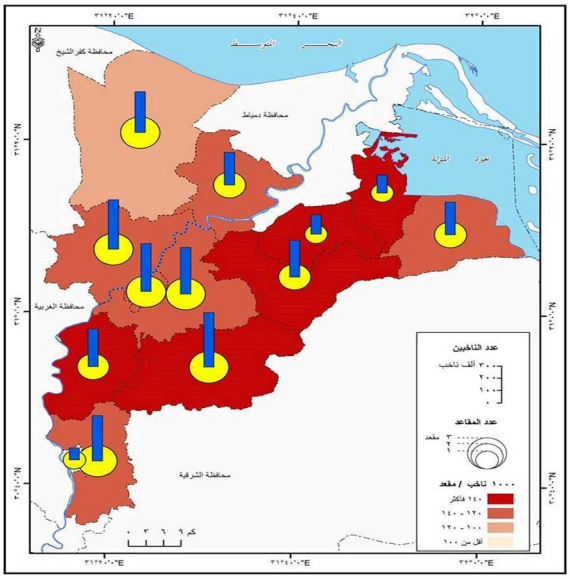

شكل (٢١) أعداد الناخبين والمقاعد ونصيب المقعد من الناخبين بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٤م

٤- خريطة الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١٥ :

أ- خريطة القوائم ٢٠١٥م :

ظلت خريطة دوائر القائمة كما هي في قانون الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١٤م لم يصيبها اي تعديل .

ب- الدوائر الانتخابية بنظام الفردي لعام ٢٠١٥

قد تتعارض معايير عملية إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية مع بعضها البعض، فعلى الرغم من أن جميع الدول تقريباً تدرج مسألة تكافؤ عدد السكان في الدوائر الانتخابية كأحد المعايير، غير أن القليل منها هي التي تتمكن من تحقيق ذلك عمليا، ويعود ذلك إلى أنه قد تم اعتماد معايير أخرى ذات أهمية أكبر من التقيد الصارم بمسألة تحقيق التكافؤ في تعداد السكان ، وتختار الكثير من الدول تحديد المعيار الأكثر أهمية ،أو أن تفرض محددات معينة (مثل حدود التساهل) على سلطة ترسيم الدوائر الانتخابية، مع السماح للقائمين على عملية إعادة الترسيم بحرية التصرف فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين المعايير (ACE,2013,p39) .

وتبعا للمعايير المتضمنة في الإعلان الدستوري لعام ٢٠١١ ودستور ٢٠١٣ ودستور ٢٠١٤ المعدل ، وتلك التي تضمنتها قوانين مجلس النواب أو مجلس الشعب من قبل ، أو تلك التي أعلنت عنها اللجان التي شكلت لوضع مقترح ترسيم الدوائر الانتخابية من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٠١١ أو من قبل رئيس الوزراء في عام ٢٠١٤ ، أو التي تضمنتها مداولات مجلس الشورى في إعداد ترسيم عام ٢٠١٣ يمكن تقييم خريطة الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١٥ وفق ثلاثة معايير رئيسة هي : مدى

الالتزام بالمعيار الديموغرافي (تساوى عدد السكان بكل دائرة لها ذات العدد من المقاعد المخصصة) ، ومدى التوافق مع الحدود الإدارية ، ومدى تساوى القوة التصويتية للناخبين وعدم التمييز بينهم .

أولا :المعيار الديموغرافي

يتمثل أحد أهم عيوب ترسيم الدوائر الانتخابية في (سوء التخصيص) أو عدم التناسبMalapportionment بين عدد السكان بالدوائر الانتخابية من ناحية، وعدد المقاعد المخصصة لكل منها من ناحية أخرى، ويأخذ سوء التخصيص شكلين : الأول منهما تكون نسبة المقاعد المخصصة أكبر من نسبة السكان ، وهو ما يعرف بالتمثيل المرتفع Over-representation ، أما الثاني فتكون نسبة المقاعد المخصصة أقل من نسبة السكان ، وهو ما يعرف بالتمثيل المنخفض Under-Representation . (Pulsipher,1968,p1207)

ويمكن الكشف عن سوء التخصيص أو عدم التناسب بين الدوائر الانتخابية تبعا لعدد السكان بأساليب نذكر منها ما يأتي :-

١- **قياس درجة التفاوت** : وذلك برصد العلاقة بين عدد السكان في أكبر الدوائر وأصغرها (الديب ، ص ٧٤٨).

٢- **قياس معدل التفاوت** : عن طريق مقارنة حجم كل دائرة بالمتوسط العام للدوائر الانتخابية.

٣- **قياس نسبة الانحراف** : وذلك بحساب نسبة سكان كل محافظة إلى العدد الكلى للسكان ونسبة المقاعد في كل محافظة إلى العدد الكلى للمقاعد ، والاختلاف بين النسبتين يعطى نسبة الانحراف بالسلب أو بالإيجاب عن التخصيص الأمثل (الزغبي ،٢٠٠٢م، ص ٥٠).

قسمت محافظة الدقهلية الى ١١ دائرة فردية عام ٢٠١٥ ، كما يتضح من الجدول (٣٢) وشكل (٢٢)، وان تفاوتت في أعداد المقاعد المخصصة لكل منها .

وكما يتضح من الجدول (٣٢) وشكل (٢٣) فقد حقق ترسيم الدوائر الانتخابية في عام ٢٠١٥ اختلالا في توازن أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية تراوح بين ١١٥% و٨٥% من متوسط حجم الدائرة في المحافظة ،ويمكن التمييز بين دوائر التمثيل المرتفع والتي انخفضت عن متوسط المحافظة، وهي الدائرة السابعة (٨٣%) والدائرة التاسعة (٨٨%) والدائرة الثانية (٩٥%) والدائرة الخامسة (٩٨%) .

أما دوائر التمثيل المنخفض فهي الدائرة السابعة (١٠١%) والدائرة الرابعة ١١١%، والدائرة الأولى ١١٢%، والدائرة العاشرة ١١٥%. وتعد الدائرة السادسة دائرة ذات حجم مثالي١٠٠%.

ثانيا : معيار عدم التمييز في القوة التصويتية

يفترض عدم رسم الدوائر الانتخابية على أي أساس يفضي إلى التمييز ، الأمر الذي يضعف من قوة التصويت لدى الأقليات العرقية أو القومية أو الدينية أو غيرها (Handley,2007,p60). على سبيل المثال، يجب منع القيام بتوزيع أقلية ما تتواجد في موقع جغرافي واحد على دوائر انتخابية مختلفة، بحيث تشكل تلك المجموعات مجموعة ناخبة صغيرة في كل واحدة من الدوائر الانتخابية التي تتواجد فيها (IDEA,2009,p30) ، وبالطبع لا يمكن للنظم الانتخابية التي تعتمد بشكل حصري على دوائر انتخابية فردية أو أحادية التمثيل أن تضمن ولو حتى نسبة ضئيلة من المقاعد التمثيلية

لصالح الأقليات الصغيرة ، غير أن هذه الحقيقة يجب ألا تفتح باب التمييز المتعمد ضد أية أقليـة (Ace,2013,p13) .

حددت المادة ٢٢ من القانون ٤٦ لسنة ٢٠١٤ أن على الناخب أن يبدي رأيه في الدوائر المخصصة للنظام الفردي باختيار عدد من المرشحين مساو لعدد المقاعد المقرر لكل دائرة ، وفي الدوائر المخصصة لنظام القوائم باختيار إحدى القوائم ، ويكون الفوز في المقاعد الفردية بالحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات بالدائرة ، وكذا الحال في القائمة .(القانون ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ، ص ٤٨) .وبناء على ما سبق سوف يكون لبعض الناخبين حق اختيار مرشح واحد فقط في حين سيختار غيرهم مرشحين ، ويختار البعض الآخر ثلاثة مرشحين ،كما يتضح من الجدول (٣٢) .

- **دوائر النائبين والصوتين لكل مرشح ممثلة في خمس دوائر هي الأولى والثالثة والسادسة والعاشرة والحادية عشر.**
- **دوائر النواب الثلاثة والأصوات الثلاثة ، ممثلة في خمس دوائر هي الثانية والرابعة والخامسة والسابعة والثامنة.**
- **دوائر النواب الأربعة والأصوات الأربعة ممثلة في الدائرة التاسعة .**

ويتعارض ذلك التباين مع مبدأ تكافؤ القوة التصويتية ، أو المبدأ الشهير شخص واحد –صوت واحد One Person One Vote .وقد بلغ عدد دوائر الصوت الواحد ٨٤ دائرة ، تمثل نحو ٣٥% من اجمالي عدد الدوائر الفردية ، وبلغ عدد دوائر الصوتين ١٢٣ دائرة تمثل نحو ٥٢% من اجمالي عدد الدوائر الفردية ، في حين لم يتجاوز عدد دوائر الأصوات الثلاثة ٣٠ دائرة ، تعادل نحو ١٣% من اجمالي الدوائر الفردية .

(٣٢) دوائر الفردي عام ٢٠١٥ م بمحافظة الدقهلية

الدائرة الانتخابية	المكونات الادارية	الذكور	الاناث	الاجمالي	نسبة النوع الانتخابية	عدد المقاعد	وزن المقعد الفردي	%
١	مركزا بنى عبيد ودكرنس	١٤٨٣٣٥	١٥٢٦٦٧	٣٠١٠٠٢	٩٧,١	٢	١٥٠٥٠١	١١٢,٥
٢	مركزا المنصورة ومحلة دمنة	١٨٦٧٤٣	١٩٤١٦٦	٣٨٠٩٠٩	٩٦,١	٣	١٢٦٩٦٩,٧	٩٤,٩
٣	مراكز منية النصر والجمالية وميت سلسيل وقسم الكوادي	١٥٠١٤٩	١٥٦٠٠٨	٣٠٦١٥٧	٩٦,٢	٢	١٥٣٠٧٨,٥	١١٤,٥
٤	مركزا السنبلاوين وتمى الأمديد	٢٢١٤٣٩	٢٢٤٢٨٣	٤٤٥٧٢٢	٩٨,٧	٣	١٤٨٥٧٤	١١١,١
٥	قسما المنصورة أول وثان	١٩٧١٥٩	١٩٤٤٥٣	٣٩١٦١٢	١٠١,٣	٣	١٣٠٥٣٧,٣	٩٧,٦
٦	مركزا المطرية والمنزلة	١٢٥٠٢١	١٤١٨١٠	٢٦٦٨٣١	٨٨,١	٢	١٣٣٤١٥,٥	٩٩,٨
٧	جمصة ومركز بلقاس	١٦٢٠٣٨	١٧١٤٣٦	٣٣٣٤٧٤	٩٤,٥	٣	١١١١٥٨	٨٣,١
٨	مركزا نبروة وطلخا	١٩٨١٨٣	٢٠٧٢٣٤	٤٠٥٤١٧	٩٥,٦	٣	١٣٥١٣٩	١٠١,٠
٩	ميت غمر ومركز ميت غمر	٢٣٦٢٥٢	٢٣٣٩٨٧	٤٧٠٢٣٩	١٠٠,٩	٤	١١٧٥٥٩,٨	٨٧,٩
١٠	مركز اجا	١٥٢٢٩٩	١٥٥٣٩٣	٣٠٧٦٩٢	٩٨,٠	٢	١٥٣٨٤٦	١١٥,٠
١١	مركز شربين	١٣٠٧٨٨	١٣٦٦٨١	٢٦٧٤٦٩	٩٥,٦	٢	١٣٣٧٣٤,٥	١٠٠,٠
الاجمالي		١٩٠٨٤٠٦	١٩٦٨١١٨	٣٨٧٦٥٢٤	٩٦,٩	٢٩	١٣٣٦٧٣,٢	١٠٠,٠

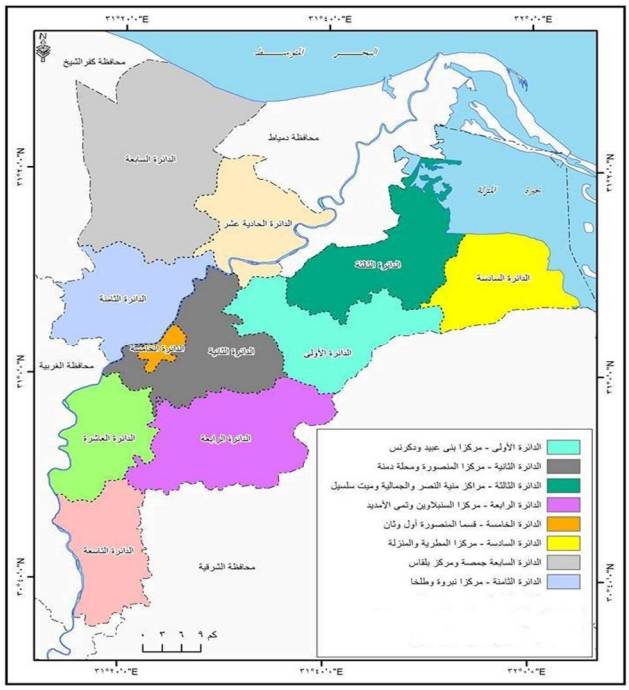

شكل (٢٢) الدوائر الانتخابية (فردي) بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

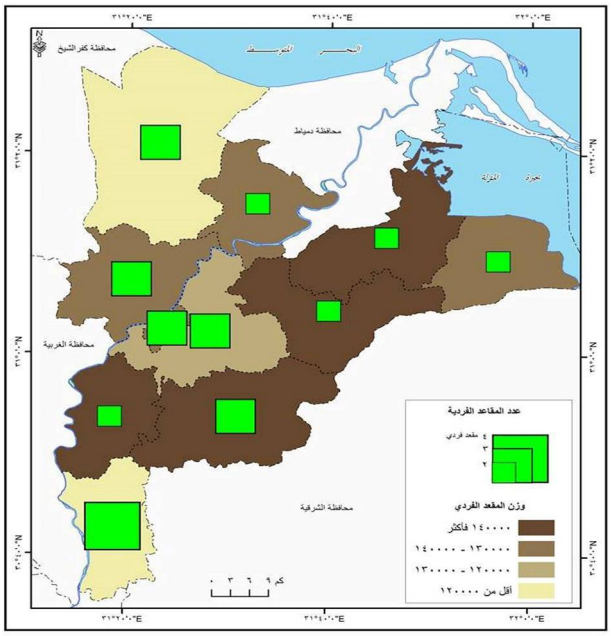

شكل (٢٣) أعداد المقاعد ووزن المقعد الفردي بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

ثالثا : **معيار الحدود الجغرافية**

يجب ترسيم الدوائر الانتخابية بما يسهم في إعطاء الفرصة للناخبين في انتخاب المرشحين الذين يشعرون بأنهم يمثلونهم بشكل حقيقي(Waiganjo,2008,p4)، يعني هذا أنه يجب أن تتماشى حدود الدوائر الانتخابية مع حدود تمركز المجموعات المختلفة قدر المستطاع في المجتمعات المعنية. ويمكن تعريف المجتمعات المعنية بطرق مختلفة ، فمن الناحية جغرافية هي مجتمعات ذات حدود إدارية أو حدود جغرافية واضحة مثل الجبال أو الجزر، كما يمكن تحديدها وتعريفها من خلال خلفيتها العرقية أو القبلية، أو الدينية، أو اللغوية. وإذا لم يتم تأليف الدوائر الانتخابية من مجتمعات مترابطة، مهما كان تعريفها، فقد يكون الأمر صعباً على الممثلين المنتخبين في تمثيل ناخبيهم بشكل جيد (IDEA, 2009, p29).

تنص القوانين الانتخابية في كثير من دول العالم على أنه يجب أخذ الجغرافيا، أو عوامل جغرافية معينة بعين الاعتبار في عملية ترسيم الدوائر الانتخابية، ويمكن تقسيم المعايير الجغرافية إلى قسمين: المعايير المرتبطة بالحدود الجغرافية، والمعايير المرتبطة بالحجم و الشكل الجغرافي. وقد يطلب من سلطة ترسيم الدوائر الانتخابية اعتبار العوامل المرتبطة بأحد أو كلا المعيارين. ويعد احترام خطوط الحدود القائمة أحد المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية ، وقد تتضمن الحدود الإدارية أو الحدود الطبيعية مثل الجبال والأنهار والجزر ، إن اعتبار الحدود الإدارية المحلية هو في الأغلب من أكثر العوامل الجغرافية المعروفة والمذكورة في قوائم الدول(Ace,2013,p41).

وكثيرا ما تضمنت معايير ترسيم الدوائر الانتخابية في مصر ضرورة التوافق مع الحدود الإدارية القائمة ، فقد تضمنت معايير ترسيم الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١١ أن تضم كل دائرة العدد المناسب من الوحدات الإدارية الكاملة الكيان ودون تجزئة علاجا لعوار القانون السابق ، مع ضرورة التجاور الجغرافي للمكونات الإدارية لكل دائرة فردية ، وتجاور الدوائر الفردية المكونة لدوائر القائمة ، والتوافق مع التقسيم الإداري الجديد بعد إلغاء محافظتي حلوان و٦ أكتوبر وعودتهما لمحافظتي القاهرة والجيزة (اللجنة العليا للانتخابات).

وتضمنت معايير تقسيم ٢٠١٣ أن تضم كل دائرة انتخابية وحدة أو أكثر من الوحدات الإدارية المتصلة جغرافيا ، أي أن تكون الدائرة مكونة من مراكز أو أقسام شرطة كاملة . وأن دوائر القوائم هي مجموعة من الدوائر الفردية المتصلة والمتجاورة جغرافيا .

وتضمنت معايير تقسيم ٢٠١٤ ضرورة مراعاة التقسيم الإداري المعتمد، وعدم استقطاع أجزاء من المكونات الادارية للدوائر الانتخابية وكذلك مراعاة التجاور الجغرافي للمكونات الإدارية داخل هذه الدوائر.

ويلاحظ أن خريطة الدوائر الانتخابية لمحافظة الدقهلية قد تباينت تبعا لارتباطها بالحدود الادارية على النحو التالي:

- **دوائر ضمت مركزين إداريين وعددها خمس دوائر هي : الأولى والثانية والرابعة والسادسة والثامنة.**
- **دوائر اقتصرت على مركز اداري واحد ممثلة بالدائرة التاسعة والعاشرة والحادية عشر.**
- **دوائر ضمت ثلاثة مراكز ممثلة بالدائرة الثالثة.**
- **دوائر المدينة الواحدة ممثلة بدائرة مدينة المنصورة.**

- دوائر ضمت مركزا وقسما آخر ممثلة بالدائرة السابعة.
- ومن شأن هذا التقسيم أن يشعل جذوة الاستقطاب المكاني بين المكونات الادارية لكل دائرة انتخابية مجزأة اداريا.

ثانيا : تطور الهيئة الانتخابية قوميا ومحليا بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٥م

أصبح كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية يقيد تلقائيا في قاعدة بيانات الناخبين المعدة من واقع بيانات الرقم القومي، تبعا للموطن الانتخابي ،وهو محل الإقامة الثابت ببطاقة الرقم القومـي (القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ ، ص ص ٣ ،١١). ولم يعد محتما على أي مواطن تسجيل نفسه في جداول الناخبين ،كما كان قائما قبل عام ٢٠١١ ، وإنما عليه فقط الحصول على بطاقة الرقم القومي ، ليصبح اسمه مدرجا بشكل تلقائي في قواعد بيانات الناخبين ، ما لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون ذلك ، وقد أدى هذا النظام إلى ارتفاع أعداد الناخبين من حوالي ٤٠ مليونً ناخب في انتخابات عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٥٠ مليونً ناخب في انتخابات ٢٠١١ لمجرد تغير الآلية الانتخابية .

وقد تباينت نسبة الزيادة في أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين خلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت تطبيق آلية القيد الجديدة على مستوى المحافظات المصرية ، وكما يتضح من الجدول (٣٣) فقد زاد عدد الناخبين بمحافظة الدقهلية نحو ١٧٠ألف ناخب فيما بين عامي ٢٠١١و٢٠١٤بنسبة زيادة بلغت ٤,٦%، لتحتل المرتبة الثانية بين محافظات الجمهورية من حيث نسبة الزيادة خلف محافظة القاهرة ، وهي نسبة متدنية مقارنة بالمتوسط القومي الذي بلغ ٦,٤%.

جدول(٣٣) تطور أعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين من ٢٠١١ :٢٠١٤

المحافظة	عدد الناخبين المسجلين ٢٠١١	عدد الناخبين المسجلين ٢٠١٣	عدد الناخبين المسجلين٢٠١٤	الفرق بين ٢٠١١ و٢٠١٤(ناخب)	نسبة الزيادة %
القاهرة	٦٥٦٣٣٥٠	٦٥٨٠٤٧٨	٦٧٧١٤٣٧	٢٠٨٠٨٧	٣,٢
الدقهلية	٣٦٩١٧٢٣	٣٧١٩٧٥٨	٣٨٦٠٨٨٥	١٦٩١٦٢	٤,٦
بورسعيد	٤٣٧١٣٦	٤٤٥٣٢٢	٤٥٨٤٨١	٢١٣٤٥	٤,٩
الإسكندرية	٣٣٠٣٩٥٧	٣٣٤٧٧٧٠	٣٤٦٧١٣٩	١٦٣١٨٢	٤,٩
الغربية	٢٩١٨٦٤٧	٢٩٤٨٦٥٦	٣٠٦٣١٢٩	١٤٤٤٨٢	٤,٩
المنوفية	٢٢١٥٥٨٦	٢٢٣٦٨٩٨	٢٣٢٩٥٤٢	١١٣٩٥٦	٥,١
أسوان	٨٥٢٦١٩	٨٧٢٧٤٠	٨٩٩٣٥٨	٤٦٧٣٩	٥,٥
كفر الشيخ	١٨٦٣٨٣٣	١٨٨٦٢١٢	١٩٦٦٧٣٤	١٠٢٩٠١	٥,٥
السويس	٣٧٨٩٢٢	٣٨٧٥٢٢	٤٠١٨٧٠	٢٢٩٤٨	٦,١
الأقصر	٦٦٦٢٦٨	٦٨٥٠٠٩	٧١٠٣٧٢	٤٤١٠٤	٦,٦
الوادي الجديد	١٤٠٥٢٧	١٤٣٥٨٤	١٤٩٨٤٣	٩٣١٦	٦,٦
دمياط	٨٤٩٢٤٧	٨٦٨٧٧٣	٩٠٥٥٩٨	٥٦٣٥١	٦,٦
القليوبية	٢٥٨٣٤٨٨	٢٦٣٩٨٠٨	٢٧٥٥٢٩٢	١٧١٨٠٤	٦,٧
قنا	١٥٩٢٣٩٦	١٦٢٩٧١٣	١٧٠٠٦٨٦	١٠٨٢٩٠	٦,٨
البحيرة	٣١٩٨٦٣١	٣٢٧٦٩٣٠	٣٤١٨١١٧	٢١٩٤٨٦	٦,٩
الفيوم	١٥٤٥٥٥٧	١٥٧٩٦٩٤	١٦٥٦٠٦٦	١١٠٥٠٩	٧,٢
الإسماعيلية	٦٩٦٣٦٣	٧١٣٩٦٣	٧٤٧٠٧٠	٥٠٧٠٧	٧,٣
الشرقية	٣٤٨٣٩٧٦	٣٥٦٥٣٥١	٣٧٤٢٦٩٨	٢٥٨٧٢٢	٧,٤
المنيا	٢٦٤٤٨٣٠	٢٧١٨٩٤٧	٢٨٥٠٨٥٧	٢٠٦٠٢٧	٧,٧
الجيزة	٤٢٦٢٢٦٥	٤٣٨٣٧٠١	٤٦٠٦٤٤١	٣٤٤١٧٦	٨,١
بنى سويف	١٤١٥٢٣١	١٤٥٤٢٧٨	١٥٣١٤٧٣	١١٦٢٤٢	٨,٢
أسيوط	٢٠٧٢٠٣٣	٢١٢٧٦٨٨	٢٢٥٦٣٠٤	١٨٤٢٧١	٨,٩
سوهاج	٢٣٢٣٢٩٤	٢٣٩٣٦٧٢	٢٥٣٤٩١٢	٢١١٦١٨	٩,١
شمال سيناء	٢٠٣٣٢٨	٢١٥٦١٨	٢٢٦٣٥٥	٢٣٠٢٧	١١,٣
مطروح	١٩٩٦٦٦	٢١٢٤٩٥	٢٣٠٣٤٩	٣٠٦٨٣	١٥,٤
البحر الأحمر	٢٢١٠٠٣	٢٣٢٣٨٨	٢٦٤٩٣٠	٤٣٩٢٧	١٩,٩
جنوب سيناء	٦٠٥٨٦	٦٥٤٠٧	٨٥٣٣٥	٢٤٧٤٩	٤٠,٨
الإجمالي	٥٠٣٨٤٦٢	٥١٣٣٢٣٧٥	٥٣٥٩١٢٧٣	٣٢٠٦٨١١	٦,٤

المصدر : موقع اللجنة القضائية العليا للانتخابات ، والنسب من حساب الطالب .

أما على المستوى المحلي بالمكونات الادارية لمحافظة الدقهلية فجاءت التغيرات على النحو الذي يوضحه الجدول (٣٤)، وهي:

- **مناطق شهدت نموا سلبيا تمثلت في مركز المنزلة (-١,٣%).**
- **مناطق لم تتجاوز نسبة الزيادة الموجبة بها ٣% من عدد الناخبين وتضم مدينـــة ميت غمـــر .**
- **مناطق تراوحت نسبة الزيادة بها بين ٣:٦% وتضم غالبية المناطق وهي : قسم ثان المنصورة، والكردي ومركز شربين ومركز أجا ومركز السنبلاوين ومحلة دمنة وبنى عبيد وقسم اول المنصورة ومركز المنصورة وتمى الأمديد ومنية النصر وميت سلسيل وطلخا وميت غمر ودكرنس والمطرية.**
- **مناطق تراوحت نسبة زيادتها بين ٦:٩% وضمت مركزي بلقاس والجمالية.**
- **تجاوزت نسبة الزيادة في جمصة ٤٩%.**

جدول(٣٤) تطور عدد الناخبين المقيدين بقاعدة بيانات الناخبين بمحافظة الدقهلية من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤.

المكون الاداري	عدد الناخبين عام ٢٠١١	عدد الناخبين عام ٢٠١٣	عدد الناخبين عام ٢٠١٤	الفرق بين ٢٠١١ و٢٠١٤	%
مركز المنزلة	١٧٧٤٨٦	١٧٨٥٦٨	١٧٥١٤٠	-٢٣٤٦	-١,٣
ميت غمر	٩٦٠٦٣	٩٥٤٩٤	٩٨٨٥٨	٢٧٩٥	٢,٩
قسم ثان المنصورة	١٦٦٠٦٠	١٦١٢٥١	١٧٢٣٩٣	٦٣٣٣	٣,٨
الكردي	٢٦٦٥٩	٢٦٢٥٣	٢٧٧٩٢	١١٣٣	٤,٢
مركز شربين	٢٥٥٥٦٩	٢٥٣٧٤١	٢٦٧٤٦٩	١١٩٠٠	٤,٧
مركز أجا	٢٩٣٥٤٨	٢٩٠٣١٦	٣٠٧٦٩٢	١٤١٤٤	٤,٨
مركز السنبلاوين	٣١٩٨١٦	٣١٨١١٣	٣٣٥٦٧٠	١٥٨٥٤	٤,٩
مركز محلة دمنة	٣٤٦١١	٣٤٣٦١	٣٦٣٢٠	١٧٠٩	٤,٩
مركز بنى عبيد	٧٨١٥٣	٧٧٨٦٩	٨٢٢١٥	٤٠٦٢	٥,٢
قسم أول المنصورة	٢٠٨٢٧٢	٢٠٣٩٨٨	٢١٩٢١٩	١٠٩٤٧	٥,٣
مركز المنصورة	٣٢٧١٥٥	٣٢٤٦٢٣	٣٤٤٥٨٩	١٧٤٣٤	٥,٣
مركز تمى الأمديد	١٠٤٥٢٧	١٠٤٢٥٩	١١٠٠٥٢	٥٥٢٥	٥,٣
مركز منية النصر	١٥٠٠٩٣	١٤٧٩٤٨	١٥٨١٦٠	٨٠٦٧	٥,٤
مركز ميت سلسيل	٤١٦٣٧	٤١٤١٣	٤٣٩٦٦	٢٣٢٩	٥,٥
مركز طلخا	٢٢٨٤١٤	٢٢٦٨٦٩	٢٤١١٥١	١٢٧٣٧	٥,٦
مركز ميت غمر	٣٥١٧٠٩	٣٥٠١٥٦	٣٧١٣٨١	١٩٦٧٢	٥,٦
مركز دكرنس	٢٠٦٩٨٧	٢٠٤٦٧١	٢١٨٧٨٧	١١٨٠٠	٥,٧
مركز المطرية	٨٦٦٤٨	٨٧٤٧٢	٩١٦٩١	٥٠٤٣	٥,٨
مركز بلقاس	٣١٣١٥٥	٣١٤٢٨٧	٣٣٢٨٨٢	١٩٧٢٧	٦,٣
مركز الجمالية	٧١٢٥٦	٧١٧٤٩	٧٦٢٣٩	٤٩٨٣	٦,٩
مركز نبروه	١٥٣٣٢٥	١٥٢٧١١	١٦٤٢٦٦	١٠٩٤١	٧,١
جمصة	٣٩٥	٤٤٢	٥٩٢	١٩٧	٤٩,٩
اجمالي المحافظة	٣٦٩١٥٣٨	٣٦٦٦٥٥٤	٣٨٧٦٥٢٤	١٦٩١٦٢	٤,٦

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب

ثالثا : **الخصائص الديموغرافية لهيئة الناخبين**:

١- التركيب العمري

يوضح الجدول(٣٥) التركيب العمري لناخبي محافظ الدقهلية عام ٢٠١٤، ومنهما يتضح ما يلي:

- **غلبة فئة الناخبين في مرحلة الشباب من ١٨ :٦٠ عاما على فئة الناخبين في مرحلة الشيخوخة بشكل كبير.**
- **أن التباينات المكانية بين مناطق المحافظة من حيث نسب الفئات العمرية جد محدودة.**
- **جاء مركز ميت غمر في المركز الاول من حيث اعداد من هم في المرحلة السنية من ١٨ – ٢٠ سنة حيث بلغ عددهم بالمركز ٢٨٦٤٦ نسمة بنسبة بلغت ١٠,٢% من اجمالي المحافظة البالغ ٢٨١١٧٩ نسمة ، وجاء مركز السنبلاوين في المركز الثاني بنسبة بلغت ٨,٧% .**
- **وجاء ايضا مركز ميت غمر في المركز الأول لمن هم في الفئة العمرية من ٢١ – ٣٠ سنة بعدد بلغ ١٠٥٤٨٠ نسمة بنسبة بلغت ٩,٧ % من اجمالي المحافظة البالغ ١٠٨٢٥٨٣، بينما جاء مركز بلقاس في المركز الثاني بنسبة بلغت ٨,٧% من اجمالي المحافظة في هذه الفئة العمرية .**
- **كما جاء ايضا مركز ميت غمر في المركز الأول لمن هم في الفئة العمرية من ٣١-٤٠ سنة بعدد بلغ ٧٩٢٩٧ نسمة بنسبة بلغت ٩,٣% من اجمالي المحافظة البالغ ٨٥١١١٨، بينما جاء مركز المنصورة في المركز الثاني بنسبة بلغت ٩,١% من اجمالي المحافظة في هذه الفئة العمرية .**
- **وظل ايضا مركز ميت غمر في المركز الأول لمن هم في الفئة العمرية من ٤١- ٥٠ سنة بعدد بلغ ٦١٧٧٨ نسمة بنسبة بلغت ٩,٤% من اجمالي المحافظة البالغ ٦٥٤٧٠٨، بينما جاء مركز**

المنصورة في المركز الثاني بنسبة بلغت ٩,١% من اجمالي المحافظة في هذه الفئة العمرية .

- **اما عن الفئة العمرية من ٥١-٦٠ سنة فقد جاء ايضا مركز ميت غمر في المركز الأول بعدد بلغ ٤٥٧٠٤ نسمة بنسبة بلغت ٩% من اجمالي المحافظة البالغ ٥٠٧٣٩٧، بينما جاء مركز المنصورة في المركز الثاني بنسبة بلغت ٨,٧% من اجمالي المحافظة في هذه الفئة العمرية .**
- **وظل ايضا مركز ميت غمر في المركز الأول لمن هم في الفئة العمرية أكثر من ٦٠ سنة بعدد بلغ ٥٠٤٧٦ نسمة بنسبة بلغت ٩,٨% من اجمالي المحافظة البالغ ٥١٤١٩٩، بينما جاء مركز المنصورة في المركز الثاني بنسبة بلغت ٨,٨% من اجمالي المحافظة في هذه الفئة العمرية .**

جدول (٣٥) التركيب العمري لناخبي محافظة الدقهلية عام ٢٠١٥

المكون الاداري	من ١٨ الى ٢٠	من ٢١ الى ٣٠	من ٣١ الى ٤٠	من ٤١ الى ٥٠	من ٥١ الى ٦٠	من ٦٠ فأكثر
مركز بنى عبيد	٥٩٢٨	٢٣٣٩٧	١٧٧١٥	١٤٠٣٨	١٠٤٤٧	١٠٦٩٠
مركز محله دمنه	٢٥٦٨	٩٦٩٣	٨٠٤٧	٦٤٠٣	٤٦٨٩	٤٩٢٠
مركز تمى الامديد	٨٣٧٣	٣١٣٢٩	٢٤١٠١	١٨٣٢٣	١٣٧٤٣	١٤١٨٣
جمصه	٤٢	١٦٢	١٢٩	١٣٤	٨٩	٣٦
مركز نبروه	١١٩٢٢	٤٨٩٩٢	٣٥٩٦١	٢٧٤٦٨	٢٠٠٨١	١٩٨٤٢
الكردى	٢٠٦٣	٧٦٤٨	٦٣٠٥	٤٧١١	٣٦٠٦	٣٤٥٩
المنصوره اول	١٤٦٣٠	٥٦٣٩٥	٤٥٣٣٨	٣٦٠٠٦	٣٣٨٦٢	٣٢٩٨٨
المنصوره ثان	١١٢١٠	٤٤٠٤١	٣٦٩٣٠	٢٨٢٣٦	٢٥٥٠٩	٢٦٤٦٧
مركز المنصوره	٢٤٢١٣	٩٤٠٤٩	٧٧١٧٦	٥٩٣٦٢	٤٤٢٩٤	٤٥٤٩٥
مركز اجا	٢٢٢٢٦	٨٧٢٤١	٦٧١٢٨	٥١٣٣٣	٣٩١٢٧	٤٠٦٣٧
مركز السنبلاوين	٢٤٤٣٢	٩٣٤١٠	٧٢٧٠٥	٥٧١٠٦	٤٣١٧٧	٤٤٨٤٠
مركز المطريه	٦٧٣١	٢٤٩٩٧	٢١٣٩٥	١٥٥٤٨	١١٣٧٢	١١٦٤٨
مركز المنزله	١٤٦٦٠	٥٣١٩٤	٤١٤٩٥	٣٣١٦٧	٢٣٤٦١	٢٣٨٢٣
مركز بلقاس	٢٣٩١٥	٩٤٤٢٠	٧٤١٥٠	٥٥٢٨٤	٤٣٧٩٩	٤١٣١٤
مركز دكرنس	١٦٤٥٤	٦٠٧٥٤	٤٧٣٢٣	٣٦٩٠١	٢٨٧٧٠	٢٨٥٨٥
مركز شربين	١٨٢٢٩	٧٣٧٤٦	٥٨٨٦٣	٤٥٧٣٦	٣٥٩٢٣	٣٤٩٧٢
مركز طلخا	١٦٨٠٧	٦٨٣١٨	٥٢٩٦٩	٤٠٤٨١	٣١٥٧٢	٣١٠٠٤
ميت غمر	٦٩١١	٢٥٨٦٣	٢١٣٤٥	١٦٢٢١	١٤٠٩٢	١٤٤٢٦
مركز ميت غمر	٢٨٦٤٦	١٠٥٤٨٠	٧٩٢٩٧	٦١٧٧٨	٤٥٧٠٤	٥٠٤٧٦
مركز منيه النصر	١١٣٥٦	٤٤٤٠٠	٣٥٤٤٨	٢٦٧٨٤	١٩٨٤٨	٢٠٣٢٤
مركز الجماليه	٦٤٦٨	٢٢٥٢٨	١٧٧٥٧	١٢٠٥٨	٨٧٠٣	٨٧٢٥
مركز ميت سلسيل	٣٣٩٥	١٢٥٢٦	٩٥٤١	٧٦٣٠	٥٥٢٩	٥٣٤٥
اجمالي المحافظة	٢٨١١٧٩	١٠٨٢٥٨٣	٨٥١١١٨	٦٥٤٧٠٨	٥٠٧٣٩٧	٥١٤١٩٩

٢- التركيب النوعي:

تراوحت النسبة النوعية الانتخابية بين ٨٨ ناخب من الذكور لكل مائة ناخب من الاناث كما هي الحال بدائرة المطرية ونحو ١٠١ ناخب من الذكور لكل مائة ناخب من الإناث كما هي الحال في دائرة ميت غمر كما يتضح من الجدول (٣٦) وشكل (٢٤) .

وقد بلغ عدد الذكور في سن الانتخاب اعلاه في الدائرة التاسعة (مركز ومدينة ميت غمر) حيث بلغ عدد الذكور بها ٢٣٦٢٥٢ بنسبة بلغت نحو ١٢,٤% من اجمالي ذكور المحافظة البالغ ١٩٠٨٤٠٦. بينما جاءت الدائرة السادسة (مركزا المطرية والمنزلة) في المركز الأخير من حيث عدد الذكور حيث بلغ عددهم ١٢٥٠٢١ بنسبة بلغت ٦,٦% من اجمالي ذكور المحافظة .

أما عن عدد الاناث في سن الانتخاب فقد بلغ اقصاه في الدائرة التاسعة ايضا بعدد اناث بلغ ٢٣٣٩٨٧ بنسبة بلغت ١١,٩% من اجمالي اناث المحافظة البالغ ١٩٦٨١١٨ . في حين جاءت الدائرة الحادية عشر (مركز شربين) في الترتيب الأخير من حيث عدد الاناث في سن الانتخاب بعدد اناث بلغ ١٣٦٦٨١ بنسبة بلغت ٦,٩% من اجمالي اناث المحافظة في سن الانتخاب .

جدول(٣٦) نسبة النوع الانتخابية بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية عام ٢٠١٥.

الدائرة الانتخابية	المكونات الادارية	الذكور	الاناث	الاجمالي	ناخب من الذكور/مائة ناخبة من الاناث
١	مركزا بنى عبيد ودكرنس	١٤٨٣٣٥	١٥٢٦٦٧	٣٠١٠٠٢	٩٧,١
٢	مركزا المنصورة ومحلة دمنة	١٨٦٧٤٣	١٩٤١٦٦	٣٨٠٩٠٩	٩٦,١
٣	مراكز منية النصر والجمالية وميت سلسيل وقسم الكوادي	١٥٠١٤٩	١٥٦٠٠٨	٣٠٦١٥٧	٩٦,٢
٤	مركزا السنبلاوين وتمى الأمديد	٢٢١٤٣٩	٢٢٤٢٨٣	٤٤٥٧٢٢	٩٨,٧
٥	قسما المنصورة أول وثان	١٩٧١٥٩	١٩٤٤٥٣	٣٩١٦١٢	١٠١,٣
٦	مركزا المطرية والمنزلة	١٢٥٠٢١	١٤١٨١٠	٢٦٦٨٣١	٨٨,١
٧	جمصة ومركز بلقاس	١٦٢٠٣٨	١٧١٤٣٦	٣٣٣٤٧٤	٩٤,٥
٨	مركزا نبروة وطلخا	١٩٨١٨٣	٢٠٧٢٣٤	٤٠٥٤١٧	٩٥,٦
٩	ميت غمر ومركز ميت غمر	٢٣٦٢٥٢	٢٣٣٩٨٧	٤٧٠٢٣٩	١٠٠,٩
١٠	مركز اجا	١٥٢٢٩٩	١٥٥٣٩٣	٣٠٧٦٩٢	٩٨,٠
١١	مركز شربين	١٣٠٧٨٨	١٣٦٦٨١	٢٦٧٤٦٩	٩٥,٦
الاجمالي		١٩٠٨٤٠٦	١٩٦٨١١٨	٣٨٧٦٥٢٤	٩٦,٩
المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب					

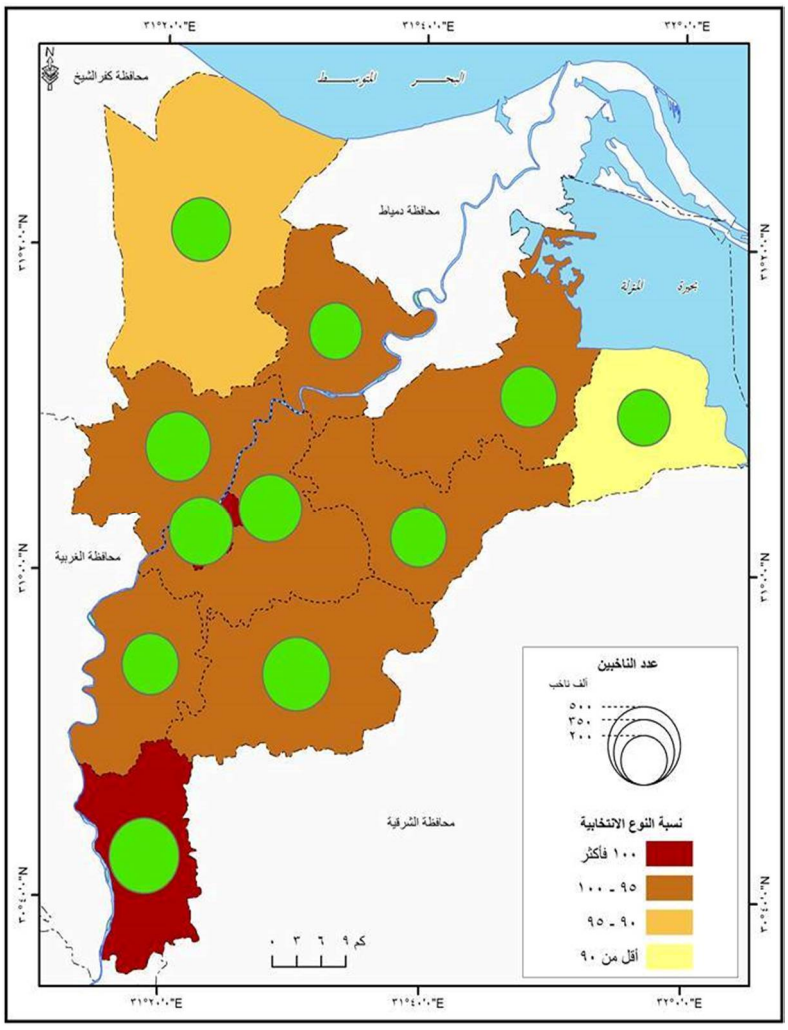

شكل (٢٤) عدد الناخبين ونسبة النوع الانتخابية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

رابعا : المرشحون بانتخابات مجلس النواب ٢٠١٥م

١- خريطة المرشحين

يحدد القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤م (اللجنة العليا للانتخابات) الصفات والشروط اللازم توافرها لعملية الترشيح لخوض الانتخابات التشريعية لمجلس النواب المصري . وطبقا لتلك القوانين والشروط تقدم عددا من المرشحين ٣٦٦ مرشحا ، لخوض المنافسة الانتخابية على مقاعد دوائر محافظة الدقهلية البالغ عددها ٢٩ مقعدا .

ومن الجدول (٣٧) والشكل (٢٥) يتبين ما يلي :

- **تباينت ملامح الخريطة التوزيعية للمرشحين على دوائر محافظة الدقهلية تباينا ملحوظا، فقد بلغ متوسط عدد المرشحين على مستوى المحافظة ٣٣ مرشحا لكل دائرة انتخابية كما يتضح .**

- **تجاوزت ثلاث دوائر هذا المتوسط وهي : دائرة مدينة المنصورة ودائرة ميت غمر ودائرة بلقاس، بينما انخفضت الدوائر المتبقية وعددها ثماني دوائر عن المتوسط العام لعدد المرشحين .**

- **وبينما شهدت دائرة مدينة المنصورة الحد الأقصى من المرشحين (٦٦ مرشحا) ، فقد سجلت دائرة طلخا ونبروه الحد الأدنى بعدد ١٩ مرشحا.**

- **استحوذت دائرة المنصورة وحدها على نحو١٧% من عدد المرشحين، تلتها دائرة ميت غمر بنحو١٣%، ثم دائرة بلقاس بنحو ١١,٥%، واستحوذت أربع دوائر على نسبة متقاربة بلغت نحو**

٨% لكل منها على حده وهي : المنصورة، ودكرنس، وأجا، والسنبلاوين، واستحوذت دائرتا المنزلة ومنية النصر على نحو ٧% لكل منهما، وبلغت النسبة نحو ٥% بدائرتي طلخا وشربين.

جدول(٣٧) التوزيع الجغرافي للمرشحين على مستوى دوائر محافظة الدقهلية في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥.

الدائرة الانتخابية	عدد المرشحين	%
مدينة المنصورة	٦١	١٦,٧
المنصورة	٣٠	٨,٢
بلقاس	٤٢	١١,٥
طلخا ونبروه	١٩	٥,٢
دكرنس وبني عبيد	٣٠	٨,٢
شربين	١٩	٥,٢
المنزلة والمطرية	٢٨	٧,٦
منية النصر	٢٦	٧,١
ميت غمر	٤٨	١٣,١
أجا	٣١	٨,٥
السنبلاوين	٣٢	٨,٧
الاجمالي	٣٦٦	١٠٠

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات، بيانات غير منشورة.

النسب من حساب الباحث.

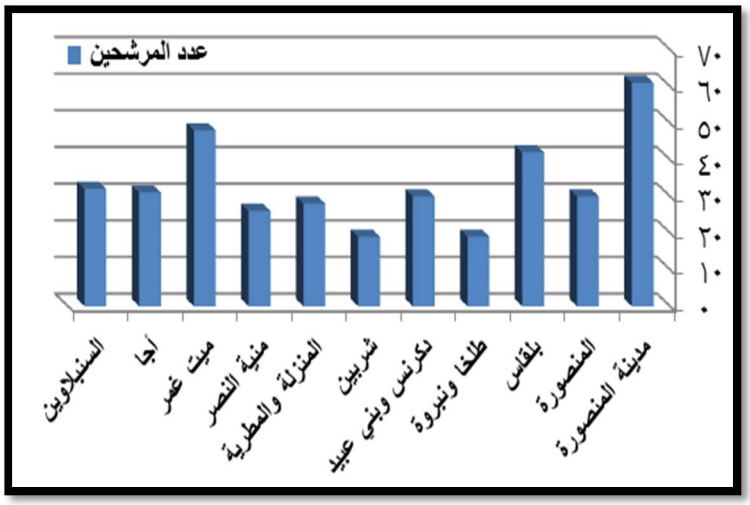

شكل (٢٥) مكافئ مرشح / مقعد على مستوى دوائر محافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

ونظرا لتباين عدد المقاعد المتنافس عليها من دائرة انتخابية لأخرى فقد تفاوتت كثافة المرشحين بالنسبة لكل مقعد على مستوى الدوائر الانتخابية كما يتضح من الجدول (٣٨) والشكل (٢٦) فقد بلغ المتوسط العام بالمحافظة نحو١٢,٦مرشح / مقعد ، وقد تجاوزت خمس دوائر هذا المتوسط وهي على التوالي : مدينة المنصورة، وأجا، ودكرنس، والمنزلة، وبلقاس، ومنية النصر. بينما جاءت الدوائر الست المتبقية دون المتوسط العام.

جدول(٣٨) كثافة المرشحين بالنسبة للمقاعد وللناخبين بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية عام٢٠١٥.

الدائرة الانتخابية	عدد المرشحين	عدد المقاعد	مرشح/مقعد	عدد الناخبين المسجلين	ناخب/مرشح
مدينة المنصورة	٦١	٣	٢٠,٣	٣٨٧١٩٧	٦٣٤٧,٤
المنصورة	٣٠	٣	١٠	٣٩٦٩٠٠	١٣٢٣٠
بلقاس	٤٢	٣	١٤	٣٤٠٤٨٣	٨١٠٦,٧
طلخا ونبروه	١٩	٣	٦,٣	٤١٢٥٠٧	٢١٧١٠,٨
دكرنس وبني عبيد	٣٠	٢	١٥	٣٠٥٥٩٢	١٠١٨٦,٤
شربين	١٩	٢	٩,٥	٢٧٠٤٩٨	١٤٢٣٦,٧
المنزلة والمطرية	٢٨	٢	١٤	٢٨٧٣٠٥	١٠٢٦٠,٨
منية النصر	٢٦	٢	١٣	٣١٠٣١٤	١١٩٣٥,١
ميت غمر	٤٨	٤	١٢	٤٧٦٩٣٨	٩٩٣٦,٢
أجا	٣١	٢	١٥,٥	٣١٢٠٦٩	١٠٠٦٦,٧
السنبلاوين	٣٢	٣	١٠,٦	٤٥٢٥٦٣	١٤١٤٢,٥
الاجمالي	٣٦٦	٢٩	١٢,٦	٣٩٥٢٣٦٦	١٠٧٩٨,٨

شكل (٢٦) مكافئ مرشح / مقعد على مستوى دوائر محافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

وقد بلغ مكافئ الناخبين لكل مرشح بالمحافظة نحو ١٠٨٠٠ لكل مرشح كما يتضح من الشكل (٢٧) ، وتجاوزت خمس دوائر هذا المتوسط وهي على التوالي : طلخا ، وشربين ، والسنبلاوين ، والمنصورة ، ومنية النصر. بينما جاءت الدوائر الست المتبقية دون المتوسط العام.

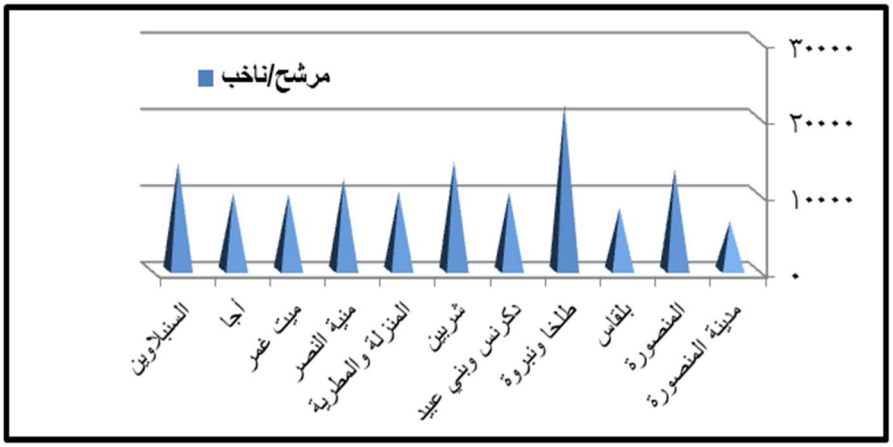

شكل (٢٧) مكافئ ناخب / مرشح على مستوى دوائر محافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

٢- الانتماء الحزبي للمرشحين:

تجلت السمة العامة للانتخابات البرلمانية المصرية في محافظة الدقهلية تلك السمة هي غلبة المستقلين، من غير المنتمين حزبيا ، على أطياف خريطة المرشحين تبعا للانتماء السياسي ، كمظهر من أجلى مظاهر ضعف الأحزاب المصرية، ولم لا وقد بلغ عدد المرشحين المستقلين بمحافظة الدقهلية ٢٧٣ مرشحا ، يشكلون نحو٧٤% من اجمالي المرشحين بالمحافظة ، مقابل٢٦% للحزبيين، كما يتضح من الجدول (٣٩) والشكل (٢٨).

سجلت دائرة مدينة المنصورة أعلى نسبة للمرشحين المستقلين بين دوائر المحافظة بلغت نحو ٨٥,٢ % من جملة المرشحين بالدائرة ، بينما سجلت أقل نسبة للمرشحين المستقلين بدائرة شربين حيث بلغت نحو ٦٣,١ % ، أي ما يزيد عن نصف المرشحين بالدائرة . وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى ضعف البنيان الحزبي القائم وعجزه عن استيعاب سائر فئات المجتمع على اختلافها ، خصوصا الأقباط والمرأة والشباب ، وعدم مراعاة عوامل الكفاءة والشعبية عند اختيار مرشحي الأحزاب ؛ مما أدى إلى بروز ظاهرة المستقلين .

جدول (٣٩) الانتماء الحزبي للمرشحين بمحافظة الدقهلية في انتخابات ٢٠١٥م

الدائرة الانتخابية	مستقل	حزبي	الاجمالي	المستقلين%
مدينة المنصورة	٥٣	٨	٦١	٨٥,٢
المنصورة	١٩	١١	٣٠	٦٣,٣
بلقاس	٣١	١١	٤٢	٧٣,٨
طلخا ونبروه	١٦	٣	١٩	٨٤,٢
دكرنس وبني عبيد	٢٣	٧	٣٠	٧٦,٦
شربين	١٢	٧	١٩	٦٣,١
المنزلة والمطرية	١٩	٩	٢٨	٦٧,٨
منية النصر	٢١	٥	٢٦	٨٠,٧
ميت غمر	٣٢	١٦	٤٨	٦٦,٦
أجا	٢١	١٠	٣١	٦٧,٧
السنبلاوين	٢٦	٦	٣٢	٨١,٢
الاجمالي	٢٧٣	٩٣	٣٦٦	٧٤,٣

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات. النسب من حساب الطالب.

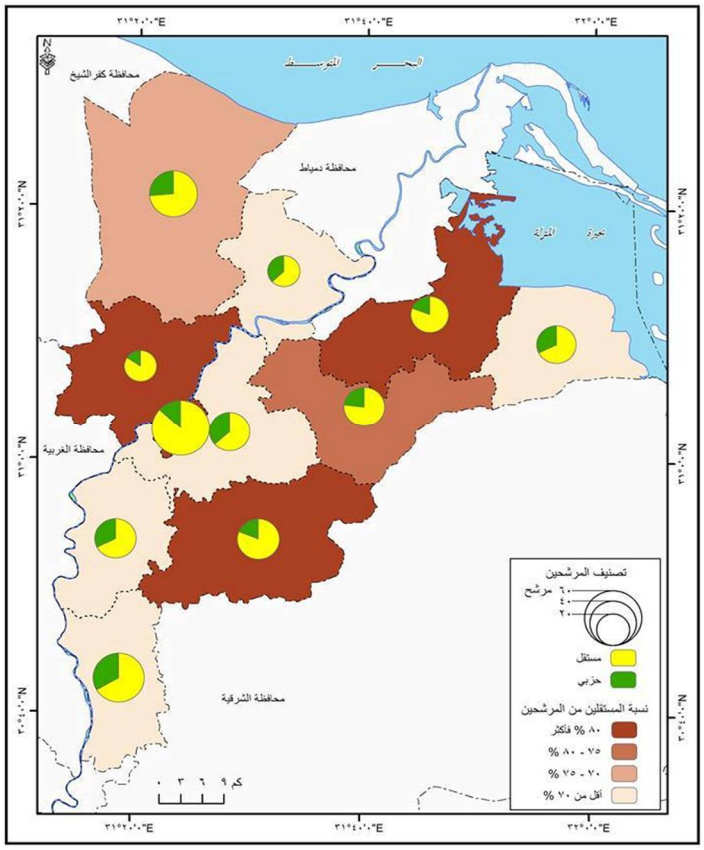

شكل (٢٨) الانتماء الحزبي للمرشحين بالدوائر الانتخابية لمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

وبالرغم من ضعف الأحزاب من حيث عدد المرشحين في مواجهة المستقلين ، فقد بلغ عدد الأحزاب المتنافسة بمحافظة الدقهلية ١٩ حزبا، كما يتضح من الجدول (٤٠) والشكل (٢٩) والتي يتبين منها :

- **تفاوتت أوزان تلك الأحزاب من حيث عدد المرشحين المنتمين لكل منها ، حيث احتل حزب مستقبل وطن وحزب الوفد الجديد الصدارة**

بواقع ١٢ مرشحا لكل منهما أي بنسبة ١٢,٩ % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهما.

- **وجاء في الترتيب الثاني حزب المصريين الأحرار وحزب النور بواقع ١١ مرشحا لكل منهما بنسبة بلغت ١١,٨ % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهما .**
- **بينما جاء في الترتيب الثالث حزب الشعب الجمهوري بعدد ثماني مرشحين بنسبة بلغت ٨,٦ % من إجمالي أعداد المرشحين .**

- **تلاه في الترتيب الرابع كلا من حزبي المؤتمر وحماة وطن بواقع خمسة مرشحين لكل حزب وبنسبة بلغت ٥,٤ % من إجمالي أعدد المرشحين .**

- **وشاركت ثلاث أحزاب هي : حقوق الانسان والكرامة والمؤتمر بواقع ٤ مرشحين لكل منها وبنسبة بلغت ٤,٣ % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهم .**

- **وحزب السلام الديمقراطي وحزب مصر الحديثة بواقع ٣ مرشحين لكل منهما أي بنسبة بلغت ٣,٢ % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهما .**

- **وشاركت ثلاثة أحزاب بمرشحين لكل منها وهي : الحركة الوطنية ومصر القومي ومصر المستقبل ، وأسهمت الأحزاب الخمسة المتبقية بمرشح لكل منها.**

- وشاركت اربع أحزاب بمرشحين لكل منهم وهي : حزب الكرامة ، مصر القومي، الاصلاح والتنمية، الصرح، أي بنسبة ٢,٢ % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهم.

- وجاء في الترتيب الأخير من حيث أعداد المرشحين ثلاثة أحزاب هي : مصر بلدي، مصر المستقبل، الريادة، بواقع مرشح لكل منهم، أي بنسبة ١,١ % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهم.

جدول (٤٠) توزيع المرشحين حسب الاحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

الحزب	عدد المرشحين	%
المصريين الأحرار	١١	١١,٨
مستقبل وطن	١٢	١٢,٩
السلام الديمقراطي	٣	٣,٢
الوفد الجديد	١٢	١٢,٩
التجمع الوطني	٤	٤,٣
الشعب الجمهوري	٨	٨,٦
النور	١١	١١,٨
حقوق الانسان	٤	٤,٣
الكرامة	٢	٢,٢
المؤتمر	٥	٥,٤
مصر بلدي	١	١,١
الحركة الوطنية	٤	٤,٣
مصر القومي	٢	٢,٢
مصر المستقبل	١	١,١
مصر الحديثة	٣	٣,٢
الريادة	١	١,١
الاصلاح والتنمية	٢	٢,٢
حماة وطن	٥	٥,٤
الصرح	٢	٢,٢
الاجمالي	٩٣	١٠٠

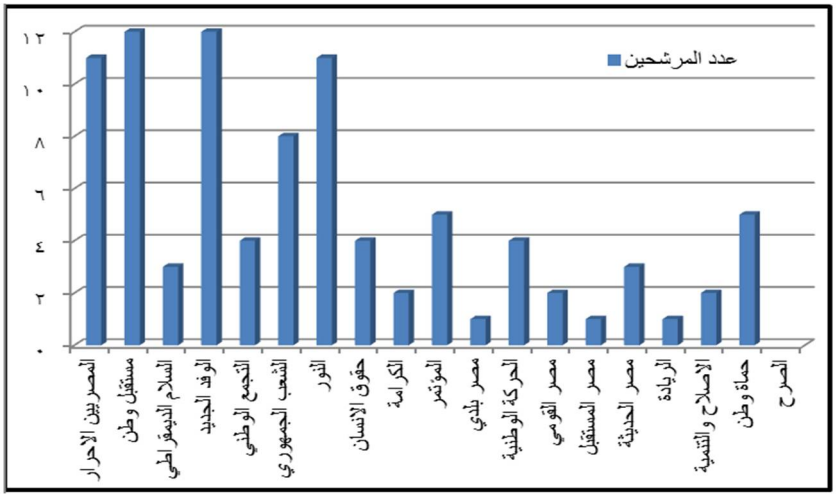

شكل (٢٩) توزيع المرشحين حسب الاحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

خامسا : جغرافية التصويت

يعد التصويت أو الاقتراع حقاً للمواطنين المقيدين فى الجداول الانتخابية (الهيئة الناخبة) وواجباً عليهم وهو بذلك يعد أحد صور المشاركة الانتخابية بل هو الصورة الأفضل والأكثر فاعلية لتحقيق معنى المشاركة وهذه الصورة من المشاركة لا تمارس إلا على فترات وعلى نحو موسمي ؛ قد تكون سنتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمس سنوات تبعاً لنوعية المناصب أو المجالس المنتخبة والقواعد المنظمة لها في كل حالة (الزغبي ، ص ١٣٢).

ولو أن قياس النجاح يتم على أساس حجم الإنتاج فإن أعداد المصوتين يصبح خير مثال لقصة النجاح في العملية الانتخابية برمتها (رسل جيه دالتون، ، ١٩٩٦، ص ٥٤) .

يمكن دراسة حال دوائر محافظة الدقهلية بالنسبة لعملية التصويت من خلال واقع أرقام جدول (٤١) وكذلك شكل (٣٠) التاليان واللذان يوضحان اعداد ونسب المشاركة في الاقتراع والحضور في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥م بدوائر المحافظة الانتخابية :

ومن الجدول والشكل يتبين ما يلي :

- **شارك في الاقتراع والإدلاء بالأصوات بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية ١٤٢٥٤٩٩ ناخبا . وبلغت نسبة الحضور بدوائر المحافظة نحو ٣٦,١ % من إجمالي المدعوين للانتخاب بدوائر المحافظة الانتخابية والبالغ عددهم نحو ٣,٩٥ مليون نسمة ؛ وهو ما يدل على مدى انخفاض المشاركة في العملية الانتخابية ، حيث إن هذه النسب تعني أن حوالي ثلثي المدعوين للانتخاب لم يشاركوا في عملية الاقتراع والتصويت ؛ وهو ما يعني أن التمثيل البرلماني طبقا لهذه النسب الضئيلة يعد انعكاسا لنسبة محدودة للغاية من المجتمع الانتخابي** (سامح عبد الوهاب ، ٢٠٠٥ م ، ص ١٢) .

- **وعن نسب الحضور والمشاركة على مستوى الدوائر الانتخابية فقد بلغت نسبة الحضور أقصاها في ثلاث دوائر وهي فئة الدوائر التي زادت فيها نسب الحضور عن ٤٠ % وهي كل من " دائرة السنبلاوين ، منية النصر ، دكرنس وبني عبيد " ، جاءت فيها دائرة السنبلاوين لتسجل أعلى نسبة للحضور والمشاركة بلغت نحو ٤١,٧ % من إجمالي المدعوين بالدائرة .**

- **تضم الفئة الثانية الدوائر التي تتراوح فيها نسب الحضور بين ٣٠ – ٤٠ % من جملة أعداد المدعوين للانتخاب بالدائرة وتتمثل في كل من " دائرة مدينة المنصورة ، بلقاس ، طلخا ، شربين ، المنزلة ،**

ميت غمر ، أجا " وجاءت دائرة شربين لتمثل أقصى نسب الحضور بتلك الفئة بلغت نحو ٣٨,٩ % ، بينما جاءت دائرة طلخا لتمثل أدنى نسب الحضور بتلك الفئة بلغت نحو ٣٢,٤ % .

- **أما الفئة الثالثة والأخيرة والتي تمثل أدنى نسب الحضور والمشاركة في التصويت والاقتراع فهي تضم الدوائر التي تقل فيها نسبة الحضور عن ٣٠ % من جملة أعداد المدعوين للانتخاب بالدائرة وتتمثل في دائرة واحدة هي " دائرة المنصورة " ، بنسبة حضور بلغت ٢٥,٢ % .**

جدول (٤١) : المشاركة في الاقتراع بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥م

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين المسجلين	عدد الحاضرين	المتغيبين	نسبة الحضور
مدينة المنصورة	٣٨٧١٩٧	١٤١٦٤٢	٢٤٥٥٥٥	٣٦,٦
المنصورة	٣٩٦٩٠٠	١٠٠١٢٩	٢٩٦٧٧١	٢٥,٢
بلقاس	٣٤٠٤٨٣	١٢١٣٢٧	٢١٩١٥٦	٣٥,٦
طلخا ونبروه	٤١٢٥٠٧	١٣٣٨٠٦	٢٧٨٧٠١	٣٢,٤
دكرنس وبني عبيد	٣٠٥٥٩٢	١٢٦٢٤٦	١٧٩٣٤٦	٤١,٣
شربين	٢٧٠٤٩٨	١٠٥١٨٣	١٦٥٣١٥	٣٨,٩
المنزلة والمطرية	٢٨٧٣٠٥	١٠٣٤٦١	١٨٣٨٤٤	٣٦,١
منية النصر	٣١٠٣١٤	١٢٨٩٤٦	١٨١٣٦٨	٤١,٦
ميت غمر	٤٧٦٩٣٨	١٦٣٩٩٣	٣١٢٩٤٥	٣٤,٤
أجا	٣١٢٠٦٩	١١١٨٢٣	٢٠٠٢٤٦	٣٥,٨
السنبلاوين	٤٥٢٥٦٣	١٨٨٩٤٣	٢٦٣٦٢٠	٤١,٧
الاجمالي	٣٩٥٢٣٦٦	١٤٢٥٤٩٩	٢٥٢٦٨٦٧	٣٦,١

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب

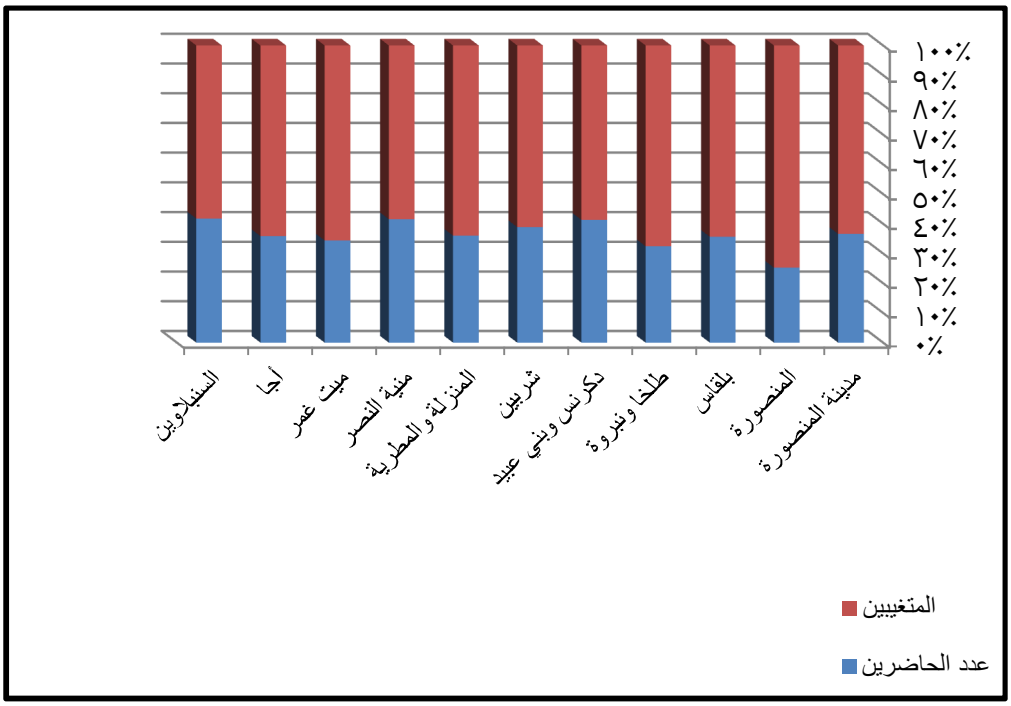

شكل (٣٠) : المشاركة في الاقتراع بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥م

وبالنسبة للوعي التصويتي والمتمثل في حالات بطلان صوت الناخب سواء بعدم اختيار أي مرشح أو اختيار أكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه أو كتابة الناخب اسمه على بطاقة الاقتراع أو كتابة أي تعليق أو رأي شخصي للناخب أو استخدام القلم الرصاص في التصويت أو استخدام بطاقة اقتراع مختلفة أو غير مختومة (اللجنة العليا للانتخابات) ، **فمن خـلال الجـدول (٤٢) والشكل (٣١) يتضح الاتي :**

- **سجلت دائرة شربين أعلى درجات الوعي التصويتي حيث بلغت نسبة الاصوات الصحيحة بها نحو ٩٥,٢ % من جملة اصوات الدائرة . في حين جاءت دائرة ميت غمر لتمثل ادنى درجات الوعي التصويتي حيث بلغت نسبة الاصوات الصحيحة بها نحو ٩٢,٢ % .**
- **وهذه النسب إن دلت على شيء إنما تدل على مدى ارتفاع درجات الوعي التصويتي بمنطقة الدراسة ؛ إذ أن جملة الأصوات الباطلة بدوائر المحافظة بلغت نسبتها نحو ٦,٢ % من جملة الأصوات والباقي والبالغ نسبته ٩٣,٨ % أصوات صحيحة ، وتعد هذه النسب معقولة بالنظر إلى نسبة الأمية المرتفعة التي تعاني منها المحافظة والتي تقدر بنحو ٣٩,٤ %** (مجدي محمد ، ٢٠٠٨، ص ٧٩) **أي أن اكثر من ثلث سكان المحافظة لا يعرفون القراءة والكتابة ؛ وهو ما يترتب عليه التأثير سلبا على وعي الناخبين وعدم توفر الوعي السياسي والتصويتي لديهم ، ولكن هذه النسب تؤكد على عدم وجود علاقة بين التعليم والأمية من جهة والوعي التصويتي من جهة أخرى وخاصة في ظل استخدام الرموز التصويرية لاختيار المرشحين في الانتخابات.**

جدول (٤٢) الوعي التصويتي بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥م

الدائرة الانتخابية	عدد المصوتين	الأصوات الصحيحة	الأصوات الباطلة	الصحيحة %
مدينة المنصورة	١٤١٦٤٢	١٣٢١٢٣	٩٥١٩	٩٣,٣
المنصورة	١٠٠١٢٩	٩٤٥٨٤	٥٥٤٥	٩٤,٥
بلقاس	١٢١٣٢٧	١١٣٧٢٥	٧٦٠٢	٩٣,٧
طلخا ونبروه	١٣٣٨٠٦	١٢٥٨٩٦	٧٩١٠	٩٤,١
دكرنس وبني عبيد	١٢٦٢٤٦	١١٩٦٣٤	٦٦١٢	٩٤,٧
شربين	١٠٥١٨٣	١٠٠١٣٠	٥٠٥٣	٩٥,٢
المنزلة والمطرية	١٠٣٤٦١	٩٧٠٧٣	٦٣٨٨	٩٣,٨
منية النصر	١٢٨٩٤٦	١٢٢٢٥٤	٦٦٩٢	٩٤,٨
ميت غمر	١٦٣٩٩٣	١٥١١٧١	١٢٨٢٢	٩٢,٢
أجا	١١١٨٢٣	١٠٤٨٢١	٧٠٠٢	٩٣,٧
السنبلاوين	١٨٨٩٤٣	١٧٧١٠٧	١١٨٣٦	٩٣,٧
الاجمالي	١٤٢٥٤٩٩	١٣٣٨٥١٨	٨٦٩٨١	٩٣,٨

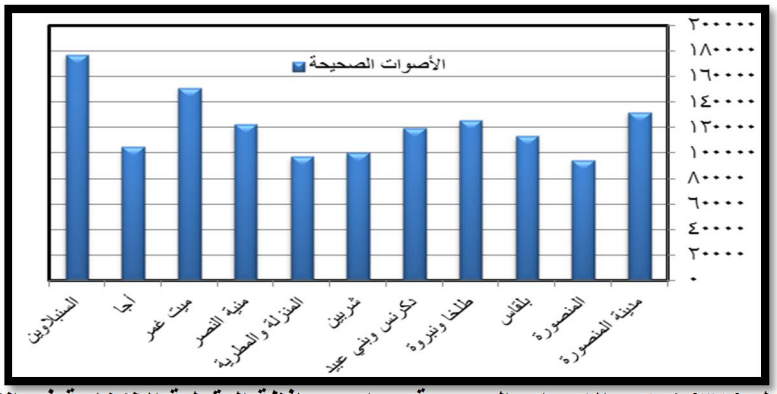

شكل (٣١) توزيع الاصوات الصحيحة بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥م

سادسا : نتائج الانتخابات وتصنيفها السياسي :

من دراسة الجدول (٤٣) يتبين ما يلي :

- حصد المرشحون المستقلون أعلى نسبة من المقاعد المخصصة للمحافظة حيث حصلوا على ٢٠ مقعد من اجمالي ٢٩ مقعد بالنظام الفردي أي بنسبة بلغت نحو ٦٨,٩% بينما حصل على النسبة الباقية مرشحي الاحزاب السياسية. وسجلت دائرتي بلقاس وطلخا اعلى نسب في فوز المستقلين حيث حصل المستقلون على جميع المقاعد المخصصة للدائرتين .
- بينما سجلت أعلى الدوائر في فوز المرشحين المنتمين للأحزاب بدائرة السنبلاوين ودكرنس.

جدول (٤٣) نتائج الانتخابات وتصنيفها السياسي محافظة الدقهلية الانتخابية في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥م

الدائرة الانتخابية	مستقل	حزبي	مستقل%	الاجمالي
مدينة المنصورة	٢	١	٦٦,٦	٣
المنصورة	٢	١	٦٦,٦	٣
بلقاس	٣	٠	١٠٠	٣
طلخا ونبروه	٣	٠	١٠٠	٣
دكرنس وبني عبيد	٠	٢	٠	٢
شربين	٢	٠	١٠٠	٢
المنزلة والمطرية	١	١	٥٠	٢
منية النصر	٢	٠	١٠٠	٢
ميت غمر	٣	١	٧٥	٤
أجا	١	١	٥٠	٢
السنبلاوين	١	٢	٣٣,٣	٣
الاجمالي	٢٠	٩	٦٨,٩	٢٩

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات والنسب من حساب الطالب

وبناء على ما سبق يمكن تصنيف دوائر محافظة الدقهلية الانتخابية حسب المنافسة الحزبية والسياسية ــ والتي يقصد بها التعرف على خريطة توزيع القوى النسبية بين الاحزاب والتيارات السياسية من ناحية والمستقلين من ناحية اخرى ــ (صلاح زرنوقه ، ١٩٩٤م ، ص ١٨٦) **. الى ثلاث فئات حسب شكل (١٧) :**

- **الفئة الأولى** (**دوائر احتكارية للمستقلين**) : هي الدوائر الانتخابية التي يسيطر على مقاعدها المستقلين ، ويتمثل هذا النمط بمنطقة الدراسة في ثلاث دوائر انتخابية بنسبة ٢٧,٣% من جملة دوائر المحافظة الانتخابية وهم : دائرة بلقاس ، طلخا ، شربين .

- **الفئة الثانية** (**دوائر احتكارية للأحزاب**) : هي الدوائر الانتخابية التي يسيطر على مقاعدها الاحزاب ، ويتمثل هذا النمط بمنطقة الدراسة في دائرة واحدة فقط هي دائرة دكرنس وبذلك تشغل هذه الفئة نسبة ٩,١% فقط من جملة دوائر المحافظة الانتخابية .

- **الفئة الثالثة** (**دوائر متوسطة المنافسة**) : هي الدوائر الانتخابية التي تمثل نطاق التعادل والتنافس بين المستقلين والاحزاب، وتضم هذه الفئة ست دوائر انتخابية بنسبة ٥٤,٥% من جملة دوائر المحافظة الانتخابية وهم : دائرة مدينة المنصورة ، المنصورة، المنزلة، ميت غمر، أجا، السنبلاوين .

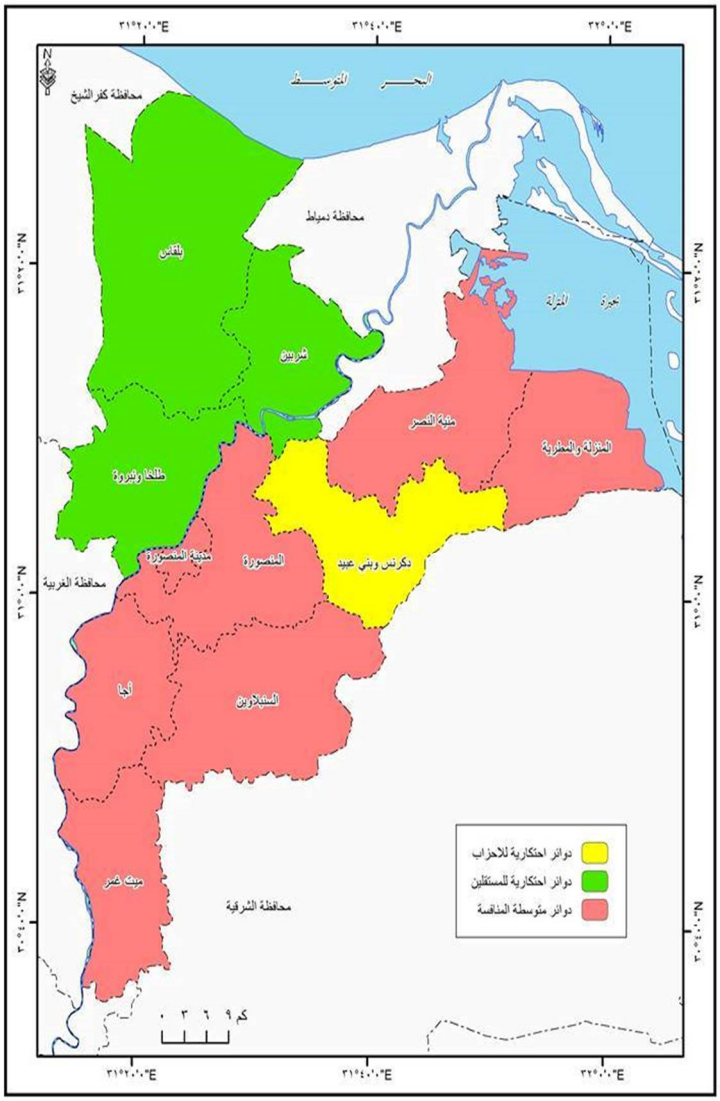

شكل (٣٢) توزيع القوى النسبية بين الاحزاب والتيارات السياسية من ناحية والمستقلين من ناحية أخرى بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٥م

الخاتمة

تغيرت التشريعات الانتخابية المصرية منذ عام ٢٠١١م حتى ٢٠١٥م ، وهو ما انعكس على تغير ترسيم الدوائر الانتخابية بنظام الفردي أو القائمة ، كما أتضح تباين نسبة الزيادة في اعداد الناخبين المسجلين بقاعدة بيانات الناخبين خلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت تطبيق آلية القيد الجديدة على مستوى المحافظات المصرية . كذلك تراوحت النسبة النوعية الانتخابية بين ٨٨ ناخب من الذكر لكل مائة ناخب من الاناث كما هي الحال بدائرة المطرية ونحو ١٠١ ناخب من الذكور لكل مائة ناخب من الاناث كما هي الحال في دائرة ميت غمر .

تجلت السمة العامة للانتخابات البرلمانية المصرية في محافظة الدقهلية، تلك السمة هي غلبة المستقلين، من غير المنتمين حزبيا، على أطياف خريطة المرشحين تبعا للانتماء السياسي، كمظهر من أجلى مظاهر ضعف الأحزاب المصرية، ولما لا وقد بلغ عدد المرشحين المستقلين بمحافظة الدقهلية ٢٧٢ مرشحا، يشكلون نحو٧٤% من اجمالي المرشحين بالمحافظة، مقابل٢٦% للحزبيين.

تفاوتت أوزان الأحزاب من حيث عدد المرشحين المنتمين لكل منها ، حيث احتل حزب مستقبل وطن وحزب الوفد الجديد الصدارة بواقع ١٢ مرشحا لكل منهما أي بنسبة ١٢,٩ % من إجمالي أعداد المرشحين لكل منهما.

أما عن المشاركة في التصويت فقد شارك في الاقتراع والادلاء بالأصوات بدوائر محافظة الدقهلية الانتخابية ١٤٢٥٤٩٩ ناخب . وبلغت نسبة الحضور بدوائر المحافظة نحو ٣٦,١ % ، سجلت دائرة السنبلاوين اعلى معدلات الحضور على مستوى المحافظة بلغت ١٨٨٩٤٣ ناخب بنسبة

٤١,٧ % من اجمالي الناخبين بالدائرة . بينما سجلت دائرة المنصورة ادنى معدلات للحضور بلغت ١٠٠١٢٩ ناخب بنسبة بلغت ٢٥,٢ % من اجمالي الناخبين بالدائرة .

وبالنسبة للوعي التصويتي والمتمثل في حالات بطلان صوت الناخب فقد سجلت دائرة شربين أعلى درجات الوعي التصويتي حيث بلغت نسبة الاصوات الصحيحة بها نحو ٩٥,٢ % من جملة اصوات الدائرة . في حين جاءت دائرة ميت غمر لتمثل ادنى درجات الوعي التصويتي حيث بلغت نسبة الاصوات الصحيحة بها نحو ٩٢,٢ %.

الهوامش

أ- مصادر البيانات والخرائط.

١- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٧٦م ، النتائج النهائية لتعداد السكان بمحافظة الدقهلية ، القاهرة.

٢- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦م ، النتائج النهائية لتعداد السكان بمحافظة الدقهلية ، القاهرة.

٣- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦م ، النتائج النهائية لتعداد السكان بمحافظة الدقهلية ، القاهرة.

٤- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦م ، النتائج النهائية لتعداد السكان بمحافظة الدقهلية ، القاهرة.

٥- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، مركز نظم المعلومات الجغرافية ، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة الدقهلية ، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠، القاهرة.

٦- **اللجنة العليا للانتخابات** ، النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١١م ، دوائر محافظة الدقهلية الانتخابية ، بيانات منشورة بالصحف الرسمية.

٧- **اللجنة العليا للانتخابات** ، إحصائيات قاعدة بيانات الناخبين لعام ٢٠١٢ ،٢٠١٣م ، ٢٠١٤م .

٨- **القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣** بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٨ تابع أ ، ٢١ فبراير ٢٠١٣ .

٩- **المساحة العسكرية** ، خريطة جمهورية مصر العربية ، مقياس ١: ٤٠٠٠٠٠٠ ، القاهرة .

١٠-**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، الجريدة الرسمية ، القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م في شأن مجلس الشعب ، العدد ٢٩ ، القاهرة.

١١-**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، الجريدة الرسمية ، القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣م في شأن مجلس الشعب ، العدد ٣٢ ، القاهرة.
١٢-**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، الجريدة الرسمية ، القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠م في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب ، القاهرة.
١٣-**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، الجريدة الرسمية ، العدد ٣٨، رقم١٢٠لسنة ٢٠١١م.
١٤-**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، الجريدة الرسمية ، القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤م العدد ٥١مكرر ، القاهرة.
١٥-**جماعة تنمية الديمقراطية** ، أوراق مؤتمر إصلاح النظام الانتخابي في مصر ٢٢ – ٢٤ سبتمبر ١٩٩٧م .
١٦-**ديوان عام محافظة الدقهلية** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الكتاب الإحصائي السنوي للمحافظة لعام ٢٠١١م ، الدقهلية .
١٧-**رئاسة مجلس الوزراء** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات لعام ٢٠٠٥م ، القاهرة.
١٨- **قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤** في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب ، الجريدة الرسمية ،العدد٥١ مكرر ،٢١ ديسمبر ٢٠١٤ .
١٩- **قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤** بإصدار قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٣ تابع ، ٥ يونيه ٢٠١٤ .
٢٠- **قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤** بإصدار قانون مجلس النواب ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٣ تابع ،٥ يونيه ٢٠١٤ .
٢١-**مديرية الطرق والنقل بمحافظة الدقهلية** ، أطوال الطرق المرصوفة والترابية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١١م ،المنصورة .

٢٢-**مديرية أمن الدقهلية** ، قسم الانتخابات والتقسيم الإداري ، بيانات غير منشورة ، المنصورة .
٢٣-**مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، تقرير انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠م ، الملحق الإحصائي ، القاهرة.
٢٤-**مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، تقرير انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م ، الملحق الإحصائي ، القاهرة.
٢٥-**مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، ملحق التشريعات السياسية في مصر ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٢٠ لسنة ٢٠٠٥م ، القاهرة.
٢٦-**مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، تقرير انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١م ، القاهرة.

ب- الأبحاث والدوريات.

٢٧- **ثناء عمر (٢٠٠٠م):** الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا – دراسة في الجغرافيا السياسية ، ندوة الأستاذ الدكتور/ سليمان حزين ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية.
٢٨- **ثناء عمر (٢٠٠١م):** انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠م في الدائرة الأولى بمحافظة المنيا – دراسة في جغرافية الانتخابات ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد ٤١ ، كلية الآداب ، جامعة المنيا.
٢٩-**جاسم كرم وغانم النجار(١٩٨٧م):** السلوك الانتخابي في الكويت دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الأمة الكويتي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٩ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة.
٣٠-**جاسم كرم (١٩٩٥) :** انتخابات المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠م ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، حوليات كلية الآداب، الحولية السادسة عشرة، جامعة الكويت.
٣١-**جاسم كرم ، جاسم العلي (١٩٩٩) :** تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، دراسة في جغرافية الانتخابات ، رسائل جغرافية، العدد٢٢٤، الجمعية الجغرافية الكويتية، وقسم الجغرافيا بجامعة الكويت.

٣٢-**جاسم كرم (١٩٨٨) :** جغرافية الانتخابات تطورها و منهجيتها دراسة في الجغرافيا السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، جامعة الكويت .

٣٣-**جاسم كرم و محمد الجادر (٢٠٠٥) :** دراسة وتحليل النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة الكويتي لعام ٢٠٠٣م الظواهر والإشكاليات ، دراسة في جغرافية الانتخابات" مجلة بحوث كلية الآداب، العدد٦٠ جامعة المنوفية.

٣٤-**سامح عبد الوهاب (٢٠٠٨م) :** الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م ، سلسلة بحوث جغرافية ، العدد ٢١،الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة .

٣٥- ـــــــــــــ **(٢٠٠٥) :** خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة ، المجلة الجغرافية العربية، العدد٤٥، الجزء الأول، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

٣٦-**سلوى العامري (١٩٩٣م):** استطلاع رأي المواطنين في الأحزاب والممارسة الحزبية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٣٧-**صلاح زرنوقة (٢٠٠٣م):** نحو تشريع أفضل للنظام الانتخابي ، مجلة الديمقراطية ، العدد ١٢ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة.

ج- الرسائل الجامعية.

٣٨-**السيد الزغبي (٢٠٠٢م) :** خريطة الدوائر الانتخابية في مصر "دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية.

٣٩-**صلاح زرنوقة (١٩٩٤م) :** المنافسة الحزبية في مصر ١٩٧٦- ١٩٩٠م رسالة دكتوراه منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كتاب المحروسة ، القاهرة.

٤٠-**مجدي محمد (٢٠٠٨م) :** الأمية في محافظة الدقهلية " دراسة في جغرافية السكان " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة .

د- الكتب العلمية.

٤١- **إبراهيم رزقانة (١٩٦٨م) :** الجغرافيا السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

٤٢-**بيتر تيلور وكولن فلنت(٢٠٠٢م):** الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، الجزء الثاني ، مترجم ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.

٤٣-**رسل جيه دالتون (١٩٩٦) :** التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام ، دار البشير ، عمان .

٤٤-**سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف (١٩٨٤م) :** نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

٤٥-**صلاح الدين بحيري (١٩٩٨م) :** الجغرافيا إلى أين ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٣٢ ، الجزء الثاني ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة .

46- **Ace, the ACE Encyclopedia:** Boundary Delimitation,2013 www.aceproject.org .

47- **Handley ,L** "Challenging the Norms and Standards of Election Administration " International Foundation for Electoral Systems ,2007 .

48- **Johnston R .(1982) .** Geography and the State- An Essay in Political Geography, The Macmillan Press LTD , London .

49- **Richard Muir .(1981) .** Modern Political Geography , The Macmillan Education LTD , London

50- **Waiganjo ,K Delimitation of Constitutional Boundaries ,2008,Kigafrica.org .**

التخطيط الجغرافي للدوائر الانتخابية بمحافظات الوجه القبلي ٢٠١٥م*

من الضروري إدراك صعوبة رسم خريطة للدوائر الانتخابية يتوافق عليها جميع الأحزاب والتيارات السياسية، وتحقق العدالة لجميع شرائح المجتمع، فالباحثون يقومون برسم الدوائر الانتخابية بطريقة تحقق الحد المعقول من العدالة؛ بحيث لا يقع ظلم واضح على شرائح اجتماعية معينة تحرمها من التمثيل في البرلمان، أو لا تعكس واقعها الحقيقي وثقلها في المجتمع (جاسم كرم وجاسم العلي، ٢٠٠٤م، ص٤٤).

وهناك ارتباط واضح بين تخطيط الدوائر الانتخابية ورسمها والنظام الانتخابي المتبع من الدولة وما لذلك من أثر في تحديد عدد تلك الدوائر وحجمها والمقاعد الخاصة بها، ومن المهم اختيار النظام الانتخابي الأنسب الذي من شأنه تحديد طبيعة تخطيط الدوائر بطريقة تحقق العدالة والمساواة دون تحيز لفئة ضد أخرى، حيث يعد هذا من الأمور كثيرة الجدل والبحث والدراسة في محاولة الوصول إلى ممارسة ديموقراطية وبرلمانية أفضل، وتحقيق التمثيل المتكافئ لمختلف القوى والأحزاب السياسية، ومشاركة سياسية فعالة تمثل واقع المجتمع المصري (ضياء رشوان، ٢٠٠٦م، ص٢٥٨)، **خاصة بعد قيام ثورتين (٢٥يناير / ٣٠يونيه) في أقل من عامين ونصف العام، مما زاد من الوعي السياسي والحزبي في مصر؛ وبعد مشاركة فعالة وجادة من جموع الشعب المصري الذي خرج في الانتخابات البرلمانية (٢٠١١/٢٠١٢م)، وبعد فشل وحل هذا النظام الانتخابي وذلك لعدم دستوريته، وحل مجلس الشورى، وعمل دستور جديد وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، كذلك انتخابات برلمانية جديدة ونظام انتخابي جديد يختلف عن الأنظمة السابقة.**

* فصل من رسالة دكتوراه للباحث، علي يونس، بعنوان: الدوائر الانتخابية بمحافظات الوجه القبلي ٢٠١٥، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٨م.

وبزيادة الوعي السياسي لدى الناخب أصبح من الواجب تقويم واقتراح تعديل النظام الانتخابي المصري في محاولة للوصول إلى حياة برلمانية أكثر ديموقراطية تحقق العدالة والمساواة بين فئات المجتمع، وفيما يلي عرض لتلك المقترحات بهدف الخروج من هذه الدراسة إلى نظام انتخابي أفضل يمكن من خلاله اقتراح تعديل الدوائر الانتخابية بمنطقة الدراسة بما يضمن عدم التحيز الجغرافي، وتحقيق أقصى حد ممكن من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

أ- النظام الانتخابي الأنسب لعدالة الدوائر الانتخابية.

يمكن تصنيف الآراء والاقتراحات في هذا الموضوع إلى ثلاثة آراء، الرأي الأول: أن النظام الانتخابي الفردي هو الأنسب، والرأي الثاني: يفضل نظام القائمة النسبية، والرأي الثالث: يرى أن الجمع بين النظامين الفردي والقائمة الحزبية، ولكل من أنصار الآراء الثلاثة حججهم وأسانيدهم التي تؤيد مطلبهم (أحمد أبو عجيزة، ٢٠٠٩م، ص١٩٣) **ويمكن عرض تلك المقترحات على النحو الآتي:**

الرأي الأول (نظام الانتخاب الفردي):

أنصار النظام الفردي تقوم حججهم على أنه نظام يتسم باليسر والبساطة بما يتلاءم مع طبيعة الناخب المصري وثقافته ومستوى وعيه السياسي (صلاح زرقونة، ٢٠٠٣م، صـ٣٠)، **وذلك في ضوء شرط وحيد لتطبيق هذا النظام يتمثل في تعديل حجم الدوائر الانتخابية القائمة، بما يكفل التمثيل المتكافئ للسكان في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية والسكانية المصاحبة لحركة تطور المجتمع المصري** (ضياء رشوان ، ٢٠٠٦م ،ص٢٦١)؛ **وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال باقي شروط العدالة وتكافؤ الفرص بين تلك الدوائر، حيث يتم إهمال التقسيمات الإدارية والجوار الجغرافي واتصال الدائرة واندماجها بما يضمن كفاءتها في أداء وظيفتها المنوطة بها، حيث إن هذا النظام لا يستطيع تحقيق العدالة بتلك المعايير**

مجتمعة على قدم المساواة، هذا فضلا عن طبيعة النظام الذي يهدر نسبة كبيرة من أصوات الناخبين (أحمد أبو عجيزة ، ٢٠٠٩م ، ص١٩٣).

ففي حالة النظام الفردي تقسم الدولة إلى عدد من الدوائر الانتخابية الصغيرة حسب عدد النواب المطلوب انتخابهم، والذين يتكون منهم البرلمان، ويختار الناخب من بين المرشحين الذين يتنافسون في دائرته، والمرشح الذي يحصل على أكبر الأصوات هو الذي يفوز، وليس شرطاً أن يكون حزبه قد حقق مكسباً يؤهله لتولي السلطة، ويحصل المرشح الفردي على المقعد حتى ولو حصل على أقل من ٥٠٪ من الأصوات؛ وبناءً على ذلك يمكن أن يتولى حزب ما السلطة بالرغم من أنه لم يحصل على أغلبية الأصوات في الدولة (محمد الديب، ٢٠١٢م، ص٨٢). **لذا يشيع في هذا النظام ظاهرة عدم التطابق بين نسبة ما يحصل عليه حزب من الأصوات، وبين نسبة ما يحصل عليه من مقاعد وهو ما يسمى بالتحيز الجغرافي لصالح حزب السلطة والذي ساعده في ذلك طبيعة هذا النظام الانتخابي.**

و يؤخذ علي نظام الانتخاب الفردي أيضاً أنه يؤدي إلى تغليب القبلية والعصبية والنزاعات الطائفية والعائلية، لأن المفاضلة هنا لا تقوم بين برامج حزبية بل بين أشخاص (محمد الديب، ٢٠١٢م، ص٨٢)، **وهي من أهم عيوب النظام الفردي الذي يضعف الحياة الحزبية، حيث إن تصويت الناخب فيه يكون استناداً إلى السمات الشخصية للمرشح وليس وفقاً لبرامج حزبية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف دور الأحزاب في الساحة السياسية لحساب المستقلين، حيث لا يمكن للأحزاب الحصول على مقاعد تتناسب مع حجم الأصوات التي تحصل عليها في صناديق الاقتراع؛ وهو ما يبرر ظهور ظاهرة المستقلين على الساحة السياسية بشكل مكثف** (أحمد منيسى، ٢٠٠٠م، ص٢٢).

فضلا عن أن النظام الفردي يهمل تمثيل الأقليات، بما يفقد المجلس المنتخب الرؤية السياسية القومية، ويجعلها رؤية محلية، حيث ينحصر دور النائب في خدمة أهل دائرته بما يضمن له انتخابه مرة أخرى وإهمال دوره الرقابي والإصلاحي والتشريعي.

الرأي الثاني: (نظام الانتخاب بالقائمة النسبية) :

أما أنصار القائمة فيرون أن التزوير والرشوة من أهم السلبيات التي شابت النظام الانتخابي الفردي، وأن حل هذه المشكلة يكون من خلال المباعدة بين المرشح والناخب، حيث يصوت الناخب على قوائم ويفاضل بين برامج لا أفراد (صلاح زرقونة ، ٢٠٠٣م، ص٢٩) **ففي نظام الانتخاب بالقائمة تقسم الدولة إلى عدد من الدوائر الانتخابية الكبيرة يخصص لكل منها عدد من مقاعد المجلس النيابي ، ويتم ترشيح القوائم ليس بواسطة أفراد وإنما غالباً ما تكون قوائم حزبية؛ وبهذا تتمكن الأحزاب من اكتساب فاعلية في الحياة السياسية لأن المفاضلة تكون في هذه الحالة بين برامج حزبية وليس بين أفراد** (محمد الديب، ٢٠١٢م، ص٨٣).

وينقسم نظام القائمة إلى نوعين فرعيين : نظام القائمة المطلقة وفيه تفوز القائمة التي تحصل على أعلى الأصوات في الدائرة بكل المقاعد المخصصة لها، وتهدر أصوات القوائم التالية لها، إذ لا يفوز مرشحو هذه القوائم بأي من المقاعد في المجلس النيابي (كما هو الحال في انتخابات (٢٠١٥م)؛ لذا يعاب على هذا النظام أنه يهدر أعدادا كبيرة من أصوات الناخبين لإسقاطهم من الحساب، ولذا فضل البعض نظام القائمة النسبية وهو يعني أن توزع المقاعد المخصصة للدائرة بين جميع القوائم المشتركة في الانتخابات، بحيث تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد يتناسب مع ما حصلت عليه من أصوات، وهذا النظام هو أكثر النظم عدالة لأنه يؤدى إلى التمثيل الكامل لإرادة الناخبين في المجالس النيابية أياً كان حجمها مما يؤدي إلى جعل المجلس معبرا عن كافة الاتجاهات الموجودة في الشارع السياسي (محمد الديب، ٢٠٠٥م، ص٧٧٧).

كما يرى مؤيدو هذا النظام أنه يتسم بقدر كبير من البساطة ويتطلب تكاليف مالية أقل؛ ذلك أنه بموجب هذا النظام سوف تقسم الجمهورية إلى عدد أقل من الدوائر الانتخابية، وسوف تكون المنافسة بين عدد أقل من المرشحين، ومن ثم سوف تقل التكلفة الأمنية والإدارية المطلوبة لضمان حسن إدارة العملية الانتخابية (صلاح زرقونة ، ٢٠٠٣م، ص٣٠) **خاصة في المرحلة المقبلة في ظل الانفلات الأمني، فضلاً عن أن هذا النظام يؤدي إلى**

تحجيم سطوة المال؛ نتيجة لكبر الدوائر الانتخابية من ناحية، ونتيجة الاعتماد على التمويل الحزبي وليس التمويل الفردي من ناحية أخرى، كما أنه يضعف من تأثير الانتماء القبلي والعصبيات العائلية، ويعطي فرصة أكبر لتمثيل الأقباط والمرأة وكافة الفئات الاجتماعية داخل البرلمان من خلال إشراكهم في القوائم الحزبية (أحمد أبو عجيزة، ٢٠٠٩م، ص١٩٥).

ولكن يؤخذ على هذا النظام عدم دستوريته، إذ إنه لا يطبق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين مرشحي الأحزاب والمستقلين، حيث إنه طبقاً لهذا النظام يُحرم المرشحون المستقلون من دخول الانتخابات، ويكون الانتخاب والمفاضلة هنا بين القوائم الحزبية فقط، وهو ما دعا أنصار الرأي الثالث بالمطالبة بالجمع بين نظامي الانتخاب الفردي والقائمة الحزبية تفادياً لتلك المشكلة الدستورية (أحمد أبو عجيزة، ٢٠٠٩م، ص١٩٥).

الرأي الثالث: (نظام الانتخاب المختلط):

يرى أنصار هذا النظام أن الجمع بين الانتخاب الفردي والقائمة الحزبية يتيح الفرص للأحزاب لاختيار أفضل العناصر؛ فيرتقي مستوى الأداء البرلماني، كما يتيح الفرصة لترشيح نسبة من الشباب والنساء في القائمة؛ فتزداد مشاركة هاتين الفئتين في اتخاذ القرار، كذلك فهو يجعل النائب مديناً لحزبه، ومن ثم يكون أكثر ولاءً والتزاما بمبادئه، فلا يركز اهتمامه في تحقيق مصالح أبناء الدائرة، وإنما في تحقيق المصلحة العامة، كما أنه يضعف تأثير المال على الناخبين، وأخيراً فإن وجود عدد من المقاعد الفردية مساوٍ لعدد مقاعد القائمة يحقق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المستقلين والحزبيين (ضياء رشوان، ٢٠٠٦م، ص ٢٥٩: ٢٦٠).

وبناءً على هذا النظام تقسم الدولة إلى نوعين من الدوائر الانتخابية، دوائر صغيرة للنظام الفردي، ودوائر كبيرة لنظام القائمة (كما هو الحال في انتخابات ٢٠١١م، ٢٠١٥م)، وقد تخصص نصف مقاعد المجلس للانتخاب الفردي في الدوائر الصغيرة، ونصفها الآخر للانتخاب بالقائمة فى الدوائر

الكبيرة، أو بأي نسبة كما يراها الدستور (صلاح زرقونة ، ٢٠٠٣م، ص٣٠).

ويعاب على هذا النظام أنه لم يحل مشاكل النظام الفردي المطبق على نصف مقاعد البرلمان، حيث استخدم معيارا واحدا فقط في تقسيم دوائر الانتخاب الفردي وهو إما السكان وإما الناخبون، وإهمال باقي شروط العدالة وتكافؤ الفرص ووحدة المصالح بين تلك الدوائر، والتي لا يستطيع النظام الفردي تحقيق المساواة في تلك الدوائر بين تلك المعايير مجتمعة، فضلا عن وجود أشكال عديدة للتحيز الجغرافي في النظام الفردي؛ وهو ما يجعل الأخذ بنظام الانتخاب المختلط نصفه معيباً وغير عادل، وبذلك فإن النظام المختلط كما يجمع بين مزايا النظامين فإنه يجمع عيوبهما كذلك، فضلاً عن كونه نظاماً معقداً حسابياً (أحمد منيسي، ٢٠٠٠م، ص٢٢).

ب- مقترح لتقسيم الدوائر الانتخابية بالوجه القبلي:

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات ضوابط تقسيم الدوائر الانتخابية وإعدادها في انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١م، وكانت كالآتي:

- **مراعاة التقسيمات الإدارية وعددها دون تجزئة؛ علاجاً لعوار القانون السابق على حد تعبير اللجنة العليا.**
- **مراعاة التجاور المكاني للمكونات الإدارية لتحقيق وحدة المصالح**
- **مراعاة مركزية المقار العامة لسهولة الوصول ولتسهيل عملية التأمين وإتمام الفرز وإعلان النتائج.**
- **مراعاة تناسب أعداد الناخبين بين الدوائر الانتخابية.**
- **مراعاة تناسب المساحات بين الدوائر الانتخابية .**

أما عن قانون مجلس النواب ٢٠١٤م والذي أصدر مؤخراً بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٤م (الجريدة الرسمية، العدد ٥١ مكرر)، فقد نصت المادة الثالثة من القانون بأن يحدد نطاق كل دائرة انتخابية ومكوناتها، وعدد المقاعد المخصصة لها ولكل محافظة، طبقاً للجداول المرفقة بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظات والتمثيل المتكافئ للناخبين فقط، دون ذكر باقي الشروط التي ذكرها القانون السابق (مجلس النواب ٢٠١١م).

ومن خلال ضوابط تقسيم الدوائر بقانون ٢٠١١م، وقانون ٢٠١٤م، والقوانين السابقة يمكن الاعتماد على عدد من الضوابط والمعايير بهدف الوصول إلى حد معقول من العدالة في توزيع الدوائر كما يلي:

- نسبة التمثيل النيابي: من الأمور المهمة التي استندت إليها معظم قوانين تقسيم الدوائر الانتخابية، هي نسبة التمثيل النيابي، بمعنى أن يكون لكل نائب عدد محدد من الناخبين يكاد يتساوى مع الدوائر الأخرى قدر الإمكان.
- الجوار الجغرافي: بمعنى ألا يكون هناك انفصال مكاني لمكونات الدائرة، مثل الظاهرات الطبيعية كالبحيرات مثلاً، حتى يكون هناك اندماج بين أجزاء الدائرة، ومن ثم سهولة وسرعة الوصول.
- التقسيم الإداري: بمعنى أن تتوافق حدود الدوائر الانتخابية مع الحدود الإدارية من خلال عدم تشتيت الدائرة بين أكثر من مركز إداري، وعدم تشتيت الوحدة المحلية الواحدة بين أكثر من دائرة انتخابية.
- المساحة: يمكن تقليل التفاوت في المساحة قدر الإمكان بما يحقق العدالة بين المرشحين من حيث الدعاية الانتخابية، والتنقل بين أطراف الدائرة للوصول إلى جميع الناخبين.
- المقر العام للدوائر الانتخابية: كلما كان المقر العام يأخذ موقعاً مركزياً، سهل عملية الوصول منه وإليه، ومن ثم سرعة وسهولة الوصول، كما أنه يجب الوضع في الاعتبار عند وضع موقع المقر العام بأن يكون في موضع ذات طابع خدمي وإداري، بما يحقق مركزية المتابعة والإشراف، والسيطرة الأمنية.
- المقار واللجان الانتخابية الفرعية : يجب قبل إجراء الانتخابات تحديد عدد المقرات بما يتناسب مع مساحة الدوائر الانتخابية، بحيث يتم تقليل المسافات على الناخبين للإدلاء بأصواتهم، كما يجب تحديد اللجان الانتخابية بكل دائرة بما يتناسب وحجم الناخبين بالدوائر الانتخابية، بحيث يتم تحقيق العدالة بين الناخبين من ناحية الوقت المسموح به لكل ناخب.

وبنـاءً علـى تلـك الضـوابط سـيتم عمـل مقتـرح للـدوائر الانتخابيـة لمحافظات الوجه القبلي، ونظراً، لاتساع منطقة الدراسة سوف يقوم الطالب بعمل نموذج لكل إقليم، يمكن تطبيقه على باقي المحافظات، حسب نصيب كل محافظة من المقاعد، وكذا حسب نصيب كل محافظة من الدوائر.

١- مقترح لتقسيم الدوائر الانتخابية بمحافظات شمال الوجه القبلي (محافظة المنيا نموذجا)

مـن خـلال جـدول (٤٤)، وشـكل (٣٣)، الـذي يوضـح الـدوائر الانتخابيـة بمحافظة المنيا ٢٠٢٠م يتضح عدة حقائق يمكن إيجازها فيما يلي:

- قدر عدد السكان في سن الانتخاب بمحافظة المنيا ٢٠٢٠م نحو ٣,٧ مليون نسمة توزع على تسع دوائر انتخابية هي نصيب محافظة المنيا من الدوائر حسب قانون ٢٠١٥م، اختلف العدد من دائرة إلى أخرى حسب نصيب كل دائرة من المقاعد، حيث بلغ عدد السكان في سن الانتخاب بدائرة بني مزار نحو ٦٣٥ ألف ناخب تمثل نحو ١٦,٩٪، بينما حصلت دائرة سمالوط شرق على ٢١٠ ألف نسمة تمثل ٥,٦٪، حيث حصلت الأولى على أربعة مقاعد، بينما حصلت الثانية على مقعد واحد فقط.

يمكن تصنيف الدوائر المقترحة ٢٠٢٠م بمحافظة المنيا إلى أربعة أنواع حسب عدد المقاعد، فهناك دائرة واحدة بها مقعد واحد فقط هي دائرة سمالوط شرق، بينما هناك ثلاث دوائر بها مقعدين هي (مدينة المنيا، شوشة، بني حرام)، وهناك دائرتان حصلتا على ثلاثة مقاعد هما (تلة، بني عبيد)، وهناك ثلاث دوائر حصلت على أربعة مقاعد هي (طمبدي، بني مزار، نواي).

جدول (٤٨) التقسيم المقترح للدوائر الانتخابية بمحافظة المنيا ٢٠٢٠م

الدائرة الانتخابية	مكونات الدائرة	نسب التمثيل النيابي				مساحة الدائرة			مركزية مقر الدائرة		المقار الانتخابية المقترحة		لجان الانتخابية المقترحة	
		السكان في سن الانتخاب	المقاعد	نائب/ الف نسمة	الانحراف عن المتوسط(٪)	كم٢	مقعد/كم٢	الانحراف عن المتوسط(٪)	المقر العام الصحيح هندسيا	المقر العام المقترح إداريا	عدد	مقر/كم٢	عدد	لجنة/الف ناخب
الدائرة الأولى (مدينة المنيا)	مدينة المنيا، ومدينة المنيا الجديدة، والنواحي التابعة للوحدة المحلية (نزلة حسين) بمركز المنيا	٢٩٣٦٦٣	٢	١٤٦	٢,٦-	٦٢,٦	31,3	٦٥,٢-	نزله حسين علي	مدينه المنيا	16	3,9	115	٢,٥٦
الدائرة الثانية (تلة)	جميع النواحي التابعة لمركز المنيا باستثناء النواحي التابعة للوحدة المحلية (نزلة حسين)	٤٠٣٨٠٣	٣	١٣٤	١٠,٦-	٢٧٧,١	92,4	٢,٦	عزبة	تله	71	3,9	157	٢,٥٦
الدائرة الثالثة (سمالوط شرق)	مدينة سمالوط شرق، وجميع النواحي التابعة لمركز سمالوط شرق	٢١٠١٥٥	١	٢١٠	٤٠	٩٠	90	٠	دير جبل الطير	مدينه سمالوط شرق	23	3,9	82	٢,٥٦
الدائرة الرابعة (شوشة)	مدينة سمالوط غرب وجميع النواحي التابعة لمركز سمالوط غرب	٣١٩٦٦٣	٢	١٥٩	٦	٢٤٧,٦	123,8	٣٧,٥	الطيبه	شوشه	63	3,9	125	٢,٥٦
الدائرة الخامسة (طميدي)	وتشمل مركزي مغاغة والعدوة، بمدنهما وجميع نواحيهما	٥٧٦٣٧١	٤	١٤٤	٤-	٣٧٧,٢	94,3	٤,٧	منشاة عبد الله لملوم	طميدي	97	3,9	225	٢,٥٦
الدائرة السادسة (بني مزار)	وتشمل مركزي بني مزار ومطاي، بمدنهما وجميع نواحيهما	٦٣٥١٤٩	٤	١٥٨	٥,٣	٤٣٧,١	109,3	٢١,٤	ابشاق الغزال	مدينه بني مزار	112	3,9	248	٢,٥٦
الدائرة السابعة (بني عبيد)	مدينه ابو قرقاص، وجميع النواحي التابعه لمركز ابو قرقاص	٤٢٢١٢٨	٣	١٤٠	٦,٦-	٢٥٩,٦	86,5	٣,٩-	بني عبيد	وسط بني عبيد	67	3,9	165	٢,٥٦
الدائرة الثامنة (نواي)	مدينه ملوي ، وجميع النواحي التابعه لمركز ملوي	٦٣٢٢٨٣	٤	١٥٨	٥,٣	٣٠٩,٦	77,4	١٤-	إبراهيم عوض سابقا	نواي	79	3,9	247	٢,٥٦
الدائرة التاسعة (بني حرام)	مدينه ديرمواس ، وجميع النواحي التابعه لمركز ديرمواس	٢٦٩١٥٧	٢	١٣٤	١٠,٦-	١٩٠	95	٥,٥	بني حرام	وسط بني حرام	49	3,9	105	٢,٥٦

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على قواعد البيانات الجغرافية (G,D,B)، وإدارتها.

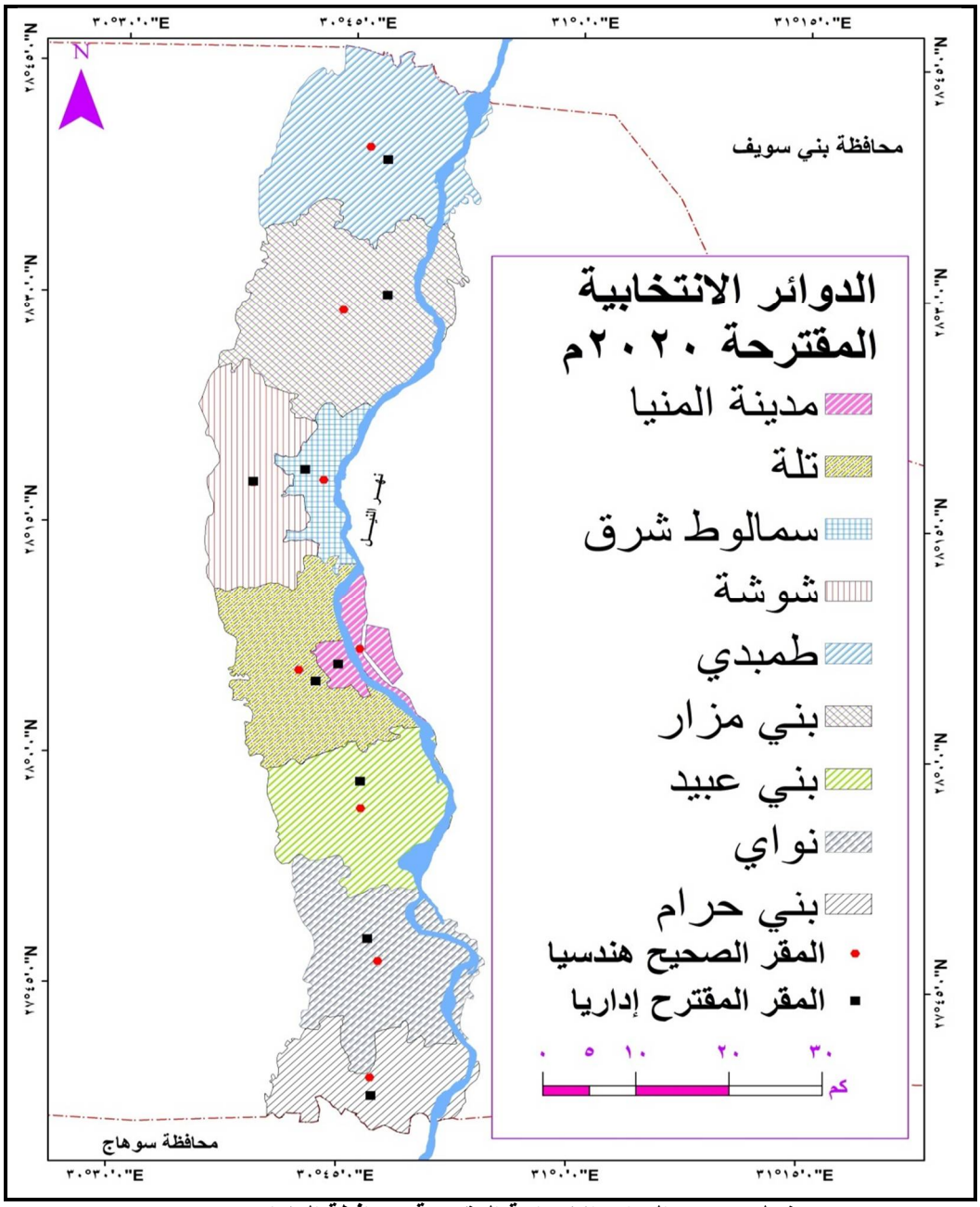

شكل (٣٣) الدوائر الانتخابية المقترحة بمحافظة المنيا ٢٠٢٠م

- أما عن نسب التمثيل، فقد كانت أعلى نسب التمثيل بدائرة سمالوط شرق، وبلغت نسبة التمثيل بها ٢١٠ ألف نسمة، بينما كانت أقل نسب للتمثيل بدائرتي بني حرام، وتلة بنسب تمثيل بلغت ١٣٤ ألف نسمة، وقد دارت نسب التمثيل للدوائر الأخرى حول المتوسط العام حسب نصيب كل مقعد من السكان في سن الانتخاب والذي بلغ ١٥٠ ألف نسمة.
- أما عن الانحراف عن المتوسط بالنسبة لنسب التمثيل، فإن هناك ثلاث دوائر تقل عن المتوسط (١٥٠ ألف نسمة) وهي دوائر (تلة، بني عبيد، بني حرام)، ودائرتان انتخابيتان يقتربان من المتوسط وهما ((مدينة المنيا، طمبدي) وأربع دوائر انتخابية أكبر من المتوسط وهي (سمالوط شرق، شوشة، نواي، بني مزار).
- من حيث مساحة كل دائرة، فقد روعي أن تكون الدوائر المقترحة متقاربة مع بعضها، خاصة إذا نظرنا إلى نصيب كل مقعد لكل كم٢، فقد بلغت أكبر دائرة من حيث المساحة في دائرة شوشة، وبلغت مساحتها ١٢٣,٨كم٢ للمقعد الواحد، وكان أصغر دائرة في المساحة للمقعد الواحد دائرة المنيا وبلغت مساحتها ٣١,٣ كم٢.
- أما من حيث المقار الانتخابية العامة، فقد روعي أن يكون ذا طابع خدمي أو إداري، بمعنى أنه إذا كان المقر الصحيح هندسيا يتبع ناحية غير رئيسة أو ليس بها خدمات، فإن المقر المقترح يكون باختيار الناحية الرئيسة التي يوجد بها الخدمات أو بمعنى آخر الناحية التي يوجد بها الوحدة المحلية القروية لتلك الناحية.
- من حيث المقار الانتخابية، فقد روعي أن يتناسب عدد المقار الانتخابية مع مساحة كل دائرة مقترحة، فمثلاً مساحة دائرة (مدينة المنيا) ٦٢,٦كم٢ من المقار الانتخابية بما يمثل ٢,٨٪ من مساحة الدوائر بالمحافظة فإن نصيبها من المقار هو

٢,٨٪ من جملة المقار، لذلك فعند النظر إلى الجدول السابق يلاحظ أن عدد المقرات الانتخابية بالنسبة لكل كم٢ متساوٍ وهو ٣,٩ مقر / كم٢.

- من حيث اللجان الفرعية، فقد روعي أن يتناسب عدد اللجان الفرعية مع عدد السكان في سن الانتخاب بكل دائرة مقترحة، فمثلا دائرة بني حرام عدد سكانها في سن الانتخاب نحو ٢٦٩ ألف نسمة تمثل نحو ٧,٢٪ من جملة السكان في سن الانتخاب بالمحافظة، لذلك فإن نصيبها من اللجان نحو ٧,٢٪ أيضا من جملة اللجان الفرعية المقترحة.

وفيما يلي عرض للدوائر المقترحة بمحافظة المنيا ٢٠٢٠م، التي حرصت الدراسة من خلالها على تطبيق الشروط السابق ذكرها قدر الإمكان :

- الدائرة الأولى (مدينة المنيا): وتضم تلك الدائرة مدينة المنيا، ومدينة المنيا الجديدة بالإضافة إلى الوحدة المحلية القروية (نزلة حسين) بمركز المنيا والتي تضم نواحي (الحوارتة، طهنا الجبل، نزلة عبيد، نزلة فرج الله متي الدوادية، زاوية سلطان، سوادة)، وبلغ عدد السكان في سن الانتخاب (٢٩٣ ألف نسمة)، وكان نصيبها مقعدين بواقع (مقعد/ ١٤٦ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-٢,٦٪) أي أقل قليلا من المتوسط، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٦٢,٦كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (-٦٥,٢٪) وهي الدائرة الأقل عن المتوسط بين الدوائر، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (نزلة حسين علي)، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (مدينة المنيا)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٣,١كم، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ١١٥ لجنة موزعة على ١٦ مقراً بواقع (٧ لجان/ مقر)، و إذا كانت الانتخابات ستتم خلال ٢٢ ساعة فإن متوسط الزمن المسموح به

للتصويت لكل ناخب بتلك الدائرة نحو(١,١دقيقة) إذا حضر جميع الناخبين إلى اللجان الانتخابية، لذا يقترح زيادة عدد ساعات التصويت.

- الدائرة الثانية (تلة): وتشمل جميع النواحي التابعة لمركز المنيا باستثناء الوحدة المحلية القروية (نزلة حسين)، وحصلت تلك الدائرة على (٤٠٣ ألف نسمة)، وبها ثلاثة مقاعد بواقع (مقعد/ ١٣٤ الف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-١٠,٦٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٢٧٧,١كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (٢,٦٪) ، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (طوة)، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (وحدة تلة)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٢ كم، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ١٥٧ لجنة موزعة على ٧١ مقراً بواقع (٢,٢ لجنة/ مقر).
- الدائرة الثالثة (سمالوط شرق): وتضم تلك الدائرة مركز سمالوط شرق (مدينة سمالوط شرق، وجميع النواحي التابعة لهذا المركز)، وحصلت تلك الدائرة على (٢١٠ ألف نسمة)، وحصلت على مقعد واحد فقط، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (٤٠٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٩٠كم٢)، ولم تنحرف تلك الدائرة عن المتوسط، إذ بلغت قيمة الانحراف (صفر)، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (دير جبل الطير)، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (مدينة سمالوط شرق)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٢,٣ كم، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ٨٣ لجنة موزعة على ٢٣ مقراً بواقع (٣,٦ لجنة/ مقر).

- الدائرة الرابعة (شوشة): وتضم تلك الدائرة مدينة سمالوط غرب بالإضافة لجميع النواحي التابعة لمركز سمالوط غرب، وحصلت تلك الدائرة على (٣١٩ ألف نسمة)، وحصلت على مقعدين بواقع (مقعد/ ١٥٩ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة منحرفة بنحو ٦٪ بالزيادة عن المتوسط، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٢٤٧,٦كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (٣٧,٥٪) ، وقد جاء المقر الصحيح هندسياً بتلك الدائرة بناحية (طيبة)، أما المقر المقترح إداريا فقد اختار الطالب (وحدة شوشة)، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ١٢٥ لجنة موزعة على ٦٣ مقراً بواقع (١,٩ لجنة/ مقر).
- الدائرة الخامسة (طمبدي): وتضم تلك الدائرة مركزي مغاغة، والعدوة بمدنهما وجميع نواحيهما، وحصلت تلك الدائرة على (٥٧٦ ألف نسمة)، وحصلت على أربعة مقاعد بواقع (مقعد/ ١٤٤ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-٤٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٣٧٧,٢كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (٤,٧ ٪) ، وقد جاء المقر الصحيح هندسياً بتلك الدائرة بناحية (منشأة عبد الله لملوم)، واقترحت الدراسة أن يكون المقر الصحيح إدارياً (وحدة طمبدي) ، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ٢٢٥ لجنة موزعة على ٩٧ مقراً بواقع (٢,٣ لجنة/ مقر).
- الدائرة السادسة (بني مزار): وتضم تلك الدائرة مركزي (بني مزار، مطاي)، وحصلت تلك الدائرة على (٦٣٥ ألف نسمة)، وحصلت على أربعة مقاعد بواقع (مقعد/ ١٥٨ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (٥,٣٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٤٣٧,١)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (٥,٣٪)، وقد جاء المقر

الصحيح هندسياً بتلك الدائرة بناحية (إبشاق الغزال)، ويقترح أن تكون مدينة بني مزار المقر المقترح إدارياً، كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ٢٤٨ لجنة موزعة على ١١٢ مقراً بواقع (٢,٢ لجنة/ مقر).

- الدائرة السابعة (بني عبيد): وتضم تلك الدائرة مركز أبو قرقاص(مدينة أبو قرقاص، وجميع النواحي التابعة للمركز)، وحصلت تلك الدائرة على (٤٢٢ ألف نسمة)، وحصلت على ثلاثة مقاعد بواقع (مقعد/ ١٤٠ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-٦,٦٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٢٥٩,٦كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (-٣,٩٪)، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (جنوب بني عبيد)، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (وسط بني عبيد)، وهي وحدة محلية قروية، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٢,٨كم، كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ١٦٥ لجنة موزعة على ٦٧ مقراً بواقع (٢,٤ لجنة/ مقر).
- الدائرة الثامنة (نـــواي): وتضم تلك الدائرة مركز ملوي (مدينة ملوي، وجميع النواحي التابعة لهذا المركز)، وحصلت تلك الدائرة على (٦٣٢ ألف نسمة)، وحصلت على أربعة مقاعد، بواقع (مقعد/ ١٥٨ ألف نسمة) وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (٥,٣٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٣٠٩,٦كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (-١٤٪)، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (إبراهيم عوض سابقا)، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (الوحدة المحلية نواي)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٢,٦كم،

كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ٢٤٧ لجنة موزعة على ٧٩ مقراً بواقع (٣,١ لجنة/ مقر).

- الدائرة التاسعة (بني حرام): وتضم تلك الدائرة مركز دير مواس (مدينة دير مواس وجميع النواحي التابعة لمركز دير مواس)، وحصلت تلك الدائرة على (٢٦٩ ألف نسمة)، وحصلت على مقعدين بواقع (مقعد/ ١٣٤ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-١٠,٦٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٩٠كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (٥,٥٪)، وقد جاء المقر الصحيح هندسياً بتلك الدائرة بناحية (بني حرام)، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (وسط بني حرام)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ١,٨كم، كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ١٠٥ لجنة موزعة على ٤٩ مقراً بواقع (٢,١ لجنة/ مقر).

٢- مقترح لتقسيم الدوائر الانتخابية بمحافظات جنوب الوجه القبلي (محافظة سوهاج نموذجا):

من خلال جدول (٤٥)، وشكل (٣٤)، اللذين يوضحان الدوائر الانتخابية بمحافظة سوهاج ٢٠٢٠م يتضح عدة حقائق يمكن إيجازها فيما يلي:

حصلت محافظة سوهاج على نحو ٣,٧ مليون نسمة في سن الانتخاب بمحافظة سوهاج حسب توقعات ٢٠٢٠م، وزعت على اثنتي عشرة دائرة انتخابية هي نصيب محافظة سوهاج من الدوائر حسب قانون ٢٠١٥م، اختلف العدد من دائرة إلى أخرى حسب نصيب كل دائرة من المقاعد، حيث بلغ عدد السكان في سن الانتخاب بدائرة مدينة أخميم نحو ٤٤٨ ألف ناخب تمثل نحو ١٣,٢٪، بينما حصلت دائرة الرشايدة على ١٢٥ ألف نسمة تمثل ٣,٦٪، حيث حصلت الأولى على ثلاثة مقاعد بينما حصلت الثانية على مقعد واحد فقط.

جدول ([٤٩) التقسيم المقترح للدوائر الانتخابية بمحافظة سوهاج ٢٠٢٠م

الدائرة الانتخابيه	مكونات الدائرة	نسب التمثيل النيابي			مساحة الدائرة			مركزية مقر الدائرة		المقار الانتخابية المقترحة		لجان الانتخابية المقترحة	
		السكان في سن الانتخاب	المقاعد	نائب/ الف نسمة	الانحراف عن المتوسط(٪)	كم٢	ملح/ كم٢	الانحراف عن المتوسط(٪)	المقر العام الصحيح هندسيا	المقر العام المقترح إداريا	عدد	ملح/كم٢	عدد	لجنة/الف نائب
الدائرة الأولى (مدينه اخميم)	مدينة سوهاج، ومدينة سوهاج الجديدة، ومدينة أخميم الجديدة، والنواحي التابعة لمركز أخميم	٤٤٨٣٦٠	٣	١٤٩	-٢٠	٩١,١	30,4	56,5-	شرق مدينة أخميم	وسط اخميم	43	٢,١	183	٢,٤٤
الدائرة الثانية (ادفا)	جميع النواحي التابعة لمركز سوهاج	٣٥٩٨٢٧	٢	١٧٨	١٧,١	١٩٤,٢	82,1	17,7	اولاد نصير	ادفا	78	٢,١	146	٢,٤٤
الدائرة الثالثة (اولاد إسماعيل)	مدينة المراغة، وجميع النواحي التابعة لمركز المراغة	٢٧٤٤٨٤	٢	١٣٧	٩,٤-	١٤٧,٣	73,7	5,6	جنوب ناحية أولاد إسماعيل	وسط ناحية أولاد إسماعيل	70	٢,١	112	٢,٤٤
الدائرة الرابعة (اولاد علي)	مدينة البلينا، وجميع النواحي التابعة لمركز البلينا	٣٤٣٧٣٠	٢	١٧١	١٢,٥-	١٤٨,٣	74,2	6,3	اولاد علي	اولاد علي	71	٢,١	140	٢,٤٤
الدائرة الخامسه (الزوق الشرقيه)	وتشمل مدينة المنشاة، وجميع النواح التابعة لمركز المنشاة	٢٨٠٨١١	٢	١٤٠	٧,٤-	١٢٣,٥	61,8	11,5-	الحريزات القبلية	الزوق الشرقية	59	٢,١	115	٢,٤٤
الدائرة السادسة (اولاد سالم بحري)	وتشمل مدينة دار السلام، وجميع النواحي التابعة لمركز دار السلام	٢٧٥٤٦١	٢	١٣٧	٩,٤-	١٨٩,١	94,6	35,6	شرق ناحية اولاد سالم بحري	وسط ناحية أولاد سالم بحري	90	٢,١	113	٢,٤٤
الدائرة السابعة (العوامر بحري)	مينة جرجا، وجميع النواحي التابعة لمركز جرجا	٣٣٧٤٧٤	٢	١٦٨	١٠,٥-	١٣٢,٢	66,1	5,2-	العوامر قبلي	العوامر بحري	63	٢,١	138	٢,٤٤
الدائرة الثامنة (جهينه)	مينة جهينة ، وجميع النواحي التابعة لمركز جهينة	١٨١٢٣٨	١	١٨١	١٤,١	١٢٢,٢	122,2	75,2	نزة الحاجز	مينة جهينة	58	٢,١	74	٢,٤٤
الدائرة التاسعة (ساقلته)	مينة ساقلتة، وجميع النواحي التابعة لمركز ساقلتة	١٤٤٩١٢	١	١٤٤	٥,٣-	٩١	61	12,5-	العوامية	مينة ساقلتة	29	٢,١	59	٢,٤٤
الدائرة العاشرة (الرياتيه)	مينة طما، وجميع النواحي التابعة لمركز طما	٢٩١٤٥٢	٢	١٤٥	٤,٦-	١٤٧,٤	73,7	5,7	عزبة الصاغ	الرياتية	70	٢,١	119	٢,٤٤
الدائرة الحاديه عشر (بنجا)	مينة طهطا، وجميع النواحي التابعة لمركز طهطا	٣٢٤٣١٦	٢	١٦٢	٩,٦	١٤٩,٤	74,7	7,1	بني حرب	بنجا	71	٢,١	133	٢,٤٤
الدائرة الثانية عشر (الرشايدة)	جميع النواحي التابعة لمركز العسيرات	١٢٥٠٠٧	١	١٢٥	١٧,٨-	٥٨,٦	58,6	16-	شرق الرشايدة	وسط الرشايدة	28	٢,١	51	٢,٤٤

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على قواعد البيانات الجغرافية (G,D,B)، وإدارتها.

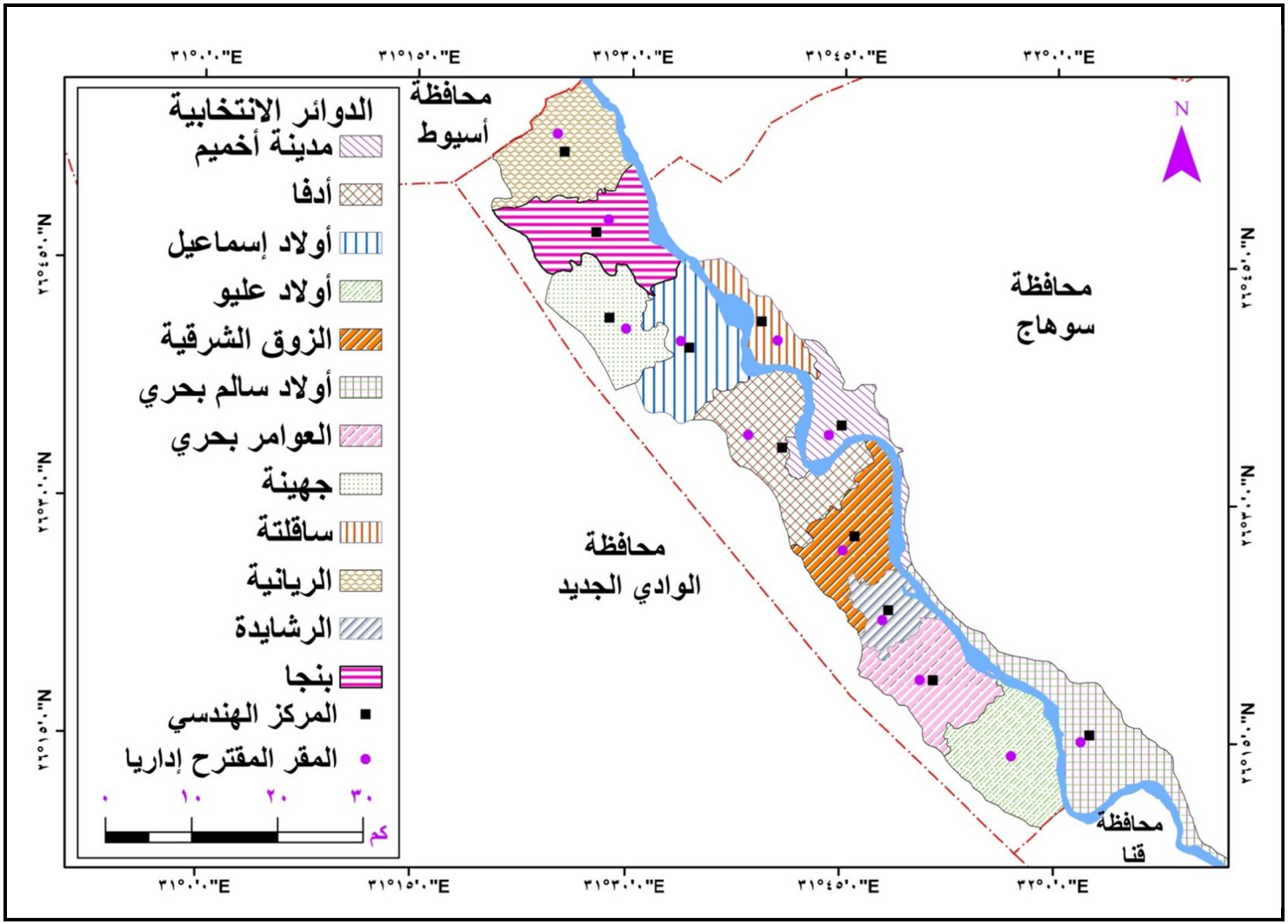

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على **جدول (٤٩)**

شكل (٧٠) الدوائر الانتخابية المقترحة بمحافظة سوهاج ٢٠٢٠م

- يمكن تصنيف الدوائر المقترحة ٢٠٢٠م بمحافظة المنيا إلى ثلاثة أنواع حسب عدد المقاعد، فهناك دائرة واحدة حصلت على ثلاثة مقاعد هي دائرة مدينة أخميم، بينما هناك ثلاث دوائر حصلت على مقعد واحد هي (جهينة، ساقلتة، الرشايدة)، بينما حصلت باقي الدوائر على مقعدين (أدفا، أولاد إسماعيل، أولاد عليو، الزوق الشرقية، أولاد سالم بحري، العوامر بحري، الريانية، بنجا).
- أما عن نسب التمثيل، فقد كانت أعلى نسب التمثيل بدائرة جهينة، وبلغت نسبة التمثيل بها ١٨١ ألف نسمة، بينما كانت أقل نسب بدائرة الرشايدة بنسب تمثيل بلغت ١٢٥ ألف نسمة، وقد دارت نسب التمثيل للدوائر الأخرى حول المتوسط العام حسب نصيب كل مقعد من السكان في سن الانتخاب والذي بلغ ١٥٣ ألف نسمة.
- أما عن الانحراف عن المتوسط بالنسبة لنسب التمثيل، فإن هناك خمس دوائر تقل عن المتوسط أي أقل من (١٥٣ ألف نسمة) وهي دوائر (أولاد إسماعيل، الزوق الشرقية، أولاد سالم بحري، ساقلتة، الرشايدة)، ودائرتين انتخابيتين تقتربان من المتوسط وهما ((مدينة أخميم، الربانية) وخمس دوائر انتخابية أكبر من المتوسط وهي (أدفا، أولاد عليو، العوامر بحري، جهينة، بنجا).
- من حيث مساحة كل دائرة، فقد روعي أن تكون الدوائر المقترحة متقاربة مع بعضها، خاصة نصيب كل مقعد لكل كم٢، فقد بلغت أكبر دائرة من حيث المساحة في دائرة جهينة، وبلغت مساحتها ١٢٢,٢كم٢ للمقعد الواحد، وكان أصغر دائرة في المساحة للمقعد الواحد دائرة مدينة أخميم وبلغت مساحتها ٣٠,٤ كم٢.
- من حيث المقار الانتخابية، فقد روعي أن يتناسب عدد المقار الانتخابية مع مساحة كل دائرة مقترحة، فمثلاً مساحة دائرة

(مدينة أخميم) ٩١,١كم٢ من المقار الانتخابية بما يمثل ٥,٩٪ من مساحة الدوائر بالمحافظة فإن نصيبها من المقار هو ٥,٩٪ من جملة المقار، لذلك فعند النظر إلى الجدول السابق يلاحظ أن عدد المقرات الانتخابية بالنسبة لكل كم٢ متساويا وهو ٢,١ مقر / كم٢.

- من حيث اللجان الفرعية، فقد روعي أن يتناسب عدد اللجان الفرعية مع عدد السكان في سن الانتخاب بكل دائرة مقترحة، فمثلا دائرة الرشايدة عدد سكانها في سن الانتخاب نحو ١٢٥ ألف نسمة تمثل نحو ٣,٦٪ من جملة السكان في سن الانتخاب بالمحافظة، لذلك فإن نصيبها من اللجان نحو ٣,٦٪ أيضا من جملة اللجان الفرعية المقترحة.

وفيما يلي عرض للدوائر المقترحة بمحافظة سوهاج ٢٠٢٠م، التي روعي فيها تطبيق الشروط السابق ذكرها قدر الإمكان :

- الدائرة الأولى (مدينة أخميم): وتضم تلك الدائرة مدينة سوهاج، ومدينة سوهاج الجديدة، ومدينة أخميم، بالإضافة إلى جميع النواحي التابعة لمركزأخميم، وحصلت تلك الدائرة على (٤٤٨ ألف نسمة)، وحصلت على ثلاثة مقاعد بواقع (مقعد/ ١٤٩ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-٢٪) أي أقل قليلا من المتوسط ، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٩١,١كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (-٥٦,٥٪) وهي الدائرة الأقل عن المتوسط بين الدوائر، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة (شرق مدينة أخميم)، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (وسط مدينة أخميم)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ١,٥كم، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ١٨٣ لجنة موزعة على ٤٣ مقراً بواقع (٤ لجان/ مقر)، و إذا كانت الانتخابات ستتم خلال ٢٢ ساعة فإن متوسط الزمن المسموح به

للتصويت لكل ناخب بتلك الدائرة نحو(١,٨دقيقة) إذا حضر جميع الناخبين إلى اللجان الانتخابية، لذا يقترح زيادة عدد ساعات التصويت.

- الدائرة الثانية (أدفا): وتشمل جميع النواحي التابعة لمركز سوهاج، وحصلت تلك الدائرة على (٣٥٦ ألف نسمة)، وكان نصيبها مقعدين بواقع (مقعد/ ١٧٨ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (١٧,١٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٦٤,٢كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (١٧,٧٪) ، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (أولاد نصير)، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (وحدة أدفا)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٤,٣كم، كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ١٤٦ لجنة موزعة على ٧٨ مقراً بواقع (١,٨ لجنة/ مقر).
- الدائرة الثالثة (أولاد إسماعيل): وتضم تلك الدائرة مدينة المراغة، وجميع النواحي التابعة لهذا المركز، وحصلت تلك الدائرة على (٢٧٤ ألف نسمة)، وبلغ عدد مقاعدها (مقعدين) بواقع (مقعد لكل ١٣٧ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-٩,٩٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٤٧,٣كم٢)، وبلغت قيمة الانحراف (٥,٦)، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (جنوب أولاد إسماعيل)، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (وسط أولاد إسماعيل)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٠,٥ كم، كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ١١٢ لجنة موزعة على ٧٠ مقراً بواقع (١,٦ لجنة/ مقر).
- الدائرة الرابعة (أولاد عليو): وتضم تلك الدائرة مدينة البلينا بالإضافة لجميع النواحي التابعة لمركز البلينا، وحصلت تلك

الدائرة على (٣٤٣ ألف نسمة)، وبها مقعدين بواقع (مقعد/ ١٧١ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة منحرفة بنحو ١٢,٥٪ بالزيادة عن المتوسط، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٤٨,٣كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (٦,٣٪) ، وقد جاء المقر الصحيح هندسياً بتلك الدائرة متطابقا مع المقر المقترح إداريا فقد اختار الطالب (وحدة أولاد عليو)، كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ١٤٠ لجنة موزعة على ٧١ مقراً بواقع (١,٩ لجنة/ مقر).

- الدائرة الخامسة (الزوق الشرقية): وتضم تلك الدائرة مدينة المنشأة، وجميع النواحي التابعة لمركز المنشأة، وحصلت تلك الدائرة على (٢٨٠ ألف نسمة)، وبها مقعدين بواقع (مقعد/ ١٤٠ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-٧,٩٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٢٣,٥كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (-١١,٥ ٪)، وقد جاء المقر الصحيح هندسياً بتلك الدائرة بناحية (الحريزات الغربية)، واقترح الطالب أن يكون المقر الصحيح إدارياً (وحدة الزوق الشرقية)، كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ١١٩ لجنة موزعة على ٥٩ مقراً بواقع (٢ لجنة/ مقر).
- الدائرة السادسة (أولاد سالم بحري): وتضم تلك الدائرة مدينة دار السلام، وجميع النواحي التابعة لمركز دار السلام، وحصلت تلك الدائرة على (٢٧٥ ألف نسمة)، وبها مقعدين بواقع (مقعد/ ١٣٧ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-٩,٩٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٨٩,١كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (٣٥,٦٪) ، وقد جاء المقر الصحيح هندسياً بتلك الدائرة بناحية (شرق أولاد سالم بحري)، ويقترح أن تكون

وسط وحدة أولاد سالم بحري هي المقر المقترح إدارياً، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ١١٣ لجنة موزعة على ٩٠ مقراً بواقع (١,٢ لجنة/ مقر) .

- الدائرة السابعة (العوامر بحري): وتضم تلك الدائرة مدينة جرجا، وجميع النواحي التابعة لمركز جرجا، وحصلت تلك الدائرة على (٣٣٧ ألف نسمة)، وحصلت على مقعدين بواقع (مقعد/ ١٦٨ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (١٠,٥٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٣٢,٢كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (-٥,٢٪)، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (العوامر قبلي) ، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (وحدة العوامر بحري)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٠,٩كم، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ١٣٨ لجنة موزعة على ٦٣ مقراً بواقع (٢,١ لجنة/ مقر).
- الدائرة الثامنة (جهينة): وتضم تلك الدائرة مدينة جهينة، وجميع النواحي التابعة لهذا المركز، وحصلت تلك الدائرة على (١٨١ ألف نسمة)، وبها مقعد واحد فقط، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (١٩,١٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٢٢,٢كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (٧٥,٢٪)، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (نزة الحاجز) ، ويقترح أن يكون المقر المقترح إدارياً (مدينة جهينة)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٢كم، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ٧٤ لجنة موزعة على ٥٨ مقراً بواقع (١,٢ لجنة/ مقر).
- الدائرة التاسعة (ساقلتة): وتضم تلك الدائرة مدينة ساقلتة، وجميع النواحي التابعة لمركز ساقلتة، وحصلت تلك الدائرة

على (١٤٤ ألف نسمة)، وكان نصيبها مقعد واحد فقط، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-٥,٣٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٦١كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (-١٢,٥٪)، وقد جاء المقر الصحيح هندسياً بتلك الدائرة بناحية (العوامية) ، ويقترح أن يكون المقر المقترح إدارياً (مدينة ساقلتة)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٢,٩كم، كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ٥٩ لجنة موزعة على ٢٩ مقراً بواقع (٢ لجنة/ مقر).

- الدائرة العاشرة (الريانية): وتضم تلك الدائرة مدينة طما، وجميع النواحي التابعة لمركز طما، وحصلت تلك الدائرة على (٢٩١ ألف نسمة)، وكان نصيبها مقعدين بواقع (مقعد/ ١٤٥ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-٤,٦٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٤٧,٤كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (٥,٧٪)، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (عزبة الصاغ)، ويقترح أن يكون المقر الصحيح إدارياً (وحدة الريانية)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ١,٥كم، كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ١١٩ لجنة موزعة على ٧٠ مقراً بواقع (١,٧ لجنة/ مقر).
- الدائرة الحادية عشرة (بنجا): وتضم تلك الدائرة مدينة طهطا، وجميع النواحي التابعة لمركز طهطا، وحصلت تلك الدائرة على (٣٢٤ ألف نسمة)، وحصلت على مقعدين بواقع (مقعد/ ١٦٢ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (٦,٦٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٤٩,٤كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (٧,١٪)، وقد جاء المقر الصحيح بتلك الدائرة بناحية (بني حرب)،

ويقترح أن يكون المقر المقترح إدارياً (وحدة بنجا)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ١,٨كم، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ١٣٣ لجنة موزعة على ٧١ مقراً بواقع (١,٨ لجنة/ مقر).

- الدائرة الثانية عشرة (الرشايدة): وتضم تلك الدائرة جميع النواحي التابعة لمركز العسيرات، وحصلت تلك الدائرة على (١٢٥ ألف نسمة)، وحصلت على مقعد واحد فقط، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-١٧,٨٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٥٨,٦كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (-١٦٪)، وقد جاء المقر الصحيح هندسياً بتلك الدائرة بناحية (شرق الرشايدة) ، ويقترح أن يكون المقر المقترح إدارياً (وسط الرشايدة)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٠,٤كم، كما اقترحت الدراسة بأن يكون عدد اللجان الفرعية ٥١ لجنة موزعة على ٢٨ مقراً بواقع (١,٨ لجنة/ مقر).

٣- مقترح لتقسيم الدوائر الانتخابية بالمحافظات الحدودية للوجه القبلي (محافظة البحر الأحمر نموذجا)

من خلال جدول (٤٦)، وشكل (٣٥)، اللذين يوضحان الدوائر الانتخابية بمحافظة البحر الأحمر ٢٠٢٠م ، وفيما يلي توضح الدوائر الثلاث في إيجاز.

- الدائرة الأولى (رأس غارب): وتضم تلك الدائرة قسم ثاني الغردقة بالإضافة إلى قسم رأس غارب، وحصلت تلك الدائرة على (١١٢ ألف نسمة)، وكان لها مقعدين بواقع (مقعد/ ٥٦ ألف نسمة)، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-١٥,١٪) أي أقل من المتوسط ، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (١٧٣٤٧,٣كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة

بانحراف عن المتوسط بلغ (-٤٢,٦٪) وهي الدائرة الأقل عن المتوسط بين الدوائر، وقد اقترحت الدراسة أن يكون المقر العام (مدينة رأس غارب)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٣٣,٤كم، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ٦٠ لجنة موزعة على ١٥ مقراً بواقع (٤ لجان/ مقر)، و إذا كانت الانتخابات ستتم خلال ٢٢ ساعة فإن متوسط الزمن المسموح به للتصويت لكل ناخب بتلك الدائرة نحو(١,٤دقيقة) إذا حضر جميع الناخبين إلى اللجان الانتخابية، لذا يقترح زيادة عدد ساعات التصويت أو زيادة المقرات واللجان.

جدول (٥٠) التقسيم المقترح للدوائر الانتخابية بمحافظة البحر الأحمر ٢٠٢٠م

الدائرة الانتخابية	مكونات الدائرة	نسب التمثيل النيابي				مساحة الدائرة		المقر العام المقترح إدارياً	المقار الانتخابية المقترحة		اللجان الانتخابية المقترحة	
		السكان في سن الانتخاب	المعاقد	نائب/ الف نسمة	الانحراف عن المتوسط(٪)	كم٢	الانحراف عن المتوسط(٪)		عدد	مقر/كم٢	عدد	لجنة/الف ناخب
الدائرة الأولى (رأس غارب)	وتضم أقسام (ثاني الغردقة، قسم رأس غارب)	١١٢٦٩٩	٢	٥٦	١٥,١٠	١٧٣٤٧,٣	٤٢,٦٠	مدينة رأس غارب	١٥	٠,٩	٦٠	١,٨٧
الدائرة الثانية (الغردقة)	وتضم أقسام (أول الغردقة)	٦٥٨٤٢	١	٦٥	١,٥٠	٦٠٦٤,٥	٧٩,٩٠	مدينة الغردقة	٥	٠,٩	٣٥	١,٨٧
الدائرة الثالثة (شلاتين)	وتضم أقسام (سفاجا، القصير، مرسى علم، شلاتين، حلايب)	٨٧٧٣٥	١	٨٧	٣١,٨	٩٧٥١٥	٢٢٢,٥	قسم شلاتين	٨٥	٠,٩	47	١,٨٧

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على قواعد البيانات الجغرافية وادارتها (G.D.B).

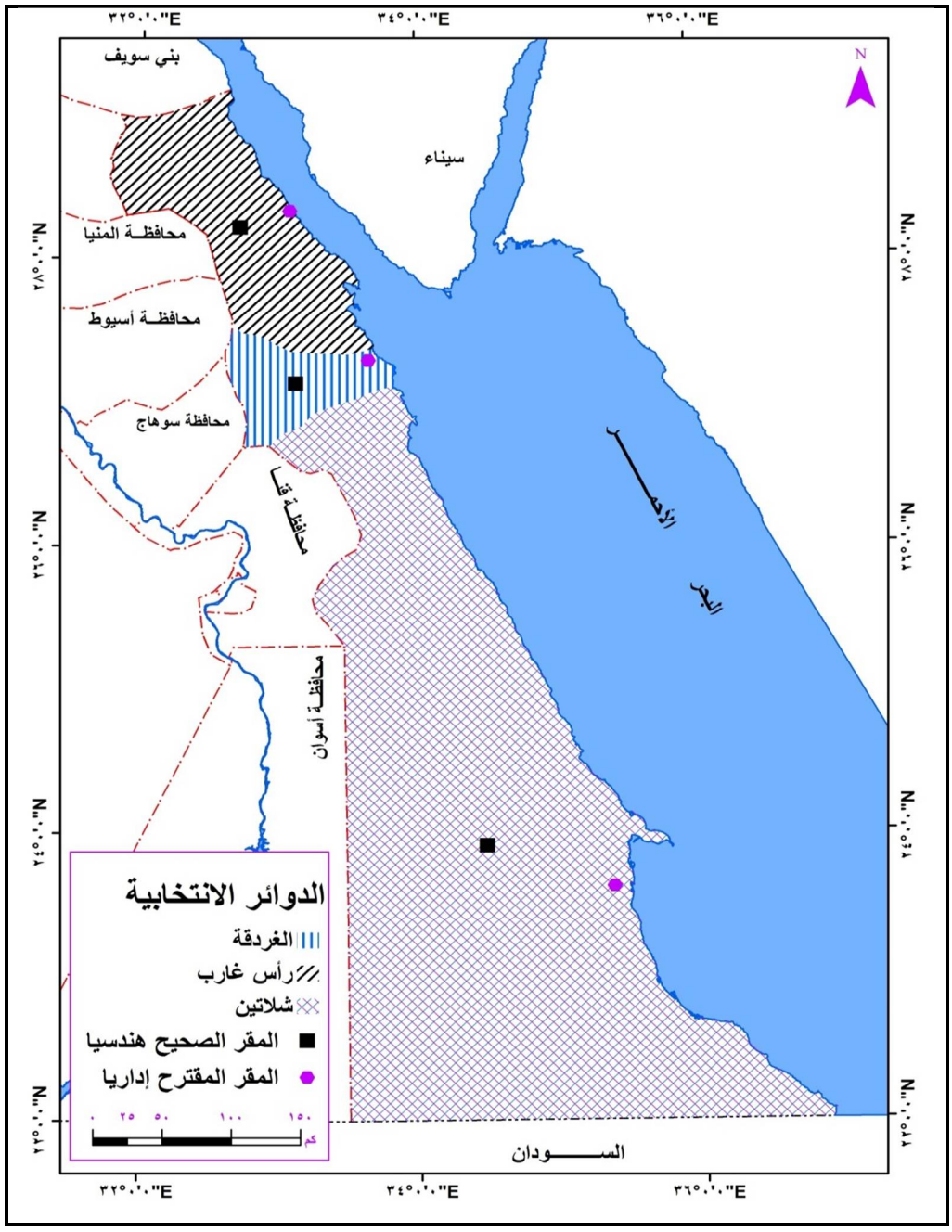

شكل (٣٥) الدوائر الانتخابية المقترحة بمحافظة البحر الأحمر ٢٠٢٠م

- الدائرة الثانية (الغردقة): وتضم تلك الدائرة قسم أول الغردقة، وحصلت تلك الدائرة على (٦٥ ألف نسمة)، وحصلت على مقعد واحد فقط، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (-١,٥٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٦٠٦٤,٥كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة بانحراف عن المتوسط (-٧٩,٩٪)، ويقترح أن يكون المقر العام (مدينة الغردقة)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٥١,٣كم، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ٣٥ لجنة موزعة على ٥ مقار انتخابية بواقع (٧ لجنة/ مقر).
- الدائرة الثالثة (شلاتين): وتضم أقسام (سفاجا، القصير، مرسى علم، شلاتين، حلايب)، وحصلت تلك الدائرة على (٨٧ ألف نسمة)، وحصلت على مقعد واحد فقط، وقد جاءت الدائرة بانحراف عن المتوسط بلغ (٣١,٨٪)، أما عن مساحة تلك الدائرة فقد بلغت (٩٧٥١٥كم٢)، وقد جاءت مساحة تلك الدائرة أكبر من المتوسط، ويقترح أن يكون المقر العام (مدينة الغردقة)، أما عن المسافة بين المقر الصحيح هندسياً والمقترح إدارياً فقد بلغت نحو ٩٤,٣كم، حيث إن محافظة البحر الأحمر مترامية الأطراف ومساحتها كبيرة ومن ثم وجدت المساحات المتباينة بين الدوائر، كما اقترحت الدراسة أن يكون عدد اللجان الفرعية ٤٧ لجنة موزعة على ٨٥ مقرا انتخابيا، حيث يجب زيادة عدد اللجان الفرعية بتلك الدائرة من القائمين على العملية الانتخابية.

الخاتمة

- يأخذ التزوير في الدوائر الانتخابية شكلين، أولهما التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية (Gerrymandering الغش أو التلاعب)، والشكل الثاني من أشكال التحيز هو سوء تقسيم

الدوائر الانتخابية ديموغرافيا (Malapportionment سوء التوزيع).

- تبين من دراسة الفصل أن الدوائر الانتخابية بأقاليم الوجه القبلي الثلاث يوجد بها ظاهرة (Gerrymandering الغش أو التلاعب) يمكن حصرها في أربع صور، أولها الانفصال المكاني نتيجة لوجود ظاهرة طبيعية، وثانيها التباين المساحي بين الدوائر الانتخابية، وثالثها تشتت الدوائر الانتخابية إداريا، ورابعها الانفصال المكاني والدوائر الحبيسة.
- ظهر التحيز في رسم الدوائر الانتخابية ديموغرافيا نتيجة عدم التساوي في عدد الناخبين بين الدوائر الانتخابية، وقد ظهرت تلك الظاهرة والمعروفة باسم (Malapportionment سوء التوزيع) بدوائر محافظات شمال الوجه القبلي، وخاصة دائرة سمسطا بمحافظة بني سويف ١٣٨ ألف ناخب، ودائرة ناصر بالمحافظة نفسها ٩٥ ألف ناخب.
- ظهرت أيضا ظاهرة التحيز في رسم حدود الدوائر ديموغرافيا بدوائر محافظات جنوب الوجه القبلي، وتحديدا دائرة قسم الأقصر ١٤٩ ألف ناخب، ودائرة صدفا بأسيوط ٩٠ ألف ناخب.
- كذلك ظهر التحيز في رسم حدود الدوائر ديموغرافيا بصورة جلية بدوائر المحافظات الحدودية للوجه القبلي، وتحديدا بدائرتي قسم أسوان ١٣٦ ألف ناخب، ودائرة شلاتين التي لم يتعد ناخبوها ١١ ألف ناخب.
- تم عمل مقارنة بين الأنظمة الانتخابية المختلفة، سواء أكانت فردية أم قوائم أم مختلطة، مع ذكر مميزات كل نظام انتخابي وعيوبه، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام المختلط هو أفضل الأنظمة، لأنه يجمع مميزات النظامين (الفردي والقوائم).
- تم عمل مقترح لانتخابات ٢٠٢٠م، وقد اختار الطالب نموذجا من كل إقليم، فتم اختيار محافظة المنيا من الإقليم الشمالي، ومحافظة سوهاج من الإقليم الجنوبي، ومحافظة البحر الأحمر من المحافظات الحدودية للوجه القبلي، ويمكن تطبيق هذا المقترح على باقي محافظات الجمهورية.

أولاً : المصادر والمراجع العربية:

ت- مصادر البيانات والخرائط.

٥١-**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٧٦م ، النتائج النهائية لتعداد السكان بمحافظة الدقهلية ، القاهرة.

٥٢-**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦م ، النتائج النهائية لتعداد السكان بمحافظة الدقهلية ، القاهرة.

٥٣-**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦م ، النتائج النهائية لتعداد السكان بمحافظة الدقهلية ، القاهرة.

٥٤-**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦م ، النتائج النهائية لتعداد السكان بمحافظة الدقهلية ، القاهرة.

٥٥-**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ، مركز نظم المعلومات الجغرافية ، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة الدقهلية ، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠، القاهرة.

٥٦-**اللجنة العليا للانتخابات** ، النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١١م ، دوائر محافظة الدقهلية الانتخابية ، بيانات منشورة بالصحف الرسمية.

٥٧-**اللجنة العليا للانتخابات** ، إحصائيات قاعدة بيانات الناخبين لعام ٢٠١٢ ،٢٠١٣م ، ٢٠١٤م .

٥٨- **القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣** بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٨ تابع أ ، ٢١ فبراير ٢٠١٣ .

٥٩-**المساحة العسكرية** ، خريطة جمهورية مصر العربية ، مقياس ١: ٤٠٠٠٠٠٠ ، القاهرة .

٦٠-**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، الجريدة الرسمية ، القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م في شأن مجلس الشعب ، العدد ٢٩ ، القاهرة.

٦١-**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، الجريدة الرسمية ، القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣م في شأن مجلس الشعب ، العدد ٣٢ ، القاهرة.

٦٢-**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، الجريدة الرسمية ، القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠م في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب ، القاهرة.

٦٣-**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، الجريدة الرسمية ، العدد ٣٨، رقم١٢٠لسنة ٢٠١١م.

٦٤-**الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية** ، الجريدة الرسمية ، القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤م العدد ٥١مكرر ، القاهرة.

٦٥-**جماعة تنمية الديمقراطية** ، أوراق مؤتمر إصلاح النظام الانتخابي في مصر ٢٢ – ٢٤ سبتمبر ١٩٩٧م .

٦٦-**ديوان عام محافظة الدقهلية** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الكتاب الإحصائي السنوي للمحافظة لعام ٢٠١١م ، الدقهلية .

٦٧-**رئاسة مجلس الوزراء** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات لعام ٢٠٠٥م ، القاهرة.

٦٨- **قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤** في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب ، الجريدة الرسمية ،العدد٥١ مكرر ،٢١ ديسمبر ٢٠١٤ .

٦٩- **قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤** بإصدار قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٣ تابع ، ٥ يونيه ٢٠١٤ .

٧٠- **قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤** بإصدار قانون مجلس النواب ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٣ تابع ،٥ يونيه ٢٠١٤ .

٧١-**مديرية الطرق والنقل بمحافظة الدقهلية** ، أطوال الطرق المرصوفة والترابية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١١م ،المنصورة .

٧٢-**مديرية أمن الدقهلية** ، قسم الانتخابات والتقسيم الإداري ، بيانات غير منشورة ، المنصورة .

٧٣-**مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، تقرير انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠م ، الملحق الإحصائي ، القاهرة.

٧٤-**مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، تقرير انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م ، الملحق الإحصائي ، القاهرة.

٧٥-**مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، ملحق التشريعات السياسية في مصر ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٢٠ لسنة ٢٠٠٥م ، القاهرة.

٧٦-**مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، تقرير انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١م ، القاهرة.

٧٧-**منظمة الامن والتعاون في أوربا : الالتزامات الحالية للانتخابات الديمقراطية** للدول المشاركة فى منظمة الامن والتعاون في اوربا ،مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان ، وارسو ، اكتوبر ٢٠١٣ ، www.osce.org/odihr .

٧٨-**موقع مصراوي** ، **www.masrawy.com**.

ث- الأبحاث والدوريات.

٧٩- **ثناء عمر (٢٠٠٠م):** الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا – دراسة في الجغرافيا السياسية ، ندوة الأستاذ الدكتور/ سليمان حزين ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية.

٨٠- **ثناء عمر (٢٠٠١م):** انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠م في الدائرة الأولى بمحافظة المنيا – دراسة في جغرافية الانتخابات ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد ٤١ ، كلية الآداب ، جامعة المنيا.

٨١-**جاسم كرم وغانم النجار(١٩٨٧م):** السلوك الانتخابي في الكويت دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الأمة الكويتي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٩ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة.

٨٢-**جاسم كرم (١٩٩٥) :** انتخابات المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠م ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، حوليات كلية الآداب، الحولية السادسة عشرة، جامعة الكويت.

٨٣-**جاسم كرم ، جاسم العلي (١٩٩٩) :** تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، دراسة في جغرافية الانتخابات ، رسائل جغرافية، العدد٢٢٤، الجمعية الجغرافية الكويتية، وقسم الجغرافيا بجامعة الكويت.

٨٤-**جاسم كرم (١٩٨٨) :** جغرافية الانتخابات تطورها و منهجيتها دراسة في الجغرافيا السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، جامعة الكويت .

٨٥-**جاسم كرم و محمد الجادر (٢٠٠٥) :** دراسة وتحليل النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة الكويتي لعام ٢٠٠٣م الظواهر والإشكاليات ، دراسة في جغرافية الانتخابات" مجلة بحوث كلية الآداب، العدد٦٠ جامعة المنوفية.

٨٦-**سامح عبد الوهاب (٢٠٠٨م) :** الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م ، سلسلة بحوث جغرافية ، العدد ٢١،الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة .

٨٧- ـــــــــــــ **(٢٠٠٥) :** خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة ، المجلة الجغرافية العربية، العدد٤٥، الجزء الأول، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

٨٨-**سلوى العامري (١٩٩٣م):** استطلاع رأي المواطنين في الأحزاب والممارسة الحزبية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٨٩-**صلاح زرنوقة (٢٠٠٣م):** نحو تشريع أفضل للنظام الانتخابي ، مجلة الديمقراطية ، العدد ١٢ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة.

٩٠- **ضياء رشوان (٢٠٠٦م)** السيناريوهات المختلفة للنظام الانتخابي الأمثل ، في مصر والإصلاح عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة.

٩١-**طه عبد المطلب (٢٠٠٢م) :** آليات إنشاء وتحديد الدوائر الانتخابية ، قضايا برلمانية ، العدد ٤٣ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .

٩٢-**عبد الحميد الصباغ (٢٠٠٨م)** : خريطة الدوائر الانتخابية بمحافظة كفر الشيخ "دراسة في الجغرافيا السياسية" ، مجلة مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط ، العدد ٢٠ ، جامعة عين شمس ، القاهرة.

٩٣- **عبد العظيم أحمد (٢٠١٣م)** : تحليل جغرافي لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١١"محافظة الإسكندرية نموذجاً" ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٦٢، الجزء الثاني ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة.

٩٤-**عمرو هاشم (٢٠٠٥م) :** تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥م ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .

٩٥-ـــــــــــــ **(٢٠٠٦م)** : إدارة السجلات في الانتخابات المصرية – مقارنة بحالة الهند وبعض البلدان الأوروبية ، في نظم إدارة الانتخابات في مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة.

٩٦-**محمد الديب (٢٠١٢م)**: جغرافية الانتخابات " فحواها ، مراميها ، مناهجها" المجلة الجغرافية العربية ، العدد٥٩ ، الجزء الأول ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة.

٩٧-**محمد الفتحي بكير (١٩٩٣م) :** بعض الأبعاد الجغرافية لمجال النفوذ التعليمي لجامعة المنصورة ، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم الجغرافيا ، الجزء الثاني ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

٩٨-**محمد عبد السلام (٢٠١٣م) :** التقويم الجغرسياسي للعوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة " دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية " ، مجلة كلية الآداب ، المجلد الأول العدد ٣ ، جامعة دمياط .

٩٩-**محمد عبد العاطي (٢٠١١م) :** تقرير التكتلات الانتخابية في مصر المشهد بعد ثورة يناير ، مركز الجزيرة للدراسات .

١٠٠- **مناف السوداني وعادل الشري (٢٠١١م)** : تغير الخريطة الجغرافية في العراق بين انتخابات عامي ٢٠٠٥: ٢٠١٠ البرلمانية ، العراق للأبحاث ، بغداد.

ج- الرسائل الجامعية.

١٠١- **أحمد أبو عجيزة (٢٠٠٩م) :** الدوائر الانتخابية بمحافظة الغربية "دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIs) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة كفر الشيخ.

١٠٢- **السيد الزغبي (٢٠٠٢م) :** خريطة الدوائر الانتخابية في مصر "دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية.

١٠٣- **حسن قطب (٢٠٠٧م) :**الانتخابات البرلمانية في محافظة أسيوط "دراسة في الجغرافيا السياسية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط

١٠٤- **خالد أبو ربيع (٢٠٠٦م) :** الدوائر الانتخابية بالضفة الغربية وقطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، مشروع التبادل العلمي لجامعتي عين شمس والأقصى ، القاهرة.

١٠٥- **دينا يحي زهران (٢٠١٣م) :** الأبعاد المكانية لدور الأحزاب السياسية في محافظة الدقهلية " دراسة في الجغرافيا السياسية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة .

١٠٦- **ربا محمد أبو حطب (٢٠١٢م) :** الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات من ١٩٩٦- ٢٠٠٦م " دراسة في الجغرافيا السياسية " ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

١٠٧- **سعد السعدي (٢٠٠٧م) :** جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥م "دراسة في الجغرافيا السياسية" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة بغداد.

١٠٨- **صلاح زرنوقة (١٩٩٤م) :** المنافسة الحزبية في مصر ١٩٧٦- ١٩٩٠م رسالة دكتوراه منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كتاب المحروسة ، القاهرة.

١٠٩- **عبد الجليل الصوفي (٢٠٠٤م):** جغرافية الانتخابات في اليمن " دراسة في الجغرافيا السياسية" ، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية.

١١٠- **عدلي أمين أحمد (٢٠٠٢م) :** فعالية الأحزاب في المشاركة السياسية بالمجتمع المصري ، دراسة سيسيولوجيا بمدينة سوهاج ، رسالة دكتوراه قسم اجتماع ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط .

١١١- **عفيفي كامل (٢٠٠٠م) :** الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية في القانون المصري والمقارن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط.

١١٢- **علي يونس (٢٠١٥) :** الدوائر الانتخابية بمحافظة البحيرة – دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الآداب ، جامعة كفر الشيخ .

١١٣- **مجدي محمد (٢٠٠٨م) :** الأمية في محافظة الدقهلية " دراسة في جغرافية السكان " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة .

١١٤- **محمد الجادر (٢٠٠٨) :** جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت من ١٩٧٢- ١٩٩٩م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق .

١١٥- **محمد صبحي ابراهيم (٢٠٠٨م) :** دور النقل في التنمية " دراسة جغرافية تطبيقية على مركز السنبلاوين " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بنها .

١١٦- ـــــــــــــــــ **(٢٠١٠م) :** دور منظومة النقل الحضري في التخطيط لإدارة النفايات الصلبة كمدخل لتنمية البيئة في مدينة المنصورة ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الآداب ، جامعة بنها .

١١٧- **محمد عزت الشيخ (٢٠٠م) :** كهربة الريف بمركز المنصورة " دراسة في الجغرافيا الاقتصادية " ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة كفر الشيخ .

١١٨- **محمود جاد (٢٠١٠م):** الدوائر الانتخابية بمحافظة بني سويف "دراسة في الجغرافيا السياسية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بني سويف.

١١٩- **مختار محمد مختار (٢٠١١م) :** سكان مركز ميت غمر " دراسة جغرافية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة .

١٢٠- **منى علي (٢٠١٣) :** الدوائر الانتخابية في محافظة الجيزة ، دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر .

١٢١- **وائل عبد الله إبراهيم (٢٠٠٣م) :** البطالة في محافظة الدقهلية " دراسة في جغرافية السكان " رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة .

ذ- الكتب العلمية.

١٢٢- **إبراهيم حسنين (٢٠٠٠م) :** الانتخابات القادمة نزيهة أم مزورة ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

١٢٣- **إبراهيم رزقانة (١٩٦٨م) :** الجغرافيا السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

١٢٤- **احمد حسن (٢٠٠٦م) :** الجغرافيا السياسية ، المؤلف ، القاهرة .

١٢٥- **بيتر تيلور وكولن فلنت(٢٠٠٢م):** الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، الجزء الثاني ، مترجم ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.

١٢٦- **جمال حمدان (١٩٦٦م) :** جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة .

١٢٧- **دولت صادق (١٩٨٢م) :** الجغرافيا السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .

١٢٨- **رسل جيه دالتون (١٩٩٦) :** التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام ، دار البشير ، عمان .

١٢٩- **سارة بن نفيسة وعلاء الدين عرفات (٢٠٠٥م):** الانتخابات والزبانية السياسية في مصر ، سلسلة قضايا الإصلاح ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية الأوروبية ، القاهرة.

١٣٠- **سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف (١٩٨٤م) :** نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

١٣١- **سعيد عبده (٢٠٠٧م):**جغرافية النقل "مغزاها ومرماها" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.

١٣٢- **سليم حسن (١٩٤٤م) :** أقسام مصر الجغرافية في العصر الفرعوني ، القاهرة .

١٣٣- **صفوت العالم (٢٠١٠م) :** أساليب ووسائل الدعاية الانتخابية ، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ، جامعة القاهرة .

١٣٤- **صفوح خير (١٩٩٠م) :** البحث الجغرافي – مناهجه وأساليبه ، دار المريخ ، الرياض .

١٣٥- **صلاح الدين بحيري (١٩٩٨م) :** الجغرافيا إلى أين ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٣٢ ، الجزء الثاني ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة .

١٣٦- **صلاح ذكي أحمد (١٩٨٧م):** مصر والمسألة الديمقراطية ، دراسة في تطور الفكر الديمقراطي والحياة النيابية في مصر (١٧٩٨- ١٩٥٢) ، دار الوسام ، الطبعة الأولى ، بيروت.

١٣٧- **صلاح عيسى (٢٠٠٢م) :** أسس الجغرافيا السياسية ، المؤلف ، جامعة المنوفية .

١٣٨- **طونى عطاالله (٢٠٠٥) :** تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها ، المركز اللبناني للدراسات ، الطبعة الاولى .

١٣٩- **عبد الهادي والي (١٩٩٤م) :** علم الاجتماع السياسي ، المؤلف ، طنطا .

١٤٠- **عزة وهبة (١٩٩٣م)** : السلطة التشريعية في النظام السياسي المصري بعد يوليو ١٩٥٢ ، دراسة تحليلية في تجربة الأمة (١٩٥٧ – ١٩٥٨) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة.

١٤١- **علاء سيد محمود وعبد الوهاب حلمي (٢٠٠٥م)** : التخطيط الإقليمي – النظرية والتطبيق ، المؤلفان ، طنطا.

١٤٢- **علاء سيد محمود وعبد الوهاب حلمي (٢٠٠٥م)**:السكان - منظور جغرافي ، المؤلفان ، طنطا.

١٤٣- **علي الدين هلال (٢٠٠٢م)** : تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣- ١٩٩٩ ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

١٤٤- **عيسى إبراهيم (٢٠١٠م)** : الأساليب الاحصائية والجغرافيا ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٤٥- **فايز العيسوي (٢٠٠٩م)** : الجغرافيا السياسية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٤٦- ـــــــــــ **(٢٠٠٩م) :**أسس جغرافية السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٤٧- **فتحي أبو راضي (١٩٨٣م)** : الأساليب الكمية في الجغرافيا ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٤٨- ـــــــــــ **(١٩٩١م)** : التوزيعات المكانية "دراسة في طرق الوصف الاحصائي وأساليب التحليل العددي" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٤٩- **فتحي أبو راضي (٢٠٠٨م)** : خرائط التوزيعات البشرية ورسومها البيانية " دراسة تطبيقية لأساليب العرض الكارتوجرافي (قواعد الرسم ومشاكل التنفيذ) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٥٠- **فتحي أبو عيانة (١٩٨٩م)** : الجغرافيا السياسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٥١- ـــــــــــــ **(٢٠٠٧م)**: جغرافية السكان ، أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٥٢- **فتحي مصيلحي (٢٠٠٥م)** : الجغرافيا السياسية – الإطار النظري وتطبيقات عربية ، دار الماجد ، شبين الكوم.

١٥٣- **فتحي مصيلحي وعلاء الدين علوان (١٩٩٦م)** : تجربة التعمير المصري من خلال الاطلس التاريخي للوجة البحري عند عمر طوسون ، دار التوحيد الحديثة ، شبين الكوم.

١٥٤- **ماهر حمدي عيش (٢٠٠٥م)** : الجغرافيا السياسية والنظام الجيوبولتيكي العاصر ، طبعة النعمان الحديثة ، شبين الكوم .

١٥٥- **محمد كمال القاضي (١٩٧٨م)** : الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري ، مكتبة مدبولي ، القاهرة.

١٥٦- **محمد مدحت جابر (٢٠٠٤م)** : الجغرافيا البشرية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الانجلو ، القاهرة .

١٥٧- **كمال المنوفي (٢٠٠٦م)** : انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مؤسسة كونراد إديناور ، القاهرة.

١٥٨- **مازن حسن (٢٠١١م)** : النظم الانتخابية دراسة مقارنة لأنواعها وأثارها والانعكاسات على السياق المصري ، مركز المحروسة ، القاهرة.

١٥٩- **مايكل بارنتي (٢٠٠٥م)** :ديمقراطية للقلة ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة.

١٦٠- **محسن خليل (١٩٩٦م)** : القانون الدستوري والدساتير المصرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية.

١٦١- **محمد إبراهيم شرف (٢٠٠٥م)** : جغرافية المناخ والبيئة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٦٢- **محمد الديب (٢٠٠٥م)**: الجغرافيا السياسية – منظور معاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.

١٦٣- **محمد الزوكة (١٩٩٧م)** : جغرافية النقل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٦٤- **محمد الطويل (بدون تاريخ)** : الإخوان في البرلمان ، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، القاهرة.

١٦٥- **محمد رمزي (١٩٥٨م)**: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية منذ عهد القدماء المصرين حتى عام ١٩٤٥ ، القاهرة.

١٦٦- **محمد متولي (١٩٨٠م)** : مصر والحياة النيابية قبل عام ١٩٥٢م ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة.

١٦٧- **محمود توفيق(بدون تاريخ)** : الجغرافيا السياسية - بين المحلية والإقليمية والعالمية ، مكتبة رشيد ، الزقازيق.

١٦٨- **ناصر الصالح ومحمد السرياني (٢٠٠٠م)** : الجغرافيا الكمية والإحصائية– أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة ، مكتبة العبيكان ، الرياض.

ثانياً : المراجع والمصادر الأجنبية :

169- **Ace, the ACE Encyclopedia:** Boundary Delimitation,2013 www.aceproject.org .

170- **AllanPulsipher and James Weatherly(1968).** "Malapportionment party competition and the Functional distribution of Governmental Expenditure" American Political Science, Vol.62.

171- **Archer, J.C. et al. (1985).** "Counties, States, Sections, and Parties in the 1984 Presidential Election", The Professional Geographer 37.

172- **Asher, H.B. (1984).** "Presidential Elections and American Politics". Homewood, IL: Dorsey Press.

173- **Austin Raney . (1975).** " The Governing of Men " Hinsdale , lllonis : The Dryden Press , 4 th ed

174- **Burnham, W.D. (1970).** "Critical Elections and the Mainsprings of American politics: New York: Norton.

175- **Campbell, A. et al. (1966).** "Elections and The Political Order". New York: John Willy.

176- **Dikshit R. (1982) .** Political Geography – A Contemporary Perspe , Mc Graw Hill Publishing Co ., New Delhi .

177- **Enelow, James and Melvin Hinich. (1984).** The Spatial Theory of Voting: An Introduction, Cambridge University Press, London.

178- **Handley ,L** "Challenging the Norms and Standards of Election Administration " International Foundation for Electoral Systems ,2007 .

179- **Harrop and Miller. (1991) .** Election and Voters: A Comparative Introduction, Macmillan, London.

180- **Hebert Jacob. (1964).** "The conscequenses of Malapportionment", A, Not of Caution, Social force, Vol 43, December.

181- **Institute for Democracy and Electoral Assistance** "International Electoral Standards – Guidelines for Reviewing the Legal Framework of Elections" 21 Jul, 2009, http://www.idea.int/pub-electoral.main.html.

182- **Johnston, R.J. (1974).** "Local Effects in Voting at a Local Election" Annals Association of American Geographers, Vol. 64, No. 4.

183- **Johnston R .(1982) .** Geography and the State- An Essay in Political Geography, The Macmillan Press LTD , London .

184- **Lijphart, A.(1990).** "The Cleavage Model and Electoral Geography: A Review" In Johnston, R. J. and F. M. Shelley and P. J. Taylor (eds), Developments in Electoral Geography, Rutledge, London.

185- **Richard Muir .(1981) .** Modern Political Geography , The Macmillan Education LTD , London

186- **Shelley,F.M.and Archer J.c.(1994).**"Some Geographical Aspects of the 1992 American Presidential Election". Political Geography

187- **Smith t .** (1960) : O. B . E . Elections in Developing countried , Mac Millan Itd , New York .

188- **Waiganjo ,K** Delimitation of Constitutional Boundaries ,2008,Kigafrica.org .

189- **Wolfinger Rymond.(1980) .** Who Votes , New Haven and London , Yale University Press , London .

" علم التخصص في عدم التخصص"، هو أحد التعريفات الهامة للجغرافيا والتي تؤكد على الطبيعة التركيبية لعلم الجغرافيا والتي تتداخل فيها أفرع الجغرافيا المختلفة سواء منها الطبيعية أو البشرية. وعليه فإن الجغرافيا تدرس البيئة بكل مكوناتها والتي لا يستطيع أن يفهمها أو أن يدرسها بهذا الشكل باحث آخر في أفرع العلوم الأصولية المختلفة بسبب محدودية رؤيته النابعة من طبيعة تخصصه.

ولم تعد الدراسات الجغرافية في الوقت الحاضر دراسات تقليدية نمطية أو كشفية وصفية بل أفرزت الاتجاهات المعاصرة في الجغرافية فروعاً جديدة ترتبط بالواقع البشرى المعاصر كجغرافية الانتخابات "Electoral Geography"

ويأتي هذا الكتاب كأول كتاب مصري في مجال جغرافية الانتخابات، وإن سبقته محاولات عديدة لدراسة هذا الفرع ولكنها عبارة عن أبحاث ورسائل علمية تناولت جزء أو منطقة معينه، ولعل هذا الكتاب يكون اضافة للمكتبة الجغرافية يؤصل لفرع جديد ويضع ملامحه العامة وطرق البحث فيه.